التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003

د.وسام حسين علي العيثاوي

المؤلف: د.وسام حسين علي العيثاوي

كتاب : التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003.

رقم تسجيل الكتاب: VR. 33660 . B

الطبعة :الأولى

الناشر :

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين- ألمانيا.

2018

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: info@democraticac.de

P.hD candidate: Ammar Sharaan

Chairman " Democratic German Center

الإهـــــداء

إلى.. من هو عظيماً في شموخه

وطني (العراق)

موطن الخير والمحبة والعطاء....موطن المجد والاباء والوفاء

إلى التي جعل الله الجنة تحت اقدامها والدتي العزيزة (رحمهما ربي)، وأسكنها فسيح جناته.

إلى جميع أهلي وأصدقائي حباً واعتزاز.

وســـــــام

قائمة المحتويات

العنـــــــوان	الـصفـحة
المقدمـــة	أ - ج
الفصل الأول : التحديث السياسي والاستقرار السياسي (دراسة نظرية).	40-1
المبحث الأول: مفهوم التحديث السياسي والاستقرار السياسي.	27-3
المبحث الثاني: علاقة التحديث السياسي بالاستقرار السياسي.	40-28
الفصل الثاني: التحديث في بنية النظام السياسي العراقي بعد 2003.	82-41
المبحث الأول : التحديث الدستوري والانتخابي.	51-42
المبحث الثاني : التحديث المؤسساتي.	82-52
الفصل الثالث: أثر التحديث السياسي على الاستقرار السياسي في العراق	125-83
المبحث الاول : أثر التحيث الدستوري على الاستقرار السياسي.	90-84
المبحث الثاني : أثر التحديث المؤسساتي على الاستقرار السياسي	125-91
الفصل الرابع: تحديات التحديث السياسي في العراق بعد عام 2003.	185-126
المبحث الأول: التحديات الداخلية.	162-127
المبحث الثاني : التحديات الخارجية.	185-163
الفصل الخامس: مستقبل التحديث السياسي في العراق.	234-186

المبحث الأول : مشهد فشل عملية التحديث السياسي في ظل الوضع الراهن.	212-178
المبحث الثاني: مشهد نجاح عملية التحديث السياسي.	234-213
الخاتمة	242-235
قائمة المصادر	.271-243

مقدمـــة

إن عملية التحديث السياسي مشروع ذو إتجاهين، فهي أما أن تكوُن عملية تنموية اجتماعية– سياسية، تستغرق مدة طويلة من الزمن في تبلورها واستقرارها للوصول إلى مرحلة الحداثة السياسية(أعلى مراحل التحديث السياسي) التي في ضوئها يتحقق الاستقرار السياسي، إذ إن تحويل الأنظمة السياسية التقليدية التي يُهيمن عليه الطراز التقليدي إلى نظام سياسي مُتقدم، ليس بعملية سهلة التحقيق والانجاز بل إنها عملية صعبه ومعقدة جداً، وإنها ليست عملاً تلقائياً أو عفوياً ولا يمكن أن تتم بسرعة بل إنها تستغرق زمناً طويلاً من أجل تحقيقها، لذا يكون التركيز هنا على عملية تحديث النظام السياسي بصورة داخلية من داخل النظام السياسي نفسه، وبإرادة ذاتية وبصورة تدريجية وتراكمية بقصد إيجاد نظام متقدم سياسياً.

وأما أن يكون مشروع التحديث السياسي هدفاً سياسياً في المقام الأول، وذلك حين يكون السعي نحو ايجاد وتعزيز نظام سياسي تحقيقاً لإهداف ومصالح سياسية داخلية أم خارجية، وتحقيقاً لذلك يتم التركيز على وصول جماعة معينة إلى السلطة ومن ثم توجيه عملية التحديث السياسي بصورة غير ذاتية سواءً من الداخل أم من الخارج بحيث يكون التحديث السياسي هدفاً عرضياً وشكلياً، وليس تحديثاً حقيقياً يستند إلى المفاتيح العلمية والقواعد الأصولية لعملية التحديث السياسي.

وعبّر تتبع مسار عملية التحديث السياسي في العراق بعد العام (2003) يمكن القول أنها كانت هدفاً سياسياً في المقام الأول نتيجة فرّضها من قوى خارجية متمثلة بقوى الاحتلال الأمريكي وتوجيهه بالقدر الذي يحقق ويخدم مصالحه في العراق، وليس كنتيجة معبّرة عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلد. لذلك رافقت عملية التحديث السياسي العديد الأشكاليات والصعوبات (وهي في إزدياد) منذ بدايتها ولغاية الآن، التي أدت دوراً كبيراً في عدم استقرار السلطة والمجتمع في كثير من الاوقات، بل وسمت العلاقة بين المجتمع والدولة بالشد والتوتر أكثر منها بالجذب والانسجام. وبالتالي كانت عملية التحديث السياسي التي شهدها العراق بعد العام (2003) بفعل خارجي وبصورة عشوائية وسريعة جداً ولم تكن بفعل ارادة داخلية وطنية وبصورة تدريجية تتلائم مع واقع المجتمع العراقي، الأمر الذي أربك العملية السياسية فيما بعد وأوجد لها عدداً من الأزمات والاشكاليات التي تركت بصماتها واضحة على طبيعة البناء

الدستوري وعلى طبيعة تركيبة السلطة السياسية ومؤسساتها، وهذا الأمر إنعكس سلباً على عملية أيجاد مجتمع مستقر سياسياً ومتجانس ثقافياً وموحد اقتصادياً.

لذلك أنطلقت دراسة هذا الموضوع من اشكالية مفادها، أن النظام السياسي العراقي كنظام تقليدي لم يشهد تحديثاً سياسياً في مستوياته السياسية كافة حسب المعايير الأساسية لعملية التحديث السياسي، إذ لم يكُن هذا التحديث ذات اتجاه تنموي اجتماعي– سياسي للأنتقال بالنظام السياسي العراقي من الطراز التقليدي إلى الطراز الحديث، بقدر ما كان تحديثاً ذا أهداف ومصالح سياسية خارجية بعيداً عن الإطار الاجتماعي والقيّم السائدة في المجتمع، إدى بالنتيجة إلى تلكؤ العملية السياسية وهو ما انعكس سلباً على الاستقرار السياسي في العراق بعد العام (2003). وهذا ما دفعنا إلى البحث، في مدى تأثير التحديث السياسي على ظاهرة الاستقرار السياسي في العراق، وهل يصلح التحديث السياسي الذي شهده الغرب تعميم تجربته في العراق؟ بعبارة أخرى هل يمكن نسخ المؤسسات السياسية الغربية في العراق دون مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟ وكيف يمكن لنا تفسير التغييرات التي طرأت على النظام السياسي العراقي بعد العام (2003) في ضوء قواعد وأصول ومفاهيم التحديث السياسي؟ وللوصول إلى تلك الغاية قسمت الدراسة إلى مقدمة وخاتمة وخمسة فصول وكالاتي:

الفصل الأول : دراسة نظرية

إذ جاء بعنوان، التحديث السياسي والاستقرار السياسي (دراسة نظرية) ، حاولنا تكريسه لتعريف القارئ بالدلالات المفاهيمية للدراسة، وضمّ هذا الفصل بين ثناياه مبحثين، المبحث الأول، تناول مفهوم التحديث السياسي والاستقرار السياسي، إذ خصص هذه المبحث لدراسة مفهوم التحديث السياسي واهم المفاهيم المقاربة له، وكذلك مفهوم الاستقرار السياسي وعدمه، وابرز مؤشرات الاستقرار السياسي. أما المبحث الثاني فقد كرّس لدراسة العلاقة السببية بين التحديث السياسي وظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

الفصل الثاني: التحديث في بنية النظام السياسي العراقي بعد 2003.

تضمّن هذا الفصل مبحثين، تناول الأول منها التحديث الدستوري والانتخابي، وقدم المبحث الثاني شرحاً للتحديث الحاصل في مؤسسات النظام السياسي الرسمية (التشريعية، التنفيذية، القضائية، الهيئات المستقلة)، وغير الرسمية (الاحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، المؤسسة الدينية، المؤسسة القبيلة).

الفصل الثالث: أثرالتحديث السياسي على الاستقرار السياسيفي العراق بعد عام 2003

خصص هذا الفصل لدراسة أُثر التحديث السياسي على الأستقرار السياسي في العراق، عبر مبحثين، الأول بحث في أثر التحديث الدستوري على الاستقرار السياسي في العراق بعد العام (2003).أما المبحث الثاني، فقد كرّس لدراسة أثر التحديث المؤسساتي على الاستقرار السياسي.

الفصل الرابع: تحديات التحديث السياسي في العراق بعد عام 2003.

تناول هذا الفصل بالبحث والتحليل دراسة أبرز التحديات التي تواجه عملية التحديث السياسي في العراق بعد العام(2003)، عبر مبحثين، تناول الأول فيه أبرز التحديات الداخلية التي تمثلت بالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية، أما المبحث الثاني فتناول أبرز التحديات الخارجية التي تمثلت بالتدخلات الاقليمية والدولية.

الفصل الخامس: مستقبل التحديث السياسي في العراق بعد العام 2003.

إذ تم دراسة مستقبل التحديث السياسي في العراق، عبر مبحثين أساسين، تناول الأول، مشهد فشل التحديث السياسي في ظل الوضع الراهن وتنامي العديد من الأزمات الخانقة التي اذا استمرت بهذا المنوال ستكوُن النتيجة فشل عملية التحديث السياسي. أما المبحث الثاني، فقد تناول فرضيات نجاح التحديث السياسي، التي من الممكن أن تستغلها الحكومة لتصب في صالح نجاح عملية التحديث السياسي. وقد انتهت الدراسة بخاتمة تضمنت الاستنتاجات التي انتهينا إليها تأسيساً على معطيات البحث، وكذلك بعض التوصيات التي نأمل أن تسهم في إنجاح عملية التحديث السياسي بصورة سليمة.

الفصل الأول : التحديث السياسي والاستقرار السياسي (دراسة نظرية).

هناك علاقة سببية متبادلة بين التحديث السياسي والاستقرار السياسي، فالتحديث السياسي هو عملية شاملة ينتقل بموجبها النظام السياسي ومؤسساته من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو الحديث، اي بمعنى إنها عملية استبدال أو تفسخ للنظم التقليدية ومؤسساتها، واحلال محلها نظم سياسية حديثة.

إن الولوُج في مسيرة التحديث السياسي سيولد حالة من عدم الاستقرار السياسي، للوصول إلى الحداثة السياسية (كمرحلة متقدمة في مسيرة التحديث السياسي) التي في ضوئها تتحقق حالة من الاستقرار السياسي. إذ أن عملية التحديث السياسي في كل مراحلها تؤدي الى حالة عدم استقرار تصيب المجتمعات الانتقالية أو المجتعمات المتجه نحو التحديث السياسي بسبب خلخلتها للنظام السياسي التقليدي الساكن والمطمئن لما يحتويه من عناصر ومسلمات كانت سبباً في استقراره. وهذا ما اكده عالم السياسة الامريكي(صموئيل هنتنغتون)، (أن وجود مجتمع تقليدي صرّف، فأنه سيكون أكثر استقراراً على الصعيد السياسي من تلك المجتمعات التي هي في مرحلة انتقالية)[1].

وعلى صعيد أخر هناك اتفاق بين العديد من الباحثين على إن عملية التحديث السياسي تفرز العديد من إلازمات السياسية التي تصيب المجتمعات الانتقالية المتجهه نحو التحديث السياسي، إذ حددها عالم سياسة امريكي (غابريل الموند) بثلاث إزمات وهي، أزمة بناء الدولة – الأمة، أزمة المشاركة السياسية، وأزمة التوزيع. اما الاستاذ(لوسيان باي) فحددها في ست أزمات رئيسية وهي، أزمة الهوية ، أزمة الشرعية، أزمة التكامل، أزمة التوزيع، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل[2]. أما(صموئيل هنتنغتون) فحصرها بجانبين كبيرين وهما، أزمة المؤسساتية، وأزمة المشاركة السياسية. أن تلك الأزمات كلها الناتجة عن عملية التحدديث السياسي – سواء كانت بصورة مجتمعة أم منفردة – تؤدي إلى عدم استقرار سياسي. ولتحقيق عملية التحديث السياسي يجب تجاوز تلك الأزمات، ومعالجتها وصولاً لإنتاج مؤسسات سياسية قادرة على الإنتقال بالدولة

---

[1] – صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود،دار الساقي، بيروت، 1993، ص59.

[2] – للمزيد حول تلك الازمات ينظر، صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، اساسه وابعاده، جامعة بغداد، بغداد،1990، ص 411-414.

والمجتمع نحو الإنتقال الديمقراطي الحقيقي والذي يضّمن قطعاً التخلص من أزمة الهوية بتعميق الوحدة الوطنية والتخلص من أزمة المشاركة بتوسيعها عبر التعددية السياسية والحزبية.

وتأسيساً لما تقدم، سنتناول في ظل هذا التمهيد بالبحث والتحليل مفهوم التحديث والتحديث السياسي ، ومفهوم الإستقرار السياسي وعدمه، وعلاقة التحديث السياسي بالاستقرار السياسي، عبر الأتي:

المبحث الأول: مفهوم التحديث السياسي والاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: علاقة التحديث السياسي بالاستقرار السياسي.

المبحث الأول: مفهوم التحديث السياسي و الاستقرار السياسي.

سنتناول في هذا المبحث أهم التعريفات التي اعطيت للتحديث والتحديث السياسي وأهم المفاهيم المقاربة له، وكذلك مفهوم الاستقرار السياسي وعدمه، وأبرز مؤشرات الاستقرار السياسي، من خلال الاتي:

المطلب الأول: مفهوم التحديث والتحديث السياسي وأهم المفاهيم المقاربة له.

إن التحديد الدقيق لمفهوم التحديث ظل مثاراً للأختلافات واجتهادات واسعة. إذ تعددت الكتابات والدراسات والأسهامات الفكرية التي تناولت مفهوم التحديث التي أمتدت على مراحل زمنية كبيرة. وهو ما يجعل من الصعوبة تتبع الدراسات كلها التي سعت لتحديد هذا المفهوم. وعليه سنُركز على بعض التعريفات التي أعطيت للمفهوم في عدد من الدراسات أما في مصادرها الأصلية أو في بعض المصادر الأخرى التي اشارت للتحديث، ولاسيما كتابات عدد من الباحثين الذين أهتموا بدراسة التنمية والتحديث السياسي.

وأنطلاقاً من أهتمام كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية بالتقسيم للحداثة والتقليد، أخذ علماء السياسة على عاتقهم القيام بدراسات وأبحاث بشكل جدي في أطار ما يعرف بالتنمية السياسية والتحديث، وتوصلت جلّ هذه الدراسات إلى أن المجتمع السياسي الحديث يتضمن مجموعة خصائص يفترض إنها غير موجودة في المجتمع السياسي التقليدي، وهذه الخصائص هي:[1]

1. التمايز والتخصص الوظيفي العالي للمنظمات الحكومية، ودرجة عالية من الاندماج والتكامل في البنية الحكومية.
2. سيطرة الاجراءات العقلانية على عملية اتخاذ القرارات السياسية، واتساع مدى القرارات السياسية والادارية وكفاءتها.

[1] – ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية (دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي)، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص 14–15. وكذلك ينظر، ثناء فؤاد عبدالله، الاصلاح السياسي خبرات عربية (مصر : دراسة حالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، (خريف 2006)، ص 15.

3. انتشار الاحساس الشعبي بالانتماء للتاريخ والارض والهوية القومية للدولة وفعاليته.
4. اتساع درجة الاهتمام والمشاركة الشعبية في النظام السياسي .
5. توزيع الادوار السياسية استناداً إلى الكفاءة والانجاز وليس على اساس الوضع الاجتماعي أو الطبقي للفرد.
6. التحول العلماني للعملية السياسية، أي فصل السياسة عن الأهداف الدينية وتأثيرها[1].
7. تتصف الأنظمة السياسية الحديثة بالوعي السياسي المتزايد للمواطنين واعتناقهم لنظريات وفلسفات سياسية مستجدة[2].

وبصفة عامة، فإن المجتمع السياسي الحديث مجتمع دينامي متطور يتسم ببعض الخصائص المهمة التي تميزه عن المجتمعات التقليدية. ومن تلك الخصائص وجود سلطة عقلانية وبنى متمايزة ومشاركة جماهيرية، وبالقدرة على تحقيق عدد كبير ومتسع من الاهداف والغايات.

1- المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتحديث.

المفهوم اللغوي للتحديث: التحديث، كلمة مشتقة من الحداثة، حدّث شيء، أي جعله حديثاً ومعناه التجديد[3].وصفة(حديث) في اللغة تعني نقيض القديم[4]. واصبحت صفة (حديث) في اواخر القرن السادس عشر مرادفاً بدرجة تزيد أو تنقص لتعبير الآن، ولأن صفة الآن أو حالاً تتناقض مع كل ما يرتبط بالقديم[5]. فالتحديث يعني تجاوز للقديم وتحرر الانسان من مكتسبات التراث(التقليد الذي يمثل حامل للقديم واستمرار له) والارتباط بالافكار والقيم الحديثة. والمعنى

---

[1] – محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي – السياسة والمجتمع في العالم الثالث، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة ، الإسكندرية – مصر، 1989، ص22.

[2] – معن زياد، معالم على طريق تحديث الفكر العربي ، عالم المعرفة ، الكويت، 1987، ص 18.

[3] – نقلاً عن، حمدان رمضان محمد خليل، التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004، ص27.

[4] – نقلاً عن، ابراهيم فتاح صابر، إشكاليات الحداثة السياسية في إقليم كوردستان العراق، إطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانون والسياسة، جامعة السليمانية،2014، ص8.

[5] – رايموند ويليامز، طرائق الحداثة، ترجمة فاروق عبدالقادر، عالم المعرفة الكويت، 1999، ص48.

اللغوي للتحديث، أن تدفع الحياة في شيء قديم، ليصبح مأخوذاً به عصرياً[1]. أما في المعاجم الانكليزية يشير مصطلح (Modernization) إلى تجديد أو تحديث أو جعل الشيء عصرياً[2].

أما المفهوم الاصطلاحي للتحديث، يُعرف صموئيل هنتنغتون(Samuel P. Huntingont) التحديث في كتابه المعنون (صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي) بإنه عملية الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وأن المجتمع الحديث لابد من أن يقترب من نمط وحيد وهو النمط الغربي، وأن الحضارة الحديثة هي الحضارة الغربية والحضارة الغربية هي الحضارة الحديثة[3]. أما في كتابه الآخر المعنون (النظام السياسي لمجتمعات متغيرة) فيعرف "هنتنغتون" التحديث بأنه عملية متعددة الوجوّه تفترض تغيّرات في حقول الفكر كافة والنشاط الإنسانيين، ويحدد هنتنغتون أبرز مظاهر التحديث الاساسية بالآتي: التمدن، التصنيع، العلمنة، تطبيق الديمقراطية، التعليم ومشاركة وسائل الاعلام، ولا تظهر تلك المظاهر بأسلوب غير اتفاقي وغير مترابط، وإنما مترابطة للغاية، إلى درجة إثارة التساؤل فيما إذا كانت أصلاً عناصر مستقلة[4]. بما معناه أن جملة التغييرات تشمل مفاصل المجتمع كله بصورة تزامنية من دون أي تفضيل، أو أسبقيه بجانب على جانب اخر. فمصطلح التحديث مصطلح شامل يهدف إلى ادخال تغييرات عديدة في وقت واحد وعلى مستويات متعددة، فهو يشير إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصادياً والمستقرة سياسياً[5].

أما عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز(Talcott Parsons) يعرُف التحديث بأنه عملية تغيير مفاهيم المجتمع التقليدية وإبدالها بقيم حديثة[6]. فهذا التعريف يرى بأن القيم

---

1 – حمدان رمضان محمد خليل، مصدر سبق ذكره ، ص27.

2 – ابراهيم فتاح صابر، مصدر سبق ذكره، ص9.

3 – صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشايب ، ط2 ، بلا مكان طبع ، بلا دار نشر ،1992، ص115.

4 – صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مصدر سبق ذكره، ص45.

5 – سناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ، 2003، ص85.

6 – نقلاً عن، غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، جامعة بغداد ، بغداد ، 1993، ص14.

والاعراف التقليدية تؤثر في بنية وخصائص النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فلا بد من ابدالها بقيم حديثة أي القيم الغربية. فالتحديث بهذا المعنى، عملية تحول مجتمعاً مستنداً إلى القيم والمؤسسات التقليدية إلى مجتمع قادر على اتخاذ خصائص المجتمعات المتطورة أو الحديثة (الغربية)[1].

إما بي. سي. سميث(B.C.Smith) فالتحديث عنده يعني التقدُم نحو وضع يتوافق مع مجتمعات الغرب الصناعية الرأسمالية[2]. أن هذا التعريف ينظُر إلى التحديث بأنه الاخذ بالسمات المميزة لأكثر البلدان تقدماً، محققاً الاشياء التي تشترك فيها المجتمعات الغربية الحديثة، وستُلغىَ المجتمعات التقليدية تدريجياً مؤسساتها وقيمها الاقتصادية والسياسية وبوجه خاص الثقافية، لإحلال مؤسسات وقيم حديثة محلها.

ويعرف (جون سكوت) التحديث بأنه محاولة المجتمع للحاق بالتقدم إذ يحاول المجتمع المتأخر اللحاق بالمجتمع المتقدم، وهذا يتطلب التحول من الريفي إلى المدني ومن الأقطاعي إلى الرأسمالي ومن الزراعي إلى الصناعي ومن العفوي إلى العقلي ومن التقليدي إلى الحديث[3]. هذا التعريف مرتبط بشكل واضح بفكر التطور التي تم وضعها كي تلحق المجتمعات المتأخرة في عالم الجنوب بركب التقدم الغربي عن طريق التحديث.

أما دانيل ليرنر(Daniel Lerner) فيعرف التحديث، بإنه عبارة عن نوع من أنواع التغير الاجتماعي، الذي بوساطته تكتسب المجتمعات الاقل تقدماً أو تطوراً، خصائص تنتشر في

---

[1] – حاتم راشد علي، التحضر والتحديث في المدينة العراقية بحث في إشكالية المكان الحضري، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، العدد1، كلية الآداب، جامعة القادسية، المجلد 16 ،2013، ص453.

[2] – بي. سي . سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث (نظريات التغيير السياسي والتنمية)، ط1، ترجمة : خليل كلفت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2011، ص 100.

[3] – جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الاساسية، ترجمة : محمد عثمان، ط1، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت،2009، ص91–92.

المجتمعات الاكثر تقدماً[1]. المجتمعات الأكثر تطوراً وتقدماً في ظنهِ – ليرنر – هي مجتمعات أوربا الغربية، أما الاقل تطور فيه المجتمعات التقليدية في دول عالم الجنوب.

كما يعرف ولبرت مور(Wlbert E.Moor) التحديث، بأنه عملية انتقال المجتمع من حالته التقليدية التي لم تصل بعد إلى مرحلة المجتمع الحديث والتطور التكنولوجي والتنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يميز المجتمعات الغربية المتطورة عن المجتمعات التقليدية المتخلفة[2]. إن هذا التعريف يختزل عملية التحديث بعملية تقليد ونقل ألتجربة التي حدثت في المجتمعات الغربية، متغافلاً عن الخصوصيات التي تميز مجتمعاً عن الاخر، وتختلف من مجتمع لأخر. واذا كانت عملية نقل النظم التكنولوجية والاقتصادية الغربية تتم بسهولة نسبياً ولا تثير العديد من المشاكل، فإن الأمر لا ينطبق على الجوانب الاجتماعية والسياسية وخاصة الجوانب الثقافية والقيمية اذ على العكس تبقى محفوفة بمخاطر جمّة مخيفة[3].

أما التحديث عند (ماكس فيبر) هو أن تسيطر العقلانية الرأسمالية على أوجه النشاط الاجتماعي جميعها فتصبح هي المبدأ المهيكل للبنية الاجتماعية وتصبح هي المعيار المهيمن[4]. ويعتبر هذا التعريف إن النظم الرأسمالية هي المعيار الوحيد الذي على آساسه تقاس تطورات المجتمعات المتخلفة.إذ اعتبر النسق الرأسمالي هو النسق الذي يجب لأن يسود بقيمه الثقافية والسياسية والاقتصادية وأن الثقافة الغربية هي ثقافة سامية ومتطورة تتضمن عناصر

---

[1] –Daniel Lerner , The passing of Traditional Society:Modernization the Middle Eadt (New York:Free Press,1958.p386 . نقلاً عن مصطفى عمر التير، ظاهرة التحديث في المجتمع العربي: محاولة لتطوير نموذج نظري، مجلة المستقبل العربي، العدد128، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص48.

[2] –Wlbert E. Moore , Social change –2nd ed . Englewood cliffs , N.J prentice – Hall , 1979,p 194.

[3] – اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ،الكويت ، 1987 ،ص29.

[4] –نقلاً عن، رضا بوكراع، خصائص التحديث في المجتمعات النفطية والنظرية الاجتماعية، في الانسان والمجتمع في الخليج العربي، مجموعة بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز درسات الخليج العربي، مركز الخليج العربي، جامعة البصرة، 1979، ص354.

مادية وثقافة بالغة التوتر إلى جانب توفرها على قيم ومعايير عقلانية كل هذه العناصر ساهمت في تشكيل نسقاً سياسياً وإجتماعياً واقتصادياً متقدماً[1].

أما عالم الاجتماع الامريكي صموئيل آيزنستات(Samuel N. Eisenstadt) فيعرف التحديث من الناحية التاريخية، بأنه عملية التحول نحو تلك الانماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تطورت في غرب أوربا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين 17و19 ثم أنتشرت في دول اروربية آخرى[2]. تميزت المجتمعات الغربية، بفعل عصر النهضة والثورة الصناعية والتكلنوجية، بقدرتها على التغيير في البنية والتنظيم بعد انهيار أنماط السلوك التقليدية بفعل ضغوط التحديث المتولدة عن تلك الثورة الصناعية والتكلنوجية.

أما مفهوم التحديث من وجهة نظر المفكرين العرب، فأغلبها أن لم يكن جميعها كانت عبارة عن عملية نقل أو ترجمة لتعريفات أجنبية (الاصل)، التي تناولات مفهوم التحديث.

فيعرف الباحث (هشام شرابي) التحديث هو سياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي كما جرى تاريخاً لأول مرة في أوربا، يمثل ظاهرة اوربية فريدة من نوعها[3]. أما التحديث عند الباحث (مصطفى عمر التير) يعني:

- انتشاراً واسعاً للصناعة بحيث تصبح مجالاً رئيسياً لتوفير مواقع العمل وتوفير فرص عمل لنسبة كبيرة من القوى العاملة وتساهم بنسبة مهمة من الدخل القومي.
- انتشار التحضر ونمو المدن وتنوع الاعمال فيها.
- انتشاراً واسعاً للتعليم العلماني والتفكير العلمي.
- سيادة الاسرة(الصغيرة) النووية وضعفها كوحدة انتاجية وكمصدر لأنشطة الفرد المتعددة.
- توظيفاً واسعاً للمعرفة العلمية والاستعانة بها، لإنارة الطريق امام القرارات العامة والخاصة.

---

[1] – فخر الدين مهيوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص52.

[2] – S. Eisenstadt, Modernization, Protest and change, Englewood Cliffs, NJ : Prentice –Hall,1966,p.1

[3] – نقلاً عن، مصطفى عمر التير ، مصدر سبق ذكره، ص 48.

- ارتفاع درجة الانتاجية والكفاية والموضوعية.
- درجة عالية من الحراك الاجتماعي الافقي والرأسي.
- استخداماً واسعاً لمنتوجات التقانة.
- مشاركة سياسية واجتماعية عالية مبنية على قرار الفرد وقناعاته في ضوء مصالحه الشخصية.
- درجة عالية من الاستعداد للدخول في تجارب جديدة والتطلع إلى المستقبل على حساب التفكير في الماضي.

إن هذه القائمة الشاسعة والطويلة عند الباحث(مصطفى عمر التير) التي تُلخص مفهوم التحديث، ماهي إلا عملية جمع لمؤشرات التحديث تطرقت لها العديد من الكتب الاجنبية.

و يمكننا القول في هذا الصدد ، إن معظم التعاريف التي اعطيت لمفهوم التحديث يختزل عملية التحديث في النموذج الغربي (أكتساب الطابع الغربي)[1]. واذا نظرنا إلى التحديث في بلدان أوربا الغربية، ممكن أن يتصف بكونه عملية تعبئة وتمايز وعلمنة[2]. وهنا يصبح التحديث عملية إقتباس المعارف والمهارات المنجزة في الغرب.

وعلى أساس ما تقدم يمكن القول، بإن التحديث هو عملية تحول اجتماعي منظمة وشاملة ومعقدة جداً لقطاعات المجتمع كلها، تستهدف إحداث التغييرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية.

2 – مفهوم التحديث السياسي[*].

إن التحديث السياسي هو جانب من جوانب التحديث المتعددة كالتحديث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. يُعرف كارل دويتش(Karl Deutech) التحديث السياسي بأنه عملية

---

[1] – جهينة سلطان سيف العيسى، قضية التحديث في ضوء الاتجاهات المعاصرة لعلم الاجتماع، كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، 1979، ص135.

[2] – نداء مطشر صادق ، التخلف والتحديث والتنمية السياسية(دراسة نظرية)، ط1، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، 1998، ص53.

[*] تجدر الاشارة هنا إلى وجود أنواع عدة للتحديث، اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي، إلا إن ما يهمنا هنا هو التحديث السياسي ضمن اطار الدراسة (الحدود الموضوعية للدراسة).

الانتقال من المجتمع المقيد بسلطة النخبة وبأنعدام التخصص وتأدية وظائف محددة إلى مجتمع تتعدد فيه المهمات السياسية وتظهر المجموعات السياسية المتباينة وتتسع درجة المشاركة[1].

يُفهم من هذا التعريف على أن التحديث السياسي بأنه الانتقال من نظام يقوم على اسس تقليدية (الزعامة الروحية، مطلقية السلطة، القبلية ، الدينية، وغيرها من معايير الحكم التقليدي) إلى نظام سياسي قائم على أسس دستورية قوُامه سيادة الأمة، ومبدأ التمثيلية والمواطنة، المشاركة السياسية المتزايدة من فئات المجتمع، ومبدأ التمايز الوظيفي والتخصص البنيوي، ودرجة عالية من المؤسساتية. وفي الغالب يكون ذلك من أصعب مهام عملية التحديث ولكنه يعد بعداً أساسياً في عملية التحديث السياسي. أما (صموئيل هنتنغتون) الذي يعد من ابرز الذين كتبوا في مجال التحديث والقضايا المرتبطة به، وفي كتابه المعنون (النظام السياسي لمجتمعات متغيرة). يحدد هنتنغتون اهم أوجه التحديث السياسي في ثلاثة عناوين رئيسية، وهي:[2]

1. عقلنة السلطة السياسية[*]، أي استبدال عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية والدينية والعائلية والعرقية بسلطة سياسية وطنية علمانية واحدة.
2. تمايز وظائف سياسية جديدة وتطوير بنى متخصصة لتنفيذ هذه الوظائف.

---

[1] – نقلاً عن، ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في استراتيجة ادارة السلطة)، ط 1، دار مجدلاوي، عمان ، 2004، ص149.

[2] – صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 47–48.

[*] اعتبر ماكس فيبر ان النزعة العقلانية تشكل عصب الحداثة الغربية، وعمد لذلك الى استخدام مصطلح العقلنة (rationalization)، للأشارة الى صيرورة التحديث الغربي. فأختزل المعاني الكثير لمفهوم"العقلنة" الى معنيين أساسيين: الاول، عقلنة المعتقدات، أو العقلانية الثقافية، يشير فيبر من خلال مصطلح عقلانة المعتقدات الى عملية اعادة النظر في الرؤى الثقافية، بحيث يتم استبعاد كل القيم والمعتقدات المتناقضة مع مجموعة من المعتقدات الاساسية الكاملة عبر برنامج نقد ذاتي للثقافة السائدة. إما المعنى الثاني، عقلانة الافعال او العقلانية البنيوية، فتشير إلى تنظيم النشاطات الاجتماعية وفق مبدأ او معيار اساسي، بمعنى ان الافعال الاجتماعية يجب ان تنتظم بحيث ترمي الى الوصول الى غايات محددة. وبهذا يشير فيبر الى ان هناك ارتباط وثيق بين البعد البنيوي والبعد الثقافي (الفكر والفعل)، لذلك فإنه يؤكد في كتاباته اولوية التحديث الثقافي على البنيوي، واعتماد الثاني على الاول. وللمزيد ينظر، لؤي صافي، نموذج التحديث الغربي الخصوصية التاريخية واشكالية التعميم، مجلة المستقبل العربي، العدد186، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص40–41.

3. المشاركة المتزايدة في السياسة من قبل فئات اجتماعية في المجتمع.

ونرى أن تلك النقاط التي حددها هنتغتون تمثل نقاط التقاء العديد من الكتابات بشأن مفهوم التحديث السياسي. إن جوهر التحديث السياسي عند هنتغتون هو (المؤسساتية)(*) وإن مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي يمكن قياسه عبر (التكيّف، التعقيد، التماسك، الاستقلالية)، وهذا هو ما يميز النظم الحديثة عن الانظمة التقليدية[1]. فالنظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع ذات التراكيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتمايز وفي أطار من التوافق، هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئته.

إما لوسيان باي(Lucian w. Pye). فقد ركز باي في كتابه (جوانب التنمية السياسية)، على ما أسماه إزمات التنمية السياسية، التي تظهر اثناء المرحلة الانتقالية في سياق عملية التحديث السياسي، فالدولة تواجه في غضونها مجموعة مختلفة من الأزمات السياسية، تتطلب معالجتها لكي يصل المجتمع إلى اقامة نظام ديمقراطي حديث. وهذه الأزمات هي: (أزمة الهوية، أزمة التغلغل، أزمة المساهمة، أزمة الاندماج، أزمة التوزيع، أزمة الشرعية). ويجمع أغلب المفكرون، ومنهم (د.صادق الاسود) على إن هذه الازمات تعبر عن حالة طارئة يتعرض لها المجتمع في مرحلته الانتقالية[2]. فالتحديث السياسي وفقاً لرأي (لوسيان باي) يرتبط بعملية تجاوز تلك الازمات،عن طريق القضاء عليها والوصول إلى مجتمع واضح الهوية ومتكاملاً داخلياً، قائم على الشرعية العقلانية، ويستطيع جهازه الحكومي أن يتغلغل في جميع ابعاد المجتمع، ويحقق توزيع عادل بين افراد، وتتم الممارسة السياسية على أساس من المشاركة الجماهيرية السلمية والمنتظمة. أما الباحث (ثامر كامل محمد) يربط مفهوم التحديث السياسي بخمسة عناوين أساسية وهي:[3]

---

* تلك العملية التي تكتسب بها التنظيمات والاجراءات حتمية وثباتاً.

[1] – صموئيل هنتغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، مصدر سبق ذكره، ص 21.

[2] – صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره، ص 411.

[3] – ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية، مصدر سبق ذكره ، ص25.

- ترشيد السلطة، بمعنى أن تستبدال السلطات التقليدية المتعددة سلطة سياسية موحدة وعقلانية ونظام مؤسسات.
- تمايز وظائف سياسية جديدة، وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف.
- المشاركة الهادفة المتزايدة في صنع السياسة العامة وتنفيذها.
- زيادة دور الرأي العام في العملية السياسية والاجتماعية.
- توفير الظروف التي تكفل حل الاشكاليات والأزمات التي يمكن ان تنجم عن عملية التنمية والتحديث السياسي.

وهناك من يعرف التحديث السياسي، بأنه قدرة المجتمع على بناء تنظيمات رسمية بالغة التعقيد مع تخصيص الادوار في هذه التنظيمات فضلاً عن صياغتها بصورة تعمل على تحقيق التكيف مع المعرفة القديمة والاستخدامات الحديثة، من أجل خلق الجو الملائم الذي تستطيع من خلاله هذه التنظيمات أن تقوم بوظائفها بكفاءة [1].كما يعرف التحديث السياسي بأنه عملية أحلال النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد على التعددية واللامركزية وحرية التعبير التي يكفلها الدستور، وبناء نظام برلماني تمثيلي والاقرار بشرعية الاحزاب وجماعات الضغط في اطار تحقيق التوازن، أي الفصل بين السلطات الثلاث – الشريعية والتنفيذية والقضائية – ضماناً للحريات السياسية التي تعتبر القيمة العليا للتحديث السياسي[2].

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي بذلت لتعريف التحديث السياسي، ووجود نقاط التقاء بين العديد من التعريفات التي اعطيت لمفهوم التحديث السياسي، إلا إنه لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين على تعريف محدد له، واغلب تلك التعريفات ركزت على ذكر مجموعة من المظاهر أو الأبعاد التي تعد مؤشرات للتحديث السياسي. إلا أنه يمكن اعطاء تعريف محدد أجرائي للتحديث السياسي وبما يتفق مع طبيعة تصورنا لهدف التحديث السياسي. فالتحديث

[1] – نداء مطشر صادق، مصدر سبق ذكره ، ص 56.

[2] – خميس دهام حميد، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي ، مجلة مداد الاداب، العدد 4، الجامعة العراقية، المجلد الاول، 2012، ص 522.

السياسي، هو عملية تغيير شاملة ومستمرة ومواكبة للعصر على مستوى الفكر والقيم والممارسة السياسية، تستهدف إلى أحلال نظام سياسي عقلاني يضّمن التحول الديمقراطي والحرية والتعددية السياسية في أطار المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان المتعارف عليه دولياً، وذات قدرة على استغلال الموارد البشرية والطبيعية في تحقيق المزيد من التكامل الاجتماعي، وتحقيق وتطوير اساليب اكثر كفاءة في المجالات السياسية كافة، وبما يتلائم مع خصوصيات المجتمع المتجه نحو التحديث السياسي.

ثانياً : المفاهيم المقاربة للتحديث السياسي.

إن اي دراسة لا يمكن أن تكتسب صبغة علمية إلا على أساس من الوضوح المفاهيمي، وتحديد الفروقات الموجودة بين المفاهيم والمصطلحات. سنركز في هذه الفقرة على توضيح أهم الفروقات الموجودة بين مفهوم التحديث السياسي وعدد من المفاهيم التي تحمل بعض خصائص التحديث وتثير الكثير من اللبس أو الغموض بسبب ارتباطها الوثيق بمفهوم التحديث السياسي، فعلى الرغم من التداخل فيما بينهما، إلا أن هناك دائماً مساحة صغيرة يمكن عبرها تلمس الاختلافات بين هذه المفاهيم. مع الاشارة إلى أن التفرقة هنا تأتي لأعتبارات منهجية محضة، إذ أن أمر التمييز بينها يطرح العديد من الصعوبات في واقع الامر. وفيما يلي أهم تلك المصطلحات.

1- التنمية السياسية (Political Development).

من خلال الاطلاع على العديد من الكتابات والدراسات التي تناولات موضوع التحديث السياسي، يمكن ملاحظة الارتباط الشديد بين مفهومي التحديث السياسي والتنمية السياسية إلى درجة أن المرء لا يمكن ملاحظة الفروقات والاختلافات بينهما ببساطة. ومن تلك الكتابات ما طرحه (لوسيان باي) إذ عرف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي ولا تنفصم عنه [1]. فهل هناك فروقات جوهرية بين المفهومين يمكن التمييز بينهما؟ في حين يميز (د. أنور عبد الملك)

[1] – احمد زايد، الدولة في العالم الثالث – رؤية سوسيولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص39.

بين مفهومين (التحديث السياسي والتنمية السياسية) إذ إنه حلَّ مفهوم النهضة محل مفهوم التنمية، فالتحديث عنده هو عملية تقليد للغرب وإسقاط القوة الإبداعية، بينما تعني النهضة الحضارية (التنمية)، وتعني الاعتماد على النفس وتعبئة الإمكانيات والطاقات والقوى الوطنية كافة[1]. اي أن التنمية السياسية مسألة تنبع من جوهر المجتمع[2]. وفي هذا الصدد يمكننا القول، بإن هناك تميزاً أكثر وضوحاً وقرباً للفصل بين المفهومين هو أن العديد من نظريات التحديث السياسي تفترض تبنّي النموذج الغربي كإطار مستقبلي للأنتقال من المجتمع التقليدي إلى الحديث والتي تقتضي التخلي عن السمات التقليدية والقديمة، بينما عملية التنمية السياسية لا تقتضي بالضرورة التخلي عن السمات التقليدية والقديمة، وإنما تفترض تنمية ما موجود محلياً.أن هذا الطرح يدفعنا للقول بأن التنمية السياسية مفهوم مرتبط بما هو محلي فهي تسعى إلى تنمية القدرات المحلية على العكس من التحديث، والذي يقوم أساساً وحسب النظريات الغربية إلى أقتباس الخصائص الخاصة به من الخارج ، وإعتماد إسلوب تقليد الحداثة في الغرب عبر نقل أطر جاهزة إلى واقعنا المحلي، من دون أن يمر هذا الواقع بصيرورته التاريخية التي تحققها التنمية السياسية، وهي تمارس دورها في تنمية القدرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبشرية وتوظيفها في خدمة المصلحة العليا للبلد.

2- النمو السياسي.

تشير ظاهرة النمو السياسي إلى التزايد المستمر في الهياكل السياسية، ومن الملاحظ أن النمو السياسي يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي أي يتخذ أسلوب الاصلاح، بينما يشير مفهوم التحديث السياسي إلى عملية الإدارة والتخطيط والجهد المنظم لإحداث تغيير على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتتسم هذه العملية بالعمق والجذرية والسرعة بحيث تأخذ كل جوانب النسق البنائي والوظيفي للمجتمع[3].

---

1 – أنور عبد الملك، تنمية أم نهضة حضارية، مجلة المستقبل العربي، العدد 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،(أيلول 1978)، ص ص34- 36.

2 – غازي فيصل، مصدر سبق ذكره ، ص56.

3 – خميس دهام حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص519.

3 – التغيير السياسي.

يشير مفهوم التغيير السياسي إلى حدوث تحولات بنيوية تنظيمية ذات طابع سياسي على المجتمع دون أن يكون له اتجاه محدد، بحيث يمكن أن يكون تقدم أو تخلف، أي إنه يشير إلى مفهوم محايد يمكن أن يتضمن ما هو أحسن أو اسوأ، وهذا ما يمكن ملاحظته في الثورة الأمريكية وقيادتها للمجتمع نحو التقدم، في حين عملية وصول هتلر إلى الحكم أسهمت في ظهور العنصرية والنازية ومن ثم تقسيم الدولة الالمانية عقب الحرب العالمية الثانية. بينما ظاهرة التحديث السياسي تشير إلى ادراك تنموي يتضمن حكم تقويمي[1]. معتمد على منهج علمي مدروس يحدد الأولويات والأهداف المرجوة عبر وضعه لجميع الآليات التي تمكنه من تحقيق تلك الأهداف، بينما التغيير السياسي يأخذ طابعاً مختلفاً، إلا وهو التغيير للواقع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعادةً ما تكون وسائل تنفيذه غير مدروسة وتستخدم القوة والعنف في تحقيقي الأهداف.

4– الحداثة السياسية (Political Modernity).

أغلب المفكرين السياسين يعتمدون في تعريف الحداثة على عاملين أساسيين هما، الثورة ضد التقاليد ومركزية العقل. والحداثة هي ممارسة اجتماعية ونمط من الحياة يقوم على اساس التغيير والابتكار، كما إنها الابداع الذي هو نقيض الاتباع، وهي العقل الذي هو نقيض النقل.[2] وطبقاً لـ(صموئيل هنتنغتون) فإن الحداثة عملية تحدث بأبعاد كثيرة وفي العديد من الميادين، يضع هنتنغتون للحداثة خصائص عديدة أهمها، إنها عملية معقدة، فورية، منهجية، ثورية، مطولة، عولمية متدرجة، تقدمية ومتجانسة[3]. ولهذا يحيل مفهوم الحداثة إلى العديد من المفاهيم الفرعية : الذات، العقل، التاريخ، السوق، الديمقراطية، بينما التحديث ظهر للوجود في خمسينيات

---

[1] – خميس دهام حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص519.

[2] – سلام عبد علي العبادي، الحداثة وصورة الآخر، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، العدد 2، كلية الاداب، جامعة بغداد، المجلد 16 ،2013، ص4.

[3] – المصدر نفسه، ص 4.

وستينيات القرن الماضي عندما اتجهت البلدان النامية إلى انتهاج سياسات تنموية. ويميز الباحث (سعيد شبار) بين مفهومي التحديث(modernization) والحداثة(Modernity)، بوصف أن الحداثة تستعمل لوصف الخصائص المشتركة للبلدان الأكثر تقدماً على صعيد التنمية التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما التحديث فأنه يستخدم لوصف العمليات التي بواسطتها تكتسب هذه المستويات من التنمية[1]. فالتحديث السياسي هنا هو ليس سوى أحدى الدلالات المختلفة للحداثة السياسية، وليس مفهوماً منفصلاً عنه. وتعني وجهة النظر هذه أن التحديث السياسي هو عملية التحول نحو الحداثة السياسية بمختلف ظروفها، أما الحداثة السياسية فهي التي نصل اليها بعد أكتمال مراحل التحيث السياسي[2].بعبارة أخرى الحداثة السياسية هي المحصلة النهائية لعملية التحديث السياسي، وهي الناتج النهائي للوصف على المستويات كافة، وهنا تطلق تسمية حداثة على ماتم أنجازه من تحديث سياسي واقتصادي وعلمي.

5- التغريب (Westernization).

يميز "هنتنغتون" في كتابه المعنون (صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي) بين التحديث والتغريب، أن التحديث لا يعني التغريب بالضرورة كما أن المجتمعات غير الغربية يمكن أن تتحدث، وحدث ذلك بالفعل، من دون أن تتخلى عن ثقافتها المحلية الخاصة، بجانب تبنيها للقيم والمؤسسات والممارسات الغربية[3]. لكن مع ابقاء رغبتها في المحافظة على شخصيتها وهويتها وقناعتها بحقها بالاستقلال ونضالها من اجل ذلك[4]. أما التغريب يعني انتهاج الأسلوب الغربي للوصول إلى درجات التنمية السياسية المأمولة. وساد هذا المفهوم في

---

[1] – سعيد شبار، قضايا اسلامية معاصرة (النخبة والايديولوجية والحداثة)، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، 2005، ص 84.

[2] – عمار علي حسن، التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)، دراسات يمنية، العدد 1، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2004، ص4.

[3] – صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات أعادة صنع النظام العالمي، مصدر سبق ذكره ، ص129.

[4] – معن زياد، مصدر سبق ذكره ، ص13.

المستعمرات الأوروبية التي رأت في التغريب عملية تقليد وطبع لصورة التنمية الأوروبية الغربية فيها حتى ولو على حساب ملامحها وشخصيتها القومية[1]. وتأسيساً لما تقدم، يبدو لنا إن التداخل بين المفهومين يعود الى سببين هما:

أولاً: أن معظم التعريفات التي اعطيت لمفهوم التحديث السياسي، ربطت هذا المفهوم باكتساب الطابع الغربي (westernization) ظاهرياً وضمنياً، وعدت النموذج الاوربي الغربي الاساس الذي يجب الآخذ به والارتكاز عليه في عملية التحديث السياسي[2].كما أن مسيرة التنمية في البلدان التقليدية كانت تفتقد إلى المعيار النظري الواضح، وهذا ما أدى إلى حساب تاريخ تطور الغرب معياراً عاماً لتقييم تجاربها، مما دفع الكثير من قادة تلك البلدان للظن بضرورة تقليد المجتمعات الغربية والتخلي عن قيمهم ومؤسساتهم التي في نظرهم هي سبب تخلفهم.

ثانياً: هناك أسباب فكرية، عدت أن التحديث يعني محاولة احلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الغربية محل النظم القائمة في المجتمعات المتخلفة. وهذا يعني أحلال النظام الرأسمالي واقتصاديات السوق في المجال الاقتصادي، والحرية الفردية في المجال الاجتماعي، والديمقراطية والتعددية الغربية في المجال السياسي محل ما هو قائم.

نستنتج مما تقدم، أن التحديث السياسي في علاقة وتداخل مع التنمية السياسية والنمو السياسي والتغيير السياسي والحداثة السياسية والتغريب، هو الوعاء والمخطط الفكري والاداري والعقلي الذي يحتوي كل هذه المصطلحات والذي يعتمد على توظيف العقل والطاقات والقدرات البشرية وغير البشرية للانتقال من واقع التخلف والتراجع العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى واقع متقدم يُحدث مؤسسات الدولة والمجتمع والنظام السياسي القائم على وفق المعطيات العصرية والحديثة، كما إنه لا يلغي ثقافات الشعوب وحضارتها بل على العكس ينميها ويدفع بها إلى التقدم والرسوخ، وهذا ما يدفع بنا للقول بإن التحديث في علاقة جزئية متشاطرة مع المصطلحات السابقة الذكر فهي تأخذ منه وهو يأخذ منا وصولاً لتحقيق الأهداف المرسومة لذلك.

---

[1] – أمين دبور، نظريات التنمية السياسية، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة – قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، غزة،2013، ص8.

[2] – جهينة سلطان سيف العيسى، مصدر سبق ذكره، ص 138.

المطلب الثاني : مفهوم الاستقرار السياسي وعدمه.

إن الظاهرة الاستقرارية لأي نظام هو عملة ذات وجهين، **الاول** يشير الى الاستقرار. **والثاني** يشير الى عدم الاستقرار. أن أستقرار أي نظام سياسي يخضع لنوعين من العوامل المؤثرة فيه، النوع الاول، عوامل لها أثار استقرارية للنظام السياسي القائم. والنوع الثاني، عوامل لها اثأر غير استقرارية للنظام السياسي. أن الأستقرار السياسي يعني تغلب العوامل الاستقرارية على العوامل غير الاستقرارية، والعكس نقيض ذلك. وهنا سوف نتناول، الظاهرة الاستقرارية عبر نقطتين هما، مفهوم الاستقرار السياسي، ومفهوم عدم الاستقرار السياسي، وكذلك ابرز مؤشرات الاستقرار السياسي.

أولاً : التعريف بمفهوم الاستقرار السياسي.

لا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن غيره من مفاهيم علم السياسية، بعدم وجود تعريف جامع يمثل اتفاق الباحثين حول ذلك المفهوم. يعرف الاستقرار لغة بمعنى الثبات والسكون وأستقر رأيه أي ثبت عليه[1]. واشتقاق كلمة استقرار في اللغة العربية من استقر، يستقِرُ، استقِر، استقراراً، الرجل بالمكان، اي ثبت فيه وتمكن[2].أما اصطلاحاً فيعرف بأنه، عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام[3]. وللإستقرار السياسي مفاهيم مختلفة تسلط الضوء على الابعاد والجوانب المختلفة للظاهرة التي ترى بأنها: [4]

1. حالة من الثبات المؤسساتي للدولة بكل مستوياتها.
2. قدرة السلطة السياسية على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع في إطار القانون والمؤسسات القائمة.

---

[1] – المنجد الابجدي، ط1، دار الشروق، بيروت،1967، ص97.

[2] – علي بن هادية، القاموس الجديد، معجم عربي الفبائي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص47.

[3] – منار الرشواني، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الامارات، 2003، ص20.

[4] – عدي فالح حسين، علم الاجتماع السياسي دراسة معاصرة، مكتب اليمامة للطباعة والنشر، بغداد،2015، ص 192.

3. غياب أو ندرة اعمال العنف السياسي المتمثلة بأحداث الشغب وحركات التمرد والاغتيالات السياسية والحروب الأهلية وغيرها من أشكال العنف السياسي الاخرى.

إن الاستقرار السياسي هو وليد مجموعة تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، يتطلب خطوات حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وبمشاركة القوى المجتمعية كافة التي تهتم في عملية البناء والتحديث في النظام السياسي بما يخدم المصلحة العامة. وأن مكونات الاستقرار السياسي تكمُن في وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع ينسجم ومن ثم مع الخيارات السياسية في تقديم برنامج وطني متكامل ومستمر مبني على توفر المناخ المؤاتي للثقة عن طريق إتاحة الحريات العامة للأفراد ضمن ثقافة الحقوق والواجبات للوصول الى دولة القانون والمؤسسات[1]. وتُعرف(د.نيفين مسعد) الاستقرار السياسي بأنه ظاهرة تتميزة بالمرونة النسبية، وتشير إلى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته الرسمية لأحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته[2].

ويمكن تعريفه(الاستقرار السياسي) ايضاً بأنه حالة من تحقيق الامن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقاً لقواعد الشرعية السياسية. يرتبط الاستقرار السياسي أشد الارتباط بمفهوم التنمية السياسية التي تعني عملية رفع الوعي السياسي لشعب دولة ما، وتدعيم انصهاره الوطني، وزيادة مشاركته السياسية، ووضع وتدعيم القوانين الاساسية الضرورية، وانشاء المؤسسات السياسية، التي تستوعب القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في المجتمع، في إطار دستوري وقانوني منظم[3]. وبهذا تصبح العلاقة طردية بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية اذا كلما ارتفعت معدلات التنمية السياسية كلما ارتفعت درجة الاستقرار السياسي.

---

[1] – محمد أحمد المقداد، دعوات الاصلاح في الاردن واشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي : دراسة تحليلية (2001–2010)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، العددالثاني أ، جامعة اليرموك– الاردن، المجلد التاسع ، 2012، ص530.

[2] – نيفين مسعد، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية في القاهرة ، 1988، ص68.

[3] – صدقة يحيى فاضل، الاستقرار السياسي في الدول النامية، مجلة اراء حول الخليج، العدد 73، مركز الخليج للابحاث، ابو ظبي، 2010، ص76.

وعليه، يمكن تقسيم الاستقرار السياسي إلى بعدين هما :[1]

1. الإستقرار السياسي الداخلي، يعني إدارة الصراعات الداخلية في اطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية، وبالتالي يرتبط – الاستقرار السياسي– بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية. ومن أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي الداخلي، الاغتيالات السياسية داخل الدولة،عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة، وعدد الضرابات العامة، عدد المظاهرات المعادية للحكومة، وعدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة، عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في العنف المحلي، وعدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي. كما إن عدم التوازن بين القوى (العسكرية والاقتصادية والسياسية) التي ترتكز عليها الدولة، يحدث خللاً في تركيبة الدولة نفسها، ويجعلها في وضع يتسم بعدم التوازن وعدم الاستقرار.
2. الإستقرار السياسي الخارجي، يشير إلى قدرة الدولة على ادارة مصالحها العليا في الخارج وحمايتها من التدخلات الخارجي، والتي غالباً ما تساهم في عدم استقرار النظم السياسية، بسبب تأثيرها المباشر على المستويات السياسية الاجتماعية والاقتصادية المحلية. أن تناغم الصراع الداخلي مع الخارجي سيؤدي إلى عدم استقرار سياسي.

تجدر الاشارة إلى إن الاستقرار السياسي لا يتحقق عن طريق القوه العسكرية والامنية على الرغم من اهميته، ولا يمكن تحقيقه عن طريق القمع والغطرسة وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة والاكثار من الممنوعات والضغوطات. فالاستقرار هو وليد لتدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية التي تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته رافداً من روافد الاستقرار السياسي.

أستناداً على ما تقدم يمكننا القول أن الاستقرار السياسي يتم عن طريق بناء حياة سياسية سلمية تعتمد على التداول السلمي للسلطة، وعلى الرضا الشعبي ومستوى الثقة في الحياة السياسية، وقدرة النظام على التعامل مع الازمات التي تواجهه بنجاح، وكذلك قدرة النظام

[1] – عمر ياسين خضيرات، الطبقة الوسطى واثرها على الاستقرار السياسي في الاردن (1990–2006)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 38، الجامعة المستنصرية، (حزيران 2012)، ص71.

السياسي على استيعاب القوى الجديدة في المجتمع دون اللجوء الى العنف السياسي، وسيادة القانون واللتزام بالقواعد الدستورية (من جانب الحكومة والجماهير).

وعليه، يمكن القول أن الاستقرار السياسي هو حالة من الثبات المؤسساتي في الدولة والمتحقق من فاعلية السلطة السياسية في استخدام عناصرها المختلفة (المادية والمعنوية) في تنظيم المجتمع.

ثانياً : التعريف بمفهوم عدم الاستقرار السياسي.

أن عدم الاستقرار ظاهرة اجتماعية تشير بشكل عام ومجرد إلى غياب الثبات والاستقرار في صفات وخصائص الظاهرة، بحيث ان الظاهرة تكتسب صفات جديدة وتفقد صفات أخرى مما يعطيها صفة الاستمرارية في التغيير والتحول من حالة إلى أخرى في فترات زمنية مختلفة تبعاً للعوامل المسببة لظاهرة عدم الاستقرار. وبما أن عدم الاستقرار ظاهرة مجتمعية فأنه يشتمل على عدة انواع، عدم الاستقرار السياسي، عدم الاستقرار المجتمعي، عدم الاستقرار الاقتصادي. وما يهمنا هو عدم الاستقرار السياسي.

ببساطة يمكننا القول أن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى أن ثمة خلل أصاب عمل النظام السياسي وبدأ يعرضه لصدمات أو تغييرات ربما تكون متوقعة أو غير متوقعة وبما يعطي نتائج سلبية على افراد هذا النظام المرتبطين به بوظائف عدة ، وبعبارة أخرى أن عدم الاستقرار السياسي هو تعبير عن الخلل في سير عمل النظام بشكل متسق ومقبول من قبل أغلب إفراد المجتمع، نظرياً يمكن القول أن عدم الاستقرار السياسي وهو عدم قدرة النظام على التعامل مع الازمات التي تواجهه بنجاح، وكذلك عدم قدرة النظام على الاستجابة أو التكيّف مع التغييرات السياسية، أما اجرائياً فيعني اللجوء الى العنف السياسي المتزايد وعدم اللجوء الى الاساليب الدستورية في حل الصراعات القائمة وعجز النظام السياسي على الاستجابة للمطالب النابعة من البيئة الداخلية للنظام او البيئة الخارجية له [1].

وهناك من يعرف عدم الاستقرار السياسي حالة من التغيير السريع غير المنضبط أو المحكوم تتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام السياسي[2].

---

[1] – عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الاول لكلية القانون والسياسة pdf ، جامعة ديالى ، 2010، ص12.

[2] – المصدر نفسه ، ص12.

ويعرف كذلك عدم الاستقرار السياسي بأنه، عدم قدرة النظام على تعبئة الموارد الكافيه لأستيعاب الصراعات داخل المجتمع، بدرجة تحوُل دون وقوع العنف[1].

وفي هذا الصدد وضع (صموئيل هنتنغتون) معادلة في عدم الاستقرار السياسي مفادها أن عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية، أي ببساطة أن عدم الاستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة لها[2].

وعليه يمكن تشخيص ثلاثة افكار رئيسة دارت حولها معظم تعريفات عدم الاستقرار السياسي بالآتي:[3]

1. أن المؤشر الرئيس لعدم الاستقرار السياسي هو وجود العنف كألية لإدارة الصراع الاجتماعي، ويكون وجوده مصاحباً للتغيرات التي تطرأ على بنية النظام السياسي، والنسق الاتجاهي الغالب لهذا العنف يكون موجهاً من الافراد باتجاه النظام السياسي (عنف غير رسمي / جماهيري).
2. أن فقدان النظام السياسي للشرعية يكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي.
3. فقدان النظام السياسي القدرة على تلبية تطلعات الشعب يعد ايضاً مصدراً رئيساً لعدم الاستقرار السياسي.

ثالثاً : مؤشرات الاستقرار السياسي.

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن اخذها بالحسبان لتقدير حالة الاستقرار السياسي من عدمه. ومن تلك المؤشرات التي اتفق عليه مجموعة من الكتاب والباحثين مايأتي:

1. نمط انتقال السلطة في الدولة.

المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وتعد عملية نقل السلطة مؤشراً حقيقاً للاستقرار السياسي. وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والاسلوب الذي يتم التغيير من خلاله، فإذا تمت عملية انتقال السلطة طبقاً لماهو متعارف عليه دستورياً تعد مؤشراً

---

[1] – ليث عبد الحسن الزبيدي، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، بلا دار نشر، بلامكان نشر، 2014، ، ص34.

[2] – صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، مصدر سبق ذكره ، ص73.

[3] – عماد مؤيد جاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص13.

حقيقياً للاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية والثورات فهذا يعد مؤشراً لحالة عدم الاستقرار السياسي[1].

2. **شرعية النظام السياسي القائم.**

الشرعية، يمكن تعريفها بأنه القيمة التي يتم من خلالها الاعتراف بشيء أو شخص ما والقبول به على أنه صحيح ومناسب. وبهذا تصبح الشرعية تعني القبول والرضا العام عن النظام الحاكم. ويعرفها "موريس ديفرجيه" حصول النظام السياسي على الاجماع الشعبي.فالأهم هو القبوُل والتقبُل العام في المجتمع للسلطة القائمة كوُن هذه السلطة تعمل على تحقيق مصالحه ورعايتها وتوفير احتياجاته واشباعها، وفي حال اهتزت أو تهرأت تلك الشرعية فإن هذا سيؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار لوجود مطالب سياسية غير مستجاب لها من قبل السلطة، وان توفر الشرعية للنظام السياسي يعد ركن مهم من أركان الاستقرار السياسي[2].

وعليه تعُد شرعية النظام السياسي من الركائز المهمة للاستقرار السياسي والاستقرار السياسي يكون بدوره من دلائل الشرعية السياسية. فالشرعية تخلق سلطة لا تعتمد على الاكراه، بل على القبول، والدولة بدون شرعية ستضطر إلى التهديد باللجوء الى القوة باستمرار للحفاظ على النظام – وهي مهمة صعبة – وإلا سيتم تجاهل الكثير من قوانينها وسياساتها، فالشرعية اذن تشكل عنصراً اساسياً في مفهوم الدولة[3].

كيف تصبح دولة ما شرعية؟ لنعد إلى (ماكس فيبر) الذي حاول ان يثبت أن الشرعية السياسية تتبدى في ثلاثة اشكال أساسية هي، شرعية تقليدية وشرعية كارزمية وشرعية قانونية عقلانية[4]. وبغض النظر عن شكل المزيج بين هذه الاشكال الثلاثة، فإن الشرعية هي التي

---

[1] – محمد احمد المقداد، مصدر سبق ذكره ، ص543.

[2] – إبراهيم حسيب الغالبي، ازمات العراق السياسية مقالات في الشأن العراقي 2010–2013، ط2، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، بغداد ، 2013، ص 55.

[3] – باتريك هـ أونيل باتريك هـ أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي ، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، 2012، ص61

[4] – يشير ماكس فيبر الى ان الشرعية يمكن ان تستند الى واحدة او اكثر من مصادر الشرعية وهي 1– التقليدية (Traditional) التي تستند الى قدسية التقاليد والاعراف والايمان بخلود الماضي، وبمقتضاها ينظر الناس للنظام الاجتماعي القائم بوصفه مقدساً وخالداً وغير قابل للانتهاك. 2– الكارزمية (Charismatic) : المستندة الى الالهام والتي تنسب الى وجود قائد ملهم له خصائص نادرة بمقتضاها يضحي قائداً أو زعيماً.3–

تسمح للدولة بأن تضطلع بوظائفها الأساسية، وبدون هذه الشرعية، يصعب على الدولة أن تقوم بوظائفها... ولا يبقى أمام الدولة أسلوباً فعلياً سوى اداة واحدة للحفاظ على النظام، هي اللجوء إلى القوة. واستخدام الاكراه ضد مواطنيها، لأنها بغير العنف لا تكون قادرة على جعل الناس يطيعون القوانين ويقومون بواجباتهم التي تنص عليها تلك القوانين[1].

أن النظام السياسي يكتسب شرعيته عبر تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلد وحماية الحقوق والحريات، تظهر الشرعية عبر تقبل الأفراد نظام الحكم القائم والخضوع له طوعياً. وفي ظلها – الشرعية – ينعم الانسان بالحرية والامان، وتنعم البلدان بالاستقرار والنمو والعمران.

3. **الديمقراطية والمشاركة السياسية.**

تعدّ الممارسة الفعلية للديمقراطية واتاحة الفرص امام الجميع للمشاركة في تسيير شؤون البلد وحل مشاكله من مؤشرات الاستقرار السياسي. أما المشاركة السياسية فتعني بحسب **(صموئيل هنتنغتون)** النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، سلمياً أم عنفياً شرعياً أم غير شرعي، فعال أم غير فعال[2]. وتتجلى أهمية المشاركة السياسية عند "هنتنغتون" بأنه تمثل جوهر العملية السياسية وصفة مميزة للبلدان المتقدمة.

يربط هنتنغتون بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي ويرى أن عملية تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء مؤسسات سياسية قادرة على احتواء المشاركة السياسية وتنظيمها، وتحوُل دون انعدام الاستقرار السياسي. واستناداً إلى ذلك فأن الاستقرار السياسي يتوقف على مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية[3]. بعبارة أخرى أن الأستقرار السياسي في المجتمع يتوقف على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من ناحية والمؤسسات السياسية

العقلانية / سيادة القانون : التي تفترض وجود مجموعة رسمية من المعايير المستقرة نسبياً، والتي تسعى الى تنظيم السلوك كي يكون سلوكاً رشيداً). ينظر في ذلك ، عبدالباسط عبدالمعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص93.وينظر كذلك، صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص 138-141.

[1] – باتريك هـ أونيل، مصدر سبق ذكره ، ص66.

[2] – نقلاً عن ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص181.

[3] – صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مصدر سبق ذكره ، ص 102.

أو درجة المأسسة من ناحية اخرى، فكلما ارتفع مستوى المؤسساتية السياسية مقابل مستوى المشاركة السياسية كانت فرصة تحقيق الاستقرار السياسي اكبر والعكس صحيح.

4. سيادة القانون والقدرة على تطبيقه.

يقصد بمبدأ سيادة القانون هو أن تكون القواعد القانونية فوق ارادات افراد المجتمع جميعاً حكام ومحكومين، وأن يلتزموا جميعهم باتباع احكامه، فإن لم يلتزموا بالقاعدة القانونية وخاصةً الحكام صارت تصرفاتهم غير قانونية ومخالفة للقانون[1]. على الاعم الأغلب أن مراحل انعدام الاستقرار السياسي هي مراحل تراجع قدرة الدولة على تطبيق القانون وسيادته على الجميع، أن قدرة الانظمة السياسية على حفظ الأمن وتوفيره للمواطنين بطرق لا تناقض الدستور أو حقوق الإنسان يمثل مؤشراً للإستقرار فيما يكون فقدان تلك القوة أو ضعفها أو لجوء الانظمة إلى استخدام العنف السياسي وبوسائل غير شرعية دليلاً على انعدام الاستقرار السياسي[2].

5. استقرار السلطات.

المقصود باستقرار السلطات هو محدودية تغييرها سواء كانت تشريعية ام تنفيذية، فالبقاء الطويل يعد مؤشراً للإستقرار السياسي شرط ان يكون مقترن برضا الشعب، ويعد التغيير السريع في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

6. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الفرعية.

أن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي والديني واللغوي، والقومي، تكون اقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرُف التعددية. العيب والخلل ليس في التعددية الاجتماعية، وإنما الخلل يكمن في استراتيجيات النخب الحاكمة وكيفية تعاملها مع تلك التعددية. وهنا نميز بين أسلوبين مختلفين في كيفية التعامل مع التعددية.**اولهما**، يتعامل مع الاقلية في الاستيعاب على اساس القوة.**والثاني**، يتعامل مع الأقلية على اساس المساواة في الحقوق والواجبات. فالاول، يزيد من الولاءات غير الوطنية وظهور الولاءات الفرعية (كالقبلية والمذهبية والقومية) وظهور الاجندات الخاصة المطالبة بالاستقلال او الحكم الذاتي كما حدث في العراق ولبنان والسودان. إما الثاني، فيؤدي إلى تقوية الهوية الوطنية وتغلبها على الهويات الفرعية الاخرى مثال ذلك امريكا وسويسرا والهند وغيرها من البلدان التي تتميز بالتعددية وتنعم

[1] – حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد ،1986، ص 67.

[2] – ابراهيم حسيب الغالبي، مصدر سبق ذكره ، ص56– 57.

باستقرار سياسي. وكلما زاد الولاء الوطني وترسخت اللحمة بين اطياف الشعب كلما شهدنا استقراراً سياسياً للبلاد[1].

7. غياب العنف والحروب الاهلية والحركات الانفصالية والتمردات والانقلابات العسكرية.

إن العنف السياسي هو التعبير الرئيس لحالة عدم الاستقرار السياسي، واختفاء العنف السياسي يعد مؤشراً للأستقرار السياسي. ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه، أعمال التمزيق والتدمير والاضرار التي يكون غرضها واختيار اهدافها أو ضحاياها، والظروف المحيطة بها، وانجازها وآثارها ذات دلالات سياسية، أي تنحو إلى تغيير سلوك الاخرين في موقف تساومي له آثار على النظام الاجتماعي[2]. والعنف قد يكون رسمياً (مؤسس) او غير رسمي (شعبي)، فالأول موجه من النظام ضد المواطنين أو جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة. أما غير رسمي فيكون موجه من المواطنين تجاه النظام أو رموزه. أما الحروب الاهلية والحركات الانفصالية والتمردات والانقلابات العسكرية، فتتمثل بأبرز مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، وذلك لجوئها إلى العنف على أوسع نطاق[3].

8. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام السياسي.

ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فنجاح السياسات الاقتصادية للنظام السياسي القائم تسهم في رفع مستوى المعيشة ومعدلات الرفاهية للأفراد مما يخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الجماهيري للنظام السياسي وسياساته الحكومية ، وبالتالي يدعم من استقرار هذا النظام ويعد احد مؤشرات استقراره[4].

9. قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

---

1 – المصدر نفسه ، ص 57.

2 – صادق الاسود، مصدر سبق ذكره ، ص589–590.

3 – للمزيد عن الانقلابات العسكرية والحرب الاهلية وتسببها في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.ينظر، ليث عبدالحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره ، ص 47–53. وينظر ايضاً، محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت، العدد 31، 2011،ص132–135.

4 – محمد ضياء الدين محمد، الانشقاقات الحزبية واثرها على الاستقرار السياسي (الجبهة الاسلامية القومية نموذجاً)، بحث منشور على موقع الألوكة، ص24 ، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)، على الرابط التالي: www.alukah.net

إن أسباب الهجرة الداخلية والخارجية، يمكن أجماله في سببين رئيسيين هما الوضع الامني والاقتصادي، وكلا السببين لهما انعكاسات سلبية على الاستقرار السياسي كما يحدث في العراق وسوريا، فكلما قلة نسبة تدفق الهجرة بشقيها الداخلية والخارجية أصبح مؤشراً مهماً للاستقرار السياسي.

نستنتج مما تقدم، إن الاستقرار السياسي لا يتحقق في أي مجتمع معين مالم تتحقق شروط قيامه ومؤشراته، فإذا لم تتوفر تلك الشروط أو حدث فقدان في أحدها فإن ذلك يدل دلالة قاطعة على حالة عدم الاستقرار التي تأخذ صوراً متعددة كأن تكون عنفية أي عبر أستخدام القوة أما من جانب السلطة أو من جانب الشعب، أو الخلل البنيوي والهيكلي في بناء واداء المؤسسات السياسية القائمة والتي يطلق عليه بعدم الاستقرار الدستوري أو عدم الاستقرار المؤسساتي نتيجة الخلل في إعداد الدستور وهذه الصورة الآخيرة هي الآكثر شيوعاً في الوقت الحاضر في أغلب بلدان عالم الجنوب ومنها العراق.

المبحث الثاني: علاقة التحديث السياسي بالاستقرار السياسي.

هناك علاقة سببية متبادلة بين التحديث السياسي والاستقرار السياسي بالإمكان توضيحه في ضوء عدة متغييرات. وهنا يمكننا وضع التساؤل الأتي: كيف يؤثر التحديث السياسي على الاستقرار السياسي؟ أن التحديث السياسي بصورة عامة هو الطريق للوصول الى الاستقرار السياسي. ولكن الولوُج في مسيرة التحديث السياسي سيوُلد حالة من عدم الاستقرار السياسي، فالوصول الى الحداثة السياسية (كمرحلة متقدمة في مسيرة التحديث السياسي) يولد حالة من الاستقرار. الحداثة تحدث استقرار ولكن التحديث يحدث عدم استقرار، ليس غياب الحداثة هو ما ينتج الفوضى السياسية بل الجهود للوصول اليها(التحديث)[1]. بعبارة اخرى اذا كانت الدول الفقيرة تبدو غير مستقرة ، فهذا لا يعود الى أنها فقيرة ، بل تحاول أن تصبح غنية أن مجتمعاً تقليدياً صرفاً يكون جاهلاً وفقيراً ومستقراً، انعكاساً لحالة السكون التي يعيشها. ولكن عندما تمر هذه المجتمعات بالمرحلة الانتقالية او تتجه نحو عملية التحديث، سيولد هذا التفويض بالتحديث حالة من الخلخلة أو عدم الاستقرار تصيب المجتمعات الانتقالية، وبهذا يكون الدليل موجوداً على أن من اسباب العنف في مثل هذه الدول – الانتقالية – تكمن في التحديث أكثر منها في التخلف[2]. والتجارب التاريخية يمكن أن تفيد في ذلك فما حدث في الدول الاوربية وخصوصاً من عملية تحديث قد ارتبطت مع دالة عدم الاستقرار السياسي، نتيجة أن تلك الدول المُعرضة لعملية التحديث، يواجه مواطنوها ضغوطات لتغيير أساليب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمطرون بالعديد من الاساليب الجديدة والافضل لتغيير طرائق حياتهم ونشاطاتهم، وهنا يشعرون بالاحباط نتيجة فشل حكوماتهم في إرضاء توقعاتهم المتزايدة لديه باستمرار[3].

كان عدم الاستقرار السياسي سائداً بوتيرة عالية في القرن العشرين في بلدان عالم الجنوب، ومرد ذلك غالباً إلى معدل التحديث كان اسرع بكثير مما كان عليه في الدول التي ظهر فيها التحديث اولاً. بدأت عمليات التحديث في بلدان اوربا وامريكا الشمالية على امتداد قرون، وكان على وجه العموم يتم تداول كل قضية أو ازمة على حدة، ولكن اثناء عمليات التحديث في بلدان عالم الجنوب ظهرت مجموعة من الازمات في آن واحد، فقد برزت مشكلات مركزية السلطة

---

[1] – صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغير، مصدر سبق ذكره ، ص55 –56.

[2] – المصدر نفسه ، ص56.

[3] – المصدر نفسه ، ص 61–62.

والدمج القومي والتعبئة الاجتماعية والتطور الاقتصادي والمشاركة السياسية. كل هذه الازمات والقضايا برزت دفعة واحدة وبشكل متزامن وبمدة زمنية قصيرة ، قياساً إلى المدة الزمنية الطويلة التي احتاج إليها المحدثون الاوائل[1].

وهنا يمكننا التطرق للعلاقة السببية بين عدم الاستقرار السياسي وبعض مؤشرات التحديث السياسي، لإثبات فرضية مفادها أن عملية التحديث السياسي في كل مراحله تؤدي إلى حالة عدم استقرار سياسي بسبب خلخلتها للمجتمع التقليدي الساكن والمطمئن وما يحتويه من عناصر ومسلمات كانت سبباً في استقراره. ولأختبار تلك الفرضية، فإن بالامكان دراسة اربع علاقات سببية، عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول: المؤسسات السياسية والاستقرار السياسي.

يفترض التحديث السياسي حسب رأي هنتنغتون أيجاد مؤسسات سياسية أكثر فعالية وأفضل تكيفاً، وأكثر تعقيداً وعقلانية، قادرة على احتواء القوى الاجتماعية، وكذلك قادرة على التكيّف مع المستجدات. أن هدف التحديث السياسي هو تنمية قدرة المؤسسات السياسية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى ادائها حتى تصبح قادرة على انجاز المهمات والمتطلبات الجديدة التي تفرزها عملية التحديث.

تعد المؤسساتية جوهر التحديث السياسي واحدى آلياته، يعرف (د.عصام سليمان) المؤسسات بأنه مجموعة بنى أساسية يقوم عليها تنظيم المجتمع على وفق قواعد حقوقية مكتوبة أو عرفية وهي تنطوي على فكرة تعمل على تحقيقها بوساطة القيام بوظائف محددة وللمؤسسة صفة الديمومة ولها شخصية معنوية لأن مصلحتها متميزة عن مصالح اعضائها اي الافراد العاملين فيها وهذه الشخصية المعنوية التي تعطي المؤسسة طابع الديمومة لأنها تستمر على الرغم تبدل هؤلاء الافراد، فالمؤسسة تجسد فكرة أو قيمة معينة وترتكز على قواعد وتقيم روابط بين مجموعة من الافراد، وهي تكتسب شخصية تضعها فوق ارادة مؤسسيها، وتستمر بعد زوالهم[2]. وكذلك يعرف(د.عصام سليمان) المؤسسات السياسية، هي المؤسسات العامة التي لها صلاحيات إتخاذ القرارت السياسية أي القرارات الأساسية التي تشمل المجتمع السياسي بكامله،

---

[1] – عاصم محمد عمران، التحديث والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص 43-44.

[2] – عصام سليمان،مدخل الى علم السياسة، ط2، دارالنضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1989، ص89.

فلا تنحصر صلاحياتها في مجال محدد، ولا في فئة أو جماعة معينة، إنما تتناول المجتمع الشامل التي تتواجد فيه كل الجماعات والفئات، فهي تجسد ارادة عامة شعبية أو وطنية، وتخضع لقراراتها وتوجيهاتها كافة المؤسسات القائمة في اطار المجتمع السياسي والدولة[1].

وهي أحد اليات النظام السياسي في اداء وظائفه المتنوعة واحد مرتكزات تطوره، فالنظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع، ذات التراكيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتمايز وفي اطار من التوافق، هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئته[2]. إن مايميز نظاماً عن آخر هو طراز مؤسساته التي هي تكثيف لعاداته وأعرافه وتقاليده وأفكاره ومعتقداته وقوانينه ودرجة تطوره. ويخلص(صموئيل ايزنستات) حول دور المؤسسات كألية من أليات النظام السياسي الى ثلاثة استنتاجات وهي:[3]

1. يواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية عدداً من ازمات الصراع ، لذا نجد ضرورة العمل على حلها عن طريق ايجاد مؤسسات قوية وفاعلة.
2. يقتضي العمل على تحويل المطالب الى سياسات جديدة ظهور مؤسسات سياسية جديدة تستطيع مواجهة الاثار الناتجة عن التحديث.
3. يؤدي التحديث الى ظهور طبقات وجماعات وفئات جديدة، لذا تعمل المؤسسات على تنظيم واستيعاب المشاركة في العملية بهدف التأثير في صنع القرار. فالمؤسسات اذاً ضرورية لترشيد اداء النظام ولحماية المجتمع من التجزئة.

فضلاً عن ذلك إن المأسسة تبدو ضرورية في حالة التعبئة الاجتماعية، ذلك لأن النظام السياسي ليس بوسعه استيعاب التغيير السياسي للفئات الجديدة من السكان اذا لم يمتلك القدرة على بناء المؤسسات التي تستطيع تنظيم المد الشعبي الجديد ودمجه بصورة دائمة ومستقرة في اطار الدوائر الوظيفية المختلفة في المجتمع، كما أن جميع أشكال التحديث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تتطلب بصورة عامة العمل في اطار بناء مؤسسات تعكس انتقال المجتمع نحو التحديث، وهذا يفترض اعادة توزيع للمهمات الاجتماعية وظهور السلطة العقلانية ذات

---

[1] – عصام سليمان، مصدر سبق ذكره، ص90.

[2] – ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص152.

[3] – المصدر نفسه ، ص 152-153.

الطبيعة المركزية والعامة واعتماد التباين في البنى السياسية على اساس توسيع المشاركة السياسية وهذا ما يضمن تكوُن اشكال جديدة من المنظمات المؤثرة في اتجاهات المجتمع، وبما يساعد على تحقيق الاستقرار[1].

وقد قصد (صموئيل هنتنغتون) من قياس المأسسة السياسية اقامة مؤسسات فاعلة تتسم بالمرونة ، وقادرة على أكتساب قدر من القيمة والاستقرار، ومن ثم اكتساب شرعية ذاتية، ويمثل ذلك جوهر عملية بناء الدولة، وفي رأي كثير من علماء السياسة، بل أن أحد الفوارق الجوهرية بين المجتمع المتقدم سياسياً والمجتمع المتخلف سياسياً، إن الاول، تحكمه مؤسسات مستقرة "دولة المؤسسات" ترتكز على الدستور والقوانين والفرد فيها خاضعاً للقانون. أما الثاني، فيحكمه اشخاص، وتكون المؤسسات فيه مخترقة وعبارة عن مباني هشة للفرد فيها علوية على القانون والمؤسسة ويطلق عليه دولة اللامؤسسات. ولقياس مستوى المؤسساتية طرح هنتنغتون اربعة معايير اساسية هي:[2]

أولاً : التكيّف– التصلب، يعني قدرة المؤسسة على مواجهة تغييرات البيئة الداخلية والخارجية، كلما كان مستوى التكيّف عالياً في تنظيم أو اجراء، كان هذا التنظيم او الاجراء على مستوى عالي من المؤسساتية، ومع تناقص تكيّفه ينخفض مستواه المؤسساتي، التكيّف صفة تنظيمية مكتسبة. ويتمثل التكيّف في تغيير الاشخاص أو الوظائف. ويمكن قياس تكيّف تنظيم معين بثلاث وسائل هي :[3]

1. **العمر الزمني**: كلما طال أمد بقى تنظيم أو اجراء، صار مستواه المؤسساتي أرفع قدراً، كلما صار التنظيم أكثر قدماً، دل على مقدرة تكيّف عالية والعكس صحيح، فالمؤسسة الاطول عمراً أكثر قدرة على التكيف من المؤسسة الاقصر عمراً.
2. **العمر الجيلي** : كلما تعددات المرات التي ينجح فيها التنظيم (المؤسسة) بتجاوز مشكلة انتقال السلطة سلمياً، ويتم استبدال مجموعة من القادة بمجموعة اخرى، صار ذا مستوى مؤسساتي ارقى. فالمؤسسة التي تنتقل فيها القيادة من جيل إلى آخر عبر الوسائل

---

[1] – ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص153.

[2] – صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغير، مصدر سبق ذكره ، ص 23–32.

[3] – فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9نيسان 2003، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت – لبنان، 2013، ص69–70.

السلمية او على وفق القواعد والاجراءات المقررة تكون ذات مقدرة تكيّف عالية، على العكس تماماً من المؤسسة التي تنتقل فيها القيادة بصورة عنيفة.

3. **التغيير الوظيفي:** كلما كانت المؤسسة قادرة على أحداث تغييرات في وظائفه الرئيسية، تكون اكثر قدرة على التأقلم وأعلى مؤسساتية من تلك التي لم تتمكن من ذلك، التكيف الوظيفي هو المقياس الحقيقي لمؤسسة ذات مستوى عالٍ من التقدم.

ثانياً : التعقيد – البساطة، كلما ازداد التنظيم تعقيداً، ارتفع مستواه المؤسساتي، يشتمل التعقيد على مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية، كلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها تنمو قدرة المؤسسة على التثبت والاستمرار أكثر. مثال ذلك أن شركة تنتج اصنافاً مختلفة تكون اقل عرضة للتأثير من تلك التي تقدم انتاجاً واحداً في السوق، فالأول يكيّف نفسه ازاء اي خسارة، افضل من الثاني ليس له سوى هدف واحد، هكذا هي التنظيمات كلما كانت متفرعة أكثر ارتفع مستواه المؤسساتي. إن الأنظمة السياسية التقليدية البسيطة والبدائية نسبياً غالباً ما ترتبك وتتفكك وتكون اكثر فوضوية اثناء عملية التحديث السياسي.

توصل المنظرون السياسيون التقليديون إلى استنتاجات مماثلة اثناء انهماكهم بمشكلة الاستقرار، ومفادها أن الاشكال البسيطة للحكم اكثر قابلية للتفسخ، والدولة ذات التعقيد والتنوع في وظائفها اكثر قابلية لأن تكون مستقرة. وعليه لا مجال تجنب الوقوع في انعدام الاستقرار والانحلال الا بتجميع العناصر من كافة الاشكال الجيدة في "دولة مختلطة". بأختصار التعقيد في المؤسسات يحدث الاستقرار.

ثالثاً : الاستقلالية، وتشير الى مدى ذاتية المؤسسة أو حريتها في العمل، ويتم قياسه عن طريق الميزانية المستقلة ، ومدى حرية تصرفها في تلك الميزانية، وكذلك طريق شغل المناصب، بمعنى إلى أي حد تتمتع المؤسسة بأستقلال في تجنيد أعضائها [1].

رابعاً : اللحمة – التفكك، كلما ازداد التنظيم / المؤسسة تماسكاً كلما ارتفع مستواه المؤسساتي، ومع تزايد تفكك التنظيم يتدنى مستواه. ويتطلب تماسك اي مؤسسة درجة من الرضا والاتفاق الفعلي بين اعضاء المؤسسة.

[1] – فراس البياتي، مصدر سبق ذكره ، ص 70.

إن ما يهمنا أكثر، هو كيف يؤثر التحديث السياسي على المؤسسات السياسية القائمة في المجتمعات الانتقالية أو المتجهه نحو التحديث السياسي؟ وما اثر ذلك على الاستقرار السياسي؟ نظرياً يمكننا القول أن التحديث السياسي يؤدي إلى تقويض أو هدم المؤسسات السياسية القائمة في المجتمعات التقليدية – وهذا احد شروط او متطلبات التحديث السياسي– التي غالباً ما تكون مؤسسات بسيطة وغير معقدة ولا تمتلك استقلالية وتفتقد إلى التماسك أو اللحمة كل ذلك يجعلها غير قاردة على التكيّف مع الظروف أو المستجدات (التحديث السياسي) هذا من جانب. من جانب اخر يكون هناك تباطؤ أو ربما فشل في نمو المؤسسات الحديثة نتيجة الظروف الجديدة (اختلاف البيئة) لهذه المؤسسات التي تختلف عن ظروفها في دول المنشأ (الاصل)، مما يسبب اعاقة نمو تلك المؤسسات بسرعة أو فشلها تماماً، أو قد تكون تلك المؤسسات نفسها غير ملائمة للبلدان الاخذة بالتحديث السياسي لأنها نمت وتطورت في بيئة وظروف وزمان تختلف عن ظروف البلدان المتجهه نحو التحديث السياسي.

وعليه تكون تلك المؤسسات الحديثة غير قادرة على لمّلمة ما سببه التحديث السياسي من اثار نتيجة تهديم وتقويض المؤسسات التقليدية (القديمة). فيمتاز عملها بالشكلية وعدم الاستقرار، فلم تؤدي الاحزاب السياسية والمجالس التشريعية والتنفيذية المهام نفسها الموكولة اليها في الغرب[1]. ينتج ذلك حالة من الفوضوية والعنف وانعداماً للأستقرار.

ويمكن ارجاع عجز هذه المؤسسات في اداء مهامها، وفي ان تصبح ذات جذور عميقة في مجتمعات عالم الجنوب بعد تأسيسها دستورياً إلى عوامل عدة ، منها:[2]

إولاً: إن المؤسسات الديمقراطية لم تنبثق عند تأسيسها، عن اتفاق مسبق بين القوى الاجتماعية التقليدية والتحديثية، وإنما فرضت في الاعم الاغلب أرادة القوى الكبرى، فضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي إساسه الاتفاق بين غالبية فئات المجتمع وقواه على مجموعة محددة من قواعد التعامل السياسي والاجتماعي، التي تمنح الشرعية وتصبح عملية تداولها سلمياً بين القوى الاجتماعية امراً مفروغاً منه.

---

[1] – مها عبداللطيف حسن الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم الثالث، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 1994، ص15.

[2] – المصدر نفسه ، ص27–29.

ثانياً: عدم تلاؤم الهيكل السياسي مع الجسد الاجتماعي، فالديمقراطية التي ازدهرت وتطورت في الغرب لا تمثل عقيدة سياسية قابلة للتصدير، فهذا النسق لكي يكون ناجحاً يجب ان يتطور داخل المجتمع الذي يتم التطبيق فيه، وان اللجوء الى النموذج الجاهز يعيق حالة التطور الطبيعي لأنساق سياسية جديدة داخل المجتمع، والتي قد تكون اكثر ملائمة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول عالم الجنوب.

ثالثاً: إفتقار المجتمع إلى الوعي السياسي الذي يجب على القيادات السياسية اعداده ليكون مهياً في تحقيق مشاركة فاعلة في العملية السياسية الحديثة، ولن يتم ذلك إلا عبر ثقافة سياسية موحدة، تكون قادرة على ازاحة ثقافات المجتمع التقليدي، ودمج ولاءاته التعددية في اطار الولاء الوطني المرتكز على الدولة، وتوحيد التوجهات السياسية للقادة والمجتمع على حد سواء، يعمل على استقرار المسيرة السياسية داخل المجتمع، وان انعدام وجود سياسة متماثلة بين المجتمع التقليدي ذو التعددية الثقافية وبين القيادات السياسية، يؤدي الى فشل الاخيرة في تحطيم قواعد الارتباط التقليدية وعودتها تدريجياً، من اجل الهيمنة على القوى التقليدية، الى تبني ثقافة فرعية تعود على باقي المجتمع، وعليه تصبح المؤسسات السياسية والقانونية غير معبرة عن عموم المجتمع وانما اداة بيد الثقافة الفرعية للنخبة السياسية، من اجل ضمان الحفاظ على السلطة والتي تقود الى ان يتحول التنافس على السلطة تقليدي بعيد عن القواعد الدستورية للتداول وغياب للمؤسسات الحقيقية.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية والاستقرار السياسي.

تعني المشاركة السياسية في أوسع معانيها حق المواطن أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارت السياسية هذا في اوسع معانيها، أما في اضيقها فتعني حق المواطن في أن يراقب تلك القرارات الاساسية في ارساء البناء المؤسسي للدولة[1]. ولا تتوقف عند تلك الأهمية بل تشكل اطاراً مهماً في العملية السياسية، يربط "هنتنغتون" بينها وبين الاستقرار السياسي ويرى ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب بناء مؤسسات سياسية قادرة على تنظيم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار السياسي. بعبارة أخرى أن الاستقرار السياسي في المجتمع يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى المشاركة السياسية من ناحية ودرجة المأسسة من ناحية اخرى، فكلما

[1] – ناجي عبد النور، المدخل الى علم السياسية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة، 2007، ص122.

ارتفع مستوى المؤسسات السياسية مقابل ارتفاع مستوى المشاركة السياسية، كانت فرصة تحقيق الاستقرار السياسي اوفر والعكس نقيض ذلك. فإذا كانت القوى الاجتماعية قوية والمؤسسات السياسية ضعيفة ادى ذلك إلى العنف وانعدام الاستقرار السياسي. وبهذا يكون سبب العنف وانعدام الاستقرار السياسي هو نتيجة التحريك السريع لفئات جديدة في مجال السياسة نتيجة التغيير الاجتماعي السريع، بالاضافة إلى التطور البطيء في المؤسسات السياسية. وهنا نعود لنذكر بالمفارقة أن عملية الحداثة السياسية تؤدي إلى الاستقرار السياسي بينما يبعث الشروع في عمليات التحديث السياسي إلى شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

فالحفاظ على الاستقرار السياسي يتطلب اذن الملازمة بين درجة المشاركة السياسية ودرجة المأسسة السياسية بمعنى انه كلما زادت درجة المشاركة السياسية، فأن درجة التركيب والتكيف والترابط لمؤسسات السياسية ينبغي إن تزيد بدرجة مماثلة في اطار علاقة طردية، ومن هنا فإن وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرصة المشاركة السياسية ويعمل على توسيع نطاقها من حيث العدد والنوعية والدرجة مع توفر المؤسسات المتمايزة يعني تحقيق مستوى اعلى من الاستقرار والنمو للنظام السياسي[1].

وعليه تبدو العلاقة بين التحريك الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي مباشرة إلى حد ما، أن التمدين وزيادة نسبة معرفة القراءة والكتابة والتعليم وانتشار وسائل الاعلام، التصنيع، التوسع في زيادة الدخل، التي تعتبر من ابرز مظاهر التحديث، تكشف جميعها للإنسان التقليدي عن انماط جديدة للمتعة وامكانيات جديدة للرفاهية، هذه التجارب تحطم الحواجز المعرفية التي تفرض مواقف في الثقافة التقليدية، وتشجع مستويات جديدة من المطامح والرغبات، إلا إن قدرة المجتمع الانتقالي على تلبية هذه المطامح الجديدة تكون أكثر إبطاءً في تقدمها من المطامح نفسها[2]. التي في حال عدم تحقيقها تشكل صدمة للأفراد والجماعات، فأنها ستكون دافعاً جديداً للفئات الاجتماعية باتجاه النشاط السياسي خارج القنوات الشرعية أو تلك القنوات المتاحة او المسموح بها في ذلك المجتمع. فإن النتيجة هي زيادة مؤشرات العنف والصراع بوجه عام. بأختصار يمكننا أيجاز ذلك بالمعادلة الآتية:

المشاركة الساسية الحادة مقسومة على المؤسسات السياسية المتدنية = عدم استقرار سياسي.

---

1 – فراس البياتي، مصدر سبق ذكره ، ص71.

2 – صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغير، مصدر سبق ذكره ، ص71.

المطلب الثالث : التعددية السياسية والاستقرار السياسي.

تؤكد الموسوعة السياسية أن التعددية هي مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على انه متكوُن من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة ومتفرقة، ويذهب أصحاب هذا المفهوم إلى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع[1].

يشير مفهوم التعددية السياسية إلى نوع من التنظيم الاجتماعي يتعلق ببنية النظام السياسي، واليات عملياته المختلفة يسلم بضرورة وجود افكار وقيم ومؤسسات متعددة في النظام السياسي، والتنافس المفتوح دون أية قيود سوى القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية القائمة على الاحتكام للناخبين عبر صناديق الاقتراع، أو بتعبير أخر أن التعددية السياسية تعني فتح الامكانية الحقيقية لأستبدال السلطة من التشخيص الى التجريد او العمومية، ومن ثم درجة عالية من الرشد السياسي، بمعنى إن السلطة مفتوحة لجميع القوى السياسية الفاعلة في المجتمع ومتاحة أمامها[2].

ويعرف (محمد عابد الجابري) التعددية السياسية بأنه مظهر من مظاهر الحداثة السياسية أي وجود مجال اجتماعي وفكري يُمارس فيه الناس الحرب بوساطة السياسة، أي بوساطة الحوار والنقد والاعتراض والاخذ والعطاء، ومن ثم التعايش في اطار السلم القائم على الحلول الوسطى[3].إما(عامر حسن فياض) فيعرف التعددية السياسية، بأنها حق الجماعات الاجتماعية والسياسية في الاعلان عن وجودها والتعبير عن نفسها، واكثر من ذلك حقها في المشاركة السياسية بأن تكون لها منابرها وقنواتها وتنظيماتها المستقلة تمكنها من الاعلان عن رؤاها ومواقفها السياسية، بل تمكنها من تحقيق هذه الرؤى في مجال الفعل السياسي[4].

أن تعدد الاراء المختلفة يعد عنصراً من عناصر النظام الديموقراطي ومؤسساته ، ولا يمكن تصور قيام هذا النظام وأدائه لمهماته بشكل صحيح من دون ان تضطلع القوى السياسية

---

[1] – نقلاً عن، عامر حسن فياض، أسئلة التعددية والتنوع في الفكر السياسي المعاصر، دراسات المواطنة والتعايش، العدد 2، مركز وطن للدراسات، بلا مكان نشر، السنة الاولى ، 2007، ص13.

[2] – فراس البياتي، مصدر سبق ذكره ، ص 74.

[3] – محمد عابد الجابري، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها (حالة المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان ، 1989، ص107.

[4] – عامر حسن فياض، أسئلة التعددية والتنوع في الفكر السياسي المعاصر، ، ص16-17.

بوظائفها، لذلك فإن الأسلوب الامثل في تقبل الآراء المختلفة هو الاعتراف بوجودها واتاحة الفرصة لها في أن تعبر عن نفسها بحرية، والسماح لها في الانخراط بالعمل السياسي المشروع، وهذا بطبيعة الحال يتجسد بالسماح لهذه القوى بتشكيل الاحزاب والحركات السياسية والنقابات وجماعات الضغط للتعبير عن آراء منشئيها والدفاع عن مصالحهم بشكل علني وسلمي، ومشروع بكفالة الدستور، وبهذا الشكل لن يبقى المجال السياسي حكراً على فريق دون اخر، أنما يتحول العمل السياسي إلى حق عمومي تشترك في ممارسته مؤسسات المجتمع المدني كافة عبرها يتمكن الشعب من التعبير عن ارادته في التغيير السلمي الذي يريده في شؤؤون الحكم مجنباً الأمة أسلوب التغيير العنيف الذي يتنافى مع مبادئ الديمقراطية[1].

إن مبدأ اقرار التعددية السياسية لا يعني تحقيق الديمقراطية، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة، بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة بين الجميع وفقاً الى مبدأ تكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة، فمن الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية[2].

وتجدر الاشارة إلى إن التداول على السلطة يقتضي وجود تعددية سياسية مؤسسة على قيم الحوار والتنافس والاعتراف المتبادل، إذ يعد المعجم الدستوري التداول ممكن في الديمقراطيات التعددية من دون سواها إذ تجري الانتخابات العامة بشكل دوري ومنتظم بوساطة الاقتراع العام الحر[3].إذن فالتعددية السياسية مظهر من مظاهر الديمقراطية. وتعدّ تلك التعددية المظهر الاساس في الفكر الليبرالي والذي تعتبره الادبيات أكثر النظم ديمقراطية أن وجود تلك التعددية من وجهة النظر الليبرالية يزيد من فاعلية الممارسة السياسية الديمقراطية[4]. فهي على

---

[1] – عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العراق الواقع .. والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد، 2011، ص50.

[2] – برهان غليون ، فكرة الوحدة في المغرب العربي تكوين الجماعات الوطنية، مجلة دراسات عربية ، العدد1، حزيران 1986، ص25

[3] – فراس البياتي، مصدر سبق ذكره ، ص75.

[4] – كوثر عبدالله الجوعان، العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمعات، حرمة التوافق الوطني الاسلامية، مؤتمر التوافق السنوي الثالث هيئات المجتمع المدني (NGOS) والتنمية الوطنية 10/ 4/ 2006-2006/4/11، الكويت، ص6.

هذا الاساس نتاج مرحلة تاريخية بلغ فيها التطور الاجتماعي والسياسي في بلدان اوربا الغربية مما سمح بظهورها وتكريسها في اطار التنظيم الدستوري لنظمها السياسية[1].

إلا إن التعددية السياسية (وخاصة الحزبية)[*] في دول العالم الجنوب لها تأثيرات سلبية كثيرة في اوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذ إن لها تأثيرات على الوحدة الوطنية والاندماج وجهود استكمال بناء الدولة- الامة، وتكمن خطورة هذه الظاهرة أيضاً في أن دول عالم الجنوب تواجهها في المراحل الاولى من استقلالها وشروعها في عملية التحديث، أذ تجد المؤسسات السياسية الحديثة العهد والقليلة التجربة، نفسها عاجزة وقلقة امام هذه المشكلة وهي تهدد كيان الدول ووحدتها الوطنية وتغرق البلاد في خضم من الاضطرابات وعدم استقرار وبالتالي تشل جهود عملية التحديث[2]. أن تجارب التعددية السياسية واجهت صعوبات كبيرة في دول عالم الجنوب، اذ عجزت عن تقديم نموذج خاص بها وظلت أغلبها تطبق نماذج مقتبسة وبشكل مشوه عن الغرب، وغالباً ما طبقتها دون إرادة حقيقية وكان فشلها واسعاً في هذه الدول ولم يحافظ عليها إلا عدد قليل من تلك الدول لأنها ليست سوى نموذج غربي تم تطبيقه في مجتمعات تقليدية ولهذا كان فشلها واسعاً في تلك الدول[3]. مما ادى ذلك الى عرقلة وحدة واستقرار النظام.

وعلى الرغم من أن التعددية الحزبية تقدم للمواطنين عدة خيارات، وتفسح المجال أمامهم لإنتقاء الافضل. وكل الفئات التي تشكل الرأي العام تجد فيها وسيلة للتعبير عن تطلعاتها ومصالحها، فضلاً عن كونه نظاماً ديمقراطياً يسمح بالمشاركة السياسية الواسعة للمواطن عبر انتمائه للأحزاب المتنافسة.

---

[1] – ليث عبدالحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 44.

[*] يمكن ان نميز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، **فالتعددية السياسية** اوسع واشمل من التعددية الحزبية ، لانها تمثل قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، أما **التعددية الحزبية** فهي جزء مكمل للتعددية السياسية، ولا يمكن اعتبار تعددية حزبية تعددية سياسية ، اذ كانت هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للاحزاب الاخرى.

[2] – عاصم محمد عمران ، مصدر سبق ذكره، ص 37.

[3] – إسراء علاء الدين نوري، ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب الأسباب والنتائج ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2007، ص 77-78.

ولكن الجانب الإخطر من هذا، تحوُل التعددية الحزبية بصورة عامة دون نشوء كتل برلمانية قوية، فتُساهم في شرذمة وعدم استقرار المؤسسات الدستورية[1]. فالحكومة مثلاً، في نظام تعدد الأحزاب خاصة اذا كان عدد الاحزاب كبيراً وغالبيتها ممثلة في البرلمان تكوُن حكومة إئتلافية اي ناتجة عن تحالف بين عدة أحزاب، يتعرض هذا التحالف الحكومي للتفكك تحت تأثير أي ازمة سياسية مما ينتج عدم استقرار حكومي ينعكس على بصورة سلبية على استقرار مؤسسات الدولة بصورة عامة وخلق حالة من عدم التوازن في الحياة السياسية، كل هذا يؤدي إلى عدم استقرار سياسي في المجتمع. والعراق بعدالعام(2003) اقرب مثال لذلك.

المطلب الرابع: الشرعية والاستقرار السياسي .

تطرقنا فيما سبق لمفهوم الشرعية، وفي هذا المطلب سنتناول تأثير التحديث السياسي على شرعية النظام السياسي في المجتمعات الانتقالية، وأثر ذلك على الاستقرار السياسي.

في المجتمعات التقليدية تكون مصدر شرعية النظام السياسي القائم بحسب زعم (ماكس فيبر) يستند إلى أحد المصدرين أما التراث والتقاليد، اي الاعراف والتقاليد التي تحدد الاحقية بالسلطة. أو الزعامة الكارزمية/الملهمة، فترتبط بشخص الزعيم نظراً لمتلاكه صفات وخصائص تميزه عن الاخرين.التحديث السياسي يقوُيض أو يهّدم تلك السلطات التي تستند في ولائه الى انتماءات ضيقة كالعشيرة، القومية، الدينية ...الخ، واحلال محلها سلطات تعتمد الولاء الوطني إطاراً له محل الولاء للقيم، والأنماط التقليدية، وهذا احد شروط عملية التحديث السياسي.

يؤدي التحديث السياسي إلى اهتزاز أو تمزيق الشرعية التقليدية، وفي حال اهتزت أو تهرأت تلك الشرعية فإن هذا سيؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار السياسي. وكما ذكرنا سابقاً، أن من اسباب عدم الاستقرار السياسي هو فقدان النظام السياسي للشرعية .

في ختام هذا الفصل يتضح لنا إن التحديث السياسي هو عملية شاملة ينتقل بموجبها النظام السياسي ومؤسساته من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو الحديث، اي بمعنى انها عملية استغناء أو تفسخ للأنظمة التقليدية ومؤسساته، واحلال محلها انظمة سياسية حديثة. أما الاستقرار السياسي فيشير قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الازمات التي تواجهه، وادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع في اطار القانون والمؤسسات القائمة.

[1] – عصام سليمان، مصدر سبق ذكره ، ص99.

أما عن العلاقة بين التحديث السياسي والاستقرار السياسي فهناك علاقة سببية متبادلة، فالتحديث السياسي هو طريق للوصول الى الاستقرار السياسي (الوصول الى الحداثة السياسية، كمرحلة متقدمة من التحديث السياسي)، ولكن الولوج في عملية التحديث السياسي يؤدي الى حالة عدم استقرار سياسي بسبب خلخلتها للمجتمع التقليدي الساكن والمطمئن. إن عملية التحديث السياسي تفرز العديد من الإزمات مثل مشاكل مركزية السلطة، التكامل الاجتماعي، والمشاركة السياسية، إزمة الشرعية، إزمة التوزيع، تكون هذه الإزمات عوائق إمام عملية تحقيق الإستقرار السياسي. فضلاً عن ذلك في الدول الانتقالية او المتجه نحو التحديث السياسي يواجه مواطنوها ضغوطات لتغيير أساليب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمطرون بالعديد من الاساليب الجديدة والافضل، لتغيير طرائق حياتهم ونشاطاتهم، وهنا يشعرون بالاحباط نتيجة فشل حكوماتهم في إرضاء توقعاتهم المتزايدة لديه باستمرار، كل ذلك ينتج حالة من الفوضوية وعدم استقرار.

الفصل الثاني: التحديث في بنية النظام السياسي العراقي بعد 2003.

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق في (2003/4/9)، وقامت بتغيير نظامه السياسي السابق، ووضعت أسس جديدة لبنّاء نظام سياسي جديد في العراق، عن طريق بناء واستحداث مؤسسات جديدة على غرار النظام الغربي، وصياغة دستور جديد للعراق يتضمن العديد من المبادئ والمفاهيم الغربية، كما شهد العراق تحديثاً انتخابياً ايضاً. وعليه، يهدُف هذا الفصل إلى مناقشة أهم التغيّرات التي طرأت على الأساس الدستوري والانتخابي للنظام السياسي العراقي بعد العام (2003)، وعلى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وذلك عبر ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : التحديث الدستوري والانتخابي.

المبحث الثاني : التحديث المؤسساتي.

المبحث الأول : التحديث الدستوري والانتخابي.

نتناول في هذا المبحث بالبحث والتحليل، أبرز التغيرات التي طرأت على الأساس الدستوري والانتخابي في العراق بعد العام (2003)، عبر مطلبين اساسيين هما ، المطلب الأول، التحديث الدستوري. المطلب الثاني، التحديث الانتخابي.

المطلب الأول: التحديث الدستوري(*).

لم تكُن الظروف التي قدر لدستورر العراق الدائم لعام(2005) إن يظهر فيها بالظروف الأنموذجية لصياغة دستور أية دولة، ومع ذلك تبنّى هذ الدستور أفكاراً واسعة مرتبطة بروح الديمقراطية سواء من جهة اقراره للعديد من الحقوق والحريات أم من جهة تبنيه لشكل معين من أشكال الانظمة السياسية وهو النظام البرلماني الذي يعُد من الأنظمة القائمة على احترام فكرة أو مبدأ الفصل بين السلطات، إذ نصت المادة الاولى من دستور العراق الدائم على أن(جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق).

يهدف هذا المطلب إلى مناقشة التغيّرات التي طرأت على الأساس الدستوري في العراق بعد العام(2003)، من خلال البحث في مسألتين في غاية الأهمية، الأولى، التحديث في أسلوب وضع الدستور. والثانية، التحديث في المبادئ التي يقوم عليها الدستور.وبحسب(المعهد الامريكي للسلام)، ليست الوثيقة النهائية فقط هي المهمة، بل ايضاً الطريقة التي أعدت بها الوثيقة وتم

* يعرف **الدُستور بأنه** مجموعة القواعد والأحكام المتعلقة ببيان مصدر السلطة وتنظيم ممارستها وإنتقالها والعلاقة بين القابضين عليها، وكذلك المتعلقة بالحقوق والحريات العامة. والتعريفات جميعاً تلتقي على أن الدستور: يُبيّن شكل الدولة ونظام الحكم فيها. يُبيّن الهيئات العامة للحكم، التي تُعرف بالسلطات الثلاثة، التشريعية والتنفيذية والقضائية والعلاقة بينهما. يُقرر ما للأفراد من حقوُق عامة وحريات.ينظر في ذلك، فراس عبد الرزاق السوداني، العراق مستقبل بدستور غامض، نقد قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، ط1، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص47. وأيضاً طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة وتطبيقاتها، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجيه، بغداد، 2013 ص 49-50.

تبنيها، وذلك من اجل بنية مؤسساتية تعمر طويلاً[1]. وعليه سنتناول هنا التحديث الدستوري في ظل دستور 2005 الدائم.

يعد دستور (2005) في العراق، أول دستور دائم للبلاد بعد العام (2003)، تم اقراره في ظروف عصيبة مرّ به العراق، توحي دراسة هذا الدستور بأنه مستمد أصلاً في معظم نصوصه من قانون ادارة الدولة العراقية الانتقالي لعام (2004). لما كانت المرحلة الانتقالية بحسب (المادة 2/ /أ) تبدأ من(30/ حزيران/ 2004)، حتى تشكيل حكومة عراقية منتخبة بموجب الدستور الدائم، لهذا أجريت الانتخابات في(30 / كانون الثاني/ 2005)[*]، لتفرز جمعية وطنية جديدة تأخذ على عاتقها وضع مشروع دستور دائم للعراق، يُبنى على إساسه النظام السياسي الجديد وتتبلور الجمهورية العراقية الخامسة ماثلة للعيان. سنقسم هذا المطلب على فرعين، إذ نبحث في **الأول**، التحديث في أسلوب وضع الدستور الدائم. أما **الثاني**، يتناول التحديث في محتوى هذا الدستور.

1. التحديث في أسلوب وضع دستور 2005 الدائم.

لقد تولت الجمعية الوطنية المنتخبة مهمة وضع الدستور، وإنبثقت منها لجنة متكونة من (55) عضواً من أعضائها لكتابة مشروع الدستور الدائم، وعقدت اللجنة أولى جلساتها يوم (2005/5/2) واتخذت في الجلسة عدداً من القرارات منها، ضرورة تمثيل المكون العربي السني وطلب الدعم الفني من الامم المتحدة، والاستعانة بلجنة فنية تضم قانونيين مختصيين، وجعل

---

[1] – محمد نسيب أوجون ومراد أصلان، نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الاوسط منظور دستوري حول العراق وافغانستان، دراسات عالمية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014، ص 27.

[*] إجريت الانتخابات العامة في(31/ كانون الثاني /2005)، لإضفاء الشرعية على العملية الدستورية مثلما نص عليها قانون الادارة الانتقالي، وبالرغم من استشراء العنف، فإن 58% من الناخبين المسجلين قاموا بالتصويت، وكانت نسبة المشاركة عالية في المناطق الشيعية والكردية (88% ، 67% على التوالي)، ولكن نسبة المشاركة في المناطق السنية كانت أقل (19%)، وتقدر نسبة النساء المقترعات بنحو 80% من المصوتين. ينظر في ذلك، فالح عبدالجبار، دستور العراق، العلاقات الاثنية والدينية، ، دراسة جزئية ، ترجمة سعيد عبد المسيح شحاته، جماعة حقوق الاقليات، لندن، 2005، ص3 ، بحث منشور(pdf) على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت على الرابط الآتي:

www.minorityrights.org

قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية إحدى الوثائق التي يمكن الاستناد اليها[1].وبالفعل قررت اللجنة في جلستها الثالثة بتاريخ (2005/5/28) ضرورة اشراك ممثلين عن المكون العربي السني في اللجنة أذ تم اضافت (15) عضواً منهم بعد مفاوضات وصفت بالعسيرة، لتصبح اللجنة مكونة من (70) عضواً لتسمى فيما بعد هيئة صياغة الدستور[2]. إن الميزة المهمة في التحديث الدستوري لدستور(2005) شارك فيه مكونات الشعب كافة عن طريق ممثليهم في الجمعية الوطنية وهذا ما يعد تحديث جديد في اللجان الواضعة للدستور تختلف عن بقية اللجان في العهود السابقة التي كانت تعيين مركزي من قبل الحكومة[3]. ولأن العراقيين لم يصوغوا دساتيرهم في الماضي، فإن معركة وضع الدستور الدائم تبدو شرسة وشديدة خصوصاً في ظل الاستقطاب الطائفي، النقاشات والحوارات بدأت ساخنة لتعويض مدة الغياب السابقة عن ممارسة حق مفقود من جهة وهذا أمر مفهوم وربما مسألة مشروعة، من جهة ثانية السعي إلى الحصول على امتيازات أو تنحية أو أقصاء هذه الفئة أو تلك وعليه التحكم بمسار الدستور والعملية السياسية[4].انعكس ذلك سلباً على واقع المجتمع العراقي ويسميها الاكاديمي العراقي(د.عبدالحسين شعبان) مسألة "تطييف" و"أثننة" المجتمع العراقي وفقاً للمحاصصات وتقسيمات وصفقات[5].إن صياغة الدستور اخذ قسطاً وافراً من نقاشات وجدالات وسجالات وتهديدات واختلافات، حول العدد وطريقة التمثيل ومبدأ التوافق الذي اعتمد كألية لعمل اللجنة

---

[1] – رزكار جرجيس الشواني، الشرعية الدستورية في العراق بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الحكمة، لندن،2015،ص257.

[2] – رزكار جرجيس الشواني ، المصدر نفسه ، ص257. وينظر ايضاً، عبدالعظيم جبر حافظ،اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2015، 1ص172.

[3] – فرانشسكا بيندا، أندرو اليس واخرون، التحول نحو الديمقراطية الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات(International IDEA)، ستوكهولم، 2005، ص10.

[4] – عبدالحسين شعبان، رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم، مجلة المستقبل العربي، العدد 320، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، تشرين الاول 2005، ص97.

[5] – المصدر نفسه ، ص96.

الجديدة الموسعة لكتابة الدستور، برزت ثلاثة اتجاهات داخل (وخارج) لجنة صياغة الدستور، وهي:[1]

الأول، يريد تغيير معادلة الدولة العراقية التي مضى على تأسيسها اكثر من 80 عاماً، ويسعى بمعاونة المحتل أو من دونه عبر كتل جماهيرية هائلة، لفرض الرأي وترجيح الحلول لتغيير شكل وهوية الدولة وطبيعة نظامها السياسي وصلاحيات سلطاتها.

الثاني، يسعى لإبقاء القديم على قدمه ويريد أن يحاول دون إي تغيير من شأنه أن يعيد النظر في العقد الاجتماعي السياسي، ولعل هذا الاتجاه هو من خارج دائرة الحوارات المشاركة في العملية السياسية ويعود قسم منه الى النظام السابق وبعض القوى المتشددة.

الثالث، هو من خارج وداخل الحوار الرسمي يريد إعادة النظر ولكن بعيداً عن الاحتلال وليس بطريقة انقلابية، ووفقاً لصيغ جاهزة يراد فرضها بالقوة، بحيث تعطي امتيازاً الى فئة متسيدة ومتنفذة، ويمكنها التحكم بالأقلية التي يمكن عدّها مضطهدة أو مهمشة بحكم الاحتقان الطائفي الذي خلّفه الاحتلال وغذاه.

وبعد تلك المفاوضات العسيرة وإلحاح الحكومة الامريكية على انجاز صياغة الدستور في موعد اقصاه شهر(اب 2005)، بدأت اللجنة عملها كتابة الدستور ويصف(جوناثان مورم) [*] لقد بدأت اللجنة كتابة الدستور عملها في وقت متأخر وأنجزته مبكراً[2]. وبتاريخ(8/8 /2005) انتهى عمل لجنة كتابة الدستور وانتقلت المفاوضات بشأنه إلى مجلس الرئاسة، وبعد تمديد عمل اللجنة لأكثر من مرة، تم عرض المسودة النهائية لمشروع الدستور على الجمعية الوطنية في (2005/8/28)، واجري الاستفتاء الشعبي عليها في (2005/10/15)[3]. إذ أعلنت المفوضية

---

[1] – عبدالحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 97.

[*] مدير برنامج العراق في قسم سيادة القانون في معهد السلام الامريكي، شارك مع خبراء عراقيين ودوليين في المفاوضات الدستورية في العراق الخاصة بدستور 2005.

[2] – جوناثان مور، العملية الدستورية العراقية (2) ، فرصة ضائعة، معهد السلام الامريكي، تشرين الثاني 2005، ص 1، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت على الرابط الآتي:

www.usip.org

[3] – رزكار جرجيس الشواني ، مصدر سبق ذكره ، ص258.

العليا المستقلة للأنتخابات موافقة الشعب على مسودة الدستور وبنسبة (78,4%)[1]. نتيجة لذلك صادق مجلس الرئاسة عليه في (2005/12/7)، مما ترتب على اثر ذلك، نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) بالعدد (4012) في(2006 /5/20)، وهو تاريخ اليمين الدستوري للحكومة[2]. وبهذا الشكل نشأ دستور العراق الدائم لعام (2005) ليكون اول دستور دائم للعراق بعد العام(2003).

وعلى الرغم من الظروف العصيبة التي رافقت نشأت دستور العراق الدائم، إلا ان التحديث في اسلوب وضع الدستور كان واضحاً وهذا جانب مهم، إذ كان سابقاً تتم عملية وضع الدستور أو تعديله من خلال لجنة مركزية معينة وبأمر فوقي، أما الاختلاف الذي حدث بعد عام 2003، وخصوصاً في وضع دستور العراق الدائم لعام(2005) هو فسح المجال للمشاركات المختلفة وخاصة ممثلين عن الاحزاب والكتل السياسية ومنظمات المجتمع المدنية وكذلك الاستشارات الدولية. وفي هذا الصدد يذكر (د.عبد الحسين شعبان) أن جميع الدساتير العراقية التي صدرت في العراق منذ قيام الدولة العراقية عام 1921، كلها صدرت بمعزل عن الشعب ولم تتم مناقشتها من قبل الشعب، بدءاً من الدستور الاول القانون الاساسي الذي صدر عام 1925 الذي وضعت مسودته المستعمرات البريطانية، ولغاية اخر دستور للجمهورية العراقية قبل سقوط النظام السياسي العراقي عام 2003، الذي كانت هيئات مصغرة تصوغها وتصدرها هيئات تنفيذية غالباً ما يطلق عليها اسم مجلس " قيادة الثورة " التي تعطي الحق لنفسه حق النطق بأسم الشعب بأعتباره قائد الثورة وصاحب مشروع التغيير الاجتماعي[3].

2. التحديث في محتوى الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

---

[1] – علي حسين حسن سفيح، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة فيها بعد 2003، دار المرتضى، بغداد ،2015، ص79. وكذلك ينظر، وعبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية، مصدر سبق ذكره، ص172.

[2] – علي حسين حسن سفيح، المصدر نفسه، ص72.

[3] – عبدالحسين شعبان، رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم، مجلة المستقبل العربي، العدد 320، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، تشرين الاول 2005، ص97–98.

أحتوى دستور (2005) النافذ على (144) مادة وزعت على ستة ابواب مقسمة بدورها إلى اجزاء، تتقدمها ديباجة. وتتيح غالبية مواد الدستور تنظيم طيف واسع من مختلف العلاقات الاجتماعية– السياسية.

يرى الباحثون والساسة الغربيون ومنهم الاستاذة (إنيد هيل Enid Hill) من الجامعة الامريكية، أن الدستور العراقي الجديد هو محاولة لمزاوجة بعض الاحكام الاسلامية بالقوانين الغربية العصرية وهو أول تجربة عربية قانونية حداثية[1]. ويعدّ حصيلة حل وسط بين مختلف الجماعات الدينية– العرقية، التي لم تستطيع الاتفاق على جملة من القضايا المختلف عليها[2].

يُثبت الباب الأول من الدستور المبادئ الاساسية التي يتوجب أن تبنى عليها اركان الدولة الجديدة. وثُبت الدستور الدائم شكّل نظام الحكم الجديد في العراق على غرار النظام الغربي الغربي، إذ تعلن المادة الأولى من الدستور النافذ، أن العراق دولة مستقلة ذات سيادة ونظام الحكم فيها جمهوري برلماني ديمقراطي اتحادي.

وعلى صعيد أخر، حمل مشروع الدستور العراقي الدائم بين طياته مواد ونصوص بالغة الرقي والتقدم قياساً بالدساتير العراقية السابقة وبالدساتير العربية[3]. وقد جاء دستور (2005) ليكون أنموذجاً متقدماً في المنطقة العربية لما احتواه من نصوص ضامنة للحقوق والحريات العامة[4]. لقد صيغت مفاهيم حقوق وحريات الانسان والمواطن على وفق نماذج الديمقراطية الغربية، ويقرّ الدستور بمساواة المواطنين كافة أمام الدستور، الذي تضمّن طيف واسع من الحقوق والحريات الشخصية التي لا يمكن أن تفرض عليها قيود على وفق القانون، ولقد صيغت الحقوق الدستورية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي الاخرى على وفق الروح الديمقراطية العامة[5]. فقد افرد الدستور الدائم لعام (2005)، باباً كاملاً من الحقوق والحريات

---

[1] – نقلاً عن عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص94.

[2] – مارينا سبرونفا، التحولات الدستورية في العراق صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق، ترجمة : د. فالح الحميراني، ط1، مكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، 2012،، ص91.

[3] – عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص95.

[4] – اثير ادريس عبدالزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، ط1، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص210.

[5] – مارينا سبرونفا، مصدر سبق ذكره، ص93–94.

من المادة (14-46)، اي (32) مادة، تناولت الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الفصل الاول، وفي الفصل الثاني الحريات: بما فيها حرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية الصحافة والطباعة والاعلام والنشر[1]. وحرية التنقل والسفر والسكن (المادة 42).

إن دخول هذه الاحكام سيُساعد على إقامة نظام سياسي ديمقراطي لا سيما وأن إحدى المواد تنظر مباشرة بسعي الدولة لإقامة وتعزيز المجتمع المدني، وحماية مختلف اركان المجتمع المدني، وحق كل فرد استعمال الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات الدولية حول حقوق الانسان، ولا يتم فرض قيود على الحقوق الدستورية وحريات الانسان والمواطن إلا على اساس القانون بحيث لا تمس تلك القيود جوهر الحقوق المدنية والحريات، ومن الواضح إن الصفة القانونية للشخصية التي يقر بها الدستور العراقي تتطابق تماماً مع مقاييس الديمقراطية الغربية المعاصرة، وتختلف جذرياً عن تطبيقات النظام الشمولي السابق بحزبه الواحد وغياب الحقوق والحريات الديمقراطية[2]. كما تضمّن الدستور العراقي لعام (2005) مبدأ الفصل بين السلطات لتكريس المبادئ الديمقراطية الليبرالية، إذ جاءت (المادة 47) من دستور العراق الدائم لعام (2005) تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتُمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات[3]. اذ سعى واضع الدستور في هذه المادة "إلى معالجة امرين هما تجاوز اوزار الماضي وتمركز السلطات الثلاثة بيد واحدة، وثانياً اقامة نظام للمستقبل اكثر توازناً وتطابقاً مع الانظمة المتقدمة.

كما ضمّن دستور العراق الدائم لعام (2005) ، مبدأ مهم من مبادئ النظام الديمقراطي الغربي إلا وهو مبدأ تداولية السلطة سلمياً (المادة 6)، وأجاز مبدأ التعددية السياسية. كما حظر تدخل القوات المسلحة بالشؤون السياسية ومبدأ تداول السلطة، وأخضاع القوات المسلحة لسلطة مدنية وحظر تشكيل ميليشات عسكرية (المادة9).

---

[1] – عبدالعظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية، مصدر سبق ذكره، ص176.

[2] – مارينا سبرونفا ، مصدر سبق ذكره، ص94-95.

[3] – ينظر، دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 47.

إن هذه النصوص بغض النظر عن بعض الاخفاقات التي احتواها مشروع الدستور(سنتناول تلك الاخفاقات الدستوية فيما بعد)، تعدّ من الناحية القانونية والدستورية أفضل من جميع النصوص الواردة في الدساتير العراقية السابقة من حيث أحترامها لحقوق الانسان وتحديد نسبة للمرأة 25% (الربع) في البرلمان العراقي، وهذه هي التي دعت رئيس الجمهورية (جلال الطالباني) إلى عدّ هذا الدستور هو أفضل دستور في الشرق الاوسط[1].

وفي ضوء ما تقدم، نستطيع القول ان الدستور العراقي الدائم لعام (2005) يقترب في كثير من نصوصه من المبادئ الديمقراطية الغربية وهذا تحديث مهم في محتوى ومضمون الدستور العراقي الدائم، إذ أكثر النصوص الواردة فيه كانت نصوص حضارية مستمدة من احدث التجارب الغربية. ولكن السؤال المهم هنا هو، ما هي الأسباب التي وقفت حائلاً دون تطبيق تلك النصوص الدستورية الديمقراطية على ارض الواقع والتي بقت حبراً على ورق، والتي عدها العديد من المختصين بأنها نصوص حضارية راقية مستمدة من احدث التجارب (الغربية)؟ سنؤجل الاجابة على هذا السؤال على الرغم من أهميته إلى الفصل القادم (مخرجات التحديث السياسي).

المطلب الثاني: التحديث الانتخابي.

لم تكُن الانتخابات ذات شأن يوماً ما في العراق قبل عام (2003)، كتعبير عن ممارسة الديمقراطية، كونها لا تفضي إلى شيء كبير إلا حدود ضيقة جداً، ولم تكن ثقافة الانتخابات متجذرة في وعي المجتمع، لأنها لا تحظى بأولوية اهتماماته، ولكن تغيّر الحال بعد عام (2003)، اذ شهد العراق العديد من الانتخابات التي بدأت واضحاً أنها ستشكل أحد أهم الممارسات الدورية التي يتم عبرها التداول السلمي السلطة، والمحافظة على النظام واستقراره، والتعبير عن الديمقراطية الناشئة في العراق بعد عام (2003) ، إلا إن ذلك لم يكن موجوداً على ارض الواقع. ما يهمنا هو، ما مدى التحديث الانتخابي الحاصل في العراق بعد عام (2003)؟

إن اختيار النظام الانتخابي هو أحد أهم القرارات المؤسساتية في أي ديمقراطية، ويترك اختيار نظام انتخابي معين اثراً عميقاً على الحياة السياسية المستقبلية في بلد معين في جميع

[1] – نقلاً عن ، عبدالحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص95.

الحالات تقريباً[1]. إذ شهد العراق تطبيق نظام انتخاب التمثيل النسبي بعد عام (2003)، الذي يعد الأكثر تمثيلاً في بلد يتميز بتعدد القوميات والأديان والطوائف، اذ يمنح هذا النظام الكيانات السياسية الكبيرة عدداً من المقاعد يتناسب مع حجمها على الساحة السياسية، ويُمكن المكونات السياسية الصغيرة من الحصول على تمثيل مناسب لها في السلطة التشريعية، وبسبب اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية من انتخابات إلى اخرى فقد مر النظام الانتخابي بعدد من التعديلات، بدءاً من القائمة المغلقة إلى القائمة المفتوحة، ومن الدائرة الواحدة إلى الدوائر المتعددة[2]. كما تم استحداث هيئة جديدة مستقلة وهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهي مؤسسة رسمية تهدف إلى بناء العراق الجديد، بإرساء العملية الديمقراطية عن طريق تنظيم واجراء انتخابات حرة ذات مصداقية، بعد تسجيل الناخبين، والاضطلاع ببرامج توعيتهم، وتقديم خدماتها إلى جميع الاطراف المشتركة في العملية السياسية بصورة حيادية[3].

كما شهد النظام الانتخابي في العراق بعد العام (2003)، تحديثاً قبل كل انتخاب، بدءاً من اول انتخاب وهي انتخابات الجمعية الوطنية في(30/كانون الثاني/ 2005)، الذي اعتمد نظام التمثيل النسبي وعد العراق دائرة انتخابية واحدة، والعمل بنظام القائمة المغلقة، إلا أن هذا النظام لم يسلم من الانتقاد، الامر الذي دعا إلى اعتماد نظام انتخابي جديد. وفي انتخابات مجلس النواب في(15/ كانون الاول/ 2005) تم اعتماد نظام الدوائر المتعددة، والعمل بنظام القائمة المغلقة. إما انتخابات مجلس النواب في(7/ اذار/ 2010) تم اعتماد نظام الدوائر المتعددة، والعمل بنظام القائمة المفتوحة المقيدة[*]. اما انتخابات (2014) تم اعتماد نظام الدوائر المتعددة والعمل بنظام القائمة المفتوحة مع ادخال نظام سانت ليغو المعدل[**].

---

[1] – فرانشسكا بيندا، جوران فيشيك واخرون، مصدر سبق ذكره، ص23.

[2] – عبدالعزيز عليوي عبد العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية (السلسلة الجامعية)، بغداد ، 2013،ص89.

[3] – المصدر نفسه، ص93.

[*] اي لا يكون للناخب الحق بإعادة ترتيب المرشحين في القائمة الذين تم وضع اسمائهم في القائمة بحسب الاولويات لكل حزب او كيان سياسي.

[**] للمزيد عن هذا النظام (سانت ليغو المعدل)، ينظر، هيفاء احمد، النظام الانتخابي في العراق بين طريقة سانت ليغو وطريقة سانت ليغو المعدلة، بحث منشور على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط الآتي:

إلا إن التحديث الانتخابي وفي ضوء نتائج الممارسة الانتخابية السابقة في العراق بعد العام (2003)، لم يكن استجابة لحالة النقد المجتمعي والذي جرى التعبير عنها بطرق عديدة، ولم يكن نتاج حاجة او تعبير مجتمعي، يضمن التمثيل الحقيقي والشامل لتنوع المجتمع العراقي الاجتماعي والسياسي فيه، وانما نتاج تجاذب سياسي، ولهذا لم نلحظ استقراراً في النظام الانتخابي المعتمد وظل التنقل بين هذا وذاك وفق الحراك السياسي في البرلمان العراقي، مما انعكس ذلك سلباً على العملية السياسية الجديدة في العراق.

إن الحل الذي يوضع لمشكلة معينة قد يخلق مشكلات اخرى اكبر، وهذا ما حدث بالنسبة للنظام الانتخابي (التمثيل النسبي) في العراق، الذي وضع لأحتواء التنوع داخل المجتمع العراقي، والنتيجة كانت مزيد من الخلافات والمشاكلات والأزمات مما أدى إلى انقسامات على مستوى المؤسسات، كما رسخ النظام الانتخابي الحالي الانقسامات بين مكونات المجتمع العراقي[1]. ادت تلك الانقسامات إلى عدم استقرار سياسي، إذ انتجت جميع الانتخابات التي شهدها العراق بعد العام (2003)، ما سمي بالديمقراطية التوافقية، وادت تلك التوافقية الى عدم استقرار برلماني وحكومي منذ اول انتخابات تشريعية وإلى الآن. هذا الامر يعود للتركة الثقيلة التي تركها الاحتلال الذي كان حريصاً على ادامة حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق، وإلى مجموعة من العوامل التي اثرت في النظام الانتخابي بعضها يعود إلى عوامل داخلية، كالعوامل الدينية والسياسية والثقافية والاقتصادية، والبعض الأخر يعود إلى عوامل خارجية تمثلت بدور الأمم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وبعض دول الاقليم، كانت تلك العوامل تشكل عائقاً امام النظام الانتخابي في العراق بعد عام (2003)، سنتناول تلك المعوقات في فصل قادم.

http://cis.uobaghda.edu.iq/ArticleShow.aspx?ID=189

[1] – عبد العزيز عليوي عبد العيساوي ، مصدر سبق ذكره، ص169.

المبحث الثاني: التحديث المؤسساتي.

شهد العراق بعد العام (2003) تغييراً في مؤسساته السياسية(الرسمية وغير الرسمية)، من قبل قوى خارجية المتمثلة بالاحتلال الامريكي للعراق وليس بصورة تدريجية وسلمية، إذ لم يتم بمبادرة من داخل النظام السياسي السابق نفسه ومعبراً عن الواقع السياسي والاجتماعي للبلد، وانما كان مفروضاً من الخارج الذي نتج عنه زرع نباتاً في غير ارضه ومن ثم فإن فرصته للنماء والازدهار تكون محدودة إذ ليس بوسع غرس مؤسسات نشأت في أوساط اجتماعية وحضارية متقدمة في بلدان لم تبلغ درجة معينة من التطور مثل العراق، ادى ذلك إلى حالة من الانفلات الفوضوي.

يهدف هذا المبحث إلى توضيح التحديث الذي حدث في مؤسسات النظام السياسي العراقي بعد العام(2003) في ضوء دستور العراق الدائم لعام (2005)، ومدى التخصص والتمايز الذي تحقق نتيجة سياسة التحديث التي أدخلت على تلك المؤسسات. سنتاول ذلك عبر مطلبين:

المطلب الأول : التحديث في المؤسسات الرسمية.

المطلب الثاني : التحديث في المؤسسات غير الرسمية.

المطلب الأول : التحديث في المؤسسات الرسمية.

لقد تناول دستور جمهورية العراق الدائم لعام(2005) المؤسسات الدستورية في الباب الثالث منه وخصص لها اربعة فصول، تناول الأول السلطة التشريعية، والثاني السلطة التنفيذية، أما الثالث فتناول السلطة القضائية، في حين تناول الفصل الرابع والاخير الهيئات المستقلة، وسنتناول هذه التحديث في هذه المؤسسات وفقاً لتناول الدستور لها وكما يأتي:

اولاً : السلطة التشريعية.

يعد النظام السياسي العراقي من الانظمة التي تأخذ بنظام المجلسين في السلطة التشريعية وهذا ما نصت عليه المادة (48) من الدستور بأن السلطة التشريعية الاتحادية تتكون مجلسين هما:

1- مجلس النواب

يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل(100) الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب باكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري، ويرعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه[1]. ويشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب أن يكون عراقياً كامل الاهلية[2]. وقد حدد الدستور نسبة لاتقل عن ربع عدد مقاعد المجلس للتمثيل النسوي[3]. ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب واي عمل أو منصب رسمي أخر[4]. يباشر مجلس النواب مهمات عمله بدعوة من رئيس الجمهورية خلال مدة 15 يوماً من تاريخ المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات، وكسائر المجالس النيابية تعقد الجلسة برئاسة أكبر الاعضاء سناً لأنتخاب رئيس المجلس ونائبيه[5]. وحدد الدستور مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية تبدأ بأول جلسة له وتنتهي بنهاية السنة الرابعة[6]. ولمجلس النواب دورة انعقاد

1 – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 49، الفقرة اولاً.
2 – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 49، الفقرة ثانياً.
3 – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 49، الفقرة رابعاً.
4 – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 49، الفقرة سادساً.
5 – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 54.
6 – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 56، الفقرة اولاً.

سنوية بفصلين تشريعيين أمدهما ثمانية أشهر ولا ينتهي فصل الانعقاد الذي تعرض فيه الموزانة العامة إلا بعد الموافقة عليها[1].

أما عن اختصاصات مجلس النواب، يمارس مجلس النواب الاختصاصات الاتية:

أ- **الاختصاص التشريعي**، أذ يتولى مجلس النواب تشريع القوانين الاتحادية بدءاً بالاقتراح ومروراً بالمناقشات وانتهاءاً بالتصويت ويتم اقتراح القوانين من عشرة أعضاء في المجلس أو من إحدى لجانه المختصة، أما مشروعات القوانين فتقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء[2].

ب- **الاختصاص الرقابي**، لقد أناط الدستور بمجلس النواب مهمة مراقبة أداء السلطة التنفيذية بفرعيها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وكذلك مراقبة الهيئات المستقلة، فله الحق مسائلة رئيس الجمهورية بناء على طلب مسبب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، وله حق إعفاؤه من منصبه بالأغلبية ذاتها في حالة حنثه باليمين الدستورية، أو انتهاك الدستور أو الخيانة العظمى بعد ادانته من المحكمة الاتحادية العليا بإحدى تلك الحالات، وللمجلس حق مراقبة مجلس الوزراء من خلال قيام النواب وبموافقة 25 عضواً منهم بتوجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصتهم، وللمجلس سحب الثقة من الوزراء أو رئيس الوزراء بالاغلبية المطلقة، وكذلك للمجلس مراقبة الهيئات المستقلة المستحدثة، اذ له الحق في استجواب مسؤوليها وإعفاؤهم بالاغلبية المطلقة[3].

ت- **الاختصاصات المالية**، وتمثل واحداً من أهم صلاحيات الدستور العراقي باقرار الموازنة العامة والحساب الختامي حول النفقات، التي يقدمها مجلس الوزراء، ويحق لمجلس النواب اجراء المناقلة العامة بين ابواب وفصول الموازنة العامة وتخفيض مجمل مبالغها، وله عند الضرورة أن يقترح على مجلس الوزراء زيادة إجمالي مبالغ النفقات[4].

---

1 – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 57.

2 – رزكار جرجيس الشواني، مصدر سبق ذكره، ص206.

3 – المصدر نفسه، ص ص 260-261.

4 – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 62، اولاً ، ثانياً.

ث- **الاختصاصات الاخرى**،يختص مجلس النواب بأنتخاب رئيس الجمهورية ونائبيه، المصادقة على المعاهدات والأتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب، والموافقة على تعيين كل من رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشراف القضائي بالأغلبية االمطلقة، بناء على اقتراح من مجلس القضاء الأعلى، السفراء وأصحاب الدرجات الخاصة باقتراح من مجلس الوزراء، رئيس اركان الجيش، ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات، بناءاً على اقتراح من مجلس الوزراء[1]. الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين بناء على طلب مشترك من رئيس مجلس الوزراء[2].

وكما إسلفنا سابقاً، أن مجلس النواب يمارس العديد من المهات والواجبات المهمة سواء تعلقت بالعملية التشريعية أم بالجانب السياسي أم المالي، لذا ونظراً لتطور العمل البرلماني وزيادة عدد المهات التي يناط بالبرلمانات الاضطلاع بها ظهرت الحاجة إلى تقسيم العمل عبر تشكيل لجان فلم يعد بالإمكان ممارسة جميع الاختصاصات عبر الهيئة العامة، بل يمكن القول إن تشكيل اللجان أصبح اداة مهمة وضرورية لا يمكن تجاهلها أو الاستغناء عنها في العمل البرلماني، إذ أن قراراتها وتوصياتها هي التي تعين المجلس على اتخاذ القرارات المناسبة للموضوعات المطروحة على جدول اعماله، التي قد تكون على شكل مشروعات قوانين أو سياسات عامة أو غير ذلك من الامور التي تعرض عليها، وهي اساس في الرقابة والتشريع[3]. ويضم البرلمان العراقي أربعة أنواع من اللجان البرلمانية وهي: اللجان الدائمة واللجان المؤقتة واللجان الفرعية ولجان التحقيق[4].

2- مجلس الاتحاد :

يتشكل مجلس الاتحاد من ممثلي الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء

---

[1] – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 61 ثالثاً، رابعاً، خامساً.

[2] – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 61، الفقرة تاسعاً، أ.

[3] – حنان محمد القيسي، حقوق وواجبات اعضاء مجلس النواتب العراقي (دراسة في دستور 2005 والنظام الداخلي لمجلس النواب العراقي)، بيت الحكمة ، بغداد، 2011، ص15.

[4] –للمزيد عن تلك الجان وعملها ينظر، حنان محمد القيسي، المصدر نفسه، ص18-20.

مجلس النواب[1]. واشترط لتكوين مجلس الاتحاد والعمل به، صدور قرار من مجلس النواب بأغلبية الثلثين في الدورة الانتخابية الثانية لمجلس النواب. ولا يستفيض الدستور بالحديث عن مجلس الاتحاد أكثر من ذلك، وأحال نظام تشكيله الى قانون خاص يصدر مستقبلاً، ويمكن التكهُن بأنه سيناط بدور الكابح عند المصادقة على القوانين التي يتبناها المجلس الادنى، الامر الذي يتناسب مع النموذج التقليدي للبرلمانات الاوربية ونظامها بوجود مجلس ثاني كابح[2]. إلا إن أمر هذا المجلس لم يبت به لحد الآن، ويعزى بعض أسباب ذلك إلى الخلافات بين الاطراف المشاركة في العملية السياسية حول صلاحيات واختصاصات هذا المجلس[3] إن ترك مسألة تشكيل مجلس الاتحاد وعضويته وكيفية تمثيل الاقاليم والمحافظات فيه واختصاصاته إلى مجلس النواب امراً في غاية الخطورة، لأن من المفروض ان يتساوى مجلس الاتحاد مع مجلس النواب في سلطة التشريع باعتبارهما ذراعا السلطة التشريعية الاتحادية في العراق الجديد، بعبارة اخرى أن مجرد ترك تأسيس مجلس الاتحاد واختصاصاته إلى مجلس النواب يعني انهما غير متساويين في الاهمية، وعليه يمكن أن نعدّ أن مجلس الاتحاد المزمع انشاؤه في ضوء الدستور العراقي لعام (2005) مجرد مجلساً استشارياً، لأن الرجحان سيكون لكفة مجلس النواب في عملية التشريع وهذه مخالفة للنظام الفيدرالي[4].

ثانياً: السلطة التنفيذية.

تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية في العراق على وفق دستور(2005) الدائم، من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتمارس صلاحياتها على وفق الدستور والقانون.

1-رئيس الجمهورية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يمثل سيادة البلاد، ويّسهر على ضمّان الالتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة اراضيه على

---

[1] – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 65.

[2] – مارينا سبرونفا، مصدر سبق ذكره، ص99.

[3] – ليث عبد الحسن الزبيدي، مستقبل النظام السياسي، مجلة قضايا سياسية، العددان 29-30، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص54.

[4] – المصدر نفسه ، ص54.

وفق احكام الدستور[1]. ونصت المادة (70) من الدستور، على قيام مجلس النواب بانتخاب رئيس الجمهورية من بين المرشحين، مع مراعاة توافر الشروط القانونية فيمن يتولى هذا المنصب والتي حددها الدستور في المادة (68). والملاحظ بإن هذا الاجراء مقبول في النظام البرلماني كمبدأ إلا أنه من الافضل أن يكون انتخاب الرئيس من افراد الشعب مباشرة، بوصفه يمثل رمز البلاد، فمن شأن ذلك العمل تقوية مركزه، لأن انتخابه من الشعب يبعد التصور عن جعل رئيس الدولة في مركز تابع بالنسبة للبرلمان، وسيطرة الاحزاب السياسية ومناوراتها[2]. إلا إن الدستور وضع مادة لا تنسجم مع اركان النظام البرلماني وهي المادة(61/سادساً/أ)، إذ نصت على (مساءلة رئيس الجمهورية بناء على طلب مسبب بالاغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب)، أن هذه المادة لا تنسجم مع النظام البرلماني وأنما تنسجم مع نظام الجمعية، أن منصب رئيس الدولة في النظام البرلماني هو منصب تشريفي، فكيف يمكن تصور قيام مسؤولية أمام مجلس النواب، هذا تناقض صريح مع اركان النظام البرلماني.

2- مجلس الوزراء.

يتمتع مجلس الوزراء في دستور العراق الدائم، بصلاحيات واسعة ومسؤوليات كبيرة فهو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة يقوم بادارة مجلس الوزراء ويترأس اجتماعاته وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب (المادة78). كما بيّنت (المادة83) مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء امام مجلس النواب تضامنية وشخصية.

3- صلاحيات السلطة التنفيذية في الدستور الدائم 2005.

---

[1] – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 67.

[2] – يقول د. ثروت بدوي في هذا الخصوص، ان النظام البرلماني الاصيل الذي يمكن ان يقوم فيه توازن فعلي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يتحقق الا في البلاد ذات الشكل الملكي، فرئيس الدولة الذي يستمد سلطته بالوراثة يكون مستقلاً عن البرلمان، كما ان هذا الاخير بحكم أنه قد تم تكوينه بالانتخاب الشعبي يستطيع أن يقف في مركز متعادل مع السلطة التنفيذية التي على رأسها الملك، اما اذا يكون اختيار رئيس الدولة بيد البرلمان فإن كفة هذا الاخير سترجح حتماً على كفة السلطة التنفيذية، ويصبح رئيس السلطة التنفيذية في مركز التابع للسلطة التشريعية. نقلاً عن، ابراهيم عبد العزيز شيحا، وضع السلطة التنفيذية (رئيس الدولة- الوزارة) في الانظمة السياسية المعاصرة دراسة تحليلية بين النصوص والواقع، توزيع منشاة المعارف، الاسكندرية، 2006، ص12.

تنقسم صلاحيات السلطة التنفيذية إلى قسمين صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الوزراء، وهي كالأتي:

أ- **صلاحيات رئيس الجمهورية**، حدد دستور العراق الدائم في(المادة73) عدد من الصلاحيات التي يمارسها رئيس الجمهورية، وكما يأتي:

1. إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والارهاب والفساد المالي والإداري.
2. المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد موافقة مجلس النواب وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها.
3. دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات، وفي الحالات الاخرى المنصوص عليها في الدستور.
4. منح الاوسمة والنياشين بتوصية من رئيس مجلس الوزراء وفقاً للقانون.
5. قبول السفراء.
6. اصدار المراسيم الجمهورية.
7. المصادقة على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المختصة.
8. يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للاغراض التشريفية والاحتفالية،
9. ممارس اي صلاحيات رئاسية أخرى مذكورة في هذا الدستور.

ب- **صلاحيات مجلس الوزراء**، حدد دستور العراق الدائم لعام(2005) الصلاحيات التي يمارسها مجلس الوزراء، بالآتي:[1]

1. تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والاشراف على عمل الوزرات والجهات غير المرتبطة بوزارة.
2. اقتراح مشروعات القوانين.
3. اصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين.

[1] – دستور العراق الدائم لعام2005، المادة 80.

4. اعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.
5. التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الاجهزة الامنية.
6. التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله.

ثالثاً: السلطة القضائية.

تتكون السلطة القضائية الاتحادية بموجب دستور العراق الدائم لعام (2005)، من مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الاتحادية ومحكمة التمييز الاتحادية وجهاز الادعاء العام وهيئة الاشراف القضائي، والمحاكم الاتحادية الاخرى التي تنظم على وفق القانون[1]. وسوف نتناول اهم مؤسستين قضائيتين حددهما الدستور العراقي لعام(2005) وهما:

1- مجلس القضاء الاعلى، هو ركن اساسي من اركان السلطة القضائية، استحدثها قانون ادارة الدولة الانتقالي لعام 2004 المؤقت، واخذ بها ايضاً دستور (2005) يتولى هذا المجلس إدارة شؤون الهيئات القضائية، ويمارس الصلاحيات الاتية:[2]

أ- ادارة شؤون القضاء والاشراف على القضاء الاتحادي.

ب- ترشيح رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشراف القضائي وعرضها على مجلس النواب للموافقة على تعيينهم.

ت- اقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها.

2- المحكمة الاتحادية العليا، وهي هيئة قضائية مستقلة مالياً وادارياً، استحدثها الدستور على نمط المحكمة الاتحادية العليا في امريكا، تتكون حسب الدستور العراقي الدائم لعام(2005)، من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الاسلامي، وحددت مهام المحكمة الاتحادية العليا في (المادة 93) من الدستور وأهمها:

أ- الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة.

---

[1] – دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 89.

[2] – اثير عبد الزهرة ادريس، مصدر سبق ذكره، ص ص 190-191. وكذلك ينظر ، دستور العراق الدائم لعام 2005، المواد 90-91.

ب- تفسير نصوص الدستور.

ت- الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقاليم والمحافظات، والبلديات والادارات المحلية.

ث- الفصل في المنازعات التي تحصل بين الاقاليم والمحافظات.

ج- الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء.

ح- المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب.

خ- الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات للاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.

د- الفصل في تنازع الاختصاص فيما بين الهيئات القضائية للاقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

رابعاً: الهيئات المستقلة[*].

يقضي الدستور ولأول مرة في تاريخ التطور الدستوري في العراق بأستحداث هيئات مستقلة خاصة تخضع لرقابة مجلس النواب، وهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المفوضية العليا لحقوق الانسان، وهيئة النزاهة، كما وادرجت كل من البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية وهيئة الاعلام والاتصالات وديوان الاوقاف، وأعطى الدستور صلاحيات استحداث هيئات مستقلة اخرى حسب الحاجة والضرورة بقانون[1].أستحدث الدستور هذه المؤسسات لممارسة بعض الاختصاصات التي تخرج بطبيعتها من مهام السلطتين التنفيذية والتشريعية[2].

تأسيسياً لما تقدم يمكننا القول، إن الدستور الدائم لعام (2005)، ادخل التحديث في جوانب عديدة وكثيرة في مؤسسات الدولة الرسمية، إذ استحداث العديد من المؤسسات الحديثة على غرار

---

* يُعرف ناثان براون (الباحث الاقدم في معهد كارنيغي لدرسات السلام العالمي) **الهيئات المستقلة**، بأنها هيئات رسمية أنشئت لكي تعمل بصورة مستقلة عن السلطات الثلاثة، و أصبح شائعاً استحداث مثل هذه الهيئات عالمياً لغرض حماية الشؤون التي تضطلع بها من الضغوط السياسية للدولة. نقلاً عن ، اثير ادريس عبدالزهرة، مصدر سبق ذكره، ص129.

1 – مارينا سبرونفا ، مصدر سبق ذكره ، ص103.

2 – رزكار جرجيس الشواني، مصدر سبق ذكره، ص262.

النموذج الغربي، منها على سبيل المثال لا الحصر إنشاء المحكمة الاتحادية العليا التي كانت على وفق نمط المحكمة الاتحادية العليا الامريكية، وادخال العديد من المفاهيم الغربية في المؤسسات السياسية من حيث كيفية اقامتها واختصاصاتها، فهي بذلك خلقت تمايز وظائف سياسية جديدة وتطوير بنى متخصصة لتنفيذ هذه الوظائف. إلا إن هناك العديد من التحديات حالت دون تطبيق ذلك – التخصص والتمايز الوظيفي– على ارض الواقع والتي ابقت الدستور ومؤسساته عاجزة عن تحقيق دورها (التشريعي والتنفيذي والرقابي) بفاعلية، سبب ذلك الواقع الموصوف آعلاه، مشاكلات كثيرة وعديدة أولها وأهمها هو عدم الاستقرار السياسي في العراق.

المبحث الثالث: التحديث في المؤسسات غير الرسمية.

شهد العراق بعد العام (2003) نمواً متزايداً في قوة المؤسسات غير الحكومية والتي أدت إلى تغيرات واسعة في مسارات الدولة. ويقصد بالمؤسسات غير الرسمية (غير الحكومية)، بإنه تلك المؤسسات التي لا تشارك مباشرة في صنع القرار السياسي ولكن تؤدي ازائها دوراً مؤثراً فيها، لذلك لا يمكن تجاهلها بسبب أهميتها ودورها في ممارسة القوة وتأثيرها في مخرجات النظام السياسي، وهي تمثل الروابط بين الحكومة والمجتمع وتساند أو تعارض سياسة الحكومة، وتضُم الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والتنظيمات غير الحكومية من جماعات وحركات معارضة وغيرها.

يهدف هذا المبحث إلى توضيح التحديث الذي حدث في مؤسسات غير الرسمية للنظام السياسي العراقي، ومدى التخصص والتمايز الذي تحقق نتيجة سياسة التحديث التي أدخلت على تلك المؤسسات. سنتاول التحديث في المؤسسات غير الرسمية عبر ثلاثة مطالب وكالآتي:

المطلب الأول : التحديث في الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني : التحديث في منظمات المجتمع المدني.

المطلب الثالث : التحديث في المؤسسات الآخرى.

أولاً : التحديث في وسائل الاعلام والرأي العام.

ثانياً : التحديث في المؤسسة الدينية.

ثالثاً : التحديث في النظام القبلي/العشائري.

المطلب الأول: التحديث في الاحزاب السياسية.

لقد أدى الارتباط بين الحزب والتحديث السياسي في الدراسات السياسية الى اهتمام ادبيات التنمية السياسية على وجه الخصوص بالدور التحديثي للحزب السياسي، بل لقد نظر اليه بكونه أكثر المؤسسات أهمية في هذا المضمار، أو أنه رمز للتحديث السياسي مثلما تمثل السدود والمصانع رموزاً للتحديث الاقتصادي، ووضع الحزب في هذا الأطار مع مؤسسات وعناصر أخرى أنيطت بها مهات التحديث والتنمية السياسية، مثل القوات المسلحة، البيروقراطية، القيادة الكاريزمية، اي القيادة التاريخية أو الملهمة[1].

إن الاسهامات الاكثر شيوعاً لمنهاجية التحديث والتنمية السياسية، فيما يتعلق بالاحزاب السياسية في البلاد المتخلفة، انما تدور حول دور الاحزاب كأدوات أو وسائل للتنمية والتحديث، إذ تعد – بتلك الصفة– واحدة، مع ادوات اخرى مثل البيروقراطية أو الجيش أو القيادة الكارزمية، تُسهم في حل أزمات التنمية، وعلى رأسها أزمة التكامل القومي، وأزمة المشاركة السياسية، وأزمة الشرعية، بل احياناً ينظر إلى الاحزاب السياسية بكونها أهم ادوات التحديث، على الاطلاق، في المجال السياسي، ويعزى هذا إلى أن الاحزاب السياسية نفسها " ترتبط تاريخياً بتحديث المجتمعات الاوربية "وعلى ذلك، فالحزب السياسي قوة حاسمة للتحديث في المجتمعات المعاصرة كافة، التي يعزى اختيار نمط التحديث الذي تأخذ به، إلى الاحزاب نفسها[2]. اذ يذكر هنتنغتون، في هذا الصدد أن المؤسسة الرئيسة القادرة على مواجهة المشكلات التي تثيرها عملية التحديث والانتقال الديمقراطي واتساع الوعي السياسي والمشاركة السياسية على وجه الخصوص هي الاحزاب السياسية[3]. إذ إن الاحزاب تُقدم أساساً أو قاعدة للمشاركة السياسية تختلف في أهميتها تبعاً لتطور المجتمع، فمع تقدم المجتمع على طريق التحديث، تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية (مثل علاقات السيطرة والتبعية، والجماعات المحلية)، إلى قواعد أكثر عصرية (مثل الطبقة والحزب)، وهو ما يعني (رقياً) في مستوى المشاركة نفسه، إذ أن الاحزاب السياسية تمثل أهم التنظيمات واسعة النطاق التي يمكنها تحقيق هذا الهدف مقارنة بباقي التنظيمات[4].

---

[1] – اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، الكويت، 1987، ص6.

[2] – المصدر نفسه ، ص39.

[3] – صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات المتغيرة، مصدر سبق ذكره، ص92.

[4] – اسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره ، ص40.

إن ما يهمنا هنا هو، ما مدى التحديث الحاصل في النظام الحزبي في العراق بعد عام (2003)؟ شهد العراق بعد عام (2003) انفتاحاً مماثلاً على صعيد حرية تأسيس الأحزاب والتجمعات السياسية إذ تم تأسيس عشرات الاحزاب والحركات والتجمعات السياسية، يقدر عددها ما يقارب أو يزيد عن (200) حزب وحركة سياسية بعد أن كان نظام الحزب الواحد هو السائد، والتي كانت في الغالب تلتف حول شخصية عراقية (من المعارضة العراقية في الخارج)، أو حول شخصية عراقية في الداخل، ولكنها ظهرت في ظل وضع حساس يكتنفه صراعاً سياسياً وصدمات دموية مع مشكلات اجتماعية برزت بشكل كبير بعد ان كانت مكبوتة سابقاً، وفي ظل ارتفاع معدل الجريمة، وضعف متزايد في كافة البنى مع تأثيرات اقليمية ودولية[1].

لقد أفرزت تطورات ما بعد احتلال النظام في العراق حراكاً سياسياً، وفتح الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية ومدنية وقيام أنشطة متنوعة ناهيك بعودة القوى والتجمعات والاحزاب السياسية التي قدمت من الخارج إلى ممارسة عملها ونشاطها من داخل العراق بعد ان كان محرماً أي نشاط أو تنظيم سياسي معارض أو غير موالٍ للسلطة الحاكمة، فمنذ العام (2003) ظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة بعضها إسلامي والاخر علماني، وبعض الاحزاب كبير وقوي وبعضها الاخر صغير وضعيف لا يحمل من معنى الحزب سوى الاسم أو المقر أو بعض البيانات الصحفية، بعضها لديه شعبية واسعة وبعضها الاخر يفتقد لذلك، بعضها معروف لدى الشارع العراقي ولها تأريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في صفوف المعارضة، والبعض الاخر لم يظهر إلا بعد العام (2003) إذ وجدت عشرات الاحزاب التي افاد مؤسسوها من اجواء الحرية التي توافرت لهم[2]. اذ اعطى الدستور العراقي الدائم ، ومن قبلها إدارة الاحتلال الامريكي في العراق والحكومات المتعاقبة بعدها، حرية حق تكوين الكيانات السياسية والانضمام اليها، اذ نصت المادة (13/ج) من قانون ادارة الدولة الانتقالي: (...ان الحق بحرية تشكيل النقابات والاحزاب

---

[1] – احمد عبدالله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير (جدل التأصيل والممارسة)، مجلة قضايا سياسية، العدد 21، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2006،ص 61. وينظر كذلك، فراس البياتي: مصدر سبق ذكره، ص122.

[2] – نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الاحزاب، مجلة العلوم السياسية، العدد43، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد43، 2011، ص62.

والانضمام اليها وفقاً للقانون، هو حق مضمون). أما الدستور العراقي الدائم فأيضاً نص على ذلك الحق – تكوين الاحزاب– اذ نصت المادة (39 / اولاً) : (على حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية والانضمام اليها، مكفولة وينظم ذلك بقانون).

وبما أن أطلاق حرية تأسيس وتشكيل الاحزاب والتنظيمات السياسية في العراق بعد العام (2003)، هو من المرتكزات الأساسية للعملية السياسية الديمقراطية ذات تجربة فريدة في المنطقة، إلا إن ظهور هذه التنظيمات السياسية الهائلة (التعددية المفرطة)، أسهمت في تشرذم الحياة السياسية في العراق[1].

إن الإحزاب السياسية في العراق بعد العام (2003)، كانت استجابة للقوى التحديثية التي فرضته قوى خارجية، أما في الغرب فإن النظرة السائدة هي العكس فليست الاحزاب استجابة للتحديث وإنما كانت –الاحزاب – هي سبب رئيس في تحقيق التحديث السياسي. فالاحزاب السياسية ليس سلعاً جاهزة تستوردها بلدان علم الجنوب (والعراق من ضمنها)، وتشغلها لكي تقوم بعملية التنمية والتحديث السياسي، وانما هي انعكاس أو نتاج للظروف الخاصة بكل بلد. وهذا الامر يؤكد مقولة (ريمون آرون)، أن المؤسسات الغربية بصورة عامة لا يمكن نقلها إلى البلدان النامية بسبب واقعها الاقتصادي والاجتماعي[2].

وعليه يمكن القول أن العراق شهد تحديثاً في نظامه الحزبي اذ انتقل من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، ولكن العيب والخلل في هذا التحديث(التحديث الحزبي)، يعود إلى الجهة التي أسهمت فيها. إن إلاهمية المولاة للجهة التي أسهمت في التحول الديمقراطي، إنما تعود الى حقيقة إن التحول الديمقراطي عندما يكون نتيجة ضغط داخلي، فإنه يكون محكوماً بالحاجة الداخلية ومعبراً عن الواقع السياسي والاجتماعي للبلد، إما فيما اذ كان مفروضاً من الخارج فأنه يكون نباتاً زرع في غير ارضه، وعليه فإن فرصته للنماء والازدهار تكون محدودة، وهو الامر الذي ينطبق على حالة العراق ذلك أن التحول الذي دشنته الولايات المتحدة، إنما جاء معبراً عن حاجتها، وعليه ادى إلى حالة من الانفلات الفوضوي الذي نتج عنه وضع طبيعة

[1] – نغم محمد صالح، مصدر سبق ذكره ، ص63.

[2] – نقلاً عن، رشيد عمارة ياس الزيدي، إشكالية الفيدرالية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 320، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تشرين الاول 2005)، ، ص116.

العراق كدولة واحدة موضع تساؤل[1]. تلك التعددية الحزبية كانت لها آثار سلبية في اغلبها على العملية السياسية وعلى واقع المجتمع العراقي.

المطلب الثاني : التحديث في منظمات المجتمع المدني.

الديمقراطية كمقولة حرية وحقوق إنسان، وحد من غلواء السلطة وتعسفها، تستلزم وجود مؤسسات مجتمع مدني كأحدى محددات الديمقراطية وشروطها[2]. وللمجتمع المدني تعريفات عدة منها، إنها كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين، ومنها أغراض إجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[3]. وفي تعريف أخر يحصر مفهوم المجتمع المدني بالبُنى الحديثة، انها مجتمع متمدن، أي قرين الحداثة، وفي هذه الحالة يُعرف المجتمع المدني بأنه مجمل التنظيمات غير الأرثية وغير الحكومية، التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها[4].

وهنا يمكن طرح التساؤل الآتي، ما مدى التحديث الحاصل في منظمات المجتمع المدني في العراق بعد العام(2003)؟ إن الساحة العراقية بعد ذلك العام شهدت تشكيل وعودة العديد من مؤسسات المجتمع المدني مثل المنظمات والمؤسسات الثقافية غير الحكومية، والحركات السياسية والروابط، والاتحادات الطلابية..الخ التي كانت غائبة عن الساحة إبان مدة الحكم

---

[1]– أحمد ناهي عبدالله ، التحول الديمقراطي في الاردن والعراق، مصدر سبق ذكره ، ص ص12–13.

[2] – ياسين البكري، عبد العظيم جبر حافظ، في الثقافة الديمقراطية، سلسلة في الثقافة الديمقراطية 1، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011، ص111.

[3] – غسان سلامة، نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 27–29.

[4] – أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز درسات الوحدة العربية، 2000، ص29. وكذلك ينظر، علي عبدالعزيز الياسري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والامن (العراق انموذجاً)، ط1، بلا دار نشر، بغداد ، (تشرين الاول 2009)، ص24.

السابق[1]. وقد نصت الوثائق الرسمية الصادرة في العراق بعد(9/ نيسان/2003)، على ضرورة وجود مؤسسات مجتمع مدني، تنسجم مع عملية التغيير الحاصلة في العراق[2]. وشجّع الوضع الجديد في العراق، العديد من المؤسسات التي تأسست في الخارج على إعادة تنظيم نفسها من جديد بما يتلائم مع المرحلة الراهنة، وأصبح نشاط العديد منها يتركز في العمل التطوعي وجمع التبرعات في الداخل والخارج، إلى جانب العمل السياسي[3]. اذ ظهرت خلال الأشهر الأولى العشرات ثم المئات من المؤسسات غير الحكومية، التي تعنى بمختلف القطاعات والنشاطات والقضايا الاجتماعية. إن وجود عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني في العراق، والتي وصفها بعض المختصين بظاهرة الانفجار السرطاني غير المنتظم لمؤسسات المجتمع المدني، وأثير حولها تساؤلات كثيرة، حول أسبابها ودواعيها وآثارها ومستقبلها[4].

إن التحديث هو مجموعة من التغييرات الكمية والكيفية التي تحدث في مجتمع ما في مدة معينة وتسهم في تفعيل دور مؤسساته السياسية والاجتماعية والمدنية. كما إن عملية التحديث تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى مأسسة منظمات المجتمع المدني ومدى مشاركتها في الحراك الاجتماعي والسياسي وفي الشأن العام. إذ تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم في تحديث المجتمعات وتحقيق التطور من أوضاع تقليدية الى أوضاع حديثة، ومن هنا يمكن فهم التحديث في هذا الصدد على أنه عملية تطور يحدث في ظلها تكييف للمؤسسات مع الظروف المتغيرة التي تتوافر نتيجة لزيادة المعرفة الانسانية التي تمهد للإنسان إمكانية السيطرة على إلبيئة التي يعيش فيها[5]. إلا إن أوضاع المجتمع المدني في العراق شهدت انتكاسات وتراجعاً كبيراً كشركاء

---

[1] – عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الاستاذ، العدد 203،جامعة بغداد، كلية التربية– ابن رشد ،2012، ص623.

[2] – راجع في ذلك الامر 45 لسنة 2003 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة، وقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة 13، الفقرة ج. وينظر ايضاً، دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة22، الفقرة ثالثاً، وايضاً المادة 39، الفقرة اولاً، فضلاً عن المادة 45، الفقرة اولاً.

[3] – خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون، ط1، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2009، ص107.

[4] – بشرى محمود الزوبعي، دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق، في تطور المجتمع المدني في العراق 2003–2008،(مؤسسي، حقوقي، تشريعي)، أوراق مقدمة لورشة عمل، عقدت في عمان، للاكاديمين العراقين، 2008، ص19.

[5] – ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية ، مصدر سبق ذكره، ص24.

فعليين في الجهود التحديثية والتنموية، وعلى الرغم من التوسع الهائل في عدد المنظمات غير الحكومية بعد العام (2003)، إلا أن الأداء التنموي لها ظل هامشياً ومتشرذماً بسبب الأوضاع المأزومة للمجتمع، وتداخل المرجعيات المختلفة وفقدان الأمن الإنساني[*] مما انعكس سلباً على مجمل العملية التنموية[1]. وهو ما أدى بالنهاية إلى ضعف فائدة المجتمع المدني من وجود هذه الالاف من المنظمات، التي تغلب فائدة أصحابها على فائدة من تفترض تمثيلهم أو مساعدتهم[2].

المطلب الثالث : التحديث في وسائل الاعلام والراي العام.

أولاً : التحديث في وسائل الاعلام.

إن التغيير الكبير الذي حدث في العراق ليس من باب التغيير الطفيف، وبالاخص على مستوى القطاع الاعلامي، فالإعلام قبل العام(2003) كان مملوكاً للنظام مؤسسات وخطاباً، وعليه خلف وراءه تقاليد واجندة اعتاد عليها الكثيرون من ابناء المجتمع، كانت هناك مدرسة اعلامية واحدة ترسم الخطاب الاعلامي، وهي تصب في خانة التأويل والتوظيف وتبرير سلوكه السياسي، وحينما حصل التغيير كان تعطش الافكار والاقلام الى التعبير، قد احدث فعلاً فورياً وحاسماً في لغة الخطاب وادواته، فظهرت لنا عشرات الصحف والمطبوعات التي عبرت عن

---

* يستند مفهوم الامن الانساني على فكرة التمسك بحق الناس في العيش بحرية وكرامة، وحياة خالية من الفقر واليأس، وان من حق جميع الافراد التحرر من الخوف والفاقة والعوز، مع تمتع الجميع بفرص متساوية بالحقوق في تطوير كامل امكاناتهم وقدراتهم، التحدي الرئيس هو كيفية تفسير وتطبيق هذه الفكرة الواسعة في مجال الممارسة العملية.ان المفهوم الواسع للأمن الانساني الذي أطلقه برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام 1994 يضع التهديدات الامنية للإنسان تحت سبعة مجموعات رئيسية هي: الامن الاقتصادي، الامن الغذائي، الامن الصحي،الامن البيئي، الامن الشخصي وامن المجتمع والامن السياسي. أنظر في ذلك ،عدنان ياسين مصطفى، الأمن الانساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات،ط1، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان، 2016، ص19.

[1] – عدنان ياسين مصطفى، بناء الدولة وخيارات السياسة الاجتماعية في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي 18–19 ، بيت الحكمة، بغداد، (كانون الثاني، 2012)، ص72.

[2] – بشرى محمود الزوبعي، مصدر سبق ذكره، ص21.

الضمير العراقي المغيب، فضلاً عن تزايد الفضائيات والاذاعات رويداً رويداً، مما احدث جواً من عدم التناقس في فرز المعطى الاعلامي الوطني أو البنّاء أو الموّظف[1].

وعلى صعيد أخر، شجّع الوضع الجديد في العراق بعد العام(2003) إلى احداث نقلة نوعية وكمية في وسائل الاعلام، فظهرت العديد من القنوات الفضائية والارضية ذات التوجهات المختلفة، سياسياً ودينياً وثقافياً وبلغ عددها نحو 47 قناة فضائية وأرضية فضلاً عن المحطات الاذاعية التي بلغت نحو 52 محطة اذاعية وكذلك الصحف اليومية التي بلغت في بغداد فقط نحو 150 صحيفة[2]. لذلك فإن فسحة الحرية في العراق بعد العام(2003)، كان سبباً في نشأة العديد من وسائل الاعلام المختلفة سمعية وبصرية ومقروءة[3]. أذ شهد العراق فورة اعلامية كبيرة في وسائل الاعلام كافة السمعية والبصرية والمقرؤة، إذ انتقل القطاع الاعلامي في العراق من اعلام كان مملوكاً للدولة مؤسسات وخطاباً، إلى حرية اعلامية كبيرة. إلا إن ما يهمنا في ظل هذه التعددية الهائلة في وسائل الاعلام في العراق، ماهو الدور الحقيقي لتلك الوسائل في عملية التنمية والتحديث السياسي؟ وما هو دورها من عملية تحقيق الوحدة الوطنية وبناء اللحمة العراقية التي تعتبر أحدى اهم اوجه التحديث السياسي؟ وما أثر ذلك التحديث –الاعلامي– على الاستقرار السياسي؟.سنؤجل الاجابة على هذه التساؤلات على الرغم من اهميته إلى الفصل القادم.

ثانياً: التحديث في الرأي العام.

جرت محاولات كثيرة لتعريف الرأي العام، وكانت بعض هذه المحاولات متقاربة ومنطلقة من المنطلق نفسه وإن اختلفت بعض الشيء في تحديد دلالة المفهوم وهذا أمر طبيعي بوصف أن ظاهرة الرأي العام بحد ذاتها ظاهرة ديناميكية (متحركة) متبدلة، كما أن الزاوية التي ينظر من

---

[1] – كامل حسون القيم، وسائل الاعلام والهوية الوطنية العراقية بين عصف الاحتلال، والتجربة وتجسيد الاجندات، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدرسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص 199–200.

[2] – علي حسين حسن سفيح، مصدر سبق ذكره، ص124.

[3] – رجع في ذلك، نص الامر رقم 7 لعام 2003 الصادر عن ادارة الاحتلال الامريكي، متوفر على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت، وكذلك قانون ادارة الدولة العراقي للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة 13، وكذلك دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 38 الفقرة اولاً، ثانياً.

خلالها أي باحث للرأي العام تختلف عن تلك التي ينطلق منها باحث آخر[1]. وعلى الرغم من الاختلاف المتباين بين الدارسين لظاهرة الرأي العام إلا أنهم يتفقون على الأقل في الأمور الآتية:[2]

1- إن الرأي العام يمثل مجموع آراء جمع كبير من الأفراد حول قضايا متفق أو مختلف عليها.

2- إن هذه الآراء تتصل بالمسائل ذات الصالح العام.

3- إن هذه الآراء يمكن أن تمارس تأثيراً على سلوك الأفراد والجماعات والسياسة العامة.

وعليه، يعُرف الرأي العام بأنه، اتجاه أغلبية الناس في مجتمع ما اتجاهاً موحداً إزاء القضايا التي تؤثر في المجتمع أو تهمه أو تعرض عليه، ومن شأن الرأي العام إذا ما عبر عن نفسه أن يناصر أو يخذل قضية ما، أو اقتراحاً معيناً، وكثيراً ما يكون قوة موجهة للسلطات الحاكمة، علماً بأن الرأي العام ليس ظاهرة ثابتة بالضرورة وقد تتغير إزاء مسألة ما من حين إلى آخر[3]. إن الرأي العام ينصب على كل القضايا العامة في المجتمع، إلا أن ما يهمنا هو الرأي العام في القضايا السياسية. وفي هذا الاتجاه يمكن تعريف الرأي العام بأنه، المعتقدات والقيم، والاتجاهات التي يعبر عنها فرد أو جماعة كبيرة من الناس حول الأمور السياسية[4].

يحدد (د. ثامر كامل محمد) مفهوم التحديث السياسي بخمسة عناوين أساسية وكما ذكرنا سابقاً أن من بين تلك العناوين الاساسية التي ذكرهاهو زيادة دور الرأي العام في العملية السياسية والاجتماعية[5]. فما هو واقع الرأي العام العراقي بعد العام(2003) ؟ وماهو دوره من عملية التحديث السياسي ؟.

---

1 – خيري ي عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص114.

2 – عدي إبراهيم محمود أحمد، التيارات السياسية وصناعة الرأي العام في جمهورية العراق بعد عام 2003 (التيار العلماني إنموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2011، ص30.

3 – عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت، والنشر، بلا تاريخ، ص803 .

4 – خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص115.

5 – ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص25.

بعد تغيير النظام السياسي في العراق العام(2003) بدءات ظاهرة الرأي العام غامضة لتأثرها بالعملية السياسية العراقية التي أسست من جديد بعد (2003/4/9)، على أساس المحاصصة الطائفية–السياسية الأمر الذي انعكس سلباً على الرأي العام وتنظيمه وفاعليته في الحياة السياسية.

إن المجتمع العراقي مجتمع متنوع (مجتمع تعددي)[*] في مكوناته، وبما أن البعض ينظر إلى هذه التعددية على أساس إنها مصدر ضعف وعدم استقرار للعراق، وكما ذكرنا سابقاً إن العيب والخلل ليس في التعددية بل في استراتيجية الحكومات والأنظمة في إدارة هذا التنوع، فإذا تم التعامل مع هذه التعددية على نحو تعايشي فإنها ستكون مصدر قوة وغنى للمجتمع والدولة.

إستثمر العديد من القادة السياسيين والزعماء الدينيين والاجتماعيين ووسائل الاعلام هذه التعددية، وعملوا بصور مختلفة على تكوين رأي عام من منطلقات مختلفة(طائفية، عرقية، مذهبية، قومية) ازاء قضية او مسألة معينة، لإحداث التأثير في آراء الناس وموقفهم تجاه القضايا المطروحة، وليس على اساس المواقف الشخصية للافراد والجماعات، هذا خلق رأي عام متشظي وغير صائب وغير فعال في الحياة السياسية. وعليه فإن العامل الديني والاجتماعي والسياسي والاعلامي، لها اثر كبير على تكوين الرأي العام العراقي.

---

* المجتمع العراقي مجتمع متعدد ومتنوع، إذ يشمل أكثر من قومية و أثنية و دين ومذهب وطائفة، وهذه التعددية والتنوع كانت ولازالت تمثل أهم تحد يواجهه المجتمع العراقي، مثلما هو حال معظم الشعوب في المنطقة، ولا تزال ميزة التعدد تستغل بشكل سلبي، بدل استثماره ايجابياً كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية. فبدل التكامل في وحدة مجتمعية، كان العزل و التهميش هو الغالب في العراق، لذلك كان سؤال الهوية للمجتمع العراقي محط جدل كبير لدى الأوساط السياسية والأكاديمية، إضافة إلى ذلك كانت هذه التعددية توظف سلبياً من قبل النظام السياسي، من أجل تقوية قبضة الفئة الحاكمة، وذلك بغلبة طائفة على أخرى أو قومية على أخرى، وهكذا اختلت العلاقة بين السلطة المتمركزة ضمن أثنية وطائفة معينة، والمجتمع المتعدد المستبعد من الموارد والقيم السياسية التي من الممكن أن يحصل عليها من السلطة، إذا أسلمنا مع عالم السياسة الأمريكي (ديفيد ايستون David Easton) بان الوظيفة الرئيسة للنظام السياسي هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، أي عملية صنع القرارات الملزمة. ينظر، إبراهيم فتاح صابر، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية (العراق كحالة للدراسة)، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة ،جامعة صلاح الدين/ اربيل، 2008، ص55.

إن الرأي العام العراقي بعد العام (2003)، في ظل طوفان الساحة السياسية العراقية بعدد كبير من التنظيمات والتجمعات السياسية، التي وصل عددها اكثر من (200) تنظيم وتيار سياسي، وكذلك العدد الهائل من وسائل الاعلام في العراق، وبروز دور كبير للقادة والمراجع الدينية والعشائرية، جعلت منه رأي عام اقرب الى الرأي العام المنقاد (غير المستنير)[*]. كما انه رأي وقتي ومحدد بعوامل زمنية، تمثله وتحركه مؤسسات دينية وسياسية واجتماعية كالمرجعيات الدينية والتيارات والقوى السياسية والمجتمع المدني عبر وسائلها الاعلامية[1]. ودليلاً على ذلك شهد العراق اقبالاً كبيراً في الانتخابات التشريعية (2005/12/15)، حتى وصلت نسبة المشاركة إلى 76% بدافع الرغبة في المشاركة السياسية وبتوجيه من المؤسسة الدينية والحزبية والاجتماعية التي حفزت الشارع العراقي لغرض مشاركته في الانتخابات.

وتأسيساً لما تقدم لم يكن هناك رأي عام عراقي فعال في الحياة السياسية يأخذ على عاتقه دفع عملية التنمية والتحديث والتحول الديمقراطي بأتجاهها الصحيح عبر مشاركته في صياغة ووضع القوانين ومشاركته في الانتخابات على اسس سليمة بعيدة عن المحاصصة على وفقاً المصلحة العامة بسبب عوامل عديدة منها تأثره بالعملية السياسية التي اسست على المحاصصة وكذلك تأثره بالعديد من العواملمنها العامل الديني والعامل الاجتماعي والعامل السياسي والعامل الاعلامي هذه العوامل لها اثرها الكبير والبالغ على تكوين الرأي العام العراقي، ولّد كل ذلك رأي عام عاجز عن تغيير ما تفرزه عملية التحول الديمقراطي والتحديث السياسي من آثار قد تكون سلبية. وعليه لا بد من تكوّين وتفعيل الرأي العام العراقي وأخذ دوره في الحياة السياسية ولكي يكون صائباً وفعالاً كان لابد من توافر الشروط الآتية:[2]

1. أن يكون الأفراد حريصين على الدوام في الشؤؤون العامة.

---

* وهو رأي الأغلب الأعم من أبناء المجتمع من الأميين الذين لم ينالوا حظاً وافراً من التعليم، مما يجعل أصحابه ينقادون وراء العواطف والانفعالات دون أن يناقشوا الأمور بهدوء ورؤية وليس لديهم القدرة على التحكم العقلي المنطقي، وإذا ما وجدت مثل هذه الجماعة دعاية كاذبة فأنها تؤدي الى عدم فهم الأمور بشكل صحيح مما يتعذر بالتالي وجود رأي عام مستنير، فهذا النوع من الرأي أكثر الأنواع تأثراً بوسائل الاتصال والإعلام. ينظر، عدي إبراهيم محمود أحمد، مصدر سبق ذكره، ص49.

[1] – علي حسين حسن سفيح، مصدر سبق ذكره، ص199.

[2] – المصدر نفسه، ص134.

2. يجب أن يكون متجانسين متحدين في المصالح الخاصة بمجتمعهم لأن الاختلاف الواسع في الجنس والدين والطبقة يؤدي الى صعوبات أمام تكوين رأي عام منسجم في الشؤون العامة.
3. أن يكون هناك إتفاق واضح على طبيعة الحكومة.
4. أن تكون وسائل التأثير في الرأي العامة واسعة وأمينة وإن لا تستخدم في خداع العامة أو لتحقيق مصالح لفئة ما.
5. لا بد من توافر حرية الرأي العام وحرية المناقشة.
6. ينبغي إن يسمح للإقلية بالتعبير والدفاع عن وجه نظرها بالطرق السلمية(في إطار الحوار والمناقشة).

المطلب الرابع : التحديث في المؤسسة الدينية.

يحدد "هنتنغتون" مجموعة من مظاهر التحديث ومن بينها، العلمنة(*). اي التحول العلماني للعملية السياسية، فصل السياسة عن الأهداف الدينية وتأثيرها. التي تعدّ من اهم سمات وخصائص المجتمع السياسي الحديث. وكما ذكرنا سابقاً، أن من اهم متطلبات التحديث السياسي انتشار القيم العلمانية في الثقافة السائدة، أن ظهور الدول الحديثة كان امراً رئيساً في تطور العلمانية وتراجع الدين، وقد وصف (ماكس فيبر) تلك العملية بأنها عملية أستبدال العالم الروحي بالعالم المادي والمؤسسات التي صنعها الانسان[1]. العلمانية بحسب المؤرخ الفرنسي (مارسيل غوشيه) هي فصل الدين عن الدولة والاستقلال التام في التنظيم الدنيوي وعدم الخلط بين الدين والدولة، فالدين هو اجتماع الإنسان مع الخالق، أما الدولة فهي اجتماع البشر مع بعضهم البعض، وهم ليسوا بحاجة إلى وحي أو رؤى كي يجتمعوا في ما بينهم [2]. والعلماني كما جاء في

---

* هناك من تميز بين العلمنة والعلمانية ، إن الأولى هي العملية التي يتم بها تحويل المقدس الديني إلى زمني دنيوي. أما الثانية فهي أيديولوجية مخصوصة بالدولة، تفقد فيها المؤسسات والأفعال والوعي دلالاتها الاجتماعية ذات الحالة الدينية. ينظر، هنري بينا رويث، ما هي العلمانية، ترجمة د. ريم منصور الأطرش، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، سوريا– دمشق، 2005، ص19.

[1] – باتريك هـ أونيل ، مصدر سبق ذكره ، ص108.

[2] – إبراهيم فتاح صابر، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية، مصدر سبق ذكره، ص7.

قاموس أكسفورد هو، ما ينتمي إلى هذا العالم الأني والمرئي أي عالم الحواس الخمس وهو ما يهتم بهذا العالم وحسب وينتمي للحياة الدنيا وامورها[1].

وفرضيتنا هنا، هي كلما كانت علمنة الدولة وتلبية الفضاء الديمقراطي- العلماني ممكناً، كانت إمكانية تطبيق التحديث السياسي ممكنا ايضاً، والعكس نقيض ذلك. وفي حدود دراستنا العراق بعد عام (2003)، شهد العراق بروز دور المؤسسات الدينية بشكل جلي، بعد الأحتلال الأمريكي الذي خلف وضعاً أمنياً متدهوراً وظروفاً اجتماعية أثرت في مؤسسات المجتمع ولم يبقى لأية سلطة تأثير في المجتمع إلا السلطة الدينية المتمثلة بسلطة المساجد ورجال الدين التي تعد مرجعية كان لها دور بارزاً في المجتمع[2].

برز دور المرجعية الدينية في الساحة السياسية العراقية بعد الاحتلال الامريكي عام(2003)، وفي ظل التحولات السياسية الكبيرة التي شهدها العراق، برز دور آية الله السيد (علي السيستاني/ المرجع الديني الاعلى في العراق) في ضبط ايقاع الاحداث السياسية المهمة والتي تقع تحت تأثير نفوذه لما يتمتع به من احترام واسع في صفوف الجماهير العراقية، وكذلك الاحزاب والشخصيات السياسية المؤثرة في الساحة العراقية وأدت المرجعية الدينية دوراً بارزاً وأحياناً حاسماً في العملية السياسية العراقية، وكان للمرجعية العليا في النجف الاشرف والمتمثلة بالمرجع الأعلى السيد علي السيستاني دور محوري ومهم جداً في التطورات السياسية، وقد صنف دوره في الجانب الايجابي إذ كانت الفتاوى الصادرة عنه تدعو إلى الاحتكام للقانون وعدم الثأر وتأييد الانتخابات والدستور والاحتكام الى السلطة[3].

وعلى الرغم من الدور الكبير التي أدتها المؤسسات الدينية في العراق في ظل التحولات التي شهدها العراق بعد العام(2003)، إلا أن تدخل الدين بالسياسة سيضعف من حالة التحول

---

[1]- عبد الوهاب المسيري،عزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، دار الفكر المعاصر،بيروت، 2000، ص58.

[2] – حمدان رمضان محمد، دور المسجد في تحقيق الاندماج السياسي في المجتمع العراقي المعاصر(دراسة تحليلية من منظور اجتماعي)، مجلة كلية العلوم الاسلامية، العدد 13،جامعة الموصل، المجلد السابع، 2013، ص12.

[3] – ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتاثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 54، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2015، ص108.

الديمقراطي وعملية التحديث السياسي في العراق، إذ أن التحديث السياسي يتطلب فصل السلطة الروحية عن السلطة الدنيوية وهذا احد شروطها المهمة.

ولكن، أن عملية (الفصل والحياد)[*] بين المؤسسة الدينية والسياسية في العراق يواجه جدلاً كبيراً. فالمتدينون يضعون العلمانية في خانة الإلحاد، والعلمانيون يرون في أن القيادات الدينية بثوابتها ومرجعياتها المقدسة من شأنها أن تثير الفرقة وتقوض مفهوماً مهماً لديهم محفزاً للبناء والتطور إلا وهو الإحساس بالمواطنة، وتعويض هذا الأخير بمرجعيات مذهبية وطائفية متنافرة، ينفي إحدهما الأخر، ومن ثم يقود هذا إلى واقع الفرقة والاحتراب وتباين الرؤى وتزمتها[1]. فبرزت تيارات دينية بشقيها (السني والشيعي) بشكل واسع وعلى الرغم من خطابها العام هو عراقي إلا أن واقع تركيبها الداخلي ومضمونه هو واقع خاص (طائفي، مذهبي)، إثرت سلباً وبشكل لا يستهان به في عملية تحقيق الولاء الوطني.

وهكذا يمكن القول، أن السياسة والظواهر السياسية شأن مجتمعي دنيوي مرتبط بالبشر، أما الدين فمجاله فردي واخروي كما أن الدولة العلمانية لا تحتاج إلى شرعية خارجية ولا لقدسية من شأنها أن تبرر كيفية وجودها فهي تستمد قوتها فقط من اعتناق المواطنين الذين يدركون انها الشكل الهادف الى اقرار سيادتهم. مما تعني المساواة بين جميع المواطنين امام القانون، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو الطائفية أو الاثنية، كما تعني صياغة حرية الضمير والمعتقد للجميع[2]. فالعلمانية في ذاتها ليست مناهضة للدين، انها ازاحة أو تنحية للدين عن الدولة لكنها تدع للدين حرية تامة في المجتمع وهي تحترم جميع الأديان.

---

* ولتحديد ادق لمفهوم العلمانية يأخذ المفكر الفرنسي (موريس باربيه) بمفهومين مركزيين اساسيين للعلمانية، وهما الفصل، والحياد. الفهم الاول الذي يقوم على" فصل الدولة عن الدين"، يتاح للدولة أن تتطور وأن تنمو بحرية وأن تدخل في الحداثة السياسية. وبالفصل والاستقلال يتاح للدين أن يحقق وجوده وينشط بحرية. اما الفهم الثاني الذي يقوم على "الحياد" حياد الدولة في الموضوع الديني، وهي تتعلق تعلقا مباشراً بالدولة ويخصها ولا يؤثر في الدين إلا من جهة النتائج، فالدولة محايدة بإزاء الدين، والدين يتمتع بالحرية في المجتمع. ينظر، إبراهيم فتاح صابر، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية، مصدر سبق ذكره ،ص10.

1 – ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتاثيرها في الاستقرار والتنمية، مصدر سبق ذكره ، ص102.

2 – إبراهيم فتاح صابر،العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية، مصدر سبق ذكره ، ص9.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول أن بقاء المؤسسة الدينية بهذا التأثير الكبير في الساحة السياسية وتداخل عملها مع عمل المؤسسات السياسية سيكون عقبة أمام عملية التحديث السياسي، فلابد من أبعاد تأثير المؤسسة الدينية على السياسة في العراق وجعل حدود واضحة لعمل كل منهما، ليتسنى تحقيق عملية التحديث السياسي وبناء مؤسسات سياسية قادرة على التكيف مع المستجدات، وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين امام القانون بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو الطائفية أو الاثنية.

المطلب الخامس: التحديث في النظام القبلي/العشائري(*).

تمثل القبيلة أهم البنى الاجتماعية في العراق والوطن العربي، بحضورها وتأريخها، بفعلها وانفعالها، بتأثيرها وتأثرها، بالموقف الرافض لها، والمحمل لها تبعات الانغلاق والجمود أو المساند لها والمتعكّز عليها، والموظف لها في صراعات سياسية ذاتية أو مشاريع دولة[1].

تؤلف القبيلة وتفريعاتها، كالعشيرة(**)، مؤسسة علاقية قرابية، لم تستطيع التشكيلات الأحدث والأشمل(الأمة بمفهومها الإسلامي والامة بمفهوما القومي) أن تلغي وجودها المؤسسي والوظيفي والعصبوي[2].

وتعرّف القبيلة بأنها نسق من التنظيم الاجتماعي يتضمن عادة جماعة محلية وقد تتخذ أقليماً معيناً ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة، وتستند الى مجموعة من العواطف الأولية وتعدّ في نظر أعضائها ذات إستقلالية سياسية، ويعد العلماء الانثروبولوجيون إن النسب (الدم) هو الرابطة الاساس التي تربط بين أفراد العشيرة، ولكن ذلك لم يصمد أمام واقع الاختلاط

---

* لابد من الاشارة مقدماً الى اننا نستخدم في هذا المحور مفهومي العشيرة والقبيلة بصورة مترادفة لتداخل المفهومين في اقطار الوطن العربي، إذ يغلب استخدام مصطلح العشيرة في العراق، بينما يغلب استخدام مصطلح القبيلة في بلدان المغرب العربية.

1 – ياسين سعد محمد البكري، القبيلة في العراق، ديناميتها ودوره السياسي (مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق)، مجلة المستقبل العربي، العدد 363، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، (ايار 2009)، ص86.

* تقسم الانساب الى عدة طبقات أعلاها الشعب الذي يجمع القبائل، فالعمائر والعشائر والأفخاذ والبطون والفصائل والرهط، دون اتفاق على ترتيب تسلسلي أو معنى لفظي، إذ تتداخل بعض المفاهيم ويختلف عليها في الوطن العربي. أنظر، كامل جاسم المرياتي، النظام القيمي للعشائر العراقية ودور العشيرة في بناء مجتمع مدني، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 31، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص121.

2 – ياسين سعد محمد البكري، القبيلة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص87.

والدوافع الاقتصادية، في حين يرى "ابن خلدون" إن النسب هو شكل من أشكال التحالف والولاء والانتماء، ومواجهة الاخطار الخارجية التي تهدد الاستمرار والوجود[1]. وفي الغالب يشير مفهوم القبيلة(Tribalism)، إلى تغليب المجموعة القبيلة للهوية التضامنية، مقابل مفهوم النزعة الفردانية، ووجد البعض أنه ينازع الايديولوجيا الوطنية والقومية، ومع ذلك فإن الدلالة على مفهوم القبيلة بالصيغة التضامنية قد يترافق مع الفترات التاريخية التي يسود فيها التأزم وعند ذلك تتحرك النزعة القبيلة بوصفها مجسدة للهوية والخصوصية، ومدافعة عنها عندما تتعرض للتحديات الخارجية[2].

في السياق التأسيسي لمفهومي الأمة الإسلامي والقومي، كوُنت القبيلة فيهما حجر الزاوية أو النواة، فمع أن الخطاب النظري للإسلام قد تجاوز هذا المفهوم وعدّ الدين إطار تجميعياً ومفهوماً إنسانياً يخترق العلاقات الأولية والقرابية واعطى للأخوة الاسلامية دلالة اكثر حضوراً، فقد بقي ذلك التنظيم في الواقع العملي قاصراً وبقيت المؤثرات العشائرية فاعلة حتى في أحرج اللحظات التاريخية، كما في مسألة استخلاف الرسول محمد (ص) بعد وفاته، بحيث كان المنطق السائد في مؤتمر السقيفة والسجالات التي دارت بين المهاجرين والانصار هما منطق القبيلة[3]. أما التنظير القومي للقبيلة، فقد جاء بشكل تجميعي لها على قاعدة الانتساب السلالي أو الانتماء المعنوي بالولاء ويحاول أن يجعل من الامة القومية القبيلة الاكبر مع فارق مهم هو أن الولاء للقومية جاء مقروناً بالولاء للارض (الدولة القومية أو مشروع الدولة القومية)، أما في القبيلة فإن الولاء كان مفرغاً من هكذا عنصر بوصف أن الشكل التاريخي للقبيلة هو الشكل البدوي المرتحل، الباحث عن الماء والكلأ[4]. أن تلك الاشكال لم تستطيع ان تلغي القبيلة، وتراوحت العلاقة بينهما من التوظيف والاستثمار والصراع، دون ان تستطيع اي منهم أن تلغي القبيلة التي بقيت مع كل اشكال التحولات السياسية والاقتصادية والحداثية عنصراً قاراً وثابتاً في معادلة الوجود الاجتماعي، دون ان يعني ذلك ثباتاً في فعاليتها التي تراوحت هي الاخرى عبر التاريخ

---

[1] – صباح ياسين، العشائر العراقية ثقل الحضور ومخطط الاحتواء، مجلة المستقبل العربي ،العدد 32، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 15.

[2] – صباح ياسين، مصدر سبق ذكره ، ص 17.

[3] – ياسين سعد محمد البكري، القبيلة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص87.

[4] – المصدر نفسه ، ص88.

بين الوجود الطاغي والمهيمن والهامشية. إن التأكيد على عدم قدرة التشكيلات التاريخية اللاحقة للقبيلة، كالأمة في مفهومها الاسلامي والامة في مفهومها القومي الحديث، على تذويب والغاء القبيلة، على الرغم من التعارض المبدئي في توجهات الأطر الأحدث فذلك يعود إلى إن الجمود النابع من البنى السياسية الدكتاتورية الاحادية المحافظة، والبنى الاقتصادية المتخلفة والريعية، يعزز من بقاء القبيلة ولا يسهم في إضعافها بل العكس يساهم في إنعاشها والتعكّز عليها في بناء مشروعه السياسي، فالجمود المتأصل للبنى السياسية يشكل عقبة في تفتيت القبيلة وبناء هيكل حداثي على انقاضها[1].

وحتى لا يأخذنا الإطار النظري بعيداً عن أرض الواقع. إذ شهد العراق بعد العام (2003) بروزاً كبيراً للعشائر العراقية على الصعيد السياسي والاجتماعي، وإزداد اعتماد السلطة عليها بشكل كبير، وفي الوقت نفسها أستثمرت القبيلة من جانبها حاجة النظام إليها في البقاء والاستمرار. وكان إبرازه سيعني إظهار طبيعة عجز الدولة ومؤسسات المجتمع المدني عن مواجهة التحديات المطروحة في المجال التنموي[2].

إن ما يهمنا، ما هو دور القبيلة من عملية التحديث السياسي في العراق؟ أن التحديث السياسي يهدف إلى تحقيق السلطة المركزية، التي تدين لها مختلف الجماعات بالولاء، ولاسيما في المجتمعات ذات الطبيعة القبلية التي لا تدين ولا تخضع لسلطة مركزية موحدة، وتوحيد الولاء السياسي المشترك للدولة لتجاوز الولاءات المتعددة،عرقية، طائفية، مهنية أو عشائرية ، لتحقيق الهوية الوطنية[3]. واقامة نظام يعتمد بنى حديثة محل النظام الذي يعتمد البنى التقليدية. فهل تحقق ذلك في العراق بعد العام(2003) ؟ الجواب على ذلك بالنفي، وتكمن الاشكالية في ذلك ان مشروع التحديث السياسي يقتضي تفكيك بنى المجتمع التقليدي وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لأسس حديثة تقتضيها هذه العملية، فإن النظم السياسية التي حكمت العراق على اختلاف مسمياتها وهيكلياتها الملكية منها أم الجمهورية عملت على إعادة إنتاج بنى النظام التقليدي

[1] – ياسين سعد محمد البكري، القبيلة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص99.

[2] – محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقاربة سوسيولوجي للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية (معهد الدوحة)، الدوحة، 2011،ص 6.

[3] – نبيل محمد توفيق السمالوطي، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة، الرياض– المملكة العربية السعودية، 1990، ص25.

والمجتمع التقليدي ومنها العشيرة، ومازلت هذه العملية جارية على قدم وساق في الوقت الحاضر، إذ إن النظم الحاكمة كانت وما زالت تجد مصدر قوتها في الارتكاز على تلك البنى(التقليدية).

وعلى صعيد أخر، لا يمكن لأحد إن ينكر دور العشيرة في أخذ زمام المبادرة في تحقيق التماسك الاجتماعي في العراق في المرحلة الحالية، وتحقيق الاستقرار خاصة بعد تشكيل مجالس الصحوات ومجالس الاسناد من ابناء العشائر العراقية لمقاتلة الارهاب[1]. إلا إن الانقسام والانشقاق العشائري بين الفئات المتماثلة عرقياً ومذهبياً يمثل الظاهرة الاساسية في عملية الصراع الاجتماعي في العراق، لأسباب ودوافع بنيوية ذات مستويات عدة، اقتصادية، سياسية، عرقية، معنوية– قيمية، مثل المكانة الاجتماعية وسمعة العشيرة، وطلب السيطرة والنفوذ للعشائر ذات الامكانات والمؤهلات أو محاولة الفكاك من السيطرة والنفوذ بالنسبة إلى العشائر الخاضعة[2].

وعلى الرغم من ذلك، كان دور العشيرة فاعلاً على معارضة الطائفية فهي عابرة لها، ويرى الكثير ان هذه المسألة يمكن ان تكون احد المبررات الرئيسة لبروز دور العشيرة في المجتمع، بينما لا يزال كثير من افراد النخب المثقفة، يرون ان دور العشيرة وان مثل منعطفاً ايجابياً في التماسك الاجتماعي، فأنه لا يمكن ان تكون بديلاً للمجتمع المدني الذي يضم الجميع من اجل بناء المجتمع المدني المعاصر المنتج، وعليه بناء الدولة العصرية المدنية[3]. فقد ظلّت القبيلة ولسنوات طويلة تعرقل نشأة مكونات المجتمع المدني وتعيق تطورها وأداءها[4].

وفي ظلّ الظروف الحرجة التي يمر بها العراق، عملت السلطات وكذلك قوات الاحتلال الامريكي، على إعادة توظيف القبيلة ونعراتها وعصبيتها لغايات تتعلق بالاستحواذ الاحادي للسلطة، وغاية تجميع القوة الذاتية في مواجهة خصومها، عبر قاعدة تفتيت الاخرين، واستعداء

---

[1] – صحيفة البينة الجديدة، العدد1604، الاثنين 2012/9/10.

[2] – ياسين سعد محمد البكري، القبيلة في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص95.

[3] – عبد الواحد مشعل، الصراع بين البداوة والحضارة وجدلية دور العشيرة في بناء المجتمع العراقي في لمرحلة الحالية، مجلة سياسات اجتماعية، العدد31، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص123.

[4] – محمد نجيب بوطالب، مصدر سبق ذكره ، ص1.

بعضهم على بعض، واتباع سياسة الايحاء بالتقريب الى السلطة أو الابعاد عنها[1]. ويمكن تسمية هذه السياسات التي اعتمدت في العديد من أصقاع العالم (سياسات التفجير السوسيولوجي)، عن طريق اعتماد استراتيجيات متعددة، أهمها التحريك الخارجي للهويات الاولية تحت غطاء الوطنية[2].لذا فإن توظيف النظام السياسي العراقي للقبيلة، وإن نجح أحياناً في حشد إمكاناتها لدعمه، إلا أن المخاطرة تظل قائمة باعلاء الولاءات الاولية على حساب المواطنة الجامعة، ومع كل تعثر نظام تصبح القبيلة الملاذ الآمن للأفراد وتضعف القاعدة الشعبية للنظام ، كما انه بازدياد نفوذ القبائل وقيامه بتوفير الامن والحماية أو تقديم الخدمات للأفراد وغيرها من الوظائف الاساسية المفترض قيام الدولة بها تصبح القبائل مراكز قوى يصعب على الدولة السيطرة عليها[3].

لقد أدت الفوضى المدمرة في العراق بعد العام(2003)، إلى فقدان الأمن لدى الأفراد والجماعات التي بحثت عن حماية لكياناتها في العشائر والبطون والطوائف، لذلك ظهر الاستنفار العشائري جلياً إلى درجة جعلت القوى والحركات السياسية ومؤسسات الدولة تُشرعن هذه الانتماءات وتعتمد على منهج المحاصصة، وتعود ومن ثم إلى إرث كاد يختفي بفعل ما أنجزته الدولة العراقية الحديثة من تحولات[4].

في ظل هذا الشد والجذب، وفقدان الأمان وغياب الأسس القانونية والمؤسساتية للدولة وضعف سلطة الدولة، جعلت تلك الأسباب الفرد العراقي يضطر اللجوء إلى التكوينات التقليدية لتوفير الامن والحماية له ولأفراد أسرته وبالطبع فإن اولى هذه التكوينات في مجتمع تقليدي عشائري كالمجتمع العراقي هي العشيرة واعلان ولائه له، لإن عصبيتها تكون اقوى من العصبيات الاخرى كالطائفة أو الاثنية أو المنطقة، العشيرة هنا تأخذ دور الدولة في حماية الافراد

---

[1] – ياسين سعد محمد البكري، القبيلة في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص99. وينظر كذلك، محمد نجيب بوطالب، مصدر سبق ذكره ،ص6.

[2] – محمد نجيب بوطالب، مصدر سبق ذكره، ص6.

[3] – أحمد عبدالحافظ فواز، التوظيف السياسي للقبيلة في العراق: من الملكية إلى ما بعد صدام، مجلة المستقبل العربي، العدد 450، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (آب/ 2016)،ص29.

[4] – محمد نجيب بوطالب، مصدر سبق ذكره ، ص6.

ورد الاعتداءات عنهم يدفعها إلى ذلك الاحساس بالتضامن بين افراد العشيرة تجاه الاخطار الخارجية وبقدر ما يتوقع الفرد من عشيرته المعونة والتضامن تتوقع منه عشيرته ايضاً ان يمنحها الولاء فهي تسرع الى حمايته وهو يسرع الى التضحية في سبيلها فهوى يتقوى بالعشيرة والعشيرة تتقوى به[1].

ويمكن القول أن الدور السياسي للعشائر العراقية في المرحلة الحالية في اوج قوته، وان استمر على هذا المنوال يمكن أن يؤدي الى اضعاف النهج الديمقراطي الذي يحاول اثبات نفسه في الحياة السياسية العراقية نتيجة لأن العشيرة هي احدى المؤسسات التقليدية العائدة الى زمن ما قبل الدولة فضلاً عن امتلاكها لتقاليد ضاربة في القدم تلجأ اليها دائماً تتناقض مع الديمقراطية فكراً وتطبيقاً مثل امتلاك السلاح واستخدامه للدفاع عن الافراد بوجه الخطر حتى وان كان هذا الخطر متأتياً من السلطة نفسها فضلاً عن مبدأ التضامن العشائري – أنصر إخاك ظالماً او مظلوماً– والتي هي على النقيض من الديمقراطية كمبدأ يقوم على الفردية ومسؤولية الافراد عن ارائهم وتصرفاتهم[2].

ويطرح الدور المتنامي للعشائر تحديات عديدة من منظور بناء الديمقراطية والمجتمع المدني في العراق، فالتكوينات العشائرية تستقطب الولاء الاعلى للمنتمين اليها، مما يؤثر في إمكانية تبلور ولاء وطني للدولة العراقية، وبخاصة مع ضعف اجهزة الدولة ومؤسساتها، هذا يؤثر بدوره في إمكانية صياغة وبناء مفهوم واحد للمواطنة، والتي تشكل أحد المرتكزات الأساسية للدولة الحديثة والديمقراطية والمجتمع المدني، كما أن قوة التكوينات العشائرية تلقي بتأثيراتها على التنظيمات الحديثة مثل المجتمع المدني والاحزاب السياسية وغيرها، فبدلاً من أن تقدم هذه التنظيمات أشكالاً بديلة للأنتماءات الأولية، تصبح مجرد امتدادات سياسية ومؤسسية لهذه الانتماءات، مما يعمق من الانقسامات الرأسية في المجتمع العراقي[3].

---

[1] – أحمد عبدالله ناهي، الدور السياسي للعشائر العراقية بعد عام 2003 دارسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 27–28، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص65

[2] – المصدر نفسه، ص78.

[3] – حسين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج (قضايا وإشكاليات)، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص ص24–25.

نستنتج مما تقدم، أن قيام دولة مدنية حديثة – وهو هدف التحديث السياسي– في العراق، لا يمكنها أن تنشأ في ظل نمو العصبيات القبيلة والتكتلات الجهوية واستمرار سيطرة وشيوع مفاهيم الجماعة أمام تلاشي مفاهيم الفردية والمساواة والمواطنة، وهذا ما يدفعنا الى القول بأهمية (الوعي العصبوي العام)[*] في التوافق مع حركة التاريخ ومدخلات التحديث، وقد اورد لنا ابن خلدون قولاً بهذا الصدد يرأى فيه عدم امكانية قيام دولة في ظل العصبيات القبيلة حين قال: "والسبب في ذلك اختلاف الاراء والهواء وان وراء كل رأي منها هوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت وان كانت ذات عصبية لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن في نفسها منعة وقوة"[1]. ومن هنا يجب أعادة توظيف دور العشيرة ليكون سنداً للعملية السياسية الناشئة في العراق بحيث يكون اداة ضبط اجتماعي ورديفاً للمؤسسات السياسية الديمقراطية وليس بديلاً عنها.

في ختام هذا الفصل يتضح لنا، أن العراق بعد العام (2003) شهد تحديثاً سياسياً في مستوياته السياسية كافة بفعل العامل الخارجي المتمثل بالاحتلال الامريكي للعراق، إذ ادخال التحديث في جوانب عديدة وكثيرة في مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، كما ضمّن دستور العراق الدائم العديد من مبادئ النظام الديمقراطي الغربي منها علي سبيل المثال لا الحصر، مبدأ التداول السلمي للسلطة ومبدأ التعددية السياسية ومبدأ الفيدرالية ومبدأ الفصل بين السلطات، فهو – الدستور– يقترب في كثير من نصوصه من مبادئ الدستور الديمقراطي. إلا إن التحديث السياسي على مستوى الدستور والانتخابات والمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، بقى تحديثاً شكلياً دون مضمون حقيقي، والسبب هو أن ذلك التحديث لم يكن نتاجاً للتطور الذاتي من داخل المجتمع العراقي وبصورة تدريجية وتراكمية بما يتلائم مع خصوصية المجتمع العراقي، وانما حدثه بصورة فجائية وسريعة بفعل خارجي بدون أن يكون هناك تخطيط استراتيجي لادارة

---

* يشير مفهوم العصبية بالمعنى العام إلى ما يجمع إفراد العشائر المختلفة أو الجماعات المختلفة ضمن الاطار المكاني من روابط يمكن لها أن تحقق التوافق والانسجام بين الجماعات والعشائر المتحالفة وتشكل قوة ضبط اجتماعية عامة، وصولاً نحو تحقيق وعي مشترك موحد يتجاوز في مستواه، مستوى الوعي العشائري الخاص أو العصبيات الخاصة، نحو الوعي العام أو الوعي بالمشتركات الوطنية العامة. ينظر، كامل جاسم المرياتي، مصدر سبق ذكره، ص109–110.

[1]– كامل جاسم المرياتي، المصدر نفسه، ص120.

هذه العملية المعقدة.لذا كانت مخرجات هذا التحديث السياسي لم تكن مرضية وإيجابية بالمستوى المطلوب لذلك انكعست تلك المخرجات سلباً على وحدة المجتمع واستقراره السياسي والمجتمعي.

الفصل الثالث

أثر التحديث السياسي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003

على الرغم من إختلاف الآثار التي يحدثها التحديث السياسي على أي مجتمع، إلا أن هناك اتفاقاً على أن عملية التحديث السياسي له العديد من المخرجات السلبية والايجابية التي تنعكس على المجتمع وتختلف بأختلاف طريقة التحديث التي يتم إتباعها فضلاً عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وكذلك الظروف الخارجية (مدى التدخلات الاقليمية والدولية). وفي العراق كان التحديث السياسي له العديد من المخرجات في مجالات عدة، والتي انعكست سلباً على الاستقرار السياسي بسبب تلكؤ تلك العملية ولأسباب عديدة(سنتناولها في الفصل القادم). وعليه، سنتناول في هذا الفصل بالبحث والتحليل أثر التحديث السياسي على الاستقرار السياسي في العراق، عبر ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : أثر التحديث الدستوري على الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني : أثر التحديث المؤسساتي على الاستقرار السياسي

المبحث الأول :أثر التحديث الدستوري على الاستقرار السياسي.

إن أحد مؤشرات الاستقرار السياسي هو سيادة القانون والقدرة على تطبيقه، وعلى الأعم الأغلب أن مراحل إنعدام الاستقرار هي مراحل تراجع قدرة الدولة على تطبيق القانون وسيادته على الجميع، في أي مجتمع هناك من يمتلك القوة والرغبة على الدوام في زعزعة الامن وآرباكه وخلق الفوضى أن قدرة الانظمة على حفظ الامن وتوفيره للمواطنين بطرق لا تناقض الدستور أو حقوق الإنسان يمثل مؤشراً للاستقرار فيما يكون فقدان تلك القوة أو ضعفها أو لجوء الانظمة إلى استخدام العنف السياسي وبوسائل غير شرعية دليلاً على انعدام الاستقرار السياسي[1]. وهذا ما يحصل بالفعل في العراق أن انعدام الاستقرار السياسي يرجع أحد اسبابه الرئيسية إلى ضعف تطبيق الدستور وعدم سيادة القانون.

على الرغم من أن الدستور العراقي الدائم لعام(2005)، تضمّن العديد من المبادئ الغربية عن الحريات العامة والحكم المدني عبر المؤسسات الانتخابية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، إلا أن جوهر الدستورية مفتقد ففي كثير من الاحيان وخاصة في حل المشكلات السياسية المتزايدة بين الاطراف السياسية لا يتم الرجوع إلى الدستور وعادة ما يضرب به عرض الحائط. أن غياب منطق سيادة القانون بوصفها المعيار الاساسي للحكم السليم ومبدأ اساسي من مبادئ التحديث السياسي، كان السبب الاول والرئيس في الاخفاقات التي تعرض لها المجتمع كلها في العراق على حد سواء.

في هذا المبحث سيتم الاجابة على بعض التساؤلات المهمة التالية. ماهو أثر التحديث الدستوري على الاستقرار السياسي. ولبلوغ تلك الغاية لابد من التطرق إلى أهم أسباب ضعف الدستور وعدم سيادة القانون في العراق؟ وما أثر ذلك على الاستقرار السياسي ؟ ستكون الإجابة عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول: أسباب ضعف الدستور وعدم سيادة القانون.

يُسهم الدستور في بناء الدولة ومأسسة السلطة فيها حين يعمل على اضفاء القيم الحقوقية على كل ما هو سياسي، ومن ثم أحداث سلم قيمي يشمل الاعمال السياسية ويجعل لها حدوداً ومعالم مؤطرة بالقوانين ومن ثم تحقيق التوازن بين مقومات الدولة المؤسساتية والبشرية والعمل

[1] – ابراهيم حسيب الغالبي، مصدر سبق ذكره، ص ص56–57.

على تقنين هذه التوازن واعطائه نقاط ارتكازه الشرعية التي تحدد ماهيته وتحدد مجالات اختصاصات السلطات الثلاثة والعلاقة بينهما فهو صياغة قانونية لفكرة سياسية أو فلسفة سياسية للسلطة الحاكمة[1]. والسلم القيمي يتحقق حين يكتسب الدستور معياريته وعلويته تدريجياً من خلال احترام الطبقة السياسية له عبر احتلاله الصدراة في القضاء وبهذا فإن درجة معيارية وعلوية احكام الوثيقة الدستورية تدلل على المستوى الذي وصلت إليه الدولة ومكانة الدستور في تنظيمها المؤسساتي ويزيد من درجة هذه المعيارية ثباتاً الاحكام الدستورية وصيرورتها وتجاوزها للمتغيرات السياسية والاجتماعية وبذلك يكون النص الدستوري تقنيناً يوجب الالتزام الامر الذي يعني أن شرعية وجود السلطة ترتبط بقانونية الإجراءات المؤطرة لذلك، وعلى هذا الاساس يُسهم الدستور في بناء الدولة حين يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات العامة ويعمل على ترتيب وتوزيع السلطة في الدولة، وايجاد الهيئات التي تتولى السلطات فيها وفقاً لمبدأ سيادة القانون[2]. كما أن بناء دولة المؤسسات يستلزم وجود قواعد قانونية تحكم الجميع وتُبين حدود وإطار عمل وواجبات ومسؤوليات وحريات الجميع أفراداً ودولة، كما تبيّن أوجه العلاقات بينها ونقاط التلاقي وحدود المسؤوليات، لينعكس ذلك إيجابياً في تحقيق أهداف وطموحات المجتمع أفراداً وجماعات[3].

يرى عالم السياسي الفرنسي (جورج بوردو) أنه وإن كان لكل دولة حتماً دستور ينظم السلطة فيها، إلا إنه ليس من اللازم أن تكوُن دولة دستورية أو دولة نظام دستوري، فالدولة لا تكون دستورية أو ذات نظام دستوري إلا اذا وجدت بأنها حكومة مقيدة لا مطلقة بحيث تتقيد السلطات جميعها بنصوص الدستور الذي يعمل على كفالة الحريات العامة للأفراد وضمان حقوقهم، وعلى هذا النحو يستلزم وجود النظام الدستوري في الدولة أن يتضمن دستورها المبادئ الديمقراطية التي تجعل من سلطة الحكام سلطة مقيدة لا مطلقة، ويكفل نظاماً للحكم تُصان فيه

---

[1] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة– الامة (دراسة حالة العراق)، ط1، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2013، ص ص 225–226.

[2] – وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والاليات، مجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41–42، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014،ص129.

[3] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة ، المصدر السابق، ص 361.

حقوق الأفراد وحرياتهم[1]. وعلى صعيد آخر هناك جملة من الشروط الواجب توافرها لقيام النظام الدستوري، هي:[2]

1. إن تكوُن حكومة قانونية، أي اخضاع الحكام والمحكومين للقواعد القانونية.
2. تطبيق الدستور تطبيقاً سلمياً وبصورة مستمرة، وان يتم تشكيل الحكومة التي تباشر مظاهر الحكم طبقاً لما ورد في الدستور من أحكام وأن تمارس نشاطها وفقاً لهذه المبادئ، فلا تخرج عليها.
3. وجوب تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الذي يقتضي بعدم تركيز الدولة في يد واحدة.
4. أن يتضمن الدستور بالنص على حقوق الافراد وحرياتهم.
5. وجود هيئة قضائية تعمل على كفالة إحترام قواعد الدستور والقانون في الدولة.

إن أبرز مبدأ سيطرة أحكام القانون هو مبدأ علو الدستور، فالدستور في الدولة الديمقراطية رأس الهرم القانوني ومركزه العصبي، ويتمتع بالصدارة في النظام القانوني في الدولة ويعلو على القواعد القانونية كلها، ولايوجد أي نص أو قاعدة قانونية أعلى منه او تساويه في المرتبة[3]. وبهذا يغدو مبدأ سيادة الدستور ضمّانة اكيدة واداة رادعة لكل من يريد الانقضاض على الشرعية الدستورية[4].إن الدستور العراقي الدائم لعام (2005) إكد على مبدأ سيادة الدستور وعده من الضمانات الاساسية للشرعية الدستورية، من خلال نصوص صريحة وواضحة لا لبس فيها ولا غموض، إذ نصت المادة(13 / الفقرة اولاً)، من الدستور الدائم لعام (2005)، يعُد هذا الدستور القانون الاعلى في العراق، ويكون ملزماً في انحائه وبدون استثناء. وكما نصت (الفقرة ثانياً المادة 13) ، لايجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور ويعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الاقاليم، أو إي نص قانون آخر يتعارض معه. وفي (المادة 5) نص الدستور

---

[1] – نقلاًعن، عبدالعظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية، مصدر سبق ذكره، ص ص169–170.

[2] – المصدر نفسه، ص ص169–170.

[3] – عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية، مصدر سبق ذكره، ص 173. وينظر كذلك، دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة 13، والمادة 5. وإيضاً، رياض الزهيري، رأي قانوني في الدستور العراقي، اوراق ديمقراطية، آراء في الدستور، سلسلة اوراق ديمقراطية، العدد 6، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، بلا مكان نشر، (تشرين الاول 2005)،ص16.

[4] – رزكار جرجيس الشواني، مصدر سبق ذكره، ص 371.

(السيادة للقانون ....)، لذا فالدستور العراقي الدائم التفت إلى مبدأ علوية وسمو الدستور الذي له مركز الصدارة بالنسبة لسائر القوانين في الدولة، لهذا يتعين على السلطات القائمة احترام نصوصه وقواعده والعمل بمقتضاه، فالدستور يعلو ويسمو على جميع القوانين العادية.

وفيما يخص الواقع العراقي، فما زال وعي المواطنين ضعيفاً تجاه القانون والنظام وتراجع دور الدولة في تنمية هذا الوعي، فضلاً عن انتشار الفساد الإداري والمالي والقانوني والرشوة والمحسوبية والطائفية السياسية، الامر الذي جعل من قضية العدالة القانونية موضع شك وغير ذات معنى، لذلك يتطلب الآمر إتباع إجراءات ملائمة وسريعة للحد من هذه المظاهر التي أنعكست سلباً على عملية التحديث السياسي وعلى إداء الحكومة في أتمام أعمالها. واهم هذه الاجراءات هي:

1. نشر الوعي القانوني والتأكيد على ضرورة احترام القانون ونصوصه واحترام النظام العام للدولة وعدم التجاوز عليه.
2. نشر الثقافة الوطنية الشاملة ومحاربة الثقافات الفرعية عبر إعداد برامج وطنية ديمقراطية تحث ابناء المجتمع على التمسك بالهوية الوطنية الجامعة وعدم التفريط بها.
3. احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية بشكل جدي وحقيقي وعدم أفتعال انتهاكات بين مدة وآخرى. وهنا لابد من إلغاء التناقض بين النص الدستوري والواقع العملي، فلا يكتفى بالنص في الدستور وإنما العبرة فيما يتم إنجازه على أرض الواقع.
4. رفع المستوى الاقتصادي للمواطن العراقي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال اعتماد سياسات اقتصادية مدروسة تُسهم بشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي وتحريكه نحو آفاق أوسع من خلال تبني إستراتيجيات إقتصادية فعالة تُعيد للاقتصاد العراقي قوته، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع مستوى الناتج القومي والذي يقود بدوره إلى رفع الدخل القومي للمواطنين سواء في القطاع الحكومي أم القطاع العام أو المختلط.

وعلى صعيد اخر، أن هناك مجموعة من الإسباب التي حالت دون تطبيق حقيقي للدستور وسيادته على الجميع، ومن تلك الاسباب هي:

1. اتساع الهواة بين النص الدستوري والتطبيق العملي له، العبرة ليس في وضع دستوراً بل في تطبيقه تطبيقاً حقيقياً لا مشوهاً.

2. إن طبيعة النظام الدستوري في العراق بعد العام(2003)، لم تكن نتيجة لتطور طبيعي للأوضاع السياسية في البلاد بقدر ما كانت نتيجة للاحتلال الأمريكي، وما تتطلبه ادارة مصالح أمريكا في العراق وضمان ديمومتها، وهو ما يؤشر انه لا يخرج ومهما بلغت درجة تقنيته عن مضمون المصالح الامريكية وحلفائها في العراق بكل حال من الاحوال، وهذا يعني سمو السياسي على القانوني وهو يعني عدم سمو الدستور في المنظومة القانونية للدولة، ومن ثم عدم قدرته على تحقيق السلم القيمي وعدم قدرته على ضبط مدايات العمل السياسي وفقاً لنصوصه، وبناءاً لذلك فإنه بالرغم من تحديده لسلطات وصلاحيات الهيئات المحددة فيه إلا أنه لا يستطيع أن يمنع التداخل الذي سيحصل بين السياسي والقانوني مما يعزز القول انه جاء وفقاً لما تتطلبه ادارة المصالح الامريكية وحلفائها في العراق وضمان ديمومتها. إذ ادى الانتقال السريع نحو التحول الديمقراطي إلى اعتماد بناء دستوري– قانوني سريع ومن دون أن يأخذ الوقت الكافي في الدراسة والتعمق بسبب ارادة سلطة الاحتلال الامريكي آنذاك والتي ادت وبسبب قوانينها اللاحقة إلى اخفاق النخب والكتل السياسية العراقية في التوصل إلى اتفاقيات وطنية تتناسب وتتناغم مع مشروع التحول الديمقراطي للانتقال من مرحلة النظام الشمولي إلى مرحلة النظام الديمقراطي التعددي.

3. أن الدستور العراقي كان تعبيراً عن ارادة أحزاب وقوى سياسية، إذ كانت لجنة صياغة الدستور غير متوازنة وغير متكافئة وغلب عليها عند تشكيلها التمثيل العرقي والطائفي الحزبي مع غياب ملحوظ للخبراء القانونيين، بل أن بعض أعضائها كان غير مؤهل لعمل في هكذا لجان تنقصه الخبرة والكفاية، فهي لم تكن لجنة قانونية– فنية مختصة، لذلك جاءت صياغة النصوص الدستورية لتعبر عن مطالب سياسية أكثر من ماهي مواد دستورية.

4. ضعف الوعي السياسي والثقافة السياسية في المجتمع العراقي. من هنا نجد إن اغلب طبقات المجتمع العراقي نشأت وتثقفت على حياة سياسية واجتماعية غير منضبطة بالقانون والدستور فسادت الفوضى وصارت الحياة السياسية القائمة على الاستبداد عندهم هي الاساس.

5. من معوقات تطبيق وسيادة الدستور، هو الحكم القبلي الذي سيطر على العراق بشكل كبير خصوصاً بعد العام (2003)، فأنه لم يشجع على إن تقوم دولة قوية متماسكة قادرة على

تنفيذ القانون وتطبيقه. ومن هنا اي بفعل الحكم القبلي وفي ظل حكومات ضعيفة تتعكّز في حكمه على دعم العشائر له لم يتحقق حكم دستوري في البلد.

6. من معوقات تطبيق وسيادة القانون هو نظام المحاصصة السياسية والطائفية، وفي ظل الظروف المعقدة والملتبسة اجتهد الساسة بحلولهم فأوجدو نظاماً للمحاصصة وسنوا دستوراً يناسب مصالحهم وراحوا يتقاسمون المناصب والامتيازات لنجد أنفسنا اليوم أمام واقع سياسي مأزوم وفوضوي، وأصبح سياسة –دستور– المحاصصة هو السائد.
7. كما تضمّن الدستور العراقي الدائم العديد من الأخفاقات والاسقاطات والقضايا التي تضاربت الآراء وتباينت المواقف حولها والتي كانت من اسباب عدم سمو الدستور من جهة، وصعوبة تطبيقه من جهة اخرى .(سنتناول هذه الأخفاقات الدستورية بشئ من التفصيل في الفصل الاخير).

المطلب الثاني: نتائج ضعف الدستور وعدم سيادة القانون.

إن غياب سيادة الدستور في البلد كمثل ذلك المتخبط في ظلام دامس لا يرى ولا يحدد ما أمامه وما وراءه وما على يمينه وما على يساره، يخمّن ويتوقع فينقل خطواته باتجاه ما، ولكن هذه الخطوة (الحل) تقوده للاصطدام بجدار أو بصخرة أو الوقوع في هوة (المشكلة) ليغير اتجاهه مرة ثانية يعيد خطواته (حلوله) ومعها تتكرر اصطداماته (مشاكله)، دون حل[1]. اننا ذلك المتخبط فعلاً في ظل غياب سيادة الدستور بصورة فعلية وصحيحة. وعليه يبقى غياب أو ضعف الدستور ذلك السر في تناسل المشاكل من الحلول الذي وضعت لها.

إن هناك العديد من النتائج السلبية، انعكست على الواقع العراقي نتيجة تطبيق الدستور بصورة مشوهة وعدم سيادة القانون على الجميع، ومن تلك النتائج مايأتي:

ضعف المؤسسات السياسية وضعف المشاركة السياسية الحقيقية المؤثرة في عملية صنع القرار وغياب السلطة العقلانية وأبراز السلطات التقليدية وضعف سلطة الحكومة المركزية وتقوية سلطات الاقاليم. تقوية النزعة الانفصالية بين المكونات الاجتماعية وغياب التخصص والتباين الوظيفي وتعطيل الحياة السياسية الديمقراطية في البلد وغياب حقيقي وفعلي لعملية التنمية السياسية في العراق وأنتشار الفساد السياسي والاداري وانتشار الفقر والبطالة والأمية وانتشار

[1] – ابراهيم حسيب الغالبي، مصدر سبق ذكره، ص59.

الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني وانتهاك حقوق الإنسان وانتشار المليشات المسلحة خارج اطار الدستور التي أسهمت في إشاعت الفوضى والعنف في العراق وتدفق الهجرة الداخلية والخارجية بسبب الوضع الامني والاقتصادي المترديين.

أدت تلك النتائج إلى الفوضى والتخبط على جميع مستويات الحياة في العراق، وأنه لا يمكن أن نتجاوز تلك النتائج والفوضى الدستورية المُريبة في العراق إلا بالدستور نفسه وتطبيقه بصورة جيدة. كما أن وجود الدستور لوحده لا يكفي لضمان الالتزام به بل لابد من توفير الاستعداد المسبق لإحترام النص الدستوري والالتزام بالعمل به من الحكام والمحكومين على السواء، وذلك ما يسمى بمبدأ الدستورية أو المعيارية والذي يتمثل باحترام القواعد القانونية والتقيد بها والالتزام بأحكامها وعدم الحياد عنها، وبذلك تغدو الدستورية مبدأً مهماً ينقل القاعدة القانونية من أطارها النظري إلى التطبيقي، وهكذا تتحدد الشرعية الدستورية للسلطة السياسية والتي بموجبها ستكون السلطة مقيدة بالاجراءات والممارسات القانونية، وهذا سيكون مدخلاً لبناء المؤسسات في الدولة ومن ثم مأسسة السلطة فيها، لذلك فإن استقرار السلطة السياسية واستمرارها يتوقف على مدى رضا وقبول المجتمع بها، وهي متى ما طبقت دستوراً أو قانوناً يضمن للجميع حكاماً ومحكومين حقوقهم ويبيّن امتيازاتهم وواجباتهم ويحدد صلاحياتهم ومسؤولياتهم فإن رضا وقبول الناس بها سيكون أمراً واقعاً بوصفها حازت ثقتهم وبذلك استحصلت شرعيتها[1].

وعليه، فإن وجود دستور في العراق وتطبيقه بشكل عادل وأمتثال الجميع لهُ، بما يتضمن من مبادئ ديمقراطية تجعل سلطة الحكام سلطة مقيدة لا مطلقة ويكفل نظاماً للحكم تُصان فيه حقوق الافراد وحرياتهم، هو الحل الوحيد للبناء المتلكئ الذي يعانيه العراق الجديد.

[1] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة ، مصدر سبق ذكره، ص 154.

المبحث الثاني :أثر التحديث المؤسساتي على الاستقرار السياسي

صحيح إن العراق شهد تحديثاً مؤسساتياً بعد العام (2003)، وبفعل خارجي دشنته الولايات المتحدة الامريكية، إذ تم جلّب مؤسسات غربية وزرعها في العراق إلا أن ذلك التحديث المؤسساتي كان تحديثاً شكلياً فقط، أذ شرعت مؤسسات الدولة بشكل فوقي مفروض من قبل قوى خارجية المتمثل بالاحتلال الامريكي للعراق عام (2003). من دون أن يراعي خصوصية هذا البلد وثقافاته المتنوعة بحكم تكوينه الاجتماعي، لذا نجد أن العملية السياسية الديمقراطية ولدت محتقنة منذ البداية بسبب اعتماد المحاصصة الطائفية والمذهبية والقومية فضلاً عن الاعتماد على الارادات الخارجية التي تصاحبها فرض املاءات مشروطة بين الحين والاخر على هذا الطرف أو ذاك. لذلك كانت مخرجات هذا التحديث المؤسساتي هو عجز تلك المؤسسات من تحقيق دورها المناط بها كما في البلدان الديمقراطية، سببَ ذلك العجز في المؤسسات السياسية (الرسمية وغير الرسمية) عدم استقرار سياسي. سنتناول في هذا المبحث أثر التحديث المؤسساتي على الاستقرار السياسي، عبر مطلبين:

المطلب الأول: أثر التحديث في المؤسسات الرسمية على الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: أثر التحديث في المؤسسات غير الرسمية على الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: أثر التحديث في المؤسسات الرسمية على الاستقرار السياسي.

أدى التحديث المؤسساتي في العراق إلى اخراج مؤسسات عاجزة وغير قادرة على اداء مهماتها الوظيفية، ويمكن بيانها بالآتي:

اولاً : السلطة التشريعية.

تتكون السلطة التشريعية الاتحادية في العراق وبحسب الدستور الدائم لعام (2005) من مجلسين بوصفه أحد مقومات النظام السياسي المتبع في اغلب الدول الفيدرالية. واذا كان قد جرى تشكيل المجلس الأول(النواب)، فإننا لم نرى حتى الآن ولادة المجلس الثاني (مجلس الاتحاد)، وقد سجل العديد من الباحثين والمنتقدين ملاحظاتهم السلبية حول الآلية التي يتشكل بها المجلس الثاني للسلطة التشريعية إذ اقر الدستور وفق (المادة 65)، يحق للمجلس الاول تشكيل المجلس الثاني، وهنا يثار السؤال عن مدى جدية ومصداقية وحيادية المجلس الاول، ليكون مؤهلاً لتشكيل مجلس آخر يكافئه بالصلاحيات والاختصاصات؟ أي بتعبير آخر، أن نص هذه المادة يمنح جزءاً من البرلمان (مجلس النواب) سلطة مطلقة لتكوين الجزء الاخر وهذا يؤشر قصوراً حاداً في فهم وتطبيق التوازن في البرلمان العراقي بين المكونات المجتمعية العراقية[1]. كما يؤشر على أن السلطة التشريعية الاتحادية في العراق بأنها غير مكتملة[2]. فضلاً عما يؤشره من استعجال في كتابة الدستور مما أثر بشكل سلبي على نصوص اغلبها أذ نصت المادتان (54 و55) من هذا الدستور أيضاً على أن يكون الاختيار لتولي منصب رئيس مجلس النواب ونائبيه عن طريق الانتخاب إلا أن تولي هذه المناصب يخضع فعلياً للمساومات المرتبطة بنظام المحاصصة السياسية ذات الطبيعة المركبة القومية والدينية والمذهبية، ومن شأن ذلك أن يؤسس لو استمر العمل به لسابقة خطيرة وسيئة وهو ما ينطبق أيضاً على اختيار جملة من رؤساء وأعضاء لجان المجلس التي يُلاحظ الحرص في تشكيلها على تمثيل الكتل جميعها فيها بغض النظر عن

---

[1] – ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية العدد 60،، مركز الدرسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2015، ص44.

[2]–Comparative Study of Five Arab Countries, page 9, at;
http://www.parlcpr.undp.org/doc/arabrgpap.pdf

الكفاءة والمهنية والموضوعية مما يؤثر سلباً بوصفها بيت التشريع الحقيقي[1]. وهذا مؤشر على اخفاق التحديث السياسي في العراق، إذ يهدف التحديث السياسي إلى توزيع الادوار السياسية استناداً الى الكفاءة والانجاز وليس على اساس الوضع الاجتماعي او الطبقي للفرد، ولكن ماحصل في العراق اسناد الادوار السياسية على اساس المحاصصة والمساومات بعيداً عن أسس الكفاءة والانجاز، إذ لا تزال التقسيمات الطائفية والقومية والمحاصصة تؤدي دورها في الرغبة بالحصول على هذا المنصب أو ذاك، لخدمة مصالح ضيقة أكثر من كونها لخدمة مصلحة الوطن ككل[2].كان ذلك –المحاصصة– سبباً رئيسياً في اخراج مؤسسة تشريعية عاجزة وغير قادرة على اداء مهامها الوظيفية، تمثلت في سلبية اداء مجلس النواب. إن لمجلس النواب ثلاثة ادوار أساسية بيد أنه شهد عجزاً وسلبية في التعاطي معها من خلال دوراتها التشريعية السابقة والحالية، يمكننا تناول تلك السلبية عبر الآتي: [3]

1. **الدور الرقابي**، بمعنى الرقابة على اداء المؤسسات التنفيذية وعلى اداء الحكومة بمقتضى البرنامج الذي تشكلت بموجبه، ومن الواضح أن مجلس النواب وبسبب المحاصصة السياسية التي جعلت القوى السياسية كافة في البرلمان تشارك في الحكومة، جعلته غير قادر على ممارسة هذه الوظيفة طوال المراحل السابقة. وإذا استمر هذا الحال على ماهو عليه سوف تكوُن منهج فشل لصيق بالحكومات القادمة.
2. **الدور التشريعي**، بمعنى تشريع قوانين تسهل تنفيذ الدستور وتحقق توزيعاً للموارد وتسوية للمنازعات إن مجلس النواب غير قادر على اداء مهماتهِ التشريعية بشكل يتناسب وطبيعة المرحلة الحرجة التي يمر بها العراق، بل وبقيت العديد من التشريعات معطلة، وبعضها الاخر صدر تحت ضاغط الاملاءات السياسية وطموحات السياسيين، فخرجت بمنح السياسيين وامتيازات غير مسبوقة على صعيد المرتبات والمكافأت والحصانات والتقاعد.إن

---

[1] – ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية،مصدر سبق ذكره،ص ص44–45.

[2] – عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة ، بغداد، 2011، ص32.

[3] – خضر عباس عطوان، النظام السياسي في العراق، بين الاصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011، المركز العربي للابحاث ودرساة السياسيات، الدوحة، (تشرين الثاني2011)، ص11.

الدور التشريعي للبرلمان العراقي خلال الدورات السابقة، لم يكن فاعلاً بالشكل الذي يؤهله للارتقاء الى مستوى طموح ناخبيه على وجه الخصوص، وطموح عموم الشعب على وجه العموم، ذلك ان العملية التشريعية كانت تتسم بطغيان عناصر اخفاقاتها على حساب عناصر نجاحها بدليل أن معظم اعضاء المجلس غير راضين عن هذا الاداء ، والبعض الاخر علل سبب هذه الإخفاق لحداثة التجربة البرلمانية في العراق[1].

3. **الدور السياسي**، بمعنى منح مجلس النواب الثقة للحكومة، والمصادقة على تعيين الشخصيات الكبرى في مفاصل الدولة ومراقبة اداء بعض المؤسسات المستقلة المرتبطة به ولم يقم المجلس بهذا الدور خلال المدة السابقة لأسباب تتعلق بالمحاصصة السياسية. إن تشكيل الحكومة لم يلتزم بالمواعيد التي اقرها الدستور وللمرة الثانية على التوالي(2006و 2010) ففي الانتخابات التشريعية (كانون الاول 2005)، استمرت أزمة تشكيل الحكومة خارج المدة التي يسمح بها النص الدستوري (الذي يفترض ان تحسم بشهر واحد) حتى شهر (حزيران 2005)، وفي انتخابات (آذار 2010) لم تحسم أزمة تشكيل الحكومة حتى (كانون الأول 2010)[2]. أما تعيين كبار الموظفين او مراقبة اداء المؤسسات المستقلة فقد حكمتهُ التوافقات والتراضيات السياسية أكثر من مراعاة مصالح وطنية أو خدمية للمواطنين.

واستناداً إلى ما تقدم ، تقودنا ملاحظة إن السلطة التشريعية في العراق تتصف بـ(النقص المؤسساتي والتشريعي)، المقصود بالنقص المؤسساتي، هو عدم تشكيل المؤسسات التي نص عليها الدستور ولم تتشكل إلى الآن ومنها المجلس الاتحادي ومجلس الخدمة الاتحادي الذي كان الغرض منه إخضاع مسألة التعيينات في مؤسسات الدولة لمعايير الكفاءة والقدرة، والحد مما تعاني منه هذه التعيينات الآن من خضوع للمزاجية الحزبية الطائفية والقومية، ويقصد بالنقص التشريعي، عدم اكتمال سن التشريعات التي نص عليها الدستور، إذ حرصت أغلب الاحزاب والكتل المشاركة في العملية السياسية في العراق على عدم اصدارها بغية عدم وضع نفسها في حرج أمام الالتزام بقواعد عمل

[1] – عبدالحسين شعبان وآخرون،الاحتلال الامريكي وإشكالية الدستور والقوانين، في بصمات الفوضى ارث الاحتلال الامريكي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013، ص95.

[2] – عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص31.

لاترغب فيها وقد تتسبب في فقدانها لما كسبته بغيابها وقد تكشف الكثير من الأمور في حالة إصدارها، إذ بات من الواضح أن بقاء العديد من تلك الأحزاب والكتل مرهون ببقاء حالة الفوضى وعدم الأستقرار الموجودة الآن، ولا يذهب الامر في هذا الخصوص بعيداً عن سياقات عمل المحاصصة السياسية التي لا تخضع للضوابط التشريعية التقليدية المعتمدة في البرلمانات الأخرى، مما يرفع من نسبة الصفقات والمساومات اللازمة لتمرير القوانين على أساس تمرير قانون مقابل قانون يحسب احدهما للطرف الأول ويحسب الآخر للطرف الثاني[1].

وعلى إساس ماتقدم نلحظ إن العلة الأساسية التي كانت تقف ولا زالت وراء الضعف الذي اصاب أداء مجلس النواب (السلطة التشريعية) يكمن في الخلل الذي أصاب بنيته، وهذا الخلل تقف وراءه أسباب عديدة لعل في مقدمتها تكريس مبدأ المحاصصة التي تجسدت في أن الكتل الممثلة في مجلس النواب موجودة نفسها في الحكومة ما افضى إلى غياب دور المعارضة البرلمانية التي هي ركن أساسي من اركان الأنظمة البرلمانية الناجحة، ومن هنا لم يجرؤ أي عضو أو كتلة نيابية على تحريك الدور الرقابي لخشيتها من إقدام الأعضاء أو الكتل الأخرى للقيام بالدور ذاته ضداها، ولا سيما أن معظم هؤلاء أضحت غايتهم الأساسية حماية مصالحهم الخاصة أو الحزبية الضيقة وعليه نجم عن هذا الامر حالة من الاتكالية والتنصل من المسؤولية بل القاء المسؤولية كلها على الاخرين[2].

وعلى صعيد آخر إن هناك خلالاً كبيراً في التشريعات المعجلة وكذلك التشريعات المؤجلة التي لم تنتج مجلس نواب فاعل لا على المستوى التشريعي ولا على المستوى الرقابي وخاصة مجلس النواب، واضطر بحكم تكوينه التخلي عن أحد أهم مبادئ النظام البرلماني وهو الأغلبية السياسية والاقلية المعارضة وتم عملياً التحول إلى النظام التعددي التوافقي القائم على أساس المكونات الاجتماعية القومية والدينية والمذهبية والجغرافية مما افقد هذا المجلس القدرة على تشريع قوانين أساسية مثل تعديل الدستور وقانون الانتخاب

[1] – ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية، مصدر سبق ذكره ، ص 47.

[2] – ياسر علي ابراهيم، السياسة العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية، مجلة دراسات دولية، العدد 61، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،2015، ص ص235-236.

من القوانين المهمة، وفشل النظام الرقابي البرلماني أو محدوديته في محاسبة السلطة التنفيذية، مما كان له الأثر الواضح في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي[1].

ثانياً : السلطة التنفيذية.

نص الدستور العراقي لعام (2005) في المادة 66، على تكوين السلطة التنفيذية الاتحادية بطريقة ثنائية كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء (وليس رئيس الوزراء ولا رئيس مجلس الوزراء) لتكون هذه السلطة مشابهة بذلك لمثيلاتها في الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني، ونصت المادة(69 الفقرة ثانياً)، على أن تنظم بقانون أحكام اختيار نائب أو اكثر لرئيس الجمهورية. ولكن ما حدث فعلياً هو عدم اصدار القانون الخاص بأختيار نواب الرئيس، والاصرار على تمثيل مكونات المجتمع كافة في مفاصل المؤسسات الحكومية ومناصبها كافة بما في ذلك نواب الرئيس الذي أصبح له ثلاثة نواب، نائب سني وأخر شيعي وثالث كردي، وهي التشكيلة الثلاثية التي اصبحت لصيقة المناصب في المؤسسات الرسمية بما يتوافق مع التركيبة التي يقوم عليها نظام المحاصصة السياسية في العراق وبقدر تعلق الامر بمنصب رئيس الوزراء، نص الدستور العراقي لعام (2005) في المادة 76 منه (على قيام رئيس الجمهورية بتكليف مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء)، فإن هذا التكليف يواجه مشكلة عدم وضوح المقصود بالنص الدستوري (الكتلة النيابية الاكثر عدداً)، وهل أن المقصود بذلك هو الكتلة النيابية التي فازت بالانتخابات، وتكون الكتلة الاكثر عدداً ؟ وفضلاً عن ذلك، فإن هناك أيضاً مشكلة أخرى تتعلق بتشكيل مجلس الوزراء على قاعدة تقاسم الحقائب الوزارية بين جميع الفائزين ووفقاً لنظام المحاصصة مما يغيب المعارضة داخل البرلمان، وعليه يغيب أهم ميزة من مميزات النظام البرلماني وهو الدور الرقابي (من يراقب من؟)[2]. تسبب ذلك إلى اخراج حكومة

[1] – احمد فاضل جاسم داود،عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية، مجلة السياسة الدولية ،العدد25،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2014، ص193.

[2] – ياسين محمد حمد العيثاوي،الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية،مصدر سبق ذكره،ص ص456-46.

وجهاز تنفيذي غير قادر على اداء مهماتهِ الوظيفية، ويمكن ملاحظة ضعف الاداء الحكومي والتنفيذي، عبر الاتي:[1]

أ- **على الصعيد الحكومي:** إن توسع عدد الوزارات وتعلق كل وزير بكتلته وأخذه الحصانة منها والتهديد بالانسحاب من الحكومة، ومن ثم التهديد بإسقاطها لانها لا تتمتع بدعم أغلبية، تسبب في وجود تعارض في الاتجاه، فضلاً عن كون الحكومة هي حصيلة قوى وتيارات تحمل اراء واتجاهات سياسية متناقضة ومتصارعة(غير متجانسة)، فعملت كل وزارة بوصفها جزيرة منعزلة غير خاضعة للرقابة، وفي الوقت نفسه ومن اجل تجنب انهيار سريع للحكومة تمت عملية تستر سياسي متبادل على ملفات ضعف الاداء أو سوئه وعلى ملفات الفساد الاداري والمالي والسياسي المنتشر في العراق، والتي تسببت في عدم تناسب مستوى مخرجات الاداء الحكومي مع الميزانية العامة للدولة أو مستوى القبول الذي حصلت عليه القوى السياسية المشكّلة للحكومة.

ب- **على صعيد الجهاز التنفيذي**، أن السلبية التي عانّاها هذا الجهاز ترجع إلى ادخال المحاصصة السياسية إلى اعماله وعدم إعطائه حيادية تكفل قيامه بمهامه الادارية والخدمية، انتهى الحال إلى عدم تمكن هذا الجهاز من اداء دوره التنفيذي تجاه البلد وتجاه المواطنين.

ثالثاً: النظام القضائي.

على الرغم مما نص عليه الدستور العراقي في (المادة 87) ، من أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون (والمادة 88) منه والتي تنص على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، فإن القضاء العراقي بمؤسسات شخوصه وأحكامه لم يسلم في الواقع من تأثيرات السياسين الذين يحاولون توريطه في منازعاتهم، واستخدام كل منهم للقضاء لحسمها لصالحه على الرغم من الطابع السياسي لهذه المنازعات، بغية إضفاء الشرعية القانونية على مواقفهم وفي محاولة منهم لتسقيط الأطراف المخالفة لهم تسقيطاً كاملاً سياسياً وقانونياً، والامثلة على ذلك كثيرة، منها ماحصل من صفقة رفع الاجتثاث عن العديد من أعضاء القائمة العراقية

[1] – خضر عباس عطوان، النظام السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص10.

كشرط لسماح للسيد المالكي بتشكيل حكومة 2011[1]. تلك التأثيرات والضغوطات التي تمارس على السلطة القضائية الاتحادية جعلته سلطة مسيسة وعاجزة عن تحقيق عملها المناط بها بصورة فعلية وجيدة.

رابعاً : الهيئات المستقلة.

نص الدستور العراقي لعام (2005) في المادة (102)منه على تشكيل هيئات مستقلة لم يحدد جهة ارتباطها لكنه حدد خضوعها لرقابة مجلس النواب ولكن هذا الاستقلالية لم تكُن فعلية، فإذا كانت هذه الهيئات مستقلة نظرياً من ناحية جهة الارتباط الوظيفي أو الإداري، فإنها في واقع الحال ليست كذلك بحكم ارتباطها سواء عن طريق رؤسائها أو أغلبية أعضائها وأكثرهم بالجهة التي ينتمي غليها هؤلاء الرؤساء أو الاعضاء الذين يعمل كل منهم على اسباغ الطابع الذي باتت تخضع له وتتميز به كل المكونات الحزبية المشاركة اليوم في العملية السياسية في العراق، ويذهب هؤلاء لأبعد من ذلك باستخدامهم لهذه الهيئات لأقصاء خصومهم والتخلص منهم بكل طريقة ممكنة وهذا ما لاحظناه مع هئية النزاهة[2]. وعليه خرجت هذه الهيئات المستقلة عن عمله وفقاً لما هو مقرر لها في الدستور.

وتأسيساً لما تقدم، تقودنا ملاحظة الجانب السلوكي لإدارة هذه المؤسسات إلى إستنتاج يفيد بأن إدارتها تخضع لتحالف ثلاثي مكوُن من قوى **السلطة والثروة والإكراه** والذي لو استمر في عمله لأحرق الجميع بناره، وهذا ما تم تلمسه في التجربة العراقية التي يستخدم فيها مفهوم النخبة الحاكمة لوصف تحالف يجمع بين الساسة (اصحاب السلطة) والأثرياء (أصحاب الثروة) والإكراه (القيادات العسكرية والامنية) وهذا ما بدأ يتكون في العراق بتحول مكونات هذا التحالف إلى طبقات تنتفع إحداها من الأخرى، ويعتمد وجود كل منها وحصولها على أسباب البقاء على تحالفها مع بعضها البعض[3]. إذن يتطلب القضاء على ثالوث التحالف هذا ومظاهر ونتائج فساده، والعمل على تحييد وتقوية المؤسسات واحترام قواعدها، كل القواعد، وأن لا تكون السلطة التشريعية أداة تصديق أوتوماتيكي على قرارات السلطة التنفيذية، فضلاً عن وجود إعلام مستقل وقضاء نزيه ومجتمع مدني قوي ومراكز أبحاث

---

[1] – ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص46.

[2] – المصدر نفسه، ص47.

[3] – المصدر نفسه، ص 48.

ودراسات متخصصة وهي كلها من خصائص الديمقراطيات الراسخة إذا ما اردنا أن تكون لدينا مؤسسات تدعم النظام الديمقراطي في العراق[1].

وعليه سبب الواقع الموصوف أعلاه، إلى أخراج جهاز مؤسساتي رسمي عاجز في الاداء وهذا العجز بدوره انتج عوق تشريعي، وكلاهما كان سبباً في عدم الاستقرار السياسي بسبب عجز المؤسسات في احتواء الصراعات داخل المجتمع

المطلب الثاني: أثر التحديث في المؤسسات غير الرسمية على الاستقرار السياسي.

أولاً : أثر التحديث الحزبي على الاستقرار السياسي .

شهد العراق بعد العام(2003) انفتاحاً ديمقراطياً واتجاهاً واضحاً نحو التعددية الحزبية بعد فترة طويلة من الزمن تحت الحكم المركزي وهيمنة نظام الحزب الواحد والتي استمرت نحو أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، إذ كان يمنع فيه من أقامة أي حزب أو تجمع سياسي خارج الحزب الواحد وأعتبار ذلك يقع ضمّن خانة التأمر والخيانة ومن الخروقات الامنية الخطيرة، فلم يكن ذلك النظام يسمح بأقامة أي تعددية، ولكن واقع الحال تغيير بعد العام(2003) إذ افرزت تطورات ما بعد سقوط النظام السياسي العراقي السابق حراكاً سياسياً وفتح الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية ومدنية عديدة، وبما أن حرية تأسيس وتشكيل الاحزاب والتنظيمات السياسية من المرتكزات الاساسية للعملية السياسية الديمقراطية، إلا أنها أسهمت تلك التعددية الحزبية الهائلة في العراق إلى تشرذم الحياة السياسية.

ومن أسباب ودوافع الاتجاه نحو التعددية الحزبية في العراق بعد العام (2003) يمكن أن نشخصه عبر الاتي:

1. كان لتبني النظام الديمقراطي في العراق بعد(2003) الدور الواضح في الاتجاه نحو التعددية الحزبية.إذ أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتعددية الحزبية، إ ذ أن الاخيرة تعد شرطاً ضرورياً للديمقراطية إلى جانب توفر الشروط الاخرى لها، كالانتخابات وحرية التعبير عن الرأي وأن غياب التعددية الحزبية دليل على عدم ديمقراطية النظام السياسي، وهذا ما اكدته المؤسسات الدولية والعربية لقياس الديمقراطية التي استندت إلى مجموعة من العناصر في قياس ديمقراطية الدول وهي وأن اختلفت فيما بينها إلا أنها اتفقت على عنصر

[1] – ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص48.

التعددية الحزبية بعده أحد أهم هذه العناصر، لذلك يشكل الاعتراف بالتعددية الحزبية والسماح لها ونشر ثقافتها ضمّانة حقيقية للبناء الديمقراطي لما تلعبه من دور مهم وحيوي في الحياة السياسية[1]. لذلك فإن فسحة الحرية في العراق بعد العام(2003)، كان سبباً في نشأة العديد من التنظيمات والتجمعات السياسية.

2. نتيجة الانغلاق الذي ساد في العراق لفترة طويلة من الزمن والتي اتسمت بالشمولية خلال المرحلة السابقة واحتكار العمل السياسي في العراق من حزب واحد وفشله في ايجاد الحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومهما اختلفت المسميات والوسائل والتبريرات التي جاء بها نظام الحزاب الواحد في العراق، فإن انغلاقه لفترات طويلة من الزمن كان قد هيأ المبررات الحقيقية بعد سقوط النظام السابق للانعطاف نحو تبني التعددية الحزبية، وباتت التعددية تطرح كركن اساسي في المشروع الديمقراطي البديل. فقد تمكن عدد من الاحزب التي لم يفسح لها المجال من العمل في العراق سابقاً، أن تجد فرصتها في العمل والتأثير كما سارعت شخصيات من الداخل إلى الاعلان عن تأسيس العديد من الاحزاب السياسية ذات توجهات متعددة ومختلفة، الاسلامي، الاشتراكي، الديمقراطي، والديمقراطي اليبرالي، والقومي والشيوعي.
3. إن التنوع في تركيبة المجتمع العراقي (الدينية والقومية والاثنية)، يفرض التعددية في الحياة السياسية التي ستكوُن الإطار العام الذي تتحرك في داخله المكونات المختلفة للمجتمع العراقي والتي يجمع بينها عقد سياسي يحفظ لكل طرف حريته وإرادته ووجوده ودوره في إطار وطن واحد تدور شؤونه على اساس الاليات الديمقراطية[2]. لذا جاءت هذه الاحزاب من أجل إضفاء الشرعية على وجود هذه التعددية في الخارطة السياسية الجديدة.
4. ومن العوامل الاخرى المهمة التي كانت سبباً أخراً في تبني النظام الحزبي القائم على التعددية الحزبية في العراق، هو النظام الانتخابي الذي اعتمد نظام التمثيل النسبي، ووفقاً لهذا لنظام النظام الانتخابي تتاح لكل حزب فرصة التمثيل في البرلمان، مما كان سبباً في الأخذ بنظام تعدد الاحزاب.

---

[1] – نغم محمد صالح، مصدر سبق ذكره ، ص63.

[2] – المصدر نفسه ، ص64.

5. ثمة عامل موضوعي آخر في كثرة الأحزاب يتمثل بوجود إرادات خارجية ودول تدفعها مصالح مختلفة في مقدمتها كانت سلطة الائتلاف المؤقتة التي حكمت العراق لأكثر من سنة قبل تأليف الحكومة العراقية الإنتقالية ونقل السيادة إليها. وقد اختلفت التفسيرات حول دوافع الحاكم المدني(بول بريمر) في العراق من وراء تشجيع قيام هذا الكم الهائل من التنظيمات السياسية، فالبعض يرى في هذه التوجهات رغبة أمريكية في تفكيك الجبهة الداخلية للقوى السياسية ومنع قيام جبهة واحدة متحدة تتعامل وتتعاطى معهم من خلال إيجاد أحزاب متعددة وبالتالي قناعات ومصالح متعددة بل ومتضاربة أحياناً يمكن أن تخلقها التعددية الحزبية وبذلك فإن فكرة التعدد الواسع للأحزاب وفي العراق بحسب أصحاب هذا الرأي هي فكرة خارجية تسعى لتحقيق هدف واحد وهو غياب جبهة عراقية موحدة وموسعة، أما الرأي الآخر فيفسر تشجيع التعددية على أنه يمثل رغبة الدولة المنتصرة (أميركا) بإعطاء انطباع خاص عن تطبيق المبادىء المعلنة خلال الحرب على العراق حول الديمقراطية وتسويغ قيام الحرب ضده أمام شعوبها. ولا يقتصر دعم تشكيل الأحزاب على الطرف الأميركي فالمعروف أن جهات إقليمية عربية وإسلامية متعددة تقدم دعماً كبيراً لبعض الأطراف العراقية تحقيقاً لمصالح معينة منها إيران وسوريا وتركيا والسعودية وقطر والكويت والاردن والكثير من الدول الاقليمية والدولية وقد أسهم وجود هذه الأطراف الداعمة في نمو أحزاب جديدة[1].

إما عن أبرز المؤشرات او السمات التي يمكن تسجيلها على الاحزاب السياسية التي ظهرت في العراق بعد العام(2003) هي:

1. اتسمت الخريطة السياسية بأنها غير واضحة المعالم على الرغم من مرور أكثر من عقد من الزمن على العملية السياسية. إن هذه التعددية الحزبية الهائلة التي تصل إلى مئات الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تختلف من حيث النوع والهدف جعل من الصعب الإلمام بالخارطة الحزبية للعراق حتى ليبدو الحال أقرب غلى الفوضى منه إلى حال

[1] – أسماء جميل وفالح عبد الجبار، الأحزاب السياسية في العراق، بحث منشور على موقع مركز العراق للدراسات ص17، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت على الرابط الآتي:
http://iraqstudies.com/featured7a.html

النظام[1]. إذ أن العديد من هذه الأحزاب تتسم بالضعف والهشاشة، فهي لا تمتلك قواعد شعبية باستثناء عدد محدود منها، بسبب حداثتها وعدم تبلور اطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية، كما أن بعضها كان مجرد أمتدادات أولية قبلية وعشائرية وطائفية، اسهم ذلك في تشرذم العملية السياسية، والتأثير بصورة سلبية على أختيارات المواطنين العراقيين[2].

2. انتقال الأحزاب السياسة من اتجاه إلى أخر سمة اتسمت بها الاحزاب السياسية، أستناداً إلى الربح والخسارة، وليس على اساس ايديولوجي[3]. أذ ما يؤخذ على الاحزاب أن اغلبها لاتمتلك هدفاً واضحاً. فأغلب الاحزاب المعارضة التي كانت تتواجد في المنفى قد أقرت جميعاً في مؤتمراتها، ابتداءاً بمؤتمر صلاح الدين وانتهاءاً بمؤتمر لندن عام (2002)، الدعوة إلى اسقاط النظام العراقي، وان يكون نظام الحكم في العراق نظاماً ديمقراطياً فيدرالياً تعددياً، إلا إن عبء التحول نحو الديمقراطية لم يقع عليها بل كانت مجرد متأثرة لا مؤثرة فيه[4]. لذا فإن هذه الاحزاب اصابها الخلاف والاختلاف في وجهات النظر حول طبيعة النظام الساسي العراقي بعد (2003) وانعكست هذه الحالة سلباً على الاستقرار السياسي في العراق، وأصبح الهم الاكبر والشغل الشاغل لأغلب القوى والتيارات السياسية ليس اقامة دولة حديثة وبناء نظام سياسي وانما تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية[5].

3. اتسمت بعض الاحزاب السياسية بالشخصنة، فهذه الاحزاب مازالت لحد هذه الفترة احزاب شخصانية واحزاب شخصيات وليس احزاب برامج سياسية حقيقية، أي أن القوة السياسية

---

[1] – عبير سهام، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق انموذجاً (دراسة ميدانية)، مجلة دراسات سياسية، العدد 16، بيت الحكمة ، بغداد، 2010، ص10.

[2] – نغم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص65. وكذلك ينظر عبير سهام ، المصدر السابق، ص10.

[3] – خيري عبد الرزاق، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، ط1، بيت الحكمة ، بغداد، 2012، ص74.

[4] – أحمد ناهي عبدالله، التحول الديمقراطي في الاردن والعراق دراسة مقارنة، نشرة شؤون عراقية تثقيفية، العدد 4، مركز الدراسات العراقية، جامعة النهرين، (كانون الاول/2007)، ص12.

[5] – نغم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص 65.

موسومة بشخص زعيمها[1]. إذ من الملاحظ أن الاحزاب السياسية في العراق تتسم بسيطرة رئيس الحزب على أغلب توجهات الحزب مما ينقل السلطة من يد الناخبين الى يد رؤساء الاحزاب[2].

4. إن معظم هذه الاحزاب ليس لديها معرفة كافية بالممارسة البرلمانية، وذلك لأن القاعدة التي نشأت عليها هذه الاحزاب هي العمل في الظروف السرية التامة القاسية[3].
5. إن أغلب الاحزاب العراقية بعد العام(2003) لم تستطيع من أن تبلور برامجها الحزبية بشكل واضح تستطيع عبر استقطاب الجماهير. إذ أن أغلب هذه الاحزاب بنَى تنظيمه على اساس الانتماءات الثانوية الاثنية والطائفية والمذهبية لا على اساس الهوية العراقية، مما كان سبباً في ظهور التنابذية وغياب التعددية الهورمونية (المنسجمة) الامر الذي جعل الشأن العراقي شأن مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات، مجتمع خلاف غير سلمي وليس مجتمع اختلاف سلمي[4].
6. أن أغلب الأحزاب السياسية العراقية منذ العام(2003) ولغاية الآن، وبمختلف تياراتها تعد احزاباً ذات ثقافة تقليدية وبرامجها السياسية غير واضحة، ونخبها غير كفوءة على الاعم الاغلب وخطابها السياسي تقليدي، كما تفتقد إلى القواعد الجماهيرية ومن ثم فإن الارباك الذي تعانيه الساحة العراقية يقع جزء كبير منها على عاتق تلك الاحزاب، لاسيما في سياق تأسيس المحاصصة الطائفية واضعاف الهوية الوطنية لصالح الهويات الفرعية(إضعاف الولاء الوطني لصالح الولاء للجماعة)، إذ ازداد اعتماد قادة الإحزاب على الولاء العرقي- العقائدي والحوارات الطائفية كقوة محركة لإستقطاب أنصارهم عبر الرموز(الدينية، القبيلة،

---

[1] – عبد الجبار احمد، اليات تفكيك الحرب الاهلية في العراق، مجلة المستقبل العراقي، العدد السابع ، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2006، ص36.

[2] –منعم خميس مخلف، الشكل المستقبلي للنظام السياسي: دراسة مقارنة للنظام الجمهوري –الرئاسي– البرلماني حكومة الجمعية النيابية الفرص والبدائل، مجلة المستقبل، العدد1، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2005، ص59.

[3] – نغم محمد صالح، مصدر سبق ذكره ، ص 65.

[4] – عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في بناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، مجلة العلوم السياسية ، العدد 34، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص137.

العشائرية)، وبذلك اصبحت الاحزاب السياسية في العراق هي سبب من بين الاسباب الكثيرة في أشاعة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي.

إن هذه المؤشرات أعلاه بشأن الاحزاب العراقية تجعل المراقب يحكم أن ما يوجد في العراق هو تعددية قيادات سياسية وليس تعددية حزبية وأن الصراع بين هذه القيادات أباح استخدام كل الوسائل وفي خضم هذا الصراع كان الضحية المواطن العراقي، كما كانت الضحية العملية السياسية التي أضحت مشلولة الخطى مع انعدام البرامج السياسية والاقتصادية والادارية والثقافية الواضحة والكفيلة بخلق نهضة حقيقية في العراق[1]. وبهذا يمكننا القول لم يكن هناك تعامل سليم في العراق مع ظاهرة التعددية منذ بدايتها – بعد العام 2003– إذ زيفت التعددية وجردت من محتواها الديمقراطي واصبح مخرجاتها سلبية (تشقق وتصدعات على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي). وقد لانكون مغالين اذ قُلنا ان العراق غرق بالمشاكل العصيبة بسبب التعددية الهائلة للاحزاب.

أستناداً إلى ما تقدم يمكن القول ان عدم الاستقرار السياسي والإرباك الامني الذي تعانيه الساحة العراقية يقع جزء كبير منها على عاتق تلك الاحزاب، فالتعددية الحزبية في العراق أدت إلى خلخلة حالة الاستقرار السياسي، لأنها تعددية قائمة بالإساس على ولاءات متعددة، أفضى أختلافها إلى عدم الاستقرار السياسي. كما يعد سبباً في عدم الاستقرار الحكومي في العراق، إذ لم تكن هناك حكومة اغلبية في العراق بعد العام(2003)، والسبب في ذلك عدم قدرة حزب واحد من الحصول على الاغلبية المطلقة داخل البرلمان التي تمكنه من تشكيل حكومة، يدفع ذلك الأحزاب إلى تشكيل حكومات ائتلافية، كانت تلك الحكومات على مر الأعوام الماضية، تتسم بعدم الانسجام بين اعضائها بسبب أن الاحزاب الداخلة في الائتلاف الحكومي يمتلك كل منها مبادئ وبرامج ومصالح خاصة يكون من الصعب على أي منها أن تتنازل عن بعض اهدافها ومصالحها في سبيل التفاهم مع الاحزاب الاخرى سرعان ما ادى ذلك إلى تصدع التآلف وعليه أفضى الاختلاف بين اعضائها إلى عدم استقرار حكومي.

أما على مستوى تحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي، فإن العراق ينتظم في تعددية حزبية واسعة ذات ابعاد مذهبية وطائفية وعرقية وجهوية، أدت إلى حالة من الفوضى السياسية لأن

[1] – نغم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره، ص 67.

الأحزاب السياسية في معظمها قامت على أساس هذه الاختلافات وليس على اساس البرامج السياسية ولذلك توجهت هذه الاحزاب إلى المكونات الاجتماعية وعملت على تمزيق اللحمة الوطنية الجامعة واوصلت البلاد على شفا الحرب الأهلية[1]. فهناك العديد من الاحزاب لا يمكن لها التعايش مع الاخرين بسبب طبيعة تكوينها وخاصة احزاب الاقليات الموجودة حالياً وهناك احزاب تريد السيطرة كلياً على جميع مرافق الدولة، كما أن هناك احزاب لها اهداف لا يمكن لها أن تلتقي مع أهداف عراق موحد ديمقراطي بسبب رفع سقف مطالبها المستمر[2]. إن قيام الأحزاب على أسس تقسيمية للمجتمع بحيث يشمل بعضها اغلبية والبعض الاخر الاقلية مما يؤدي إلى تحول الولاء من الوطن إلى قومية معينة ومن ثم الحزب السياسي المعين، وفي الحقيقة فإن جميع الاحزاب السياسية العراقية الحالية لم تستطيع أن تتجاوز مسألة الولاء القومي فقد كانت هناك أحزاب عربية (من حيث العضوية على الاقل) وأحزاب كردية وتركمانية وكلدو اشورية (من حيث العضوية والاهداف ومناطق الانتشار)، بل أن هناك أحزاب يفترض بها أن تكون ضد القومية من حيث طبيعة ايديولوجيتها لكنها لم تستطيع مع ذلك أن تتجاوز الولاء القومي فقد بقي هناك حزب شيوعي عراقي(عربي الاعضاء والقيادة) وحزب شيوعي كردستاني (كردي الاعضاء والقيادة) وحزب اسلامي (عربي) وحزب إسلامي كردستاني[3]. إن تمييع الحدود الفاصلة وازالتها، بين ماهو اجتماعي وما هو سياسي بحيث يصبح مترادفين ومتداخلين، واحدهما معبراً عن الاخر، مأخذاً أساسياً على الديمقراطية التوافقية، والجوهر الذي يتم عبره إضعاف الهوية الوطنية[4]. وبهذا تحول المكوُن الاجتماعي في العراق إلى حزب سياسي أو احزاب سياسية لها صفة اجتماعية حصرية أحزاب للشيعة واخرى للسنة وثالثة للكرد في ظاهرة استقطاب عمودي

---

1 – أحمد ناهي عبدالله، التحول الديمقراطي في الاردن والعراق ، مصدر سبق ذكره ، ص11.

2 – رعد صالح الآلوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، دار مجدلاوي، عمان ، 2006 ، ص239.

3 – احمد عبدالله ناهي، احمد عبدالله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير (جدل التأصيل والممارسة)، مجلة قضايا سياسية، العدد 21، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2006، ص64. وينظر كذلك، عبير سهام، مصدر سبق ذكره، ص11.

4 – ياسين سعد محمد البكري، اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 27، مركز المستنصرية للدراسات اللعربية والدولية، الجامعة المستنصرية، (ايلول 2009) ، ص68.

تؤسس للتمايز والتفرقة وتثبته وتعوُق شيوع وترسيخ مفهوم المواطنة والمواطن[1]. وبالنتيجة فهي لم تستطيع تحقيق الهوية الوطنية وترسيخ مفهوم المواطنة بل على العكس من ذلك كانت مدعاة للتفرقة والمحاصصة السياسية والطائفية.

وعليه فإن ما تقوم عليه العملية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق ليس عملاً حزبياً بالتأكيد لأن الظاهر من واقع الحال، أن الكثير من الاحزاب المشاركة في هذه العملية لاتدرك مفهوم العمل الحزبي او معنى التحزب، وهي تعتمد في جلّ عملها على تأجيج المشاعر بالتخندق والشحن الطائفيين من أجل استمرارها في عملها السياسي، وهي تعمل على العكس تماماً مما يحصل في الدول الديمقراطية بحيث تجعل مصالحها الحزبية فوق كل شيء حتى لو كان ذلك على حساب الأمن الوطني للبلاد، إذ إن كثيراً من تلك الأحزاب أصبحت تتعامل مع دول أجنبية تجعل منها اداة طيعة لتمرير مشاريعها للتدخل في الشأن الداخلي، وبالتالي فقد انسحب الأثر السلبي لذلك كله على ابناء الطوائف التي تتسمى وتتحدث الاحزاب بأسمها، فلا السنة قد حظوا باهتمام الأحزاب السنية التي انتخبوها رغم سخونة مناطقهم في تلك المرحلة، ولا الشيعة حصلوا على ابسط حقوقهم التي كانوا يأملون في الحصول عليها في يوم من الايام بزوال حزب البعث[2]. وبقية المكونات على نفس الشاكلة ايضاً.

أما على مستوى التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، فالمشكلة الأساس بالنسبة للعراق الذي يمر بمرحلة انتقالية، تتجسد في تخلف المؤسسات السياسية – بضمنها الاحزاب السياسية– مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين التوقعات وفرص تحقيقها نتيجة عجز المؤسسات الجديدة عن استيعاب مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها. وعلى حد تعبير (د.ثناء فؤاد) فإن تأثير التحديث على استقرار النظام ينعكس عبر التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وبين الاحباط الاجتماعي وفرص الحركة السياسية، وبين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية، ويقود عدم استيعاب هذه العلاقة إلى زيادة مؤشرات الصراع الذي يؤدي نهايته إلى نوع من الانهيار السياسي وعليه تعرض التجربة التعددية الى الأخفاق، لأن رد الفعل المقبل على نشاطها سوف يكون اعنف بكثير واكثر تدميراً من الرد الذي يتعرض له اليوم نظام الحكم الشمولي[3].

---

[1] – المصدر نفسه، ص68.

[2] – ياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص 49.

[3] – نقلاً عن، رعد صالح الالوسي، مصدر سبق ذكره ، ص256.

وبالتالي عجزت – الاحزاب– في أن تكون الحل الامثل لمواجهة المشكلات التي تثيرها عملية التحديث والانتقال إلى الديمقراطية واتساع المشاركة السياسية. فهي لم تؤدي دوراً مهماً في تنظيم صحيح لعملية المشاركة السياسية.

مما يثير التساؤل، حول مدى ملائمة التعددية الحزبية للوضع الراهن في العراق، والذي يسود فيها الانقسامات على اساس الاختلافات القومية والدينية والمذهبية وليس على اساس البرامج السياسية؟

إن نجاح العملية السياسية في العراق والقدرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي تتطلب وجود تعددية حزبية حقيقية محكومة بضوابط قانونية تنظم عملها وتحدد وجودها مما يساعد على وجود نظام تعددية حزبية مستقر ومستمر، يشكل إساس النظام الحزبي في العراق للمستقبل القريب والبعيد، بدلاً من التعددية الحزبية الهائلة. وعلى مستوى اكثر تخصيصاً نستطيع القول، أن الديمقراطية بشكلها هذا في اطار هذه التعددية غير المنضبطة، تقترب إلى نوع من الاوهام الخانقة. ان اعتماد التعددية الحزبية والسياسية اليوم يمثل اختياراً يتسّم بالحساسية والتعقيد في العراق الذي تواجهه العديد من العقبات منها الوحدة الوطنية، إذ انه دون تلاحم وانسجام وطني لا يمكن لأية تجربة سياسية النجاح، ومنها تحقيق عملية التنمية السياسية والتحديث[1].

مما تقدم نستطيع القول، إن نظام الحزبي في العراق أخفق في مواجهة ازمات التحول الديمقراطي وعملية التحديث، وكانت ممارسة السلطة وتسخيرها للمصالح الخاصة بعيداً عن المبادئ الرئيسية للديمقراطية والتعددية. إذ لم تستطيع– الاحزاب – تحقيق درجة من التمايز والتخصص فيما يتعلق بأنشطة الافراد، والابنية المؤسسة، وانما كانت الاطر الواضحة قائمة على اساس أو علاقات القرابة والطائفة والقومية أو الاقليمية أو الطبقة الاجتماعية، وكل ذلك يدل على مؤشر اخفاق عملية التحديث السياسي في العراق. أن تدهور الاحزاب في العراق وانعدام فعاليتها أسهم في تكريس التخلف اكثر مما يسهم في التخلص منه، ولذلك لم يكن غريباً أن يُعزى الاخفاق في تحقيق التحديث والتنمية في العراق، في جانب هام منه الى فشلها في بناء تنظيم حزبي قادر على قيادة عملية التنيمة بكفاية. كل ذلك انعكس سلباً على استقرار السياسي والمجتمعي في العراق. لأن معظم الاحزاب السياسية العراقية ماهي إلا مجرد واجهات لشخصيات

[1]– رعد صالح الالوسي، مصدر سبق ذكره ، ص 256.

طائفية أو سياسية أو عشائرية وهي لذا غير قادرة على تجاوز هذه الاطارات المجتمعية الضيقة باتجاه الأفق السياسي الرحب مما يجعلها تتعارض مع جوهر النظر إليها كمنظمات جماهيرية تتبنى عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت اركان المجتمع.

ثانياً : أثر التحديث في منظمات المجتمع المدني على الاستقرار السياسي.

إن الساحة العراقية بعد العام (2003) شهدت تشكيل وعودة الكثير من منظمات المجتمع المدني نتيجة الانفتاح الديمقراطي، التي تعنى بمختلف القطاعات والنشاطات والقضايا الاجتماعية. إلا أن أوضاع المجتمع المدني في العراق شهدت انتكاسات وتراجعاً كبيراً كشركاء فعليين في الجهود التحديثية والتنموية، إذ ظل دورها هامشياً ومتشرذماً.

ما يهمنا هو، ماهي المشكلات على الصعيد البنيوي والسلوكي التي كانت سبباً في عجز هذه المؤسسات من تحقيق دورها في عملية التحديث، أو القيام بدورها بصورة فعلية وليست هامشية.

في البدء لابد من الأشارة إلى إن الثقافة التقليدية والمرجعيات الثقافية(الجهوية والمناطقية القبلية وغيرها)، تؤدي دوراً مناقضاً لترسيخ قيم الديمقراطية لأن هيمنة الثقافات الفرعية تحدد الدولة والسلطة والمجتمع بأفكار ثابتة مقدسة غير قابلة لتطوير المجتمع وتغييره، فالثقافة الفرعية كيانات عصبوية ضيقة ومظهر من مظاهر صنمية الإنسان، بينما يقوم تأسيس تجارب الديمقراطية في كثير من بلدان العالم على التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني كإحدى منطلقات بناء الانسان وتطوير وتنمية المجتمع وتغييره، وقد نتج عن الصراع بين محاولات بناء الديمقراطية والمرجعيات الثقافية الفرعية نوع من المواجهة المباشرة بين الدولة العراقية الجديدة وبين متطلبات بناء المجتمع المدني المفترض تشييده بديلاً عن مجتمع مزقته الحروب والحصار والاحتلال[1].

تكمُن الإشكالية في مجتمعنا العراقي أن الثقافة الديمقراطية ومعرفة دور منظمات المجتمع المدني ووظائفها ضعيفة جداً بسبب الزمن الطويل المتصل الذي قضاه مجتمعنا تحت ظل الانظمة الشمولية المتحكمة بوجود هذه المنظمات والمقيدة لنشاطها، ولهذا ما أن رفعت القيود والحواجز وسلطات التحكم حتى ضربت الفوضى اطنابها، وفقدان وجود أي معيار لتبرير

[1] – عدنان ياسين مصطفى، بناء الدولة وخيارات السياسة الاجتماعية في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص72.

إنشاء هذه المنظمات، ولمشروعية وجودها وعملها، وهو ما أدى بالنهاية إلى ضعف فائدة المجتمع المدني من وجود هذه الالاف من المنظمات، التي تغلب فائدة أصحابها على فائدة من تفترض تمثيلهم أو مساعدتهم[1].

إذن في ضوء ما تقدم ، يمكننا وضع التساؤل الاتي ، ما هو السبب الرئيسي الاكثر تأثيراً في عدم نشوء منظمات مجتمع مدني حقيقية وفاعلة في العراق بعد العام(2003)؟. لنعد مجدداً إلى مقولة (ريمون آرون): أن المؤسسات الغربية بصورة عامة (ومنها مؤسسات المجتمع المدني) لا يمكن نقلها إلى البلدان النامية بسبب واقعها الاقتصادي والاجتماعي–الثقافي. هذا هو السبب الأكثر أهمية من بين الأسباب الاخرى في عدم بروز مؤسسات مجتمع مدني حقيقية في العراق بعد (2003)، وعلى الرغم من أن ظاهرة المجتمع المدني لم تبقى بالمعنى الحديث حكراً على الغرب، بل أن الظاهرة أصبحت تعرفها دول عديدة، لكن الفارق يكمن في التكوين الثقافي للمجتمعات الذي يظل عاملاً رئيسياً في تحديد الكيفية التي يتم فيها قبوُل نموذج سياسي أو اجتماعي معين[2].لأن المؤسسات تنشأ في وسط إجتماعي وحضاري معين، ولا يمكن أن تقوم بوظائفها على الوجه الاتم إلا إذا تلائمت وعقلية الافراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط، ولذلك ليس بوسع غرس مؤسسات نشأت في أوساط اجتماعية وحضارية متقدمة في بلدان لم تبلغ درجة معينة من التطور، وكما حصل في العراق بعد (2003).

إن جوهر المشكلة التي تهيمن على المشهد التنموي لمنظمات المجتمع المدني في العراق هو أنه على الرغم من حداثة البناء المؤسسي فيها، إلا إنها مايزال الكثير منها يعمل من خلال الاطر أو القيم التقليدية، فالتنظيمات القائمة ما هي إلا تعبير لبعض القوى والتجمعات القبيلية أو الدينية أو العرقية أو المذهبية المختلفة[3]. إذ ما تزال الانتماءات الدينية والعشائرية والعائلية والطائفية، تهيمن على المشهد اليومي للأحداث، في الوقت الذي يقوم المجتمع المدني على القانون وحقوق المواطنة والمساواة وهو مسار يبعد الفرد عن الانتماء القبلي أو الديني

---

[1] – بشرى محمود الزوبعي،مصدر سبق ذكره، ص21.

[2] – ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 53.

[3] – عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص153

ويجعله مواطناً واعياً لحقوقه وواجباته، وهنا تبرز اشكالية التناقض والتضارب بين نمطين من المجتمع، نمط المجتمع المحلي الراسخ في التقاليد والعادات لما نمارسه في حياتنا العملية دون أن نعيه أو نفكر به ونمط المجتمع المدني القادر على إحداث التغيير والسير نحو الحداثة وفرض مجتمع القانون والنظام من خلال فتح الابصار والافئدة لفئات المجتمع والوقائع والتحولات المحيطة به[1].

إذن، لا بد من إسس ومرتكزات يتم بناؤها في المجتمع والدولة ونقصد بذلك متطلبات هيكلية وبنيوية تتموضع في عملية تحديث وتطوير للبنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وفي هذا السياق يمكن القول إن عملية بناء المجتمع المدني هي في الوقت نفسها عملية بناء للدولة[*] ذاتها، فكلتاهما نتاج للحداثة وتحتاجان معاً إلى سيادة منطق التنمية والمشاركة والشرعية والعدالة والمساواة، باعتبارهم اهم الاليات التي تنتظم بها ومن خلالها عملية بناء المجتمع السياسي والمجتمع المدني معاً[2].

وفي اطار هذه التحديات يمكن طرح السؤال الآتي، هل تسهم ثقافة المجتمع العراقي في تعزيز وتفعيل الادوار المهمة للمجتمع المدني في عمليات التحول والانتقال الجديدة ؟ تؤدي الثقافة التقليدية دوراً كبيراً في تكييف أداء مؤسسات ومنظمات موصوفة بالحداثة، ومما يلاحظ أن الحداثة، في بعض الحالات تشكل مظهراً خارجياً يستبطن مضموناً تقليدياً، وعلى سبيل المثال، لا يعني وجود حركات أو مؤسسات حزبية تبني هذه الحركات ثقافة وتقاليد حزبية حداثية في المجتمع العراقي، إذ مازالت الحركات والاحزاب السياسية العراقية تتسم إلى حد بعيد– بوعي او بدون وعي منها– بثقافة وسلوك التشكيلات التقليدية، وذلك بشكل متزامن مع مستوى ضعيف من البنى والثقافة الدينامية التي تتمتع بها هذه المنظمات في المجتمعات الحديثة[3].

---

[1] – عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والتنمية في العراق ،، مصدر سبق ذكره، ص152.

[*] وفي هذا الجانب يؤكد فوكاياما، إن بناء الدولة ، يمثل نوعين مختلفين من الانشطة : إعادة البناء والتنمية، من هذا المنظور يعرف فوكاياما أن إعادة بناء الدولة على إنها استعادة البلدان التي مزّقتها الحروب أو المجتمعات المدمرة وضعها الذي كانت عليها قبل الصراع، والتنمية بانها إيجاد مؤسسات جديدة وتعزيز نمو اقتصادي مستدام.ينظر في ذلك، محمد نسيب أوجون ومراد أصلان، مصدر سبق ذكره، ص21.

[2] – ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص57.

[3] – عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص37.

وقد تأرجحت العلاقة بين التشكيلات التقليدية والحداثية سلباً وايجاباً، ولم يتحقق التكامل الكافي والمرن بينهما، ولعل ذلك يعود إلى سببين : أولهما، العيوب التي تعتري التشكيلات التقليدية، وتلك التي تعتري التشكيلات الحداثية واداءهما، وثانيهما دور القوى الخارجية في تعزيز التعارض بينهما، والعمل على توظيفه لتحقيق أغراض هذه الدول[1]. وظلّت هذه العلاقة على درجة غير كافية لدفع المجتمع العراقي عن طريق التحديث الرشيد والمستدام، ويشكل اعتماد بعض الاتجاهات السياسية على القيادات العشائرية، مثالاً واضحاً على هذه العلاقة، إذ كانت هناك درجة عالية من التعاون والتكيف النفعي بين المؤسسات الحداثية والتقليدية[2]. وهناك كثير من المؤشرات التي تعبر عن تزاوج معيب بين أنماط السلوك التقليدية ومظاهر التحديث، وكانت النتيجة تعطيل أو تشويه لدور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في خدمة الأهداف الوطنية.

أما عن المشكلات التي تواجهه منظمات المجتمع المدني في العراق والتي أخفقت أو اضعفت إلى حد كبير من دورها في تلك العملية الجديدة – عملية التحديث– ويلخصها (د.عدنان ياسين مصطفى/ أستاذ علم الاجتماع في جامعة بغداد) فيما يلي:[3]

1. **غياب منظور تنموي جامع:** نتيجة لغياب أولويات عراقية واضحة، تتمحور حول منظور تنموي عراقي متفق عليه، وغياب إلية تنسيقية فاعلة بين السلطة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، كما ادى هذا الغياب لتعزيز أجندات الممولين التنموية ومنظورهم السياسي، وتسهيل تبعية منظمات المجتمع المدني، وقد أصبح ذلك أكثر أحتمالاً مع ضعف حكم القانون والشفافية والديمقراطية، وضعف ثقافة تداول السلطة في داخل مؤسسات السلطة، ومنظمات المجتمع المدني، لقد نجم عن ذلك كله أن نسبة كبيرة من هذه المنظمات فشلت في اداء واحد من أهم ادوارها، المتعلقة بوجوب مراقبة أداء الدولة/

---

[1] – عدنان ياسين مصطفى، المجتمع المدني المعاصر في العراق إشكاليات بنيوية وخيارات تمكينية، في تطور المجتمع المدني في العراق من 2003–2008(مؤسسي– حقوقي – تشريعي)، اوراق مقدمة لورشة عمل عقدت للأكاديميين العراقيين، عمان– الاردن، 2008، ص66.

[2] – المصدر نفسه ، ص66.

[3] – المصدر نفسه ، ص ص78–82.

السلطة ومدى التزامها بالدستور والقانون، والتزامها بواجباتها فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان، والتعددية، أو حرية التعبير.

2. **ضعف القيم الديمقراطية:** تظهر المؤسسات المجتمع في المجتمعات الديمقراطية التي تجد فيها فسحة ديمقراطية التي تساعدها في التعبير والممارسة، إلا إن ما نجده في المجتمع العراقي اليوم هو التقلص الواضح في الفرص الديمقراطية، وانسداد آفاق الاندماج والحوار، إذ تحددها في كثير من الاحيان الوسائل التقليدية البعيدة عن النضج المجتمعي لهذه الممارسات.

3. **تشتت الولاءات في التشكيلات التقليدية:** إن استمرارية التشكيلات التقليدية العراقية(العشائرية، الاثنية، الطائفية، المناطقية، القومية)، ادت تشويه فكرة المجتمع المدني، إذ لم تنجح هذه التشكيلات على الرغم من وجوده المبكّر، في خلق ثقافة وطنية ينتمي لها الجميع، ولذلك كان مفهوم المواطنة عندها هشاً قابلاً للانهيار، إن قيام بعض هذه المنظمات على روابط قومية، أو اثنية، أو دينية، أو طائفية، أو عشائرية، أو غيرها من البنى التقليدية، أدى الى تناقضات فيما بينها، وغالباً ما يفضي ذلك إلى ضعف حس المواطنة وتشويه المجتمع نفسه.

4. **تناشز الحقوق والواجبات:** إن الحقوق والواجبات خطان متوازيان ومترابطان، ولا يجوز أن ينفك أحدهما عن الاخر في الحياة العملية. ففي المجتمعات التقليدية وفي أغلب الاحيان لا يوجد ذلك الخطان المتوازيان (الحقوق والواجبات) بصورة طبيعية في ظل التشكيلات التقليدية، فحقوق وواجبات الفرد قائمة على الأتساق، الفرد يتوقع من عشيرته او محلته ان تقف إلى جانبه في كثير من الامور، وتنجده اذا تخاصم ، وتأخذ بثأره حين يقتل، والمفروض ان يكون من جانبه مستعداً للقتال معها في المعارك، والإساهم في الديات، وكل الفعاليات دون ان يسأل، لماذا؟ لكن الحضارة الحديثة جلبت معها مفهوماً للعلاقات الاجتماعية هو مفهوم الوطن بدلاً من العشيرة والمحلة، ويجب الفرد ان يخضع للحكومة بدلاً من خضوعها للعرف العشائري، وهذا في الوقت نفسه أدى إلى التناشز الاجتماعي، فالمواطن بات يحفظ الحقوق التي لديه على الحكومة ويهتف بها ويخطب فيها، لكنه ينسى أن الحكومة لها واجبات على الفرد يجب أن يقوم بها، فالإنسان العراقي عموماً أسرع الى القيام بحقوقه منه الى القيام بواجباته.

5. **عدم تجذر مفهوم القيادة التنموية:** مما أدى إلى سلبية الدور الذي قامت به السلطة الحكومية تجاه منظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من المحاولات العديدة لمنظمات المجتمع المدني في إقامة علاقة تكاملية وديمقراطية مع الاجهزة الحكومية، وفي تعزيز جسور الثقة بينهما، إلا إن ضعف السلطة والاداء الحكومي وفقدان الثقة، وطغيان ثقافة الولاء بدلاً من ثقافة الانجاز لم يسمح بالتوصل إلى تعاون مثمر وكاف بين الفريقين، كما تخلخل الوضع الأمني، وتردد السلطة في حماية منظمات المجتمع المدني، وإشراكها في عملية صنع القرار جزءاً من أسباب قصور أداء الجانبين.
6. **الدعم الخارجي:** أدى تنامي أعتماد هذه المؤسسات والمنظمات على التمويل الخارجي لتنفيذ مشاريعها التنموية والخدمية، وإهمالها الاعتماد على الذات، إلى المزيد من تحكم الممولين في التوجهات التنموية العراقية، وعليه تحكمهم في تحديد المسارات والتوجهات التي تنشد بناء المجتمع واستقلال إرادته السياسية، ويؤدي السبب البنيوي دوراً في اداء منظمات المجتمع المدني، إذ شكل ضعف التنسيق والتعاون فيما بينها– ضمن منظور تنموي متفق عليها مع الحكومة– وغياب التكامل الهادف بين نشاطاتها، وضعف الوعي بأهمية تعزيز اليات تطوير ادائها، شكل ذلك كلها سبباً في زيادة هشاشة ادائها.
7. **استمرار الوضع المجتمعي المأزوم** : إن استمرار الوضع الراهن في العراق بدد من إمكانية تحقيق دور تنموي فاعل لمؤسسات المجتمع المدني،إذ إن ما يسود بها الفضاء العام العراقي من سلبيات كثيرة وعجز الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العام (2003) ولغاية الآن على معالجتها، جعل ذلك إن تؤدي السلبيات دوراً رئيساً في تبديد فرص تمكين المجتمع العراقي وتطوير أدواته بطريقة رشيدة وهادفة، وفي تفويت الفرصة عليه لصوغ اولياته بحرية.
8. **الدور المتأرجح للمانحين والممولين:** أي الهيئات والمؤسسات والاشخاص التي تقدم للمجتمع المدني العون المادي والتدريب وغيرها، اذ سعي بعض المانحين الى فرض أجندتهم السياسية عبر التمويل بصرف النظر عن الأجندة العراقية المفترضة أو المنشودة...، على صعيد آخر، يلاحظ إن بعض هذه المنظمات تستمد وجودها من دعم الاحزاب لها، إذ أدت الاحزاب التي ارتقت في سلم السلطة دوراً في تأسيس منظمات المجتمع المدني على وفق مقاسات ورؤى متناغمة معها وانفقت من دون وجه قانوني من

خزانة الدولة الكثير من الاموال الى تلك المنظمات التي لا تعدو كونها فروعاً لهذه الأحزاب، لتحقيق مصلحة الجهات الداعمة[1]. الذي شكل تناقضاً جوهرياً بين هذه المنظمات ومفهوم المجتمع المدني، وغالباً ما كان السبب في التأثير على استقلاليتها، أو كان سبباً في خضوعها لا شتراطات المانحين، التي قد لا تتسق مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

9. **تفاقم الفساد الاداري والمالي:** صاحب عملية تمويل منظمات المجتمع المدني فساد تمثل باستحواذ البعض على المنح المخصصة لها، والتي رافقتها الكثير من السلبيات لحداثة التجربة ولدخول بعض الطارئين على هذا الموضوع الذين سعوا الى تحويل هذه المنظمات الى وسائل للكسب غير المشروع، فالكثير من المنظمات حصلت على تمويل ودعم من بعض الجهات إلا إنها لم تقدم شيئاً معلوماً في اتجاه الأهداف التي حصلت بموجبها على التمويل..، فحرمت منه بعض المنظمات الفاعلة بشكل حقيقي مما أثر سلباً على عمل المجتمع المدني وزاد من النظرة السلبية لعمله، فبقيت المنظمات المدنية الحقيقية بعيدة عن مصادر التمويل معتمدة على نفسها وجعلها هذا الأمر ضعيفة أمام متطلبات العمل ومن ثم قصورها في السعي لتحقيق اهدافها[2].

10. **مشكلات التسييس:** إن غالبية منظمات المجتمع المدني اليوم في العراق مُسيسة، إذ ترتبط من حيث مرجعيتها الفكرية أو السياسية بأحزاب أو شخصيات سياسية فاعلة في الساحة السياسية أو تربتبط بنى تقليدية، مما أفقدها القدرة على التعبير عن المجتمع المدني ككل.

11. **مشكلات التعددية المنفلتة في منظمات المجتمع المدني:** تعاني منظمات المجتمع المدني اليوم من التشرذم والانفلات، على الرغم من وجود الالاف من منظمات المجتمع المدني على الساحة العراقية إلا إن الحقيقي والفاعل منها قليل جداً، إذ أسست العديد من تلك المنظمات إما بقصد التربح من التمويل أو للتحقيق أغراض خاصة، وبالتالي أصبحت هذه المنظمات فرصة لإثراء البعض وتكوين الثروات على حساب الخدمة الحقيقية، كما

[1] – محمد عبد صالح، المجتمع المدني ومصادر التمويل، مجلة شؤون عراقية، العدد السابع ،نشرة تثقيفية شهرية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، (اذار 2008)، ص3.

[2] – محمد عبد صالح، مصدر سبق ذكره ، ص4.

تعاني منظمات المجتمع المدني الانفلات وعدم وجود ضوابط تضعها الحكومة على حركة المجتمع المدني، فنحن نفهم أن المجتمع المدني لكي يزدهر ويقوم بواجبه لابد أن تكون هناك حرية لحركته، ولكن هذه الحرية لابد أن تكون ضمن الحدود المقبولة، كي لا تخترق ثقافتنا وتهتز ثوابتنا.

12. أتسمت الإنجازات على صعيد المجتمع المدني بالاعتماد على الرؤى والأطروحات العامة على حساب خصوصية التجربة المجتمعية العراقية، بمعنى إن العديد من تلك التجارب شد الفكر والعاطفة والحركة صوب الخارج العراقي، أكثر من تأكيدها على أولوية الداخل في إنجاز ذاته القيمية.

إن عملية التحديث السياسي في العراق تتطلب تعزيز مؤسسات المجتمع المدني، وتأكيد دورها عبر إيجاد معايير فعالة وواضحة، تحول دون ظهور منظمات شكلية، أو غير ذات دعم اجتماعي واضح، فضلاً عن ضرورة ان تكون برامجها واضحة، ومعايير تقويمها موضوعية، ومتحررة من سطوة الدولة وفروض طاعتها أيديوجياً وسلوكياً، وتعميق وعي قادتها واعضائها بأدوار منظماتهم في بناء وتعزيز شبكات الامان الوطنية، مع تأكيد توافر مصادر تمويل كافية لأنشطتها تتناسب مع أهمية ونتائج برامجها[1]. لأنها تجاوزت بتقديرنا كونها حاجة الى كونها ضرورة ملحة، خاصة وان البلاد تمر بمرحلة تغيير واسعة وشاملة، الامر الذي يتيح فرصة ثمينة لأستثمارها في ارساء بناء جديد راسخ ومستمر لتجاوز تعقيدات وتحديات وأخطاء الماضي القريب والبعيد في تاريخ تطور هذا البلد، وبغض النظر عن الطريقة التي تم فيها التغيير وتداعياتها وإسقاطها، فأن واقع الحال والمصلحة العامة يفرضان العمل على صياغة مشروع سياسي واقعي ومتوازن يحفظ الحقوق والحريات ويتيح للشعب رقابة ومساءلة السلطة وحق اختيارها وتغييرها بوسائل سلمية، ودفع التغيير باتجاه تنفيذ مثل هذا المشروع، على أن ذلك كله لا يمكن بمجرد توجيه النقد سواء للتغيير شكلاً ومضموناً أو لألياته أو نتائجه، وانما بايجاد البديل القادر على ايجاد الحلول الحقيقية للتحديات والمشاكل والسياسيات التي حالت وما تزَل عن تقدم المجتمع، وتطوير منظومات سياسية واقتصادية واجتماعية قادرة على توليد بنى جديدة ومتجددة تجعل من التطور عملية مستمرة وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته، ويبدو أن

[1] – عدنان ياسين مصطفى، المجتمع المدني المعاصر في العراق، مصدر سبق ذكره، ص91.

مؤسسات المجتمع المدني وحدها التي يمكن ان تنهض بمهمة كهذه شرط ان يكون مجتمعاً حقيقياً[1].

ثالثاً: أثر التحديث في وسائل الاعلام على الاستقرار السياسي.

تناولنا في الفصل السابق مدى التحديث الحاصل في وسائل الاعلام. هنا سنتناول تأثير ذلك التحديث الاعلامي على الاستقرار السياسي، وكالأتي:

بالعودة إلى التساؤلات المطروحة في الفصل السابق المبحث الثاني، المطلب الثالث، اولاً: ماهو الدور الحقيقي لتلك الوسائل–الاعلامية– في عملية التنمية والتحديث السياسي؟ وما هو دورها من عملية تحقيق الوحدة الوطنية وبناء اللحمة العراقية التي تعتبر أحدى اهم اوجه التحديث السياسي؟ خصوصاً في عملية تشكيل العقل العراقي وتغيير بنائه نحو الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير المسؤولة.وما أثر ذلك التحديث الاعلامي على الاستقرار السياسي؟

في ظل تعدد الاتجاهات والقنوات وتفرع بنية وسائل الاعلام في العراق بعد العام (2003)، كان المشهد الاعلامي ومنطلقاته يشهد نوعاً من عدم التنظيم والوضوح، فقد برزت لنا العشرات من القنوات الثقافية والاعلامية، التي تمطر المتلقي العراقي بالرسائل المسؤولة وغير المسؤولة واصبحت ساحة الاعلام والتأثير ساحة اقرب إلى التجريب الثقافي والوجاهة الاجتماعية، على حساب الوعي بخطورة الدور وتراكم التأثير[2]. وعلى الرغم من تشكيل هيئة الاعلام والارسال العراقي في محاولة لتنظيم عمل الإعلام العراقي إلى الحد الذي يجعل من عملية الإصدار أو التوجه إلى الرأي العام تسيير بشكل منظم ومسؤول لكن الواقع الذي سارت عليه تلك الاجواء قد افرد جملة من المؤشرات، نلخصها بالآتي[3]:

---

[1] – اسراء علاء الدين نوري، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد 5، نشرة تثقيفية شهرية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، (كانون الثاني 2010)، ص51.

[2] – كامل حسون القيم، وسائل الاعلام والهوية الوطنية العراقية بين عصف الاحتلال، والتجربة وتجسيد الاجندات، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدرسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص201.

[3] – المصدر نفسه، ص ص200–201.

1. إصدار عشرات المطبوعات مجهولة التمويل أو العائدية، والافتقار إلى تقاليد تنظيم الحدود الدنيا للمسؤولية التي تؤلف تلك الوسائل.
2. العشوائية وفقدان الرقابة التنفيذية لمضمون تلك القنوات فالجميع يرى الحق في إصدار ما يريد انعكاساً على القهر الثقفي والفكري الذي خلفه النظام السابق.
3. ضعف التخصص في علوم الاتصال والاعلام نتج عن الفشل في استقطاب جمهور منتظم التلقي.
4. عدم ايجاد آلية رسمية أو مجتمعية منظمة لعمل مشروع تطوير حقيقي للصحفيين، واعادة تأهيلهم فقد سار البعض بافق ثقافي أو سياسي ضيق وليس بأفق اعلامي اكاديمي حر وواسع.
5. عدم اشراك القطاع الاكاديمي في إعادة تشريع او تنظيم الخارطة الاعلامية التلقائية والاكتفاء بالاداء على حساب التاثير.
6. تباين الدعم الحكومي للقنوات الاعلامية، مما خلف نجوماً في القنوات والصحف ليس بطرق تحريرها أو تأثيرها بقدر ما تحملها طرق التمويل وبالتالي الأتاحة الى القارئ بالشكل المجاني أو الانتشاري.
7. عدم وضوح قوانين تحدد حرية التعبير والاعلام، واقتصر على ذكره بشكل يقترب إلى التعميم وبالتالي فإن وسائل الإعلام تضع نفسها في حيرة من الممنوع مرحلياً والمسموح دستورياً.

في ظل تلك المؤشرات، تشكل اليوم وسائل الاعلام وبكل اشكالها تحديات خطيرة امام رسم السياسات الوطنية والمتغيرات الديمقراطية، وكل اشكال التربية والوعي المجتمعي، بأعتبارها غدت المدرسة اللحظية المتنقلة بين الاحداث والافكار وبين المتلقي، وكأداة للملاحقة الدائمة لكل أشكال التغذية السلوكية والفكرية والعاطفية[1]. فظهر في العراق عالم يسوده السحق الثقافي وصراعات قصف العقول والعواطف والتهميش المعرفي عبر وسائل الاعلام، وبروز خطاب اعلامي على نحو تنافسي – تصادمي، غيب فيه المصلحة العامة للدولة ادى إلى زيادة القلق

[1] – كامل حسون القيم: مصدر سبق ذكره، ص202.

الامني والارباك في العملية السياسية. ويمكن القول هنا أن وسائل الاعلام اليوم في العراق وبكل اشكالها تشكل تحديات خطيرة امام عملية التنمية والتحديث والاعمار.

أما عن دورها من عملية تحقيق الوحدة الوطنية وبناء اللحمة العراقية، يهدف التحديث السياسي الى خلق من المجتمع المتشتت نموذج الكل الموحد، وصهر الولاءات الفرعية في بوتقة واحدة وهو الولاء الوطني، من خلال ادوات عديدة ومنها وسائل الاعلام. فما هو دور وسائل الاعلام في العراق في عملية تحقيق الوحدة الوطنية بعد2003 ؟

عموماً يمكن القول، أن وسائل الاعلام كنظام اجتماعي تعمل على أهمية التماسك الاجتماعي للمجتمع وايجاد السبل الكفيلة لإعادة بناء الوحدة بين ابنائه، وتوحيد صفوفهم وخلق رأي عام تجاه جميع القضايا التي تواجهه فوسائل الاعلام متكاملة ومترابطة من الجهود الرسمية والمجتمعية تبذل في المحافظة على سلامة المجتمع ووحدته[1].

لكن واقع الاعلام في العراق اثبت عكس ذلك تماماً، حينما حصل التغيير السياسي في العراق بعد العام (2003)، سارت وسائل الاعلام بطرق ومسارات أسرع بكثير من السياسة، تريد لنفسها بصمة هامة في مرحلة البناء السياسي الجديد، ولكن في ظل عدم وجود ضوابط ومحددات، واجواء أمنية منفلتة والطائفية السياسية والاحتدام العنفي في بغداد وبعض المدن، ساعدت تلك الظروف على سحب الاعلام الى ذلك الميدان (العنف)، ودخولها بشكل صريح في تغذية ذلك الصراع واذكاء ثقافة العنف ضد الاخر[2]. عبر مجموعة من الآليات نتناول منها:

1. التأكيد الخبري على أعداد القتل على الهوية، وحالات الخطف والتهجير.
2. الايحاء في المضمون المصور أو المذاع على إمكانية الاستباحة المفاجئة لجهات مجهولة ما اربك جميع المكونات.
3. الإيحاء (قصداً ام تلقاءاً) بعوامل تشيع ثقافة العنف، وتعمل على ان يكون جزءاً من حياة العراقيين الاعتيادية، من خلال تحوير الاتجاهات وتثويرها، وتحفيزها باتجاه سلوكي معين بالكلام أو الرضا أو الحراك عنفاً.

---

[1] – أحمد جاسم مطرود، دور المؤسسة الاعلامية في نشر ثقافة التسامح(دراسة تحليلية)، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 4، 2015، ص2150.

[2] – كامل حسون القيم، مصدر سبق ذكره، 206.

4. تعمل العديد من وسائل الاعلام على نشر الشائعات والاكاذيب والتسقيط لجهات أخرى، التي تزيد من الازمات المتواجدة، فإن اغلب تلك الوسائل لم تقم على اسس فكرية ومنهجية وايديولوجية واضحة بل اغلبها قام على اساس الربح المادي.
5. التأكيد (بصورة مباشرة او غيرة مباشرة) على عناصر الاختلاف في الثقافات بين المكونات المجتمعية والتي احدثت خللاً في التركيب الثقافي لدى ابناء المجتمع العراقي.
6. التأكيد على وجود الثقافات الفرعية ونموها لأننا نجد اليوم أن الثقافة الام قد فككت إلى عدد من الثقافات، وهذا ما يعرف بالتفكك الثقافي الامر الذي يفقد النظام الاجتماعي اصالته ووحدته. إن الواقع الاعلامي والصحفي في العراق بعد العام(2003)، اثبت أنه لا يوجد اعلام وطني موحد بل تشظى الاعلام وتعدد بتعدد المكونات المذهبية والقومية والفكرية والايديولوجية[1]. اذا سارعت العديد من وسائل الاعلام الى تبني تمثيلها لطائفة معينة من ابناء المجتمع العراقي، ولم تكن اداة مهمة من ادوات التنشئة الاجتماعية – السياسية في البلد تعمل على خلق هوية وطنية واحدة موحدة لكل، لذلك أصبحت وسائل الاعلام اداة مشظية للوحدة الوطني في العراق، لذلك يقع جزء لا يستهان به من هذه الفوضى التي يشهد العراق على وسائل الاعلام.

تاسيساً على ما تقدم، يمكننا تلخيص مجموعة من الاسباب التي حالت دون تحقيق وسائل الاعلام لجهده التنموي والتحديثي في العراق بعد 2003. ومن تلك الاسباب مايلي:

1. إن اغلب المؤسسات الاعلامية ترتبط بأحزاب وشخصيات وجهات غير حكومية، ومع ان الكثير منها تدعي أنها مستقلة ، لكن اتجاهات مضامين رسائلها الاعلامية، تدل على توجهات غير مستقلة، بل ان البعض منها تتبنى خطاباً قومياً أو طائفياً، وهذا مايشير إلى غياب الصحافة المستقلة في بيئة متأزمة، ومن يتحدث عن الاستقلالية التامة في الاعلام العراقي فإنه يغالط نفسه ويجانبها، مع أن تثبيت وإعلان التبعية لهذه الجهة أو تلك ليس مثلبة على هذه الوسيلة الاعلامية أو تلك إلا أن بروز الخطاب

[1] – محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي(وإبرز تحولاتها)، مركز العراق لدراسات ، بغداد، ط2، 2013، ص360.

الاعلامي على نحو تنافسي – تصادمي، قد يؤدي استمرار القلق الامني والارباك في العملية السياسية[1].

2. وجود صحف ومحطات وقنوات تلفزيونية مجهولة التمويل، تعمل على تنفيذ مخططات سياسية موضوعة مسبقاً للجهات المؤسسة ، مما تشكل هاجس خوف جديد تزيد على المواطن حيرته.
3. تمويل بعض المؤسسات الاعلامية من مصادر خارجية ، مقابل تحقيق اهداف سياسية محددة فهي لم تعتمد البناء المؤسسي التنموي الذي ينهض بالاعلام العراقي وينعش الحرية الجديدة، بل على العكس تحولت الى واجهة فاسدة ، وغالباً ما تؤدي دوراً سلبياً في تأزم الاوضاع، ولا يهمها ما يلحق بالعراق وابنائه من ضرر واذى، كل ذلك مثل انعكاساً للاستخدام والتوظيف السئ والخاطئ للحرية الاعلامية[2].
4. وقوع العديد من وسائل الاعلام العراقي في فخ المنازعات والصراعات السياسية والحزبية والفئوية، لأسباب ترتبط بخلفيات إن أغلب وسائل الاعلام ترتبط بالأحزاب واجندتها الحزبية، وكذلك ظاهرة تعددية الافكار التي ترتبط مع معظمها بمعالجات طائفية وقومية ترتبط من الولاء للمذهب والعشيرة والقومية، اكثر من اقترابها من الولاء للوطن[3]. مما جعل من وسائل الاعلام تحمل صورة مؤلمة للممارسات تحمل في ثناياها خطاباً اعلامية مؤججاً لصالح الانتماءات الضقية (الطائفية والعرقية والقومية...الخ) ، كثر مما مو لمصلحة الوطن.
8. غياب المهنية الاعلامية، وفقدان الرقابة لمضمون وسائل الاعلام. مما ادى الى التدني في اداء الاعلام العراقي، وابتعاده عن هموم ومتاعب المجتمع، حتى أصبح ما يطرح ويكتب في وسائل الاعلام هو كلام للاستهلاك اليومي فقط، وبلغة ساذجة وسطيحة من دون اي اعتبار.

---

[1] – علي حسين حسن سفيح، مصدر سبق ذكره، ص125.

[2] علي حسين حسن سفيح، مصدر سبق ذكره، ص127.

[3] – ياس خضير البياتي، تفكيك المشهد العراق ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد354، 2007، ص56.

لذلك نرى من المفيد أن تراجع الملفات الاعلامية بشكل شامل ومعمق، وعلى اسس تفهّم جملة من اعتبارات التغيير منها: الحتمية التقنية، وشيوع الديمقراطية وحق الانسان بحرية تداول المعلوما، واخضاع العمل الاعلامي للسلوك العلمي الميداني وللتنمية والتحضر، لمواكب التقدم وللحاق بالدول المتطورة.

رابعاً: أثر التحديث في النظام القبلي على الاستقرار السياسي.

تشغل قضية المرجعيات الثقافية ومنها القبيلة مكانة مركزية في أولويات واستراتيجيات التنمية والتحديث في البلدان النامية، فهي القضية الاكثر تقاطعاً والتقاء مع كل قضايا المجتمع في حاضره ومستقبله، وفي العراق وعلى الرغم مما شهدته الجهود المعنية بقضايا التنمية والتحديث من تنامٍ واضح، إلا أن العديد من المسارات واساليب الادارة التي تصاحب العمليات التنموية ظلت متأثرة سلباً بالمرجعيات الثقافية التي انعكست بالنتيجة على مستويات الوعي المجتمعي والحكومي ووعي منظمات المجتمع المدني، ومن ثم انعكست سلباً على الاستقرار المجتمعي والسياسي، مما يتطلب وقفة جادة تسبر أغوار هذا التحول وتحدد مساراته وتداعياته على مستوى الفرد والمجتمع والدولة[1].

واذا كانت مظاهر هذا التحول تختلف من مجتمع إلى اخر، فلا بد من الوعي هنا بحقيقة إن المجتمع العراقي، وإن عد مجتمعاً انتقالياً، فأن مظاهر الأزمة ونتائجها ومؤشراتها ما زالت شاخصة في كثير من مفاصله، وهي تعكس هذه الصورة وتتأثر بها إلى حد كبير، نظراً لما يتعرض له رأس المال البشري من تعطيل بسبب الولاءات الفرعية وتنامي مشاعر القلق والاحباط واللايقين، وانتشار المشكلات الاجتماعية بما في ذلك الانحرافات السلوكية والفقر[2].

إن ما افرزته الازمات المتلاحقة في العراق بعد عام 2003 من متغيرات مجتمعية، أفضت إلى توالد للمشكلات أبرز تجلياتها البطالة والفساد وتصاعد الصراعات العنفية (الثقافية والعراقية والطائفية والقومية)، وتحولات في مرتكزات الهوية واختراقات ثقافية على اختلافها، وتراجع الرقابة وحكم القانون، كل ذلك وغيره اخذ يطرح بشدة على قضايا الامن الانساني ومستقبل التنمية والتحديث واستدامتها، وتماسك واستقرار وانسجام الكيانات الوطنية. في الوقت نفسه، غدا البحث في قضايا التداخل والتكامل والاستقرار المجتمعي والسياسي في تأثير المرجعيات الثقافية

[1] – عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والتنمية في العراق، ص133

[2] – المصدر نفسه، ص133

من اولويات التي ترسم سياسيات التحديث الوطنية وفي مقدمتها القبيلة بالدولة وانعكاس ذلك على رسم سياسيات التعامل مع المستقبل في تحدياته وفرصه.[1]

على الرغم من التطورات والتغيرات التي شهدها المجتمع العراقي بعد عام 2003، ولا سيما في تشكيل وتأسيس مؤسسات ديمقراطية حديثة، إلا أن التنظيمات الاجتماعية التقليدية لم تفقد دورها ووظيفتها ولم تتخلص منها مؤسسات الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني، بل أن الولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة ظل ممتداً في جذوره في أعماق المجتمع المدني، وتلك هي الحالة التي يجمع المفكرون على أنها حالة مدمرة للمجتمع وتهديداً لاستدامته.

أدت عمليات الفوضى التي اعقبت سقوط الدولة عام 2003، من عمليات سلب ونهب لممتلكات العامة والخاصة، وانقسام المجتمع على اسس طائفية تعمقت الفوضى لا سيما في بغداد بعد تفجير الامامين العسكريين عام 2006، ودخل العراقيون نفق الحرب الطائفية، وما رافقها من تهجير قسري لعب خلالها الاجندات الطائفية دوراً في تغذية السلوك غير المنضبط في السلوك الجمعي، مع ترهل في سلطة الدولة وعدم قدرتها على إدارة دفة الامور، وتوقف عملية التنمية وارتفاع معدلات البطالة ، مما أدخل البلاد في نفق الازمات المتلاحقة وتعاظم حالات الفقر والحرمان.

لقد تمخض عن هذه التداعيات تعاظم دور المؤسسة الاجتماعية التقليدية القبيلة، وتمأسست الكثير من الممارسات الاجتماعية وحازت آلياتها على الاعتراف الاجتماعي وتغلغلت في الحس الجمعي للناس.

إن استمرار هيمنة التأثير القبلي على السلوك الانساني قد إلقى بظلاله بما لا يقبل الشك الهشاشة في المدن العراقية وانسداد آفاق التنمية، والحضور الفاعل للمرجعيات الثقافية التي تعزز الولاءات الفرعية، مما اوجد مجتمعاً هجيناً تحكمه جدلية الولاء والانتماء، وهو ما أفضى إلى غياب المشروع الانمائي للبلاد.

إن جوهر المشكلة اليوم في العراق التي تواجه التنظيمات والبنى الحديثة على الرغم من حداثة البناء المؤسسي لهذه البنى، هو إنها ماتزال الكثير من تلك المنظمات تعمل من خلال الأطر أو القيم التقليدية فالتنظيمات القائمة ما هي الا تعبير لبعض القوى والتجمعات القبيلة أو

[1] – المصدر نفسه، ص134.

الدينية أو العراقية أو المذهبية، وهو ما يشكل معوقاً لمسارات التحديث السياسي واهدافها إذ تؤدي تلك الاطر والقيم التقليدية دوراً في تقييد الطاقات الانسانية وضرباً للآليات والبنى المؤسسية بما فيها هدر الانسان والمؤسسات والاوطان، فضلاً عما تحمله تلك القيم من ممكنات لاستشراء العنف والصراع خصوصاً في ظل تنامي العصبية القبلية في الوقت الحالي في العراق، وهو مايؤدي بلاشك إلى تبديد الطاقات والامكانات البشرية والمادية وذلك أن العصبية تقوم بالأساس على الاحادية ولا تقبل التنوع كما لا تعترف بالاختلاف.

وتأسيساً على ما تقدم، لقد بدد استمرار الوضع المجتمعي المأزوم في العراق وتنامي الادوار المهيمنة للثقافات الفرعية من إمكانية تحقيق دور تنموي للمؤسسات والتنظيمات الحديثة، إذ عمق استمرار الاحتلال وانهيار البنى التحتية، والتمزق في النسيج الاجتماعي داخل المجتمع وغياب المأسسة والديمقراطية وغياب المسألة وانتشار الفساد وهشاشة اجهزة السلطة وضعف الثقة بها وعدم كفاية الاطر القانونية وهشاشة الاوضاع الامنية، أن جميع هذه المتغيرات ادت دوراً رئيسياً في تبديد فرص تحقيق التنمية والتحديث والانتقال الديمقراطي بطريقة رشيدة وهادفة، وهو ما نعكس سلباً على الاستقرار السياسي والمجتمعي.

وبالتالي هذا يقودنا إلى استنتاج أساسي في ظل المعطيات ومخرجات المسار التنموي أنه أن تنشأ حديثة لا يمكن دولة مدنية ولا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي في ظل نمو العصبيات القبلية والتكتلات الجهوية واستمرارسيطرة وشيوع مفاهيم العصبية أمام تلاشي مفاهيم الفردية والمساواة والمواطنة.

استناداً الى ما تقدم، يمكن تحديد ملامح الوضع السياسي التي أثرت سلباً في رسم معالم مؤسسات النظام السياسي العراقي الجديد وادائه للمهمات التي وضعت من اجله، عبر العديد من العوامل والظروف التي مرت على الساحة العراقية منها:[1]

1. إن الاحتلال الامريكي ومنذ الأيام الأولى لاحتلاله العراق، آرسى محددات البيئة التي ستتم فيها الانتخابات ، وساهم في تدمير مؤسسات الدولة العراقية وحل الجيش والشرطة والاجهزة الامنية وترك البلاد لأكبر عملية نهب وسلب في تاريخ العراق وأوجد مناخاً

[1] – ياسر علي ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ص236–237.

لمختلف انواع العنف مازال آثاره حتى الآن، مما أسهم في تأجيج الصراع الطائفي والعرقي، وغدت الطائفية آساس العمل الحكومي.

2. أنتشار الميليشات المسلحة خارج اطار الدولة العراقية التي أدت دوراً كبيراً في تأجيج الانقسامات الطائفية وانتشار الفوضى والصراعات الدموية وبما يخدم المخطط الامريكي في النهاية، وبفعل الوجود العسكري الأمريكي في العراق تحول البلد إلى ساحة للتدخل الخارجي الاقليمي بسبب طبيعة الموقف الناجم عن الاحتلال، مما أفضى إلى وجود العديد من الاجندات التي تتنافس وتتصارع سعياً منها لتحقيق أهدافها ومصالحها على حساب المصلحة العراقية مما سيؤثر حتماً على مجمل التفاعلات السياسية والاجتماعية في العراق في الوقت الحاضر ومستقبلاً.
3. أسهم تردي الوضع الأمني إلى سيادة حالة من عدم الاستقرار في الداخل العراقي ما انعكس في تراجع ثقة ومصداقية المواطن في عمل الأجهزة الحكومية وشيوع حالة من الفساد السياسي والمالي والإداري في معظم مفاصل عمل الحكومة الوليدة، هذا الأمر ساعد كذلك على تزايد التحالفات والتكتلات السياسية في العملية السياسية العراقية، وهذه التحالفات ترتكز على أساس هش لا يعتمد على البرامج السياسية والحزبية ما اوجد صداه في الاصطفاف الطائفي على حساب الهوية الوطنية.
4. اختلاف مصالح الفرقاء السياسين العراقيين في العملية السياسية وفي مختلف مؤسساتها (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ما ادخل العمل الحكومي في العديد من الأزمات والمشكلات.
5. تعارض الإرادات المختلفة في عموم العملية السياسية وتحول العديد من المرافق الحكومية إلى منابر لإنتماءات مسؤوليها بعيداً عن المصلحة الوطنية.
6. ضعف الثقة بين الكتل السياسي الداخلة في العملية السياسية ومن ثم استمرار الصراع بدلاً من بناء جسور الثقة بين المكونات العراقية للتعايش السلمي وتحقيق الأمن والاستقرار، وانعدام الثقة بدأت اولاً بين الكتل السياسية نفسها لينتقل الى داخل الكتلة الواحدة.

إن المتغيرات المذكورة أنفاً عملت على إيجاد وضع سياسي غير مستقر وفقدان الثقة المتبادلة بين أبرز المكونات المشاركة في العملية السياسية العراقية مما جعل البيئة العراقية غيرملائمة لزرع مؤسسات ديمقراطية ومن ثم أنجاحها واستمرارها.

وعليه، إن بناء المؤسسات الديمقراطية للدولة تعد مقدمة ضرورية وشرط لأنجاز الهدف الوطني في بناء الدولة، وذلك يشمل بناء القضاء المستقل وتكريس سيادة القانون، وفصل السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، وحرية التعبير والصحافة والتنظيم السياسي والاجتماعي، وتكريس قواعد الشفافية ومكافحة المحسوبية والفساد وسوء الإدارة، والمساءلة في النظام السياسي ومأسسة عملية صنع القرار، واليوم هناك الكثير من البنى القائمة تستوجب الإصلاح الداخلي من منطلق المصالحة الوطنية، غير أن قدراً اكبر من هذه البنى لم ينشأ بعد والبعض الآخر مازال بحاجة للبناء، والعنصر الحاسم هنا هو القبول بمبدأ دور المؤسسة، وتطويرها على الصعيد المركزي وعلى مستوى السلطات المحلية والمجتمع وبوسائل ديمقراطية صحيحة[1]. فبدون ذلك لن يمكن بناء دولة عراقية مستقرة، وهي أساسية في بلورة رؤى ومفاهيم عراقية أصيلة في التعبير عن حاجات الشعب العراقي.فعدم وجود مؤسسات تدعم عملية التغيير الذي فرضه الاحتلال، أدى بالمحصلة الى سيطرة بُنى ما قبل الدولة وأهمها القبيلة والطائفة على المجتمع، وهنا برزت للساحة العراقية مراجع عدة منها العشائري ومنها الديني وغيرها، كلاً له مجال نفوذه[2]. وهذا بدوره خلق عدم استقرار سياسي ومجتمعي.

واستناداً الى ما تقدم اعلاه، يمكننا القول ان التحديث في المؤسسات السياسية العراقية بعد العام (2003)، لا تستند إلى المقومات الاساسية لمفهوم التحديث السياسي الذي يفترض أن يسعى اليها المجتمع، وهي:(المساواة، التمايز، القدرة)[*]. اسهم ذلك بخلق فراغ مؤسساتي كبير،

---

[1] – عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره ، ص60.

[2] – خضر عباس عطوان، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص144.

[*] **فالمساواة (Equality)** بمعنى أن تسود في المجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية، وتنطبق على جميع الأفراد فيه بغض النظر عن اختلافاتهم في الدين أو الطبقة أو الاصل العرقي، وأن يكون تولي المناصب العامة في هذا المجتمع قائماً على الكفاية والتفوق والقدرة على الانجاز وليس على اعتبارات ضيقة أخرى مثل القرابة والنسب والعلاقات الشخصية، كما يعني ايضاً تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية في وضع السياسات العامة في اختيار الاشخاص لتولي المناصب العامة. **التمايز (Differentiation)** بمعنى التخصص والفصل بين الادوار، وكذلك بين المؤسسات والاتحادات في المجتمع الاخذ بالتحديث، فكلما تقدم النظام السياسي في طريق التنمية السياسية كلما زاد تعقد الابنية فيه، وكلما تزايد عدد الوحدات السياسية والادارية. **القدرة(Capacity)**، فإنها تعني ضرورة توافر قدرات معينة للنظام السياسي، مثل قدرته، ليس فقط على ازالة الانقسامات ومعالجة التوترات في المجتمع، وانما أيضاً على الاستجابة للمطالب الشعبية بالمشاركة والعدالة

فلم يجد الناس امامهم سوى الهياكل التقليدية للمجتمع، أي القبيلة، فكانت المأساة الخفية لأنها وضعت المجتمع برمته على حافة الهاوية بسبب التفكك والانقسام الداخلي.

التوزيعية المرتبطة بالمساواة، وكذلك قدرته على الابداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع. ينظر في ذلك، اسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص30.

الفصل الرابع: تحديات التحديث السياسي في العراق بعد عام 2003.

تواجه عملية التحديث السياسي العديد من التحديات التي جعلت من الصعوبة تحقيقه، وفي حال استمراره سيؤدي ذلك إلى فشل عملية التحديث السياسي وبناء دولة مدنية ديمقراطية في العراق، لذا فإن تحقيق عملية التحديث السياسي وإعادة بناء الدولة على أُسس سليمة ينبغي أولاً ايجاد الحلول والمعالجات الضرورية لتجاوز تلك التحديات. وعليه في هذا الفصل سنناقش أبرز التحديات التي تواجه عملية التحديث السياسي، عبر مبحثين اساسيين هما، التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.

المبحث الأول: التحديات الداخلية.

تزّخر الساحة السياسية في العراق بالعديد من العوامل المتنوعة المعيقة لعملية التحديث السياسي، والتي تتفاعل مع المؤثرات الخارجية (الإقليمية والدولية)، وبمراحل ومواقف ومتغيرات مختلفة. وعليه سنسلط الضوء في هذا المبحث على ثلاثة مطالب أساسية تتناول أبرز التحديات الداخلية، التي تواجه عملية التحديث السياسي، هما: التحديات السياسية والتحديات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية– الثقافية.

المطلب الأول: التحديات السياسية.

مثلت التحديات السياسية لعملية التحديث السياسي في العراق بعد العام(2003)، التحدي الأكثر وضوحاً من بين التحديات الأخرى بوصف أن الجانب السياسي له الحصة الأكبر في قضايا التحديث والتنمية وتطور البلدان انطلاقاً من طبيعة الانظمة السياسية الحاكمة وموقف تلك الانظمة من المتغيرات والعوامل المؤثرة فيها ولا سيما في مسألة تأسيس وبناء الدولة. وعلى الرغم من أن مفهوم التحديث السياسي يحوي بين طياته معانٍ كبيرة تنعكس على تقدم البلد وازدهاره، إلا أنه في العراق فوجئ بتحديات داخلية كثيرة أثرت سلباً على عملية التحديث السياسي وعلى واقع البلد برمته، ومن تلك التحديات السياسية مايأتي:

أولاً : سياسة المحاصصة.

إذ كانت المحاصصة السياسية مباحة ومقبولة سياسياً في الدول ذات التعددية الحزبية حين لا تتمكن الأحزاب السياسية من تحقيق الفوز باغلبية الأصوات في الانتخابات تلجأ تلك الاحزاب إلى تشكيل حكومة ائتلاف يتم بموجبه تقاسم المناصب الوزارية بين الاحزاب المؤتلفة

كل حسب الأصوات التي حصدها في الانتخابات، أما سياسة المحاصصة التي أفرزتها الديمقراطية التوافقية في العراق، فهي تقوم على تخصيص اقتسام جهاز الدولة بين القوى العراقية المتصارعة(الشيعية والسنية والكردية)[1]. وهو ما تجلى واضحاً في توزيع مناصب الرئاسات الثلاث(رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان) وصولاً إلى بقية مؤسسات الدولة، بين القوى السياسية العراقية بعد انتخابات(2005-2010)، وكذلك الحكومة الحاليةعلى وفق هذه القاعدة (المحاصصة)[2]. وحتى أن لم يشرعن لها الدستور ولكنّها اصبحت واقع حال شرّعنت لها الممارسة السياسية منذ بداية تشكيلها عام (2003) ولغاية هذه اللحظة.

وإذا كان التصور العام للديمقراطية إنها حكم الاغلبية مع حفظ حقوق الأقلية، ولكن الاغلبية بمعناها السياسي وليس بمعناها المجتمعي، فالأغلبية السياسية هي اغلبية افقية تمتد على مساحة الوطن بكل اتجاهاته، أغلبية أحزاب لها قواعد ومناصرين شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، بغض النظر عن الأصل العرقي او الديني أو المذهبي. أما الاغلبية المجتمعية أغلبية عمودية تقسم المجتمع على أساس العلاقات الاولية والانتماءات الطائفية والاثنية، واستقطاب الاحزاب يتم وفق هذا المنظور، أما الديمقراطية التوافقية التي شهدها العراق بعد العام (2003) فإنها لم تقم على أساس الأغلبية السياسية إنما قامت على اساس الاغلبية المجتمعية، وهي بذلك أغلبية عمودية تقسم المجتمع على أساس العلاقات الاولية والانتماءات الطائفية والمذهبية والاثنية، وبذلك فإن الأحزاب التي تقوم بهذا المشهد هي أحزاب مذهبية أو عرقية تعتمد على الجماعة أو الطائفة وتعدها الأصل في هذا الوجود وهذا هو عامل تفتيت للحمة الوطنية العراقية[3].

ومن ثم أصبح المكوُن السياسي تعبيراً عن المكوُن الاجتماعي، وبذلك غدا النائب في البرلمان ممثلاً لطائفته أو مذهبه أو قوميته ولم يعد ممثلاً لعموم الشعب كما هو متعارف عليه في كل الدول الديمقراطية ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إن أي نائب لا يستطيع أن يكون

---

1 – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة ، مصدر سبق ذكره ، ص 380.

2 – علي عباس مراد، حول بعض مشكلات اعادة بناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 4، مركز حمورابي للدراسات والبحوث، بغداد، 2012، ص208.

3 – ياسين سعد محمد البكري،اشكاليات الديمقراطيات التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية ، مصدر سبق ذكره، ص 61-56

له رأياً خارج نطاق كتلته وجماعته الطائفية أو الدينية أو الاثنية، إذ لا يمكن أن يكون له وجود خارج جماعته كما أن الاخرين لا ينظرون له إلا عبر جماعته[1]. وبالمحصلة فإن امتداد المكون الاجتماعي على المكون السياسي سيؤدي إلى:[2]

1. تسييس جهاز الدولة وتكريسه لخدمة مصالح الجهة السياسية والجهوية، التي ينتمي إليها من تسنم منصباً قيادياً في هذا الجهاز بدءاً من تجميع الأعوان من بني جماعته لإحكام قبضته وصولاً لإخضاع الجهاز لفئته وجهته.
2. إضعاف إداء جهاز الدولة نتيجة لتسييسه، إذ إن انشغال المسؤول بتحقيق اهداف وطموحات الجماعة التي ينتمي إليها، وتجميع الأعوان حوله وتسلمهم المسؤوليات في هذا الجهاز بغض النظر عن مبدأ الاختصاص والكفاءة سيؤدي بالنتيجة إلى ضعف الأداء الحكومي، بسبب كثرة تبدل وتغيير انماطه وسياسته وأساسياته كلما تغيرت المعادلة السياسية في السلطة، وبذلك سيعتل جهاز الدولة ويعتل معه أداءه وكفاءته الأمر الذي يعني اختلال ثقافة النخبة حول مفاهيم المواطنة والوطن والمصلحة العامة والمصلحة العليا للوطن، إذ هي تنصب فوق المواطنة والوطن جماعات هوية مسيسة تعمل على تحويل التنافس السياسي على برامج شاملة لمجمل مصالح الوطن إلى صراع بين الطوائف المذهبيات والاثنيات لضمان مصالح الطائفة أو المذهب أو العرق قبل مصالح الوطن بل تعلو تلك المصالح الضيقة على مصالح الوطن، ومن ثم اضعاف قدرة جهاز الدولة على اداء وظيفته الخاصة بتحقيق المصلحة العامة ولاسيما في حالة التماهي بين السياسي والقانوني وغلبة الأول على الثاني والشخصي على العام مما يقود ليس الى الجمود المؤسسي فحسب، وانما إلى ضياع الجانب القيمي جراء انهيار نظام القيم وضعف المؤسسات.

مما يوصف العملية السياسية والحراك السياسي في العراق بأنها عملية صفقات آنية مرحلية تقدم مصلحة الطائفة والمذهب والقومية على المصلحة العليا للوطن. ومثال ذلك، ما جرى في مجلس النواب العراقي عام (2008)، حين تم تعطيل ثلاث تشريعات كانت تنتظر الاقرار، بسبب الخلاف بين الكتل السياسية الرئيسية وهي إقرار الموازنة الذي عطلته كتلة

[1] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة– الامة ، مصدر سبق ذكره ، ص382.

[2] – المصدر نفسه، ص 382–383.

التحالف الكردي بسبب الخلاف على نسبة الاقليم من الموازنة العامة، وقانون العفو العام المؤيد من التحالف السني (جبهة التوافق) والمعطل من التحالف الشيعي (الائتلاف العراقي الموحد)، وقانون مجالس المحافظات الذي عطلته قوى التحالف السني(جبهة التوافق)، ولم يتم اقرارها إلا بعد الاتفاق على تمريرها باسلوب الصفقة الواحدة، أي تنازل كل طرف عن معارضته للتشريع المؤيد من الطرف الأخر في مقابل قبول الاطراف الأخرى بالتشريع المؤيد من قبله[1]. ناهيك عن عدم حسم تسمية وزراء الوزارات الامنية بعد انتخابات العام(2010)على الرغم من مضي أكثر من سنتين على عمر الوزارة الدستوري والبالغ اربع سنوات، ومعلوم مقدار الخلل الذي يتنج عن وزارة بدون وزير لعدة أشهر، بسبب الخلاف بين الكتل السياسية.

وعليه، أنسحبت تلك المحاصصة إلى مؤسسات الدولة كافة كالمؤسسة القضائية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي لابد من أن تكون ممثلة بالمكونات الاجتماعية الثلاث، وهو ما يجعل القرار السياسي معطلاً في حال غياب التوافق عليه لأمتلاك الاطراف حق الفيتو المتبادل، ويجعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي والقومي ويقلل من معيار الكفاءة في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الانتماء إلى الجماعة الطائفية والقومية وبالمحصلة ينتج إضعافاً للدولة[2].

وعليه، غدا نظام المحاصصة الطائفية – السياسية، أحد خصائص الدولة العراقية بعد العام(2003)، وإن استمراره بهذا الشكل يهدد أي بناء محتمل لدولة عراقية تقوم على المؤسسات ونظام الكفاءة في إدارة الدولة ، وأخطر ما في هذه المحاصصة هو عدم ركونها الى التقسيم الحزبي وإنما اتجهت إلى اعتماد المحاصصة الطائفية التي تعد أخطر مشكلة تواجه بناء الدولة العراقية، والاخطر ما فيه هو تبني أشكال الطائفية وزرعها في المجتمع بقصد كسب نقاط من قبل كل طرف تجاه الطرف السياسي الآخر، وإن اي دولة تقوم على هذا النوع من النظام في ادارة المؤسسات يؤدي بها إلى تفشي الفساد والاسلوب السيء في ادارة الدولة كمرحلة أولى والتفكيك كمرحلة نهائية، وكما هو معروف فالعراق منقسم إلى طوائف عدة واقليات اثنية ودينية، أذ تكمن المعضلة السياسية من فقدان الثقة بين العرب من جهة والكرد من جهة أخرى، كما أن

[1] – ياسين سعد محمد البكري، اشكاليات الديمقراطيات التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 73.

[2] – المصدر نفسه، ص75.

الانقسام السني الشيعي انعكس بظلاله على الواقع السياسي من خلال تخوف كلا الطرفين من تسلط أحدهما في السلطة على خلفية أن معظم الاحزاب السياسية الحاكمة هي بالاساس ذات توجهات دينية ، طائفية، أو عرقية، وكلاً منها تقوم أما على انكار الآخر أو انهائه، وهو ما يشكل مشكلة حقيقية تواجه الاستقرار السياسي في العراق[1].

وعلى أساس ما تقدم، فإن سياسية المحاصصة في حقيقة الامر مشروع لتقسيم الوطن بدلاً من وحدته ومنهجاً لتكريس الخلاف بدلاً من تجاوزه ومعولاً لهدم الدولة بدلاً من بناءها، لذا فإن استمرار هذه السياسة تؤدي بحياة الدولة والوطن إن لم يتم علاجها والتخلص منها بسرعة، ومن ثم فيها نقيض المؤسسية التي يمكن بواسطتها ان تحصل التنظيمات على القيمة والثبات والاستقرار[2]. وبهذا اصبحت المحاصصة السياسية مفرّخ جيد لكثّير من المشاكل، فرافقت جميع مراحل العملية السياسية في العراق بعد العام(2003)، بدءً من اول مراحله بتشكيل مجلس الحكم ووضع قانون ادارة الدولة الانتقالي ومن ثم الدائم إلى الانتخابات وأسناد المناصب السياسية العليا والدنيا، بعيد عن مبدأ الكفاءة الذي يعدّ مطلب مهم من مطالب التحديث السياسي.

ثانياً: غياب مأسسة واستقلالية المؤسسات السياسية.

يقتضي التحديث السياسي إلى أيجاد مؤسسات سياسية أكثر فعالية وأفضل تكيفاً، وأكثر تعقيداً وعقلانية، وأكثر ثباتاً واستقراراً، وقادرة على احتواء القوى الاجتماعية، وكذلك قادرة على التكيّف مع الظروف والمستجدات.أن هدف التحديث السياسي هو خلق مؤسسات سياسية أكثر كفائة وفاعلية (زيادة فاعليتها ورفع مستوى ادائها) حتى تصبح قادرة على انجاز المهمات والمتطلبات الجديدة التي تفرزها عملية التحديث. إن عملية المأسسة تعني إيجاد أصول وقواعد الممارسات والعمل الممنهج لتنظيم الجهود وتحقيق الأهداف المشتركة، فهي بذلك تعني من المنظور الادراي الفصل بين الشخص المسؤول الإداري وسلطته الإدارية أو الفصل بين الولاية وشخص من يتولاها أي الفصل بين ماهو مؤسساتي وماهو شخصي[3].وفي رأي كثير من علماء

---

[1] – معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دراسة عن الديمقراطيات التوافقية(سويسرا، بلجيكا، ايرلندا الشمالية، لبنان)، دار الكتب العلمية، بغداد ، 2015، ص244.

[2] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة– الامة ، مصدر سبق ذكره ، ص384.

[3] – المصدر نفسه ، ص384–385.

السياسة إن احد الفوارق الجوهرية بين الأنظمة المتقدمة والأنظمة التقليدية أو المتخلفة هو، أن الاول، تحكمه مؤسسات مستقرة دولة المؤسسات، ترتكز على الدستور والقوانين والفرد فيها خاضعاً للقانون. أما الثاني، فيحكمه اشخاص، وتكون المؤسسات فيه مخترقة وعبارة عن مباني هشة للفرد فيها علوية على القانون والمؤسسة ويطلق عليه دولة اللامؤسسات.

إن دولة المؤسسات ليست عبارة عن أبنية مؤسساتية حديثة، بل انها قبل ذلك نمط من التفكير والذهنية المؤسساتية التي تضع حداً فاصلاً بين ما هو مؤسساتي وما هو شخصي، وهي توجد في المجتمعات التي استوعبت الحداثة، وتجاوزت هيمنة الاطر التقليدية(العائلة والعشيرة والطائفة والعرق)، فالمجتمعات المتقدمة مجتمعات تحكمها المؤسسات، وليس هناك عشوائيات متحكمة، وانما كل شيء منشد نحو اطر تنظيمية بالاساس على المصلحة العقلانية والكفاية والقدرة على التنافس في كل الحقول والمجالات، والاقدر على النجاح هو الذي يتمكن من تجاوز انغلاقات التفكير التقليدي، ويتصالح مع التطور والذهنية الخلاقة، وفي العراق تفرض الشخصنة المفرطة نفسها كعامل اضافي للفشل والانسدادات التي تواجه اعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وكأن الاستقطابات الطائفية والقومية والجهوية غير كافية، ويبدو احياناً إن من العسير التجرد من الاجندة الشخصية عند الخوض في معترك السياسة ونشاطات الدولة المختلفة، فتبرز النزاعات الشخصية على السطح، وتغدو المؤسسات في احيان كثيرة رهينة التطلع الشخصي لمديريها، فتفقد تدريجياً محتواها التنظيمي وتغدو جزءاً من لعبة الصراع على الكراسي، وهذا الصراع المستدام والمتحرك يضعف قدرة المؤسسات على الرسوخ والتحرك بافق استراتيجي واسع وديمقراطي[1].

أما في العراق ونتيجة لصراع الهويات الفرعية بعد العام(2003)، وما تمخضت عنها سياسة المحاصصة والطائفية كان من الطبيعي إن يكون هناك تداخل بين السياسي والمؤسسي، فإذا كان الدور السياسي يمكن أن لا يقوم على الخلفية المهنية لأدائه، فإن الدور المؤسسي لا يمكن أن يقوم الإ بتوفر الخلفية المهنية والكفاية التخصصية والمقدرة العلمية لأنجازه، فإذا كان من الممكن ان يضطلع بالاول الحزب السياسي فإن الثاني تضطلع به الحكومة، لذا فإن أي

[1] – فراس البياتي ، مصدر سبق ذكره، ص229.

تداخل بين الاثنين يؤدي إلى الإرباك والفوضى وانهيار المؤسسة الحكومية (الوزارة) وفشل أداء مهماتها[1].

إن الصراع السياسي في العراق اليوم، ركَن جانباً كل ما يتعلق بعملية المأسسة، إذ أصبح كيان الجماعة يسيطر في جهاز الدولة وإحكام قبضتها عليه عبر تجميع الأعوان وما يقتضيه ذلك من ارتكاز الى التنظيمات الأولية (العائلة والعشيرة والطائفة والعرق) التي تمثلها، ومن ثم تسخير هذا الجهاز لخدمة مصالح الفئة التي تسيطر عليه[2].

وعليه فإن ما تمثله هذه العملية من تداخل بين السياسي والمؤسسي هي تحطيم لعرّى التنظيم والمؤسسية، ومن ثم هي انعكاس لظاهرة تشخصن السلطة التي لبست ثوب الطائفة والمذهب والعرق، فهي إن كانت تعني هيمنة فرد على جهاز الدولة ومؤسساته والسيطرة على قرارته، فإن المحاصصة الطائفية في ظل هذا الوضع تمثل هيمنة الطائفة أو الإثنية أو المذهبية على جهاز الدولة وتسخيره لمصلحة هذه الجماعة ضد الجماعات الأخرى المختلفة في المذهب أو الطائفة أو القومية[3]. لذا فإن جهاز الدولة يصبح رهناً لقاعدة اجتماعية معينة هيمنت على السلطة وحولتها لصالحها وهي بشخصنتها لهذا الجهاز تجسد ذات النمط الشمولي والسلطوي التي تدعي براءتها منه، ومن جانب آخر يتمثل هذا التماهي بين السياسي والمؤسسي في ذهنية النخبة السياسية العراقية التي تحكم وتجسد سياسة المحاصصة الطائفية، وتعلي مصلحتها الآنية الضيقة على مصلحة الوطن والمواطنة، فإنها تمثل بذلك سمو السياسي على القانوني، وهذا يعني عدم سيادة حكم القانون، ومن ثم غياب الحد الفاصل بين الولاية وشخص من يتولاها، أو غياب الحد الفاصل بين ما هو شخصي وما هو مؤسسي من جهة وغياب العقلية المؤسساتية وسيادة العقلية الذاتية التقليدية التي يمثلها الوزير أو المسؤول الأعلى بوصفه أصبح شخصياً المرجعية الفنية والمهنية للوزارة أو المؤسسة التي يرأسها بعد أن كانت اللوائح والأنظمة والتعليمات هي المرجعية الفنية والمهنية التي تحتكم إليها وتلتزم بها الوزارة او المؤسسة في سير عملها [4].

---

[1] – وليد سالم محمد،مأسسة السلطة وبناء الدولة– الامة ، مصدر سبق ذكره ، ص 384.

[2] – وليد سالم محمد،مأسسة السلطة وبناء الدولة– الامة ، مصدر سبق ذكره ، ص 385.

[3] – المصدر نفسه ، ص 385.

[4] – المصدر نفسه ، ص386.

ومن ثم فإن غياب ثقافة المؤسسات نتيجة التداخل بين السياسي والمؤسسي ينعكس سلباً على تدني أداء المؤسسة وعدم ايفائها بالتزاماتها امام المجتمع، وإن مستوى المؤسساتية في اي نظام سياسي يمكن قياسه عبر (التكيّف، التعقيد، التماسك، الاستقلالية)، وهذا هو ما يميز الأنظمة الحديثة عن الانظمة التقليدية، إذ كلما زادت درجة التنظيم والتعقيد والتكيف والتماسك في مؤسسة كلما زادت فيها درجة تحقيق اهدفها، والعكس نقيض ذلك وهو ما يشكل خطراً يواجه إقامة دولة المؤسسات.

وعلى صعيد آخر، إن غياب اصول قواعد اللعبة الديمقراطية في العملية السياسية العراقية، منها غياب المعارضة السياسية الحقيقية التي تعرف في اغلبية بلدان العالم المتحضر بحكومات الظل، وهي تراقب وتقوُم عمل الحكومة، في العراق لايوجد مثل هكذا وان وجد فهو يمارس في حدود ضيقة جداً، فالمشكلة بدأت وكأن الكل يريد أن يحكم، ولكبح هذه الرغبة تعززت المحاصصة الحزبية ترضية لمختلف الأحزاب والاطراف لكن دون جدوى، الجميع يريد أن يكون مشاركاً في صناعة القرارات والمواقف، بدءاً من الملفات الامنية والمسؤولة عن قيادتها وكيفية عملها وما يفترض انها اسرار لا يطلع عليها سوى رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء والقادة الامنيون كما هو معمول به في كل بقاع الدنيا، مروراً بالقرارات الاقتصادية وليس انتهاء بالمواقف الدبلوماسية العراقية تجاه القضايا الخارجية[1].لذا فإن التجاذب بين محاولات المأسسة ومحاولات الشد والجذب للهيمنة على السلطة، عبر عدّ العملية السياسية مباراة صفرية من يربح يستولي على كل شيء، ومن يخسر يفقد كل شيء، وبذلك تحكم اللعبة السياسية وفقاً لمبدأ الصراع وليس التنافس، الصراع الذي يجسده الانشداد إلى الماضي وتغليب الاحتكام إلى قيم المجتمعات الاولية، وتقاطع الهويات الفرعية وتنافر وتنازع الولاءات المحلية، وهو ما يمكن أن ينتهي بتقسيم البلد إلى كانتونات متصارعة فيما بينها.

ثالثاً: انعدام الثقة السياسية.

إن الثقة السياسية تعني الاعتقاد بإن الحكومة تعمل على وفق التوقعات المعيارية للمواطنين حول ما يجب ان تقوم به، ومدى اعتقاد الشعب بإن الحكومة تعمل وفقاً لمصالحه وان انجازاتها تتوافق مع النتائج المفضلة لديه، وان الكثير من الاكاديميين يعدون الثقة السياسية

[1] – ابراهيم حسيب الغالبي، مصدر سبق ذكره، ص102.

عنصراً حيوياً للفعالية السياسية. وأن المجتمعات مع المزيد من الثقة السياسية تكون أقل عرضة للفساد، ونظام حكم افضل، ونمو اقتصادي قوي، واحترام كبير للقانون من قبل المواطنين، وتشجع المواطنين على سهولة دفع ما عليها من التزامات والامتثال لقواعد الحكومة كدفع الضرائب، وينظر إلى الثقة السياسية في نطاق واسع، على أنها دليل استقرار الحكومة ومقياس مدى فعاليتها في الاستجابة لمطاليب الجماهير، وتعتبر الثقة السياسية التلخيص الاساسي والرئيسي للموافقة الشعبية[1]. أما الثقة المنخفضة تدل على وجود خلل ما، وان رجال السياسة والمؤسسات السياسية او كليهما يعملان بصورة هزيلة. ربما يكون الاداء السياسي هزيلاً او ان توقعات المواطنين هي عالية جداً، ولكن مهما كانت فان الثقة المنخفضة تشير الى وجود خلل ما[2]. أما عدم الثقة السياسية هو التقييم السلبي للسياسة من قبل المواطنين الذين يرون تناقضاً بين المأمول والواقع. اذ يثق المواطنون في الحكومة عندما يشعرون بانها تعالج القضايا بكفاءة، ويفقدون الثقة فيها عندما يشعرون بانها مسؤولة عن الاتجاهات غير المرغوب فيها، على وفق ذلك فإن عدم الثقة السياسية عادة ما يكون تقييمي أو معياري لأنه يحدث عندما يشعر الفرد بان اداء الحكومة مرفوض وان موظفيها يخترقون المعايير المقبولة على نطاق واسع. لإن اي خرق للمعايير أو تناقض بين اداء الحكومة وتلك المعايير المقبولة جماهيرياً يمكن ان يقصد به اللامعيارية وهي المصدر المباشر لعدم الثقة[3]. لذا فان استمرار تدهور مستويات الثقة السياسية الموجه إلى المؤسسات السياسية والسياسيين في العراق، ستؤثر سلباً على شرعية النظام السياسي وبالتالي تكون المحصلة من الصعوبة إيجاد نظام سياسي عراقي مستقر داخلياً وفاعل خارجياً في ظل إنعدام الثقة السياسية.

كما أن فقدان الثقة السياسية، بين أطراف العملية السياسية ككل ممن اتفق الشعب على اختيارهم لتمثيله، يعتبر واحدة من اوجه المعضلات السياسية التي تحول دون بناء دولة عراقية، فالعراق كما هو معرف منقسم الى عدة طوائف واقليات اثنية ودينية، إذ تكمن المعضلة السياسية من فقدان الثقة السياسية بين كلاً من العرب من جهة والاكراد من جهة الساعين لتحقيق اكبر

---

[1] – عبد الحكيم خسرو جوزل، الثقة السياسية في الديمقراطيات الناشئة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسية، جامعة صلاح الدين، 2011، ص117.

[2] – المصدر نفسه ، ص118.

[3] – المصدر نفسه ،ص119.

قدر من المكاسب السياسية والاستقلالية من السلطة الاتحادية، كما إن الانقسام السني الشيعي من جهة أخرى، انعكس بضلاله على الواقع السياسي، من خلال تخوف كلا الطرفين من تسلط احدهم في السلطة، على خلفية ان معظم الاحزاب السياسية الحاكمة هي بالاساس ذات توجهات دينية طائفية، وكل منها تقوم إما على تهميش الأخر أو اضعافه، وهو ما يشكل مشكلة حقيقة توجه عملية بناء دولة المؤسسات في العراق[1].

رابعاً: تردي الوضع الامني.

إن الانفلات الامني كان ولا يزال له النصيب الكبير في عرقلة بناء دولة عراقية يسودها الامن والاستقرار، إذ أن الاستقرار الامني ينعكس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمشكلة الامنية تشكل عائقاً كبيراً في وجه الحكومة العراقية، واحياناً تكون الحكومة او قوى فيها هي نفسها سبب في المشكلة الامنية بقصد التربح السياسي من غياب الامن، ودليله ان منظومات الامن وحلقاته المتعددة لا تتحمل مسؤولية الانتهاك الكلي ووقوع انفلات عريض في لحظة زمنية ما، وهذا الامر يحدث تكراراً وبالقرب من أضخم حضور أمني في العراق الا وهو في بغداد[2].إن التحدي الأمني مازال قائماً مع استمرار الهجمات الارهابية التي وإن خفت حدتها من الناحية الكمية لكنها بدأت تأخذ طابعاً نوعياً كونها تركز على ضرّب مؤسسات الدولة ومن فيها ومن حولها، ما يعني إن التجربة الديمقراطية في العراق والعملية السياسية برمتها مازالت تواجه تحديات خطيرة[3].

وعلى صعيد أخر إن أكثر الاطراف حاجة الى الفهم والتوعية بمبادئ السياسة وعلومها ومبادئ الديمقراطية هم ساسة عراق اليوم، فالشأن السياسي لعراق اليوم يوصف بأنه شأن غير طبيعي بالمقاييس العقلانية السياسية، فمعظم الساسة لم يرتقوا بعد الى عصر انتاج وابتكار وابداع السياسة فكراً وفعلاً، فنراهم مرة يعتمدون على الأجنبي ومرة أخرى يرتكنون إلى مرجعيات سياسية التقليدية غير المدنية(أعراق، طوائف، وعشائر) ويتوهم أغلب ساسة العراق من أن سلبية

---

[1] –خضر عباس عطوان، العراق معضلة بناء الدولة، مقال منشور في صحيفة الزمان ، بتاريخ(13/4/ 2013)، ص7، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)على الرابط التالي :
http://www.azzaman.com/?p=31722

[2] – المصدر نفسه، ص9.

[3] – طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد28، الجامعة المستنصرية، 2009، ص110.

الوضع السياسي متأتية من سلبية الوضع الإمني، فيما أثبتت وقائع الاحداث، إن سلبية الوضع الامني متأتية من تفاقم سلبية الوضع السياسي (تأخر اعلان نتائج الانتخابات، وإجراء انتخابات دون احصاء دقيق للسكان، والتأخر في تشكيل الحكومة، وعدم وجود إدراك صحيح لمعادلة الاكثرية والاقلية، والاستناد للتوافقية غير السياسية ، كالمحاصصة دون الاستناد للتوافقية السياسية المتمدنة، وعدم استناد التكتلات السياسية على البرامج السياسية المدنية، والاعتماد على اسس ضيقة كالطائفية والعشائرية والعرقية) كل ذلك أسهم في تأزيم الوضع السياسي العراقي وهو ما انعكس سلباً على الوضع الامني[1]. فالعنف في العراق اليوم ظاهرة أمنية ذات أسباب سياسية، أي إن ما يحرك العنف والصراع المسلح في المدن العرقية عوامل سياسية مرتبطة بصورة رئيسية بتوزيع السلطة والثروة بين القوى السياسية على أختلاف توجهاتها وانتماءاتها، لذا فإن الاستقرار في التحالفات بين القوى السياسية العراقية يعني استقرار الوضع الأمني[2].

وعليه، أسهم تردي الوضع الأمني الى سيادة حالة من عدم الإستقرار الداخلي مما إدى إلى تراجع ثقة ومصداقية المواطن في عمل الأجهزة الحكومية وشيوع حالة من الفساد السياسي والمالي والاداري في معظم مفاصل الحكومة الوليدة، هذا الإمر ساعد كذلك على تزايد التحالفات والتكتلات السياسية في العملية السياسية العراقية، وهذه التحالفات ترتكز على أساس هش لا يعتمد على البرامج السياسية والحزبية ما أوجد صداه في الاصطفاف الطائفي على حساب الهوية الوطنية[3]. ذلك يعني ان الوضع الامني المتردي شكل عائقاً كبيراً امام بناء الدولة العراقية وعملية التنمية والتحديث السياسي.

خامساً : الفساد السياسي.

إن الفساد السياسي في العراق يعد من الظواهر الخطيرة التي رافقت العملية السياسية بعد العام(2003)، منذ اول لحظة ولغاية الآن، أنها ظاهرة خطيرة تنخر في جسم المجتمع ابتداءاً

[1] – فراس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص261.

[2] – ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 54، مركز دراسات الدولية ، جامعة بغداد، 2012، ص130.

[3] – ياسر على ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص237.

بالجانب الامني، ومن ثم عملية التنمية بكل أنواعها والتي تؤدي إلى عجز الدولة عن مواجهة تحديات إعادة الاعمار وبناء البنى التحتية.

وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية منذ العام (2003) ولغاية الآن، يقع العراق في ذيل قائمة الدول في الفساد وهذا المؤشر خطير جداً، إذ يلقي بظلاله على مجمل الوضع العام ومن ثم يصبح عامل تهديد للاستقرار السياسي والمجتمعي، ويلقي بتداعيات ثقيلة على مبدأ المواطنة وعلى مجمل مفهوم العملية السياسية في العراق. وفي الحقيقة فإن ارتفاع مؤشر الفساد في العراق يعود الى جملة من الاسباب، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات رئيسة، هي:

1- أسباب سياسية : وتتمثل بالآتي[1].

أ- ضعف اداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ب- غياب القدوة السياسية، غياب النزاهة في القيادات الادارية الماسكة بالسلطة، حيث تفتقر هذه القيادات الى النزاهة في تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها.

ت- تفشي البيروقراطية الحكومية.

ث- انعدام المعارضة البرلمانية.

ج- السلوك الانتخابي الفاسد الذي يرتكز على ثلاثة أشياء متداخلة متباينة التأثير والتأثر في مدخلات ومخرجات العملية الانتخابية وهي (الناخبين، المرشحين، والأحزاب السياسية)، والعامل المشترك بينهم هو(الرشوة الانتخابية) التي تقع عندما يحصل الناخب على ثمن صوته الانتخابي مقدماً، أي يأخذ ثمن الصوت بمجرد قيامه بعملية التصويت ويحصل عليه من جيب من صوت له. وتأتي خطورة الرشوة الانتخابية، من أنها تحرف العملية السياسية برمتها مما يسبب الفساد.

ح- وجود أغطية لكثير من ممارسات الفساد المنحرفة والخطيرة بسبب المحاصصات والمحسوبية الحزبية وتحويل الوزارات والدوائر المهمة الى مقاطعة تابعة لهذه الجماعة أو

[1] – ناصر عبيد الناصري، ظاهرة الفساد ، دار المدى ، دمشق ، 2002، ص67.

تلك والتي تعد بمنأى عن المسألة، وعدم إسناد الوظائف على أساس الكفاءة والنزاهة وإنما على اساس المحسوبيات والولاء الحزبية[1].

خ- عدم الاستقرارالسياسي والامني وهذا ما ادى بدوره إلى تطبيق المحاصصة الطائفية التي ادت الى عدم اعطاء الاولويات للكفاءات العلمية والمهنية، وهذا بدوره ادى الى صعود الاشخاص غير الكفوئين إلى المناصب الحكومية مما زاد من كثرة الفساد في العراق.

د- غياب سيادة القانون وضعفه أمام القيادة السياسية، وهذا يدل على أن المسؤولين وأبناؤهم والمقربون منهم يمثلون مرجعية أعلى من القانون، ولا يطبق القانون على هذه الفئة فكل ما يقوله ويفعله هو المرجعية العُليا للدولة، لذلك لم تتمكن الإدارة العراقية من تطبيق القوانين على الجميع دون تحيز أو انحياز لفئة أو قبيلة دون بقية فئات وقبائل المجتمع الأمر الذي حال دون وصولها إلى مستوى مقبول من الرشد الإداري.

ذ- شخصنة السلطة ان مبدأ شخصنة السلطة يوضح مدى ضعف مؤسسة السلطة ذاتها لصالح الفرد[2].وأفتقار أغلبية عناصر المؤسسات الجديدة للخبرة على محاربة الفساد فيها.

2- إسباب إجتماعية، وتتمثل بالآتي:

وتتمثل في ما تخلقه الحروب من آثار ونتائج على المجتمع، والتدخلات الخارجية والطائفية والمحسوبيات والحالة النفسية التي تولدت لدى المجتمع العراقي الناجمة عن عدم الاستقرار والخوف من المجهول القادم إذ يسعى كل من تتوافر له فرصة الى أغتنامها بجمع أكبر قدر ممكن من المال كأجراء أحتياطي للمستقبل فضلاً عن الفقر والجهل والظلم وغياب ثقافة النزاهة وسيطرة القيم المادية وضعف تأثير الاسرة والمجتمع[3].وتعرض كثير من القيم

---

[1] – عوض خلف دلف العيساوي، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي، بحث منشور في كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الانبار، 2009، ص5.

[2]–عبد الجبار أحمد عبدالله، الدولة العراقية بين جدلية التكوين والاستمرارية، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط التالي:

http://lahaye-uni.com/scfrs.net/index2.phpzoption.com_content&tas

[3] – الهام عطا حطوط الموسوي، دور الرقابة المالية من الحد من ظاهرة الفساد الاداري بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية وبعض المؤسسات الحكومية العراقية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية ، جامعة بغداد ، 2005، ص7.

والمفاهيم الاجتماعية السائدة للمسخ والتحلل مقابل بروز قيم ومفاهيم أخرى، ويغلب عليها الطابع المادي،إذ يصبح الثراء وجمع المال وتكديس الثروات بشتى الوسائل بمثابة قيم ومفاهيم بديلة وسائدة للتعبير عن المكانة الاجتماعية المرموقة، وهذا قد يدفع إلى الارتشاء والاختلاس والسرقة وغيرها من ممارسات الفساد لتلبية متطلبات تلك المكانة[1]. وفي غياب الشعور بالأمان يبحث الموظف العام عن من يحميه عبر أيجاد علاقات معينة مع أصحاب النفوذ والسلطة الذين يدعمونه في ارتكاب ممارسات الفساد.

3- **اسباب اقتصادية منها**، الاوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة فضلاً عن الفقر والبطالة وتدني الرواتب وعدم انتظامها وتقلب العائدات النفطية.

4- **أسباب ادارية، وتتمثل بالآتي:**[2]

تعد البيئة الإدارية بكل مكوناتها عاملاً مشجعاً على ارتكاب ممارسات الفساد في الدوائر والأجهزة والإدارات العامة، إذا كانت تلك البيئة يسودها التسيب واللامبالاة والفوضى وانعدام النظام وتتضح في:

أ- التراخي في تقويم الانحرافات وكشف المشكلات ومعالجتها في الوقت المناسب مما يخلق انطباعاً لدى الموظف العام بعدم اكتراث الإدارة واهتمامها وحرصها على سير العمل

---

[1] – فتحي محمد اميمه، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية (دراسة وصفية تحليلية ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجاً) مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، 6ـ 8 نوفمبر 2012، ص17.

[2] – انظر في ذلك

– عز الدين بن تركي ، منصف شرفي، ندوة بعنوان حوكمة الشكات كألية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد حيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكرة ، 6-7، 2012، ص8-9.

– سمر عادل حسين، الفساد الاداري، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 7، هيئة النزاهة ، العراق، 2015، ص 134-136.

– ياسر خالد الوائلي ، الفساد الداري مفهومه ومظاهره وأسبابه ، مركز المستقبل للدراسات ، 2005، الانترنيت : htpp://www.nazaha.iq/search_web/edare/7.doc

– راجي العوادي، ظاهرة الفساد الاداري في العراق أسبابها وطرق معالجتها، مؤسسة سفق، 2008/5/26، الانترنيت

http://www.rajialawady.jeeran.com/archive/2008/5/568691.html

بالصورة المطلوبة، الأمر الذي يدفع ارتكاب كل المخالفات غير المشروعة كالرشوة والسرقة وغيرها.

ب- تداخل الاختصاصات والسلطات وتعدد مراكز اتخاذ القرارات الأمر الذي يجعل الموظف العام مسئولاً أمام أكثر من رئيس، وعليه يسهل عليها القيام بالمخالفات الإدارية التي تقوده إلى ارتكاب ممارسات الفساد.

ت- كثرة الروتين وتعقد الإجراءات البيروقراطية تؤدي إلى استغراق الموظف في تفاصيل الإجراءات ومرورها بالعديد من الحلقات للحصول على الموافقات المطلوبة، وهذه الإجراءات تعد فرصة مناسبة أمام الموظف العام لتحقيق مكاسب شخصية كقبول الرشاوي مقابل تسهيل الإجراءات الإدارية.

ث- عدم الاستقرار الإداري في كثير من المؤسسات والأجهزة والإدارات العامة وكثرة التنقلات والتكاليف خلال فترة زمنية قصيرة، يشجع على استغلال المناصب أوالوظيفة وصرف الجهد والوقت بحثًا عن سبل الثراء وجمع المال بالفساد نتيجة الاقتناع بأن المنصب أو الوظيفة ليست دائمة وأنه لا مجال أمامه لإثبات ذاته لأنه عرضة للنقل والاستبدال بآخر.

ج- تخلف نظم الحوافز والمكافأت وعدم قدرتها على تلبية متطلبات الموظف العام الحياتية والاجتماعية والاقتصادية، نتج عنه جنوح كثير من الموظفين إلى ارتكاب ممارسات مخالفة للتعويض عن القصور في نظم الحوافز والمكافأت عبر تعاطي الرشوة والعمولة والاختلاس.

5. اسباب خارجية :

ويطلق عليه بالفساد العابر للحدود وقد شهدت البلاد في الاونة التاريخية الاخيرة شيوع هذه العوامل على نحو واسع عبر دخول الشركات الاجنبية السرية منها والعلنية على خط الأحداث في عراق ما بعد العام(2003). فقد شهد العراق ممارسات للفساد بعد العام (2003) كشفها التقرير الصادر عن المفتش العام لسلطة الاحتلال **(ستيوارت بوين)** عن ضلوع العديد من الشركات الامريكية للفساد بأشكاله المتعددة واختفاء المليارات من الدولارت الدليل على ذلك والتواطئ مع العديد من المسؤولين المحليين.

أما عن أبرز مظاهر الفساد السياسي في العراق بعد العام(2003)، يمكن تلخيصه بالآتي[1].

1. تعطيل القوانين التعليمات وانتشار الفوضى والعشوائية في اشغال الوظائف العامة وأسنادها الى محدودي الكفاءة.
2. تشكيل لجان (المناقصات، المشتريات، الاستيراد، ووضع جداول الكميات والتسعير) من غير ذوي الاختصاص.
3. شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.
4. شيوع ظاهرة الرشوة حتى انها اضحت تبدو في كثير من الاحيان من جملة المستمسكات المطلوبة في اية معاملة.
5. المحسوبية والمنسوبية والولاء في شغل الوظائف العامة والمناصب بدلاً عن الجدارة والكفاءة والمهارة المهنية والنزاهة.
6. غياب مبدا تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.
7. ضعف الرقابة (أجهزة واداء)، فهي لا تعدو أن تكون شكلية، أما نتائجها فتهمل.

أما عن الآثار الخطيرة التي يتسبب الفساد السياسي بها على المجتمع العراقي بصورة عامة والسياسية بصورة خاصة، يمكن تلخيصها بالآتي:[2]

1. **الآثار السياسية.**

أ- الفساد يهدد سلامة وأمن المجتمع العراقي.

ب- يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية وخاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المالي له.

ت- يقود الفساد السياسي إلى الصراعات الكبيرة اذا ما تعارضت المصالح بين المجموعات.

ث- الفساد لا يلبي تطلعات المجتمع وابناءه المستقبلية .

---

[1] -أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، ورقات سياسات، مؤسسة فريدريش أيبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد – العراق، 2013، ص5.

[2] – ناجي الغزي، ظاهرة الفساد، مسبباتها وتحليلها واثارها على المجتمع العراقي، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت على الرابط التالي:

http://brob.org/old/bohoth/bohoth1/bohoth159.htm

ج- يسهم الفساد أساهماً كبيرة في هدر مقدرات المجتمع وتشتت طاقاته باللجوء الى بلدان اخرى.

ح- أبتعاد المجتمع المدني عن المشاركه بالعمليه التنمويه بسبب الفساد ، ونجاح العملية التنموية مرهون بمشاركة المجتمع المدني مع أجهزة الدولة، لأن الدولة لا تستطيع وحدها القيام بالعملية التنموية.

2. الآثار الاجتماعية.

أ- يحد من التنمية الاقتصادية والبشرية والتقدم العملي والعلمي في كل الميادين .

ب- يكرس حالة الفقر والتخلف وتزايد عدد الفقراء والمحتاجين والبطالة .

ت- انتشار عدم المبالاة والسلبية بين افراد المجتمع.

ث- الفساد يخلق تفاوت طبقي في المجتمع حيث تتسع الفجوة بين الفقراء والاغنياء.

ج- يتعبر الفساد عائقاً كبيراً وتحدياً صعباً يقف امام ازدهار وتقدم البلاد.

ح- الفساد يضعف الشعور لدى المواطن بالانتماء الوطني ويؤدي الى نزع الثقه بين المواطنين والدوله.

خ- خلخلة القيم الاخلاقية في المجتمع.

د- الشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي الى الاحتقان الاجتماعي.

ذ- تدني مستوى التعليم والمستوى الصحي.

3. الاثار الاقتصادية:[1]

أ- ضعف الاستثمار وهروب الاموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة.

ب- ضياع أموال الدولة التي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين.

ت- إن ممارسة الفساد تؤدي إلى تمزيق الحياة الاقتصادية من حيث الآليات المحركة لها وحجم تأثيرها في البناء والوظائف المختلفة في المجتمع.

[1] – طلال محمد علي الجحاوي ، فؤاد عبدالمحسن الجبوري، وأخرون ، توظيف الدور الرقابي في في مكافحة الفساد الحكومي وتأثيرها في الاقتصاد الوطني، بحث منشور، كلية الادارة ولااقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة كربلاء، 2012، ص9-10.

ث- الفساد يؤدي إلى تسريب الثروة الوطنية إلى خارج البلد إذ إن الفاسدين يهرّبون أموالهم إلى الخارج خشية المساءلة.

وبموجب تلك الآثار السابقة الناتجة عن ظاهرة الفساد السياسي، يتضح لنا مستوى ونوعية الأداء الحكومي في العراق وذلك يوحي بعبء ثقيل يقع على كاهل الجهاز الإداري- البيروقراطي كما يوحي بأنه تحدي خطير من تحديات العملية السياسية الجارية في العراق.

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية- الثقافية.

لاتقل أهمية هذه التحديات عن التحديات السياسية، خصوصاً أن أي عملية سياسية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل ظروف اجتماعية -ثقافية متردية، وهنا سوف نركز على أهم جانبين ضمّن هذه التحديات، وهما:

أولاً : تحدي أزمة الهوية الوطنية*.

إن ازمة الهوية الوطنية في العراق ليس ازمة وليدة المرحلة الآنية بفعل الاحتلال الامريكي والتدخلات الخارجية والظروف الداخلية الحالية، بل هي قديمة قدم الزمان وكان الملك **(فيصل الاول)** قد أشار إليها، حين قال: إن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية، وفي هذ الصدد أقول وقلبي ملآن آسى أنه في أعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية،خالية من أي فكرة وطنية[1]. وربما ما لمسه الملك فيصل كان ناتجاً عن التمسك بالهوية الفرعية التقليدية والتي عمرها يتجاوز عمر الدولة بعشرات العقود وربما لعدة قرون، فضلاً عن إن هذه الهويات متأصلة في العقل الفردي والجمعي، ومن ثم فهي تمثل نقطة ارتكاز للتوازن السيكولوجي للرد وعنصر الأمان له[2].

---

* تُعرف الهوية الوطنية على أنها، نزعة سلوكية بين أفراد الأمة تؤدي لبلورة حالة من التماثل والتطابق فيما بينهم لخلق شعور وطني موحد يحمي ويعزز خصوصيتهم. أما ازمة الهوية، فتعني التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد.ينظر في ذلك، احمد غالب محي جعفر الشلاه، الهوية الوطنية العراقية (دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص24. وأيضاً، علي الدين هلال، نفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص30.

[1] – نقلاً عن، وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة- الامة، مصدر سبق ذكره، ص375-376.

[2] – المصدر نفسه، ص145.

بيد أن الذي ظهر جلياً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام (2003)، هو انبعاث حاد للهويات الفرعية والمحلية في العراق، مما يعني أن الاشكالية التي أشار لها الملك في العام (1932) بقيت إلى يومنا هذا، ومرد ذلك أنه من بعد فيصل وإلى هذه اللحظة، لم تكن الحكومات العراقية تعترف بشكل كافي بالتعددية (العرقية، الدينية، القومية، القبلية، الثقافية)، ولم تراعِ متطلباتها، فعجزت عن أيجاد وتكوين هوية وطنية جامعة قادرة على احتواء المكونات المجتمعية المختلفة واستيعاب هوياتها الفرعية السابقة على الدولة الوطنية الحديثة من ناحية، ومن ناحية اخرى أسهمت أزمات الشرعية والمشاركة والاندماج والتغلغل والتوزيع، في زيادة حدة الهوية، كما اسهمت هذه ألازمة مع بقية الازمات في رفع درجة تعقيد كل منها ومن ثم رفع مستوى حدتها[1].

إن أزمة الهوية العراقية تجددت بشكل صارخ بعد العام(2003) واسهم في اذكائها واستفحالها بالدرجة الاساس فشّل مشاريع الحكومات العراقية في رسم ملامح هوية واضحة المعالم، ناهيك عن دور الاحتلال والقوى الاقليمية التي اسهمت بشكل كبير في اذكاء وتغذية روح التمزق الديني والقومي في المجتمع العراقي خدمة لمصالحها، مما زاد في الشرخ وإحداث التوتر والتشنج بين الهويات الفرعية.هذا لم يكن ليحدث لو لا أن القوى السياسية والشخوص المعارضة للنظام السابق، قد قدمت نفسها للامريكان على أنها قوى تنتمي لهويات مختلفة، لم تكن تؤمن يوماً في أنها تنطوي تحت هوية وطنية، الا بالقدر الذي يخدم مصالحها ولهذا سهل على الاحتلال ان يجذر هذه الحالة بقوة في العراق بعد احتلاله[2].

الامر الذي انعكس سلباً على حالة من صراع الهويات كل تريد إثبات ذاتها وفرضها على الاخرين، ليغدو الصراع في أحد أوجهه صراعاً على تحديد هوية العراق، وكان لكل طرف قراءته الخاصة المقترنة بانحداره الاجتماعي وهويته الخاصة وعلاقاته الداخلية والاقليمية، فكانت رؤية القوى الكردية تذهب الى عراق متعدد القوميات تميل إلى الاستقلال الذاتي، وهي رؤية تستمد جذورها من التخوف من عودة الحكم المركزي ذي الهيمنة العربية ومن ثم امكانية التضييق على

---

[1] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة– الامة، مصدر سبق ذكره، ص376.

[2] – عبد علي كاظم المعموري، إشكالية المواطنة والهوية الوطنية(أرث الماضي وعصف الاحتلال)، في المواطنة والهوية العراقية عصف إحتلال ومسارات تحكم، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص55.

حقوق الأقليات القومية الأخرى، أما القوى والأحزاب العربية السنية فكانت رؤيتها تذهب الى عراق مركزي موحد بطابعه العروبي وامتداده القومي، أما الأحزاب العربية الشيعية فكانت رؤيتها تذهب إلى عراق اسلامي موحد يقوم على حكم الاغلبية المجتمعية، وتأسيس دستوري مؤسساتي على ذلك،أما الأحزاب العلمانية فكانت تذهب في رؤيتها إلى عراق تعددي مؤسساتي يفصل فيه الديني عن السياسي مضعفاً بذلك من النفوذ الاجتماعي الذي تستحصله الأحزاب الإسلامية عبر توظيفه لمقولات دينية في مجتمع شرقي(العراق) يحتل الدين فيه مكانة عالية[1].

لقد أدى الفشل في حل إشكالية الهوية العراقية من الحكومات المتعاقبة ما بعد العام (2003)، التي تعد بطبيعتها حكومات ديمقراطية إلى تفاقم واتساع هذه الاشكالية حتى بلغت ذروتها بعد أن تفاعلت مع مشاكلات أخرى يعيشها العراق كالشرعية والمشاركة والاندماج الاجتماعي والسلم الاهلي والتغلغل والتوزيع ودور العوامل الخارجية ولا سيما الاقليمية في اذكاء تلك المشكلة ودفعها للظهور الى السطح بكل قوة خدمة لمصالحه الاقليمية داخل الاراضي العراقية، إذ أدت ازمة الهوية الى التأثير واحياناً إلى إلغاء مفهوم الدولة من منطلقات الثقافة السياسية لكثير من الاحزاب والكتل السياسية، مما ادى الى تغليب الولاءات الحزبية والطائفية أو القبيلة والعشائرية والقومية على الولاء للدولة، وأصبحت الأخيرة مهددة في ايجاد هوية وطنية عراقية موحدة[2].لذلك تكمن إشكالية الهوية الوطنية في العراق في أنها لم تتساكن في الوعي الاجتماعي والعقل، سواء الجمعي منه او الفردي، ولم تكن يوماً مرجعية سياسية جامعة تستقطب جميع التنوعات في المجتمع المدني[3].

كما يرجع فشل سياسيات الدولة في تحقيق الانتماء بين مختلف مكونات المجتمع العراقي، إلى فشلها في بناء مؤسسات قادرة على صهر الهويات الفرعية في بوتقة واحدة ودفعها صوب الانخراط فيها، فضلاً عن فشلها في تلبية مطالب تلك المكونات بالشكل الذي يشعر بها الأفراد بقوة الدولة وفاعلية مؤسساتها ووحدتها في استيعاب الجميع وتكوين احساس عميق بأنها تشكل مشتركاً عاماً يستوعب الجميع ويعبر عنه، لذلك فشلت الحكومات المتعاقبة بعد العام (2003) في تحقيق اندماجاً اجتماعياً بين مكونات المجتمع العراقي وفشلت في نهاية المطاف

---

[1] – وليد سالم محمد نمأسسة السلطة وبناء الدولة–الامة، مصدر سبق ذكره، ص 376–377.

[2] – احمد فاضل جاسم داود،عدم الاستقرار المجتمي في العراق ما بعد 2003، مصدر سبق ذكره، ص190.

[3] – عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص65.

من بناء هوية وطنية عراقية جامعة لكل المكونات، وظل المجتمع العراقي يعيش في خضم ازمات التنمية السياسية التي تفجرت دفعة واحدة ولم تكن هناك قدرة للنظام السياسي في مواجهتها ومن ثم فشل السلطة السياسية في العراق من بناء الدولة – الامة.

وعلى صعيد آخر إن إشكالية الهوية العراقية بعد العام (2003)، لا تتعلق بالعوامل الداخلية فحسب بقدر ما تتعلق برغبة قوى الاحتلال الامريكي من جهة وبالتدخلات الاقليمية والدولية في الشأن العراقي من جهة أخرى، وهو ما زاد المشهد إرباكاً وتعقيداً فالاحتلال الامريكي منذ البداية شرّعن لهذا الامر وجاء تشكيل مجلس الحكم المؤقت مؤسساً على ذلك ولذلك، ثم جاءت انتخابات عام (2005 /2010/ 2014)، وكذلك انتخابات مجلس المحافظات، لتجعل ذلك أكثر بروزاً، ثم ليسود ذلك على الساحة السياسية والاجتماعية العراقية الى يومنا هذا، إذ تم منذ البداية تمزيق المكوُن الاجتماعي العراقي إلى كانتونات اجتماعية عرقية مذهبية طائفية مختلفة مرة على اساس العرق وأخرى على اساس المذهب وثالثة على اساس الطائفة في كل مكون، فتارة عربي سني وعربي شيعي، وأخرى كردي سني وكردي شيعي وثالثة شيعي عربي وشيعي تركمان، ورابعة اكراد وعرب وتركمان ومسيحيين وهكذا[1]. ليتم التعامل مع هذه المكونات بدلالة انتماءاتها القومية والطائفية والدينية والقبيلية، ومن ثم فإن قبول القوى السياسية ومن ورائها المكونات المجتمعية بذلك وسكوتها عنه بل والعمل بموجبه، هو الذي رسخ لهذه الانقسامات العمودية الحادة والصراع العنيف بين الهويات الفرعية، وهو الذي فتح الباب على مصراعيه للتدخلات الاقليمية والدولية، ورسخ لسياسة سقيمة ومقيتة وهي سياسية المحاصصة، التي أسس لها العرف السياسي في الممارسة والتي ستتحول مستقبلاً الى عرف دستوري يضرب أطنابه في عمق المستقبل العراقي، وهو مايؤشر حالة خطيرة ينبغي تلافيها بسرعة سياسياً ودستورياً[2].

فجلّ مشكلة الهوية الوطنية العراقية، أنها تشكلت بشكل مشوُه من قوى خارجية متمثلة بالاحتلال الأمريكي. فالرغبة بتمزيق المجتمع العراقي (الهوية/الثوابت المجتمعية) تعد ضرورة وأولوية لقوى الاحتلال بشكل خاص ولمجمل الدول الغربية، فالصراع القائم حالياً هو صراع ثقافي وحضاري متعدد الاوجه والمجالات، وفي هذا كله تحاول منظومة الحضارة الراسمالية

[1] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة–الامة، مصدر سبق ذكره ، ص377–378. وينظر ايضاً، عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص55.

[2] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة–الامة، مصدر سبق ذكره ، ص379.

(الغربية– الامريكية) فرض أجندتها على المجتمعات الأخرى، عبر أدواتها ووسائلها الاعلامية التي وصلت إلى مستوى الاحتراف في العمل الدعائي والثقافي والاعلامي[1]. لذا فعملية خلط الاوراق وبعثرتها في العراق على أسس دينية ومذهبية وقومية ما هي إلا تمثيل الجانب السياسي لإستراتيجية الفوضى الخلاقة[*] التي ادخلت العراق في دوامة الحرب الأهلية وان لم تعلن رسمياً، وما المطالبات في انشاء الاقاليم إلا صورة واضحة وخطوة اولى باتجاه التقسيم الرسمي للعراق، وهذا الامر جعل العراق مثالاً واضحاً للفوضى الخلاقة التي طبقت في العراق، وغذيت بشحنات طائفية قومية ودينية من الولايات المتحدة الامريكية، التي احتلته وغيرت نظامه بالقوه الصلبة[2].

كما أن هذه الأزمة تكرست نتيجة الفائض الكبير من الجهل وأفراد يتملكهم حس القطيع، يخافون استقلال ذواتهم، ولا يحسنون التفكير المنطقي السليم، ويؤمنون بقواعد وافكار جماعاتهم والتي يعدونها الأكثر صواباً وقدسية في العالم، ومن غير سند واقعي إن انتماءاتهم لجماعتهم هو الذي يمنحهم المكانة والقيمية والاهمية والدور وليس كفاءتهم ومنجزهم الشخصي، كما أن الفقر وانعدام الفرص والحرمان وفقدان العدالة والشعور بالظلم واليأس مقدمات للانسلاخ عن الهوية الوطنية والتخندق في ظل الطائفة والعشيرة والعائلة، أي الجماعة[3].

كما أسهم الاقتصاد الريعي للعراق، على بروز جيوب سرطانية في الجسد الاقتصادي– الاجتماعي العراقي، وهي جيوب أبرز سماتها اللصوصية والفساد من جهة، والتبذير اللاعقلاني

---

[1] – عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص60.

[*] تعني في حقيقتها السعي الاستباقي نحو تفكيك كل المواقع والجغرافيات، المفترض أنها تشكل مصادر تهديد لأمن ومصالح امريكا في العالم، وتتأسس هذه النظرية على ثنائية التفكيك والتركيب، فهذا يعني ان الفكر الاستراتيجي الامريكي بصيغته الراهنة لم يعد لديه اليقين الا بعالم تكون الفوضى في سبيلاً لإعادة تشكيله وفق= = مهمة امريكا في بناء العالم الجديد، كذلك يعتقد اصحاب هذه النظرية بأن خلق حالة من الفوضى واللاستقرار سيؤدي الى بناء نظام سياسي جديد يوفر الامن والازدهار والحرية، أنه العلاج بالصدمة، وهذه النظرية تفترض ان المجتمعات تنتظم بشكل بنّاء وصحيح بعد الصدمة التي ولدتها الفوضى ، وهي لا تأخذ بالاعتبار والحسبان ردات الفعل السلبية. انظر في ذلك وللمزيد، رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة..الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 2012. علي بشار بكر اغوان، الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الاوسط، مركز حمورابي ، للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013.

[2] – علي بشار بكر اغوان، المصدر نفسه، ص326–327.

[3] – سعد محمد رحيم، صراع الدولة والجماعات في العراق السياسة، الثقافة، الهوية والعنف، ط1، دار سطور للنشر والتوزيع ، بغداد، 2015، ص108.

للموارد من جهة ثانية، وهذا ناجم عن انعدام روح الإيثار والإخلاص وبلادة الشعور الوطني، أنها أمراض معدية تنتشر وتغدو جزءاً من آلية عمل المؤسسات المختلفة، يعززها عدم وجود رقابة فعّالة ذات يد طويلة وقادرة، فالفساد الذي ينخر جسم تلك المؤسسات يكون محمياً من قبل مؤسسات ما قبل الدولة (الممثلة غالباً بتكتلات وقوى سياسية) التي تضارع مؤسسات الدولة قوة، إن لم نقل انها تفوقها احياناً[1]. فاولئك الذين يغرفون من مصادر الثروة (إيرادات النفط العالية في العراق مثالاً) غير المحروسة بقوانين ومؤسسات حازمة، يديمون التناحرات غير الطبقية ويزجون بالشرائح الاكثر فقراً فيها، كي يبقوا هم محافظين على امتيازاتهم وسلطاتهم ونفوذهم، ويأمنوا من ثورات المستغَلين[2]. وبهذا يجد مروجوا تأصيل الانتماءات ما قبل الدولة على حساب ترصين قواعد الدولة في الحقل السياسي مرتعاً خصباً لهم، إذ تكون السياسة وادواتها ومؤسساتها وأفق وأليات عملها، وفرص الإثراء وممارسة السلطة التي توفرها، الوسيلة الأنجع لتحقيق مآربهم، في اطار من توازنات قلقة على الدوام، تنذر بانفجارها في اية لحظة، ووضع مثل هذا لن تستطيع تحقيق تنمية مركبة ومستدامة، ولن تضمن استمرار السلم الاجتماعي الأهلي، ولن يحصل تقدم ملموس بالمعايير العصرية، في مجالات الادارة والتقنية والعمران، ولن تبنى دولة حقيقية[3].

وأستناداً إلى ما تقدم، لا نأتي بجديد حين نقول أن المجتمعات المنقسمة على نفسها تكون اكثر عرضة للعنف والصراعات المسلحة، ويكون السلم الاهلي فيها مهدداً على الدوام، اذ تنمو العصبيات والمغالبة في الحصول على الامتيازات، مع الميل لممارسة العنف وهو ما حصل في العراق بعد العام (2003). لذا فإن استمرار هشاشة الهوية الوطنية العراقية المتقطعة الاوصال، يساعد على ديمومة التوتر والعنف في العراق في ظل الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتردي والتدخلات الخارجية.

ثانياً: ضعف الثقافة السياسية.

من المعروف، أن بناء ثقافة سياسية مشاركة يساعد على تكريس الممارسة الديمقراطية وإستمرارها وينمي المشاركة السياسية ويشجع على تكوين مؤسسات مجتمع مدني فاعلة، وأن

---

[1] – المصدر نفسه ، ص109.

[2] – سعد محمد رحيم، مصدر سبق ذكره ، ص109.

[3] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة– الامة، مصدر سبق ذكره ، ص111.

غيابها يعرقل التحول الديمقراطي ويعيق المشاركة السياسية وبالتالي يؤثر سلباً على العملية السياسية. كما أن عملية التحديث السياسي تتطلب قدراً من الثقافة والنضج السياسيين.

إن للثقافة السياسية بلا أدنى شك لها تأثير كبير على النظام السياسي إذ تدفع الأفراد والجماعات أما باتجاه الانخراط بالنظام السياسي أو تدفعهم باتجاه اللامبالاة والسلبية السياسية، وحسب تقدير **(الموند وفيربا)**، إن التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، ضرورياً لتأمين إستمرار النظام السياسي واستقراره، فإذا حصل التفاوت بينهما يتلكأ النظام ويتعرض حينئذ للزوال، ومع ذلك لا يكون التوافق كاملاً ولا تستبدل إستبدالاً كاملاً بثقافة جديد[1]. لذا إن لكل نمط من الثقافة السياسية ما يقابله من البنى السياسية، أو ينمو ويتطور في ظله، ولا يمكن بناء بنية سياسية معينة خارج إطار البناء الثقافي السائد، إذ من دون تلائم بين الثقافة السياسية والبنى السياسية لا يمكن للنظام السياسي ان يستمر ويستقر، إن التلاؤم بينهما شرط ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي.

أما عن طبيعة الثقافة السياسية العراقية بعد العام (2003) وتأثيره على عملية التحديث السياسي. لقد ورث العراق (منذ تأسيسه كدولة في العصر الحديث والى هذه اللحظة)، حالة من التخلف في مختلف المجالات بما فيها المجال الثقافي والسياسي، إذ سادت قيم ومعتقدات وأفكار أسهمت في تكريس حالة التخلف، ويعود ذلك لأسباب لعل أهمها، خضوع العراق لأحتلات وهيمنة أجنبية وتدخلات خارجية وطبيعة المجتمع العراقي الذي اتصف غالبيته بالقيم العصبية والقبلية والاحتكام الى الاعراف العشائرية، لذلك كانت ولاءات الأفراد ولاءات للعشيرة والقبيلة والدين والمذهب، ولم تكن في أغلبها للوطن والدولة، وإن شيوع هذه القيم انتج ثقافة اللاوعي بالدولة وترسيخ هذه اللاوعي يرفض الدولة في (إدراكات وشعور وقيم وعواطف) الافراد عند غالبية المجتمع العراقي لطول عهد الاستبداد، واستمرت هذه الذهنية وآثارها بقدر كبير إلى هذه اللحظة لذلك نجد وبشكل عام إن الفرد العراقي يعطي ولائه وانتمائه للعشيرة والمذهب والقومية أكثر من ولائه للوطن والدولة[2].

---

[1] – حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، العدد 394، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، (كانون الاول2011)، ص74.

[2] – عبد العظيم جبر حافظ،اشكاليات سياسية ودستورية، مصدر سبق ذكره، ص202.

كانت كل التوقعات تشير إلى أن تغيير النظام السياسي السابق ستتغيير معها نمطية التفكير والسلوك الذي حكم لفترة طويلة من الزمن بأسلوب القوة والخضوع والهيمنة، إلا أن نمط الثقافة الماضية حافظ على استمراريته بل غدا أكثر ذراوتاً من السابق بسبب سلوك المتنافسين على السلطة الذي أسهم في تحديد مواقفهم وتوجهاتهم. لقد حكمت الثقافة السياسية العراقية بعد الاحتلال الامريكي توجهات ومواقف عدة عبرت عن وجودها القوي على الساحة السياسية، وتنقسم هذه التوجهات ما بين ثقافة سياسية مشاركة وأخرى تقليدية وثالثة خاضعة ورابعة تعبر عن ثقافة عنصرية أو طائفية أو عشائرية، وقد أدى واقع العراق الداخلي المتأزم إلى تسريع التناقضات واحتدام الصراعات بين هذه الثقافات مما عزز بدوره التناقضات بين الفئات المختلفة للشعب العراقي[1].

وعلى صعيد أخر ، حاول القائمون على إدارة شؤون الدولة العراقية بعد العام (2003) سواءاً من قوات الاحتلال الامريكي أم الحكومات المتعاقبة التحوُل بالثقافة السياسية العراقية من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المساهمة، وذلك عبر إجراء الانتخابات المتكررة، ووضع دستور دائم، وبناء مؤسسات الدولة العراقية الجديدة، لكن التطبيق العملي أثبت إن هذه المحاولات لم تكُن جادة، فالعنف المفرط الذي استخدمته قوات الاحتلال وتعطيل المؤسسات بسبب المحاصصة وعدم احترام معاناة المواطنين العراقيين، كلها شواهد غير إيجابية تدل على أن ثقافة المساهمة ماتزال شعاراً، وإن التطبيق الحقيقي مايزال غير فاعل، وغير مؤثر وغير محسوس من المواطن العراقي[2]. أدى ذلك إلى استمرار ثقافة الخضوع الذي يعد العنف والتناقض من ابرز سماتها.

إن الوعي السياسي والثقافي كان في جانب كبير منهُ يعكس الثقافة التقليدية والخضوعية المتراكمه لعقود طويلة في العراق، والتي هي بالنتيجة ضد التجديد والحداثة، ولم تسعف هذه الثقافات في اقامة بنية سياسية وطنية،عراقية، مؤسسية، ديمقراطية، وعليهِ جيّرت تلك الثقافات لصالح المؤسسات التقليدية التي تقف بالضد من عملية التحديث السياسي في العراق.

كما إن الدولة العراقية بعد العام (2003)، لم تتأسس على اساس تدمير البنى والعلاقات التقليدية، ومن ثم بلورتها على إسس توحيدية شاملة تتجاوز الجماعات الاولية وتعلو عليها، بل

---

[1] – ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره ص145.

[2] – اثير ادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام 2003 ومستقبلها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2013،ص206.

إن واقع الحال ارتكز على الجماعات الفرعية الضيقة والمحاصصة الطائفية التي تمثلت بأنشاء مجلس الحكم الانتقالي ، فكانت النتيجة دولة فئوية عصبوية، ويعود تغذية الطابع العصبوي لهذه الدولة أساساً إلى الاحتلال الأمريكي لإدامت هذه النزعة العصبوية لخدمة مصالحها. وعليه فإن العملية السياسية لم تأتِ في سياق تطور تأريخي للبنى والعلاقات التقليدية السائدة في المجتمع، وبلوغه درجة من النضج ، وأنما جاءت بفعل عملية مصطنعة ومشوهه قامت بها قوى الاحتلال الامريكي، وتمت هذه العملية عبر دفع العصبيات التقليدية(القبلية والطائفية) إلى بناء النظام السياسي الجديد.

ومما يلاحظ أن الدولة العراقية بعد أن إنهارت في(نيسان 2003)، وتعطّل القانون وصارت الحياة فوضى، شاع الخوف بين الناس وتفرقوا إلى مجاميع أو أفراد تتحكم في سلوكهم الحاجة إلى البقاء، فلجأ الناس إلى مصدر قوة فرعية أو جماعة تحميهم، ويحصل بينهما ما يشبه العقّد، يقوم على مبدأ الحماية المتبادلة. كان هذا هو التحوّل السيكولوجي الأول الذي حصل للعراقيين بعد الاحتلال، فبعد أن سقطت خيمة الدولة التي كانت تؤمن لهم الحاجة إلى البقاء، تفرّق الناس إلى مجاميع، منهم من لجأ إلى عشيرة أو مرجعية دينية، أو تجمع مدني أو سكني، أو تشكيلات سياسية أو كتل بأية صفة كانت لتوفير الحماية لهم. من هنا بدأت ثقافة الاحتماء، وحدوث تحوّل سيكولوجي خطير وهو أن الشعور بالانتماء صار إلى المصدر أو القوة التي تحمي الفرد، وسادت ثقافة الولاء للثقافات الفرعية بدلاً من ثقافة الأداء والانجاز والولاء للدولة. ومن هنا تعطّل الشعور بالانتماء إلى العراق بعد أن تحول ولاءات الأفراد إلى ولاءات لا تعد ولا تحصى. ففي ظل غياب الثقافة الوطنية الشاملة، وانعدام الثوابت الرمزية المجمع عليها، والخشية سواء من الاضطهاد السياسي أم التهميش الاجتماعي يعمل كل فريق أو طائفة إلى تفعيل ثقافته الفرعية واستحضارها بغية تحقيق مصالحه الاثنية وتغليبها على ما سواها من مصالح من خلال فرض وجهة نظره ومن ثم السعي لنشر افكاره وتوسيع نطاق معتقداته، وبهذا تتحول الثقافة الفرعية إلى ثقافة تكون وظيفتها الاساسية تقسيم المجتمع وتشظيه بدلاً من توحيده وشد لحمته[1].

وعلى اساس ما تقدم، أثبتت التجربة العملية في العراق بعد(2003) بوجود مجتمع متعدد الثقافات، ولكن لا يوجد تعددية ثقافية، لإن مصطلح التعددية الثقافية يشير إلى الارتقاء بمستوى

[1] – ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص145–146

المعاملة تجاه مختلف المجموعات الثقافية المكوّنة للمجتمع، والعراق لم يشهد ذلك، بل – للأسف – شهد صراعاً مريراً بين توجّهاته المجتمعية المختلفة كاد أن يصل إلى مستوى الحرب الأهلية في ظل التشظي السياسي والدعم الخارجي، ففي عراق ما بعد (2003) ظهر التعصُّب المجتمعي في أوضح صوره، إذ انغلقت الثقافات الفرعية على نفسها، وباتت ترفض وبشدة الالتقاء مع الثقافات الفرعية الأخرى مع وجود بعض الاستثناءات، ولكن التوجه العام كان الانغلاق[1].

وبهذا تعُد مشكلة تدني مستوى الثقافة السياسية لدى الشعب العراقي مشكلة حقيقية امام استيعاب شكل نظام الحكم الديمقراطي، فان غياب هذه الثقافة يشكل عائق امام تقدم بناء الدولة من خلال ان الواقع الاجتماعي هو الذي يشكل نواة بناء الحكومة، التي يقع على عاتقها ادارة الحكم في العراق، فكما هو معروف فان الحكومة هي وليدة المجتمع، والحكومة العراقية تفتقر الى شرعية الثقافة السياسية الحرة في عملية اختيارها، كون خيارات المواطنين مبنية على طلب الحماية من الاخر العدو الذي تم التخويف به واستمرار عملية زرع الكراهية معه، وليس على اساس الخيارات الحرة[2]. لذا فإن استمرار ضعف الثقافة السياسية في العراق سجعل عملية بناء تحقيق التحديث السياسي صعبة للغاية إن لم نقل مستحيلة التحقيق.

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية.

إن ما يشهده العراق من تحديات اقتصادية، انعكست سلباً على واقعه السياسي والاجتماعي نتيجة لغياب الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المدروسة للحاضر والمستقبل، تلك الاستراتيجيات التي تؤمن المعيشة اللائقة لعموم إفراد المجتمع بعد إن تحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وتكافؤ الفرص. ويمكننا في هذا الصدد إن نرصد اهم التحديات الاقتصادية التي دفعت بأن تكون حاجزاً مانعاً امام عملية التحديث السياسي في العراق بعد العام (2003).

أولاً: تحدي مشكلة البطالة.

[1] – اثير ادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق..، مصدر سبق ذكره، ص206.

[2] – خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص7.

البطالة هي الانعكاس الأكثر وضوحاً للأزمات والمشاكلات الاقتصادية التي تمر بها المجتمعات، وتفشي البطالة يعني تفشي الفقر والجوع والمشاكلات الاجتماعية والاخلاقية وخسارة فرص التعليم وغيرها من الآفات المهلكة، إن انعكاسات هذه الظاهرة ونتائجها الحاضرة والمستقبلية لا يتحدد بصعيد أو مجال محدد، وإذا كان الاقتصاديون معنيين بدراسة ما يتصل بالجوانب الاقتصادية المباشرة وتحليلها وتلمس طرق حلها ومعالجتها، فإن البطالة لها نتائج تقع ضمن اطر الدراسات الاجتماعية والنفسية وكذلك السياسية، لأنها نتائج متشعبة ومعقدة بعد تشابك وتداخل عوامل التأثير والتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة[1].

إن ارتفاع نسبة البطالة في العراق بعد سقوط النظام السياسي السابق، كانت نتيجة تحديات المرحلة الانتقالية التي تمثلت بالفوضى وغياب الامن وضعف القانون، واستنزاف الايرادات العامة في محاربة الارهاب بدلاً من الإعمار والتنمية، وعدم وجود سوق تنطبق عليه شروط المنافسة، وغياب العدالة والمساواة في الأوضاع والفرص وتفاقم الفساد الاداري والمالي، وتفاقم العبء الاجتماعي المصاحب لاجراءات الانتقال وغياب مبدا الشفافية والاعتماد على الريع النفطي وتفاقم ازمة المديونية الخارجية والصراعات السياسية التي انهكت البلد، كل ذلك أسهم في ارتفاع مستوى البطالة. وكما كان لتحرير التجارة وفتح الحدود على مصراعيها، بدون ضوابط كمية او كمركية اثر كبير على المنشأت الاقتصادية العراقية وافقدها قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة من مناشئ أجنبية بالرغم من تدني جودة غالبيتها، إلا إن انخفاض أسعارها ولوجود رغبة لدى المستهلك العراقي باقتنائها، وازاء ذلك اضطرت الكثير من المنشأت الاقتصادية العراقية الى إغلاق أبوابها بالنظر إلى تضائل انتاجيتها وعدم قدرتها على تغطية نفقاتها ولصعوبة حصولها على مستلزمات الانتاج لاستمرار عملها، مما كان لها الأثر السلبي على العديد من العاملين في تلك المنشآت والمصانع.[2]

أما على صعيد الفلسفة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة فهي كانت احدى مسببات عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق، إذ مازالت تلك الفلسفة غير واضحة في المرجعيات القانونية

---

[1] – ابراهيم حسيب الغالبي، مصدر سبق ذكره، ص515.

[2] – ينظر في ذلك وللمزيد، أمل أسمر زبون، فاضل عباس كاظم، ظاهرة الاغراق السلعي واثاره على الاقتصاد العراقي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 10، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 4، 2014، ص 95-97.

مما قاد إلى عدم وضوح الدولة في سعيها لتنمية اقتصادها ومعظم التشريعات الاقتصادية التي أصدرتها فيها الكثير من التناقضات لعدم وجود توجه أو أيديولوجية واضحة لإدارة الاقتصاد العراقي، فكان الاعتماد حصراً على عوائد النفط لسد نفقات الدولة (كالأمن والدفاع والرواتب والاجور) على حساب الإنفاق على الخدمات العامة التي هي من أولويات حاجة المجتمع أمراً يشير الى القصور الواضح في الاستراتيجيات المعتمدة في إعادة بناء الاقتصاد العراقي.[1] إن اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بشكل رئيس ومباشر مع أهمال الجوانب الاقتصادية الاخرى المتمثلة بالزراعة والصناعة والسياحة، وفي ظل تقلب اسعاره في السوق الدولية أسهمت هذه الظاهرة في عدم الاستقرار في الدخل الفردي وتقلبات مستوى المعيشة، مما أضاف عائقاً اقتصادياً أثقل كاهل المواطن.

وعلى صعيد أخر، وفي الوقت الذي يعاني العراق من ارتفاع نسب البطالة، فإنه يشهد ارتفاع نسبة العمالة الاسيوية بنسب كبيرة، وهذا وما يزيد الطين بلّة. لذلك تعد مشكلة البطالة إحدى أهم المشكلات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامني[2]. لذا ينبغي الاسراع في معالجتها للتخفيف من تداعياتها وما يترتب على استمراراها.

مما تقدم نستنتج، أن الوضع الاقتصادي المتردي في العراق وانتشار البطالة ادى الى جملة من الآثار التي لها انعكاساتها السلبية البليغة على المجتمع العراقي، فقد شهد المجتمع العراقي خلال السنوات القليلة الماضية، ظواهر وحالات نتجت عن آفة البطالة مثل انتشار تعاطي المخدرات وانسياق بعض الشباب وراء الإرهاب والافكار الدينية المتطرفة، وكثيراً ما كانت مثل هذه الأفكار الشيء المغري لتعويض الخيبة في تحقيق انجاز في الحياة وانغلاق الابواب والنوافذ التي تترك الكثيرين أكثر سهولة في انقيادهم لقناعات تترجم واقع اليأس من الدنيا وما فيها.

ثانياً : مشكلة الفقر.

---

[1] – احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق بعد 2003، ص199.

[2] – عبدالحسين احمد، البطالة في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات: مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 3، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، 2012،ص104.

إن هناك حقيقة لا يختلف فيها اثنان وهي، إن التخلف في أي مجتمع من المجتمعات يؤدي حتماً الى الفقر[1]. إن الفقر ظاهرة اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية، ذات ابعاد نفسية وانسانية ينمو في سياق تاريخي مجتمعي وجغرافي[2].يحدد البنك الدولي (world Bank)، الفقر بعدم القدرة على تحقيق الحد الادنى لمستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات في مدة زمنية محددة[3]. أما البرنامج الانمائي للامم المتحدة فأنه قدم تصوراً واضحاً للفقر إذ عد الفقر هو الجوع والافتقار الى ألماوى والمرض وعدم القدرة على المعالجة، والأمية وعدم القدرة على التعليم، وعدم امتلاك العمل، والخوف من المستقبل[4].

يعاني العراق اليوم من شيوع حالة الفقر بنسبة كبيرة بين مكوناته، نتيجة لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد بعد الاحتلال الامريكي له، وكذلك للتركة الثقيلة التي تركها النظام السياسي السابق، ويمكن تلخيص أهم تلك الاسباب بالآتي:[5]

1. الاسباب السياسية، المتعلقة بالمؤسسات السياسية وانعدام الأمن، والصراع بين الاحزاب والقوى السياسية وغير ذلك.
2. الأسباب الاقتصادية، وتتمثل بالأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتي تؤثر في طريقها على أفراد المجتمع مثل عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد مثل (البترول، الزراعة، الأنهار) وبالتالي يكون استهلاك أفراد المجتمع أكثر انتاجهم، وعدم الاهتمام بإنشاء انشطة جديدة داخل المجتمع وتزايد وتحسن من داخل المجتمع وافراده، فضلاً عن عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي لتبادل الأنشطة التجارية بينها.

---

[1] – فليب عطية، المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص8.

[2] – كريم حمزة وأخرون، الفقر تطور مؤشرات الاطار المفاهيمي، في الغنى والفقر في الوطن العربي، بيت الحكمة، 2002، ص26.

[3] – حمدية شاكر مسلم، الفقر المتعدد الابعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 76،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 20، 2014، ص323.

[4] – UNDP Human,Development report poverty,oxford university,New York, UNDP,1990,p53.

[5] – اسراء علاء الدين، رشا وليد طه، فراغ السلطة في العراق بعد 2003 الاسباب والنتائج، الحراك السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي، بيت الحكمة بغداد، 2010، ص ص70-71.

3. الأسباب الاجتماعية، وتتعلق بثقافة المجتمع العراقي والمبادئ التي يقوم عليها منها، هل تطبق المساواة أو اللامساواة بين افراد المجتمع، هل يتم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بصورة متساوية بين الأفراد، وهذه الأمور من شأنها أن تؤدي الى ظهور نظام التمايز الطبقي والذي يؤدي الى عدم وجود مشاركة فعالة بين افراد المجتمع والتي تعد من أهم أسباب الفقر.
4. من الأسباب الأخرى التي يمكن اضافته إلى ما تقدم ، التهجير الطائفي والذي شمل عدداً كبيراً من العوائل العراقية من شتى الطوائف وفي مناطق مختلفة من العراق تسبب ذلك بمعانات كبيرة وقاسية لتلك العوائل، ومن ثم زيادة نسبة الفقر وذلك لأن أغلب العوائل الهاربة من العنف الطائفي الذي حصد الكثير من أبناء البلد تركوا كل ما يملكونه من أموال ومساكن وحاجيات ومصادر للعيش وفروا بانفسهم وأهاليهم خشية على البقية الباقية منهم من القتل، فإستوطنوا بذلك الخيام التي نصبت لهم في الأماكن الفقيرة من ضواحي المدن بعيداً عن كل مصادر الخدمات ومستلزمات العيش مما أوجد كوارث إنسانية تهدد تلك العوائل.
5. تفشي ظاهرة الفساد بأشكاله ومستوياته بصورة كبيرة نتيجة انهيار مؤسسات الدولة وفرض نظام المحاصصة وطبيعة نظام الطائفية السياسية أدى إلى عدم الاهتمام بمصالح المجتمع.
6. تركيز الحكومة العراقية الذي بات منصباً على النواحي الأمنية والعسكرية الذي دعا إلى إهمال المشاكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع من غلاء الاسعار بصورة عامة وصعوبة الحصول على الوظائف، وكذلك أنهيار الصناعة الوطنية الذي أصاب الكثير من المصانع والمعامل بالشلل نتيجة منافسة الكثير من البضائع الاجنبية التي غزت الاسواق العراقية. أسهم ذلك التركيز والاهمال في زيادة نسة البطالة والفقر في العراق.
7. بسبب الأوضاع التي أعقبت دخول داعش الارهابي إلى بعض المحافظات، إذ ارتفعت معدلات الفقر بوتائر تنذر بخطر محدق بعد أحداث حزيران 2014 واحتلال داعش الارهابي على ثلاثة محافظات (نينوى وصلاح الدين والانبار) نجم عنها نزوح ملايين من السكان إلى مختلف محافظات العراق وخارجه، فارتفعت معدلات الفقر والبطالة بمستويات مهددة للأمن الإنساني الأمر الذي أنعكس بشكل واضح على العملية السياسية ومستقبلها التنموي. وبعد الأزمة

الإنسانية التي عصفت بالبلاد في حزيران 2014 ومارافقها من عمليات إرهاب وعنف، أضحت مصادر الحياة والاستقرار والبناء مهددة كما تفاقمت مشكلات استمرار النشاط الاقتصادي المدني والعمليات الانتاجية والتسويقية المرتبطة بها فأصبحت حياة ملايين العائلات في مفترق طرق وراتفعت مستويات البطالة وتراجع الأمن الوظيفي للأشخاص بعد أن تقطعت سبل الوصول للعمل واستلام رواتبهم، إن ظروف النزوح السريعة أثقل كاهل العوائل واستنفد مدخراتهم لا سيما بعد استمرار الازمة لشهور عديدة مع ارتفاع غير مسبوق في اسعار الايجارات مما زاد من حجم المعناة والوقوع في براثن الفقر[1].

إن هناك مجموعة من المؤشرات يمكن عبرها قياس مستوى الفقر في العراق منها، (مستوى الدخل، التعليم ، الصحة، البنى التحيتية، السكن الملائم، الغذاء). إذ أصدرت وزارة التخطيط العراقية عام 2012 تقريراً عن نسب الحرمان ومستوى الفقر في العراق، واظهر التقرير بأن معدل الحرمان في الجانب الصحي بلغ 29% والبنية التحتية 24% والسكن 24% والحرمان الاقتصادي للفرد العراقي 31% والأمن الاجتماعي 22% وإن عدد العوائل المحرومة في العراق يقدر بمليون و32 ألف أسرة أكثر من نصفها في الريف، وأظهرت نتائج التقرير أن حوالي 30 بالمائة من الأفراد يعيشون في مستوى معيشي متدن[2].إذ أظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر العراقية 2012 إن حجم السكان ممن هم تحت خط الفقر يقدر بنحو 19% قبل العاشر من حزيران في عموم العراق، الا ان بعض التقديرات تشير إلى أن خط الفقر ربما ارتفع اليوم ليلامس نسبة لا تقل عن 30% من سكان البلاد، إلا إن تلك النسب ازدادت بعد العاشر من حزيران 2014 (بعد دخول داعش الارهابي واحتلاله لمساحات واسعة من الاراضي االعراقية) ، وهذه مؤشرات خطيرة[3].وعليه، أدت ظروف العنف والارهاب وفقدان السيطرة على عدد من المحافظات، وسوء إدارة الموارد الاقتصادية، وتردي اداء البنى التحتية، إلى تشكيل بيئة مزدحمة

---

1 – عدنان ياسين مصطفى، الأمن الانساني والتنمية في العراق...، مصدر سبق ذكره، ص121.

2 – تقرير، معدلات الفقر في العراق في إرتفاع، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط التالي:
http://www.iraqhurr.org/a/24561525.html

3 – مظهر محمد صالح، ملامح الاقتصاد للصراع في العراق، شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، على الرابط التالي:
http://Iraqieconomist.net/ar/2014/7/13

بمصادر الخطر والتهديد المباشر وغير المباشر، في تفاقم معدلات العرقلة لعملية التحديث السياسي في العراق.

إن خصائص الفقر في العراق أكثر تعقيداً وتداخلاً، ولا تتعلق احياناً كثيرة بالموارد الاقتصادية بل بعوامل اخرى مرتبطة بخصائص المرحلة الانتقالية والتدهور الحاصل في الخدمات والمؤسسات والاضطراب الذي يعانيه المجتمع العراقي[1]. إن استمرار المرحلة الانتقالية لأكثر من عشر سنوات، هذا الامر يؤدي بلا شك الى استنفاذ طاقات المجتمع وعدم افادتهم من الفرص، فضلاً عن أن المرحلة الانتقالية لاتزال مجهولة التوجه.

لقد تبنت الحكومة العراقية بعد العام (2003) مجموعة من البرامج هدفها الرئيس التصدي لقضايا الفقر والبطالة وتعزيز الحماية الاجتماعية عبر مجموعة من الوثائق ذات الأهمية الاستراتيجية هي:[2]

1. خطة التنمية الوطنية(2010-2014) وخطة عام (2013-2017).
2. استراتيجة التخفيف من الفقر المقرة عام 2009.
3. سياسة التشغيل الوطنية المقرة عام 2009.

وقد أكدت هذه الوثائق على حقيقة أن العراق لا يعد بلداً فقيراً وإنما هو ضحية سياسات اقتصادية غير منضبطة وازمات متكررة وحروب متعددة فأفرزت فقراً بنسب عالية قياساً لموارده وامكانياته، وفقاً لمؤشرات الفقر في العراق لسنة 2012 ظهر ان 18.9% من سكان العراق هم تحت الفقر، وأن الفقر يتركز في الريف بدرجة أعلى من الحضر إذ بلغت نسبة الفقر فيهما 30.7% و13.5% على التوالي[3].

إن عجز الدولة في وضع المعالجة الفاعلة لقضايا الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، فضلاً عن وجود مستوى عالي من الفساد والانحراف وفقدان الأمن الشخصي، الى جانب التأخر الواضح في المسار التنموي كل ذلك يسهم في خلق أجواء من عدم الثقة واللا يقين وعليه فقدان الأمن الإنساني. وهنا لابد من التأكيد ان في ظل فقدان الامن الانساني في العراق، لا يمكن تحقيق عملية تحديث ليس فقط على الجانب السياسي وأنما على الاصعدة كافة (الاجتماعي،

---

[1] – حمدية شاكر مسلم، مصدر سبق ذكره، ص337.

[2] – عدنان ياسين مصطفى، الأمن الانساني والتنمية في العراق، مصدر سبق ذكره ،ص36.

[3] – المصدر نفسه، ص36.

الاقتصادي، السياسي، الثقافي)، وعليه لتحقيق الأمن الإنساني في العراق لابد الحد من الفقر وتحقيق المساواة والعدال بين جميع مكونات المجتمع العراقي، لانه (الفقر) يشكل باستمرار خطراً رئيسياً على الاستقرار وعقبة امام مزيد من عملية التنمية والتحديث في كل مكان.

فهناك العديد من الآثار السلبية التي يفرزه الفقر على سبيل المثال لا الحصر، انتشار مظاهر العنف الجسدي أو الاعتداء على الاخرين، والعنف المنزلي والسطو المسلح والاغتصاب، وكسر المنازل وسرقة السيارات وانتشار ظاهرة التسول في الشوارع، وتعاطي العديد الشباب للمخدرات والمشروبات الكحولية وانتشار ظاهر الطلاق، والتسرب والحرمان المدرسي وغيرها من الآثار السلبية، وغالباً ما ترتكب تلك الاعمال على أيدي افراد من الشرائح الفقيرة ممن يقعون في قاع المجتمع والذين تتسم حياتهم بالحرمان والفقر، كما أن حالات القلق والضغوط والمعاناة النفسية هي الاخرى تشهد ازدياداً مستمراً نتيجة تضاؤل فرص كسب العيش وفقدان الامل بالمستقبل وتدهور امكانات تحقيق استدامة النمو والتي تتسبب في تفاقم المشكلات الاجتماعية وانعدام الاستقرار وتدهور في نوعية الحياة[1]. كما يؤدي الفقر الى عدم الاستقرار، وفقدان الحريات والعزلة وأزمة الهوية وفقدان الاشياء التي تجعل قيمة الحياة عالية عند الناس.

لذلك أصبح من الضروري توفير مستوى عالي من التحديث والتنمية الاقتصادية شرطاً ضرورياً من شروط انجاح عملية التحول الديمقراطي واحداث الانفتاح السياسي والاقتصادي، إذ إن ضعف المستوى المعيشي للمواطن يؤدي بالنتيجة الى انحسار التجربة الديمقراطية والمشاركة السياسية لأنشغال الفرد بأمور تحسين وضعه المعيشي[2]

استناداً إلى ما تقدم يمكن القول، أن ظاهرة الفقر التي يعاني منها العراق تؤثر بشكل أو بأخر على العملية السياسية الجارية في العراق، فعدم قدرة السلطة السياسية معالجة الفقر وإيجاد حلول له، وعدم قدرتها على رفع المستوى المعيشي لأفرادها، مما يعني ضعف السلطة السياسية ومؤسساتها على تلبية احتياجات مجتمعاتها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى قيام الأفراد باتباع أساليب العنف المتنوعة محاولة لتغيير النظام القائم أملاً لتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يؤدي إلى استخدام السلطة لأساليب وأدوات الترهيب من أجل القضاء على

---

[1] – ينظر بتصرف عدنان ياسين مصطفى، الأمن الانساني والتنمية في العراق، مصدر سبق ذكره ،ص 17.

[2] – سهيلة عبد الانيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في المعوقات الداخلية)، المجلة السياسية والدولية، العدد7،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2007، ص119.

أي نوع من أنواع المعارضة لوجود السلطة وهيبتها، وهو ما يؤدي إلى زيادة الهوة والفجوة بين السلطة السياسية وأفراد المجتمع ،ومن ثم انعدام الاستقرار السياسي والمجتمعي.

ثالثاً: مشكلة المديونية الخارجية.

لقد ورث الاقتصاد العراقي مديونية كبيرة جراء الساسيات السابقة والحروب الفاشلة التي خاضها العراق قبل العام(2003) والحصار المفروض عليه لأكثر من عقد من الزمن. فالصورة الحالية للنظام الاقتصادي جيرها المحتل لصالح التحول للاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، وقد حاول المحتل أن يرسم ملامح هذا النظام الاقتصادي على واقع الاقتصاد المدمر، تحت دواعي المدينوية الكبيرة التي ورثها الاقتصاد العراقي جراء السياسات السابقة، فأنتهى الامر إلى المزيد من الفوضى الاقتصادية جراء الاستيراد المفتوح وانفلات السوق[1].تعد الديون الخارجية على العراق من أكبر العقبات التي تعرقل النمو الاقتصادي التي يعاني منها العراق في الوقت الحاضر وتشكل عقبة رئيسة تواجه الاقتصاد العراقي نحو التقدم، وتقدر مديونية العراق الخارجية لعام (2012) بحدود 127 مليار دولار، وجرت محاولات عديدة لتخفيض والغاء بعض هذه الديون وبالفعل فقد تم الغاء تخفيض بعض الديون من قبل الدول الدائنة[2].وفي ظل الهبوط الكبير لأسعار النفط عالمياً، وارتفاع الانفاق العسكري في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي الذي سيطرة على مساحات واسعة من البلد وأزمة النازحين، توقع صندوق النقد الدولي أن يتزايد عجز موازنة العراق وإجمالي ديونه[3]. وكان وزير المالية العراقي السابق(**هوشيار زيباري**) أعلن في(22 / حزيران/ 2015) عن عزم العراق إصدار سندات قيمتها خمسة مليارات دولار، لتغطية عجز الميزانية الناجم عن انخفاض أسعار النفط والحرب مع داعش[4]. كما أوضحت النائبة (**ماجدة التميمي**/ عضو البرلمان العراقي للدورة الحالية) في تقرير لها يتضمن كشف مجموع

---

[1] – جواد كاظم البكري، العراق السنة صفر، اشكالية الهوية الاقتصادية في ظل الاحتلال، في المواطنة والهوية العراقية، عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص233.

[2] – ظافر طاهر حسان، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها، مجلة دراسات دولية، العدد 52، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2012، ص176.

[3] – صندوق النقد الدولي يتوقع تفاقم عجز وديون العراق، صحيفة العالم، الخميس 18 أب 2016، العدد 1556.

[4] – المصدر نفسه.

الدين الداخلي والخارجي لعام 2015 والبالغ 82.4 مليار دولار وبضمنه 26 مليار دولار دين داخلي، إضافة الى ايرادات النفط بلغت 38 ملياراً[1].

وهنا لا نأتي بجديد حول الآثار السلبية لمشكلة الديون الخارجية على كافة مجالات الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية، إذ تطرقت العديد من الدراسات إلى تلك الآثار بصورة عامة [2]. إلا أنه يمكن القول بأختصار إن ازدياد حجم المديونية الخارجية في العراق وتضخمها ادى الى ايجاد عثرات حقيقية امام عملية تحقيق التنمية، والتحول الديمقراطي وتحقيق والحرية والعدالة الاجتماعية داخلياً وحرية الدولة واستقلالها السياسي خارجياً، وذلك إنطلاقاً من أن القروض الخارجية الرسمية تمكن الدول الدائنة طرح شروطها السياسية التي تؤدي إلى شل حرية الحركة السياسية في الدول المدينة، فالمديونية سلاح ذو حدين، فهي تعمل على استمرار الأنظمة السياسية في الدول المتخلفة من جهة ، وتعمل على إلغاء الدور لهذه الدول من جهة أخرى، والتي تشكو من ضعف المؤسسات السياسية. وبهذا تحولات استراتيجية التنمية في العراق بالاعتماد على الخارج إلى استراتيجية التبعية للخارج.

استناداً إلى ما تقدم يمكن القول، إذ ما لم تفلح الحكومة العراقية في ايجاد حلول للخروج من هذه المشكلات الاقتصادية، فإنها تؤسس لمستقبل قلق مشحون بالصراعات والاختلافات خطيرة، فالديمقراطية نبتة رقيقة لا تترعرع في نفوس اجدبها الحرمان والفقر والأزمات النفسية.

وبذلك تعد التحديات الاقتصادية من العوامل المهمة الاخرى التي اثرت في عملية التحديث السياسي، وذلك لارتباط الأخير بها بشكل أو بأخر بالجانب الاقتصادي، فلن تكن هناك مؤسسات اقتصادية واضحة ذات خطط وبرامج تهتم بتطوير الخطط والمشاريع التنموية في العراق، فضلاً عن الاشخاص الذين تولوا مسؤولية تلك المؤسسات أو الوزارت التي تهتم بالجانب الاقتصادي لم يكونوا مؤهلين لتلك المسؤوليات، بل أدت انتماءاتهم السياسية دوراً في تلك المناصب، فضلاً عن اعتماد اقتصاد العراق وبشكل كبير على الانتاج النفطي في ظل

---

[1] – جريدة الصباح الجديد، 2016/1/15على الرابط التالي :

http://www.newsabah.com

[2] – انظر حول آثار المديونية الخارجية، ليث عبد الحسن الزبيدي، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، مصدر سبق ذكره،ص95–97. وإسراء علاء الدين نوري، ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب(الأسباب والنتائج) ، مصدر سبق ذكره ، ص98–100.

تقلبات أسعاره الدولية واهمال الجوانب الاقتصادية الأخرى المتمثلة بالجانب الزراعي والصناعي والسياحي والتجاري، مما جعل الاقتصاد العراقي رهين الاسعار الدولية للنفط.

خلاصة القول، إن تلك التحديات الداخلية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية – الثقافية) مجتمعة أو منفردة مازلت تؤدي دوراً فاعلاً لجهة التأثير سلباً على مجريات العملية السياسية الجارية في العراق اليوم، لذا ينبغي أن تتضافر الجهود من كل الأطراف والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني للعمل على مواجهة تلك التحديات الأمر الذي سيمهد بالتأكيد السبيل لتصحيح مسار العملية السياسية في العراق وصولاً الى تأسيس نظام سياسي صالح يرتكز على اسس عقلانية قانونية، والعمل على تحقيق دولة المؤسسات ومجتمع القانون، كونهما الشرطان الوحيدان والكافيان لبناء الدولة العراقية وأول عوامل قوتها، وهذا هو اساس لأنجاح عملية التحديث السياسي في العراق.

المبحث الثاني : التحديات الخارجية.

إن النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات لا يمكنه التحرك بمعزل عن البيئة المحيطة بها سواء أكانت هذه البيئة اقليمية أم دولية، التي تمثل الإطار الذي يتحرك فيه ولا يتجاوزه الا في حالات محددة فهو يتأثر ويؤثر بتلك البيئة بشكل كبير. وعليه سوف نتناول هنا أهم التحديات الخارجية التي تواجه عملية التحديث السياسي، المتمثلة بالتأثيرات الاقليمية والدولية.

المطلب الأول: التحديات الاقليمية.

المطلب الثاني : التحديات الدولية.

المطلب الأول: التحديات الاقليمية.

في هذا المطلب، سنتناول أبرز التحديات الاقليمية التي تواجه العراق على المستوى الداخلي، فيما يتعلق بالتأثيرات الاقليمية والاستقطابات التي تحرك الفئات المكونة للشعب العراقي، إذ سنتناول أدوار الدول الإقليمية التي لها تأثير على العملية السياسية الجارية في العراق بعد العام(2003) ولغاية الآن، سواء كانت سلبية أم إيجابية، وكما يأتي:

أولاً : ايران.

احتلت ايران المكانة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية كلاعباً أساسياً في الساحة السياسية العراقية بعد العام(2003)، ومكنتها تلك المكانة من أن تؤدي أدواراً مختلفة تراوحت بين أن تكون إيجابية كما يرى البعض، أو سلبية إلى اقصى حد كما يرى آخرون، ولكن على أي حال، فلا يمكن أن يتم انكار الدور الإيراني في العراق.

في ظل الفراغ الاستراتيجي والسياسي الذي شهده العراق بعد الاحتلال الأمريكي له، كان من الطبيعي إن يؤدي مثل هذا الوضع مخاوف ايران من إن يؤثر هذا الفراغ وما قد ينجم عنه من اضطرابات داخلية على الاوضاع بداخلها، وكان على ايران من جراء ذلك مواجهة ثلاثة احتمالات، وهي:[1]

[1] – همام خضير مطلك، أثر المتغيرات الاقليمية على الاوضاع الداخلية العراقية (ايران–سوريا) انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد 27–28، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص234.

أ- تشكيل حكومة مستقره لكنها موالية للأمريكان ومعادية لإيران، وهذا ماقد يشكل خطراً على كبيراً ايران.

ب- إن يفشل العراق في إيجاد حكومة قوية تمنع حالة الفوضى وانتقالها إلى الحدود مع إيران، فضلاً عن احتمال عملية انفصال لأحد الاقاليم العراقية كإقليم كردستان الأمر الذي من شأنه التأثير على الاقلية الكردية في إيران.

ت- ظهور حكومة مستقره ومركزية وذات طبيعة علمانية تناصب العداء لإيران، وتحاول مجابهة الطابع الديني للدولة الايرانية بحيث تقترب في التعامل مع طهران الى اسلوب النظام السابق.

ومن هذا المنطلق عملت ايران لتنفيذ استراتيجيتها في العراق التي تنبع من طبيعة المصالح الايرانية في هذا البلد، عبر ايجاد حكومة ذات طابع ديني ليس بالضرورة ان يكون قائماً على اساس ولاية الفقيه في ايران، ولكن على الاقل لا تناصب لها العداء، والحيلولة دون ظهور عراق قوي قد يشكل تهديداً سياسياً وعسكرياً وايديولوجياً لإيران، والعمل على تكوين شبكة واسعة من الفاعلين العراقيين المتنوعين والموالين لإيران، وايضاً الترويج لإيجاد درجه من الفوضى سهلة الانقياد[1].

كما أدى الواقع السياسي المتأزم الذي انبثق عقب العام (2003) وتشظي الهويات الذي سبق ان تعرضنا له، دوراً مهما في ابراز دور القوى الإقليمية وقدرتها على التدخل في الشأن العراقي، فإن القوى العراقية على اختلافها، صارت تبحث عن ضامن إقليمي يحمي وجودها المهّدد في العراق، عبر الاتكاء على قوى خارجية تملك القوة اللازمة لحماية كل مكوّن، مما حدد نوع الاصطفافات السياسية، والتأثير الإقليمي[2]. فقد حققت ايران نفوذاً كبيراً في العراق، الذي توجد فيه عوامل التصدع واحتمالات التفكك كافة [3]. وعملت – ايران- في ظل غياب الدور العربي أو ضعفه في العراق، على استثمرت هذه الفرصة بجانب التوظيف الذكي لمكاسبها من

---

[1] – همام خضير مطلك، مصدر سبق ذكره، ص235.

[2] – علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص85.

[3] – خضر عباس عطوان،جيرة ايران في ميزان الامن الخليجي خيارات مابعد الصداقة والعداوة، مجلة اراء حول الخليج ، العدد82، مركز الخليج للابحاث، دبي2011،ص38.

احتلال العراق في مد نفوذها بشكل واسع وكبير داخل العراق. وهذا ما شار إليه الكثير من السياسين العراقيين أكثر من مره، ومنهم رئيس الجمهورية السابق (جلال الطالباني) إذ ذكر في عدة لقاءات صحفية، إن إيران وعلى الرغم من توتر علاقتها مع الولايات المتحدة، إلا "إنها تدخلت في الشأن السياسي العراقي بل تدخلت في أحيان كثيرة لترجيح كفة فئة تجاه أخرى داخل البيت الشيعي السياسي نفسه[1]. كما دعمت ايران بعض المرشحين والقوائم الانتخابية في انتخابات(2014/2010/2005) ، وكذلك انتخابات مجالس المحافظات، بغية ضمان مصالحها في العراق. وفي هذا الصدد أكد العديد من الخبراء المتخصصون في الشأن العراقي في معهد ستراتفور الأمريكي، إن ايران اليوم تمتلك ادوات عديدة ومهمة لتغيير ميزان القوى في العراق، والدليل على ذلك أن واشنطن ومنذ الاطاحة بالنظام السياسي السابق في العراق تدرك جيداً صعوبة تشكيل حكومة من دون موافقة طهران[2]. فأصبحت مسألة الاعتماد أو الاستقواء بإيران من القوى القريبة منها في العراق عامل سلبي آضر بالعملية السياسية الى درجة كبيرة في عراق ما بعد العام (2003). لأن إيران لديها الكثير من المشكلات الدولية، ومع الولايات المتحدة خصوصاً، وهو ما قد ينعكس سلباً على العراق الذي لا تزال الولايات المتحدة تؤثر فيه بدرجة كبيرة، وبطرق عدة[3].

فإيران اليوم هي القوه الأبرز بعد الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ولها كلمة لابد أن تسمع، ورأي لابد أن يصغى إليه، ولديها حظوة كبيرة لدى الكثير من القوى السياسية العراقية المؤثرة، كما أنها تمسك بخيوط كثيرة من خيوط اللعبة السياسية، ولديها القدرة على أن تهدئ الوضع السياسي والأمني في العراق، أو أن تزيد الأمور توتراً [4].

بالمقابل، لا شك في أن لدى ايران توجهاً وطموحاً نحو إعادة الهيمنة في المنطقة تسعى إلى ممارسته في الوقت الحاضر، لكن بصور مختلفة عن سابقتها، وتجلى ذلك عبر تبنيها سياسة الحروب بالنيابة، أو بصورة غير مباشرة، كما في تدخلها بالعراق ودعمها للمجاميع

---

[1] – نقلاً عن، علي عبد الهادي المعموري ، مصدر سبق ذكره، ص86.

[2] – مصطفى فولي، واشنطن وعقدة الانسحاب من العراق، مجلة اراء حول الخليج ، العدد 81، مركز الخليج للابحاث، دبي، 2011، ص61.

[3] – علي عبدالهادي المعموري، مصدر سبق ذكره، ص85.

[4] – محمد وائل القيسي، العراق بين الاحتلال الامريكي والتدخل الايراني، مجلة اراء حول الخليج ، العدد82،، مركز الخليج للابحاث، دبي، 2011، ص 56.

المسلحة والتدخل بشؤونه الداخلية، وفي أحيان أخرى بصورة مباشرة ، كما حدث مع تصريح الرئيس الايراني (أحمدي نجاد) في(2007/9/7)، حول الأوضاع الامنية في العراق إذ اعلن فيه ان ايران قادرة على ملء الفراغ الامني الذي سيحدث في حال انسحاب القوات الامريكية من العراق، والذي جوبه برد من قبل وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كونداليزا رايس) بقولها ((...ان ذلك يشكل دليلاً على اطماع ايران تجاه العراق))[1]. إن ايران ترفض اليوم وجود سلطة عراقية قوية تحكم بمعزل عن سلطتها ونفوذها[2].

ومن هذا المنطلق تتمتع ايران، بإفضليه ملحوظة في الشان العراقي على سائر اللاعبين الاقليميين نظراً لما تمتلكه من قدرات ملموسة ومحسوسة لجعل المصالح العراقية الحيوية مرتهنة الى حد ما لمصالح ايران، فإيران لها ادوات متعددة، إذ لديها نفوذ واسع على قوى سياسية ذات ثقل كبير في العملية السياسية[3]. وهو ما أعاق بناء العملية السياسية في العراق بمسار صحيح نتيجة التدخل الخارجي وترجيح جهة على اخرى.

لقد انتقلت إيران من الحياد للاحتلال الامريكي للعراق، إلى دعم العراقيين في مواجهة الاحتلال، فقد دعمت بعض الجماعات المسلحة، لإبقاء الولايات المتحدة مشغولة بالعراق دون التفكير بمهاجمة إيران، والتي صُنّفت كأحدى دول الشر حسب رؤية الرئيس الأميركي السابق (جورج دبليو بوش)[4]. وهو ما أثر سلباً على عملية بناء دولة مدنية ديمقراطية في العراق، نتيجة انتشار العنف في العراق.

ويرى البعض إن ايران غذّت العنف الطائفي عن طريق دعم بعض المليشات المسلحة في العراق، فضلاً عن آثارتها للعديد من المشاكلات منها إحتلال بئر الفكة النفطي في ميسان، وتلويث شط العرب بمياه البزل، وتحويل مجاري انهر تغذي شط العرب، وقصفها قرى كردية في شمال العراق بالمدفعية الثقيلة، واغراق العراق بكميات كبيرة من المنتجات المدعومة إلى السوق

---

[1] – محمد وائل القيسي، مصدر سبق ذكره، ص57.

[2] – سنيه الحسيني، طبيعة الدور الايراني في الشرق الاوسط، مجلة اراء حول الخليج ، العدد، 85،مركز الخليج للابحاث، دبي، 2011، ص71.

[3] – حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار...أهداف ومصالح، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد33، الجامعة المستنصرية،2011، ص6.

[4]– حميد شهاب أحمد، تداعيات الوجود العسكري الأميركي على دول الجوار العراقي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 1، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 2006، ص 26.

العراقية[1]. كما شكّل العراق منفذاً اقتصادياً مهماً للبضائع والسلع الايرانية، التي تبدأ من السيارات، وتصل حتى الصناعات الغذائية البسيطة، وفي الوقت نفسه شكل العراق منفذاً مهماً بالنسبة لأيران للعملات الصعبة عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية كبيرة على ايران.

إستناداً الى ماتقدم، لم يكن الدور الايراني في العراق – للأسف – إيجابياً في أحسن أوضاعه، وكانت المواقف أعلاه، وسواها لإيران من معرقلات بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق.

ثانياً: تركيا.

إن هناك مجموعة متغّيرات أساسية تُشكل بدرجات متفاوتة مرتكز السياسات التركية تجاه العراق، ومن ابرز تلك المتغيرات مايأتي:

1. المسألة الكردية.

إن العامل الكردي شكل بعداً أساسياً في العلاقات التركية العراقية وحدد بدرجة كبيرة حجم التدخلات التركية في الشأن العراقي الداخلي منذ قيام الدولتان ولغاية اللحظة، إلا إن ما يعنينا هو المسألة الكردية بعد العام(2003).

قدم المسؤولون الاتراك مجموعة من الشروط لمساعدة العمليات العسكرية الأمريكية أو لقبول التغيير في العراق في عام(2003)، ومن تلك الشروط مايأتي:[2]

أ- لا لدولة كردية مستقلة في شمال العراق.

ب- لا لعراق فيدرالي مقسم على حدود اثنية.

ت- لا لكركوك تحت السيطرة الكردية.

---

[1] – ينظر في ذلك، فراس البياتي ، مصدر سبق ذكره،ص292، و معتز اسماعيل الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص272.

[2] – عامر كامل احمد، الموقف التركي من الفيدرالية في اقليم كردستان، مجلة دراسات دولية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2007، ص59. وينظر ايضاً، عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الاول، جامعة القادسية، المجلد الخامس ، حزيران 2012، ص47.

ث- منح الاقلية التركمانية حقوقاً واسعة.

إن التغيير الذي حصل في العراق بصورة عامة واقليم كردستان بصورة خاصة أصبح له أهمية كبيرة بالنسبة الى تركيا ومصالحها وأمنها القومي، بل إن رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردغاون) صرح أكثر من مرة قائلاً: إن العراق تحوُل هذه اللحظة إلى أولوية بالنسبة لتركيا تتقدم أنضمامها إلى الاتحاد الاوربي[1]. والسبب في ذلك يعود إلى أن تطور الأوضاع في العراق بصورة عامة وفي شماله بصورة خاصة لها تداعيات وانعكاسات خطيرة في الشأن الداخلي التركي، مما دفع تركيا إلى المزيد من التدخل في الشأن العراقي.

كما رفضت تركيا أول محطة بعد التغيير في العراق عام(2003)، إلا وهو صيغة مجلس الحكم المؤقت، لا لأنه لم يكن الطريقة المثلى لإختيار ممثلين عن الشعب العراقي، بل بسبب مكانة المواطنين الكرد فيه، وعلى الأساس نفسه رفضت تركيا مفهوم الفيدرالية في العراق، لا لكونه قد يهدّد وحدة العراق، بل لأنها رفضت ما حصل عليه الكرد في الدستور من امتيازات.[2] إن تركيا لاتمانع من اقامة فيدرالية على اسُس جغرافية، بل تُمانع اقامة فيدرالية على اسُس عرقية، فإن مخاوف تركيا اليوم من اقامة دولة كردية في شمال العراق، وحذرت تركيا من القيام بأي خطوات لبناء نظام إداري في اقليم كردستان على أسُس عرقية وليس ادارية وهذا ما اعلنه رئيس الوزراء التركي (اردغاون): (إن سياسة تركيا لم تتغير ازاء اكراد العراق)[3]. ان فيدرالية كردستان وحسب المفهوم التركي تعني تقسيم العراق ما قد يترك من تداعيات على وحدة تركيا وتأكد ذلك واضحاً خلال اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان وعبد العزيز الحكيم، اثناء زيارته الى تركيا إذ اكد الاول ، بإن الدول المجاورة للعراق ستتدخل لمنع تقسيمه حسب الوجود الاثني وانه سيتم توقيف الاكراد عند حدهم إذا مارغبوا بتحقيق طموحهم بالسيطرة على المناطق الغنية بالنفط في الشمال وبالذات منطقة كركوك وإن تركيا لن تقف مكتوفة الايدي

---

[1]- عامر كامل احمد، موقف الدول الإقليمية من اراء مرشحي الرئاسة الأمريكية حيال العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد 1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008، ص117.

[2] - اثير ادريس عبد الزهرة، اقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص204.

[3] - عامر كامل احمد، الموقف التركي من الفيدرالية في اقليم كردستان، مصدر سبق ذكره، ص54.

في هذا الشأن[1]. كما صرّح اردوغان في منتصف العام (2004)، بمعارضة بلاده منح الاكراد في شمال العراق حق اقامة الفيدرالية مستبعداً اي تغيير في السياسة التي تتبعها بلاده منذ عقود حول وضع الاكراد[2]. فتركيا تعد الفيدرالية في شمال العراق بمثابة الانكشاف والخطر الذي يهددها في المستقبل. فالمعطيات الجديدة لواقع العراق الجديد تشير الى بروز دور الاكراد كلاعب اساسي على الساحة السياسية العراقية الذي اعتمدت استراتيجيتهم انجاح العملية السياسية كشريك من خلال دخول الانتخابات والحصول على ثاني أكبر كتله في مجلس النواب[3].

ويأتي الموقف التركي من مشروع الفيدرالية في اقليم كردستان الذي يعد تدخلاً في شؤون العراق الداخلية من وجهة نظر القانون الدولي وانتهاكاً لسيادته في حين تنظر تركيا الى هذا الامر بوصفه يشكل تهديداً للأمن القومي التركي لإذكائه نزعة اكراد تركيا بالمطالبة بحقوقهم اسوة بأكراد العراق. وعليه، صار المحور المعلن لسياسة تركيا تجاه العراق هو أن لا ينفصل أكراد العراق عن الحكومة المركزية لما يسببه هذا الأمر من تأجيج لمشاعر أكراد تركيا نحو الاستقلال.

2- مشكلة المياه.

لعقود عديدة بقيَّ ملف المياه مفتوحاً في العلاقات التركية – العراقية، وبالرغم من وجود مفاوضات ثنائية حول مياه دجلة والفرات وأخذت طابعاً دورياً إلا أنها لم تتوصل إلى حل مناسب يرضي الطرفين، وبقيت مشكلة المياه قائمة وتزداد تعقيداً بتقادم الزمن، وكانت ذروتها عند تأسيس تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) الذي أقيم على منابع نهري دجلة والفرات وأنشأت 21 سداً وعدداً من محطات توليد الكهرباء، ويتمثل جوهر المشكلة بمسعى تركيا لفرض سيطرتها على مياه النهرين بدعوى مبدأ السيادة المطلقة لها، سيادة دولة المنبع على مجاريها المائية ونزع صفة النهر الدولي عن الأنهر المشتركة، وتصفها بأنها أنهار عابرة للحدود، وهو

[1] – ينظر في ذلك، عامر كامل احمد،الموقف التركي من الفيدرالية في اقليم كردستان، مصدر سبق ذكره، ص60-61. وعلي حسين حسن سفيح، مصدر سبق ذكره، ص207.

[2] – عامر كامل احمد، الموقف التركي من الفيدرالية في اقليم كردستان، مصدر سبق ذكره، ص65.

[3] – المصدر نفسه ، ص66.

أمر منافي للواقع وهذهِ الرؤية والمشاريع التركية تؤثر بشكل سلبي على حصة العراق المائية وتهدد أمنه الغذائي[1].فأهمية الماء لا تنحصر في بوصفه مادة حيوية تتصل ببقاء الإنسان على قيد الحياة فحسب، بل لأنه أيضاً يشكل القاعدة الأساسية للتطور الصناعي، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الحضاري، في مختلف مجالاته[2].

إن ضعف المحيط العربي المحاذي لتركيا، سهل عليها المضي في انجاز مشروع جنوب الاناضول، ولا سيما سد اتاتورك على نهر الفرات، الذي ألحق ضرراً كبيراً بالامن المائي للعراق[3].كما باشرت تركيا بأنشاء مشاريع مائية كبيرة منها سد(اليسو–ilisu) على مجرى نهر دجلة الرئيس، ويعد هذا السد من أضخم المشاريع المائية التركية على نهر دجلة، وهو لايزال قيد الانشاء حالياً ومن المتوقع الانتهاء من بنائه في العام (2018)، ومن المتوقع أن يؤدي هذا السد بعد استكماله الى خفض الوارد المائي لنهر دجلة عند الحدود التركية– العراقية، بنحو 9.7مليار $م^2$ سنوياً، وهو يمثل نحو 47 % من الايراد المائي الذي تساهم به الأراضي التركية والبالغة نحو 21 مليار $م^2$ والذي سيخلف وراءه اثاراً خطيرة وكبيرة، على الامن المائي العراقي، ولا سيما في سنوات الجفاف التي أخذت شدتها تزداد مؤخراً، في ظل تأثير مايسمى ظاهرة الانحباس الحراري، او التغيير المناخي الذي بدأ العالم يشهدها في السنوات الاخيرة، أذ سيخرج بفعل هذا السد نحو 2.7 مليون دونم من الاراضي الزراعية في العراق، الواقعة على نهر دجلة، من دائرة الإنتاج ، وستتحول الى ارض متصحرة ، تزداد فيها نسبة الملوحة والتلوث البيئي، فضلاً عما سيلحق بسكان الريف في شمال ووسط وجنوب العراق، من اضرار فادحة، تجعلهم يفقدون مصدر رزقهم وعيشهم[4].

---

[1] – مثنى فائق العبيدي، مستقبل العلاقات التركية – العراقية انعكاسها على دول الخليج والمنطقة العربية ، شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت) على الرابط التالي:
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3692:2016-03-06-11-22-14&Itemid=172&option=com_content

[2] – محمد علي تميم الجبوري، المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العرابي، مجلة المستقبل العربي، بيروت،العدد419، 2014، ص75.

[3] – المصدر نفسه، ص85.

[4]– المصدر نفسه، ص ص85–86.

إن تركيا تطمح في المستقبل الى جني فوائد اقتصادية جمّة من خلال توظيف مشروعاتها المائية، في جنوب شرق الاناضول(غاب_GAP) على نهري دجلة والفرات، بوصفها هذه المشاريع المائية أنها تشكل عنصراً موازياً لأهمية النفط العربي، مستغلة مضاعفة الطلب العالمي على المياه، التي يمكن أن تنافس قضية الطاقة، بوصفها قضية سياسية واقتصادية، تطمح تركيا إلى تحقيق عائدات مالية كبيرة، نظير بيعها المياه إلى البلدان العربية المجاورة، وهو ما يعني عملياً مقايضة المياه التركية بالنفط العربي الذي تستورده[1].

وعليه، استغلت تركيا وستفعل على الدوام ، مسألة المياه كورقة ضغط على العراق من أجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية ومن تلك المكاسب التي لا تقل أهمية عن غيرها هي نقطة التهديد الكردي، ومسئلة استيراد النفط والغاز من العراق.

1- ورقة الأقلية التركمانية.

تشكل قضية كركوك والأقلية التركمانية فيها، قضية شائكة بالنسبة لتركيا في علاقتها مع العراق، وترى تركيا بأن التركمان في العراق جزءاً من الأمة التركية المنتشرة من أواسط آسيا إلى أقصى غربها، وأن مدينة كركوك تشكل خطاً أحمراً إذا ما أقدم أكراد العراق على المطالبة بضمها إلى إقليم كردستان، وقضية التركمان حديثة نسبياً على تركيا التي بدأت بطرحها في التسعينيات لاستغلالها بالضغط على الأكراد من جهة والحكومة العراقية من جهة أخرى، وترغب أن يكون للأقلية التركمانية تأثير في السياسة العراقية والإمساك بزمام الأمور في كركوك الغنية بالنفط، إلا أن التركمان في العراق مختلفون مذهبياً بين السنة والشيعة ومنهم مؤيد لتركيا والآخر معارض لها[2].

---

[1] – محمد علي تميم الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 87.

[2] – مثنى فائق العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص4. و ينظر ايضا عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الاوسط، بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارينيغي، مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي، بيروت، 2008، ص22.

كما سعت تركيا في كل مناسبة – خشية نهوض القومية الكردية – إلى تقويض مساعي الأكراد العراقيين للحصول على حكم ذاتي موسع، وذلك بإقامتها علاقات وثيقة مع المجتمع التركماني في المنطقة والعمل على الحد من النفوذ الكردي في إقليم كركوك المتنازع عليه[1].

2- حزب العمال الكردستاني.

فضلاً عن ذلك، تشكل تحركات حزب العمال الكردستاني (PKK) بين البلدين والعمليات العسكرية التي يشنها الحزب ضد الدولة التركية التي تكبدها خسائر فادحة هي الأخرى منطلق للتدخل التركي في العراق، وقد شنت تركيا عدة عمليات عسكرية جوية وبرية شمال العراق وهي تلاحق عناصر الحزب[2]. ويعد هذا تدخل تجاوزاً على سيادة العراق ووحدة أراضيه، وقد خول البرلمان التركي الحكومة والجيش في ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني بعمليات عسكرية داخل الاراضي العراقية. ويأتي هذا التدخل التركي وخرق السيادة العراقية في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة العراقية أن هذا العمل هو انتهاك للقوانين الدولية واعتداء على السيادة الوطنية، لكن الغريب في الأمر أن الدول الغربية ولا سيما امريكا قد اختارت الصمت إزاء هذا الاعتداء التركي العسكري ففي الوقت الذي ايدت الدول الغربية تركيا في قضية اسقاط الطائرة الروسية بذريعة دخولها المجال الجوي التركي لثوانٍ معدودة وعدوه ذلك حقاً لتركيا في الدفاع عن اجوائها، فكيف يتم السكوت عن دخول قوة عسكرية تركيا إلى العراق من دون اذن وموافقة الحكومة العراقية ولا يعدو ذلك عدواناً على السيادة الوطنية العراقية؟.

كما أن هناك حدث أخر أكبر خرج عن نظام المراسم في (آب/ 2012) عندما قام وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) بزيارة مفاجئة لكركوك المتنازع عليها لمقابلة الجماعات التركمانية العراقية السياسية، وكانت تلك هي المرة الأولى التي ترسل فيها أنقرة وزير خارجيتها

---

[1] – سونر چاغاپتاي و تايلر إيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق ، تعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي إلى ضعفها مع بغداد ، معهد واشنطن، (تشرين الأول/أكتوبر 2012)، ص4، على الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-changing-relations-with-iraq-kurdistan-up-baghdad-down.

[2] – علي عبدالهادي المعموري، مصدر سبق ذكره، ص88.

إلى كركوك خلال فترة دامت أكثر من ثلاثة عقود، في هذا الوقت جاءت زيارة أوغلو لتعطي انطباعاً للعراقيين مفاده: أن تركيا لا تحترم السيادة العراقية[1].

3- تأثيرات الأزمة السورية.

يُشكل تباين موقف كل من العراق وتركيا إزاء الأزمة السورية الحالية كابحاً في مسار العلاقات التركية – العراقية حينما اصطف العراق إلى جانب نظام الأسد وساندت تركيا قوى المعارضة السورية بشقيها السياسي والمسلح ودعم كل منها الطرف الذي وقف إلى جانبه، فكانت هذهِ الأزمة بما حملته من ملفات معقدة وتداعيات وتأثيرات اقليمية ودولية عاملاً سلبياً في العلاقات بين تركيا والعراق[2].

4- موقف تركيا من المطلوبين العراقيين.

إذ قامت تركيا بايواء الكثير من المطلوبين الهاربين بتهم الارهاب منهم نائب رئيس الجمهورية السابق طارق الهاشمي، وعضو البرلمان السابق عبد الناصر الجنابي ، وعضو البرلمان السابق محمد الدايني، كما احتضنت الكثير من المؤتمرات المناهضة للحكومة العراقية منها مؤتمر تحت مسمى(عشر سنوات من احتلال العراق على غزو العراق وتدمير شعبة وحضاراتة)[3].

ومع تفاقم التوترات بشأن أزمة الهاشمي، أجرى رئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي) مقابلة مع صحيفة "وول ستريت جورنال" كشف خلالها مدى توتر العلاقات العراقية التركية، إذ صرح المالكي قائلاً: نرحب بقيام تركيا بالتعاون معنا اقتصادياً، ونحن منفتحين تجاههم، لكننا لا نرحب بالتدخل في المسائل السياسية ... فتركيا تتدخل في الشأن العراقي عبر دعم بعض الكتل والشخصيات السياسية[4].

---

[1] – سونر چاغاپتاي و تايلر إيفانز، مصدر سبق ذكره، ص10

[2] – مثنى فائق العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص5.

[3] – قاسم حسين الربيعي،العلاقات العراقية التركية ....وآفاقها المستقبلية ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط التالي:

http://www.alnahrain.iq/?p=2104

[4] – سونر چاغاپتاي و تايلر إيفانز، مصدر سبق ذكره ،ص6.

5- موقف تركيا من تنظيم داعش الارهابي.

بعد الاحداث التي شهدها العراق في(2014/6/10)، ودخول تنظيم داعش الارهابي إلى العراق واحتلاله بعض المحافظات العراقية، إذ كان موقف تركيا من داعش غير واضح،على الرغم من مشاركة تركيا في مؤتمر جدة، الذي صدر عنه بيان مشترك من قبل الدول المشاركة بمحاربة تنظيم داعش الارهابي في المؤتمر، إلا أن تركيا لم توقع على البيان الختامي، وكذلك لم يكن موقف تركيا واضحاً من التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي، وتشير بعض الدول منها المانيا والولايات المتحدة الأمريكية بعلاقة تركيا بتنظيم داعش الارهابي، كما تشير المعارضة التركية عن تعاون بين الحكومة التركية وتنظيم داعش الارهابي[1] .

إن هذه الأمور بمجلها تشكل ما تمثله تركيا من تحدي أمام عملية بناء نظام سياسي في العراق على أسس ومرتكزات صحيحة. وفي هذا السبيل تستعمل تركيا عدة أوراق تجعلها على المستوى الاقليمي طرف مؤثر في العملية السياسية الجارية في العراق بعد العام(2003) بدرجة كبيرة.

ثالثاً: اسرائيل.

يعدّ البعض أن اسرائيل هي الرابح الوحيد الذي استفاد من الحرب على العراق، وهو ما أكده باحث آخر بكونها – اسرائيل- الرابح الوحيد من تدمير الجيش العراقي، الذي اخافتها قوته العسكرية على الدوام، فكان انهائه تماماً بعد العام(2003) من أكبر الانتصارات التي حققتها، وفي أقل الظروف، ذلك أن الحرب على العراق كانت ستشكل تعزيزاً للهيبة الأمريكية ـ الاسرائيلية، بما يدفع المنطقة في النهاية قدماً لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، والسلام مع اسرائيل[2].

وعلى صعيد آخر، فإن الاحتلال الأمريكي للعراق حقق مكاسب أمنية غالية لإسرائيل بتنحية العراق عن معادلة التوازن الاقليمي، ويختلف موقف إسرائيل جوهرياً عن مواقف بقية دول الجوار العراقي غير العربية، فعلى عكس هذه الأخيرة كانت إسرائيل من أكثر الإطراف حماساً للحرب الأمريكية على العراق، بل وليس من المستبعد أن تكون قد أدت دوراً محورياً في حملة التضليل

[1] – قاسم حسين الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص5.

[2] – علي عبد الهادي المعموري، مصدر سبق كره، ص100.

الإعلامي وفي تزييف الوثائق المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل[1].وعليه، تبدو إسرائيل معنية أكثر من سواها بالوضع العراقي، لذا فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الإهداف الاستراتيجية التي تؤمن مصالحها العليا، ومن تلك المصالح هي تقسيم العراق إلى دويلات ضعيفة لاتشكل خطر على اقامة دولة اسرائيل الكبرى. كما أن عدم استقرار العراق وانتشار الفوضى الأمنية والسياسية يصب في مصلحة اسرائيل عبر اضعاف العراق وهذا لايتم الا عبر مشروع يكرس الطائفية والاقتتال في العراق. وهذا بدوره يؤدي إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم لكل من السنة والشيعة والأكراد، وعليه فإن عملية العزل العرقي من جانب، وخلق تكتلات طائفية على أسس قومية من جانب أخر، في العراق ومن بعده سوريا ولبنان، ستخلق ظروفاً جيدة لأجواء قبول دولة يهودية كجزء لا يتجزأ من المنطقة، بحسب التحليل الاسرائيلي[2]. وعليه، فإن استراتيجية وامن اسرائيل ترى ضرورة إيجاد دولة عراقية او دويلات جديدة من اقليات واثنيات غير مهددة لوجود إسرائيل ومصالحها[3].

رابعاً: دول مجلس التعاون الخليج العربي.

إن دول مجلس التعاون الخليجي حالها حال كل الدول الاخرى تسعى نحو أمن اقليمي يحفظ دولها من التغييرات والتأثيرات التي تحدث في بيئة الشرق الاوسط غير المستقرة والتي تعد من أكثر البيئات تعقيداً وتغيّراً، لهذا عملت هذه الدول على تسخير كثير من امكانياتها نحو هذا الهدف لا بل أنها طورت علاقاتها وتفاعلاتها حيل الدول الاخرى على أساس تحقيق أمنها وسلامة أراضيها في ظل متغيرات منطقة الشرق الاوسط وكانت على تماس مباشر مع منطقة الخليج العرابي، وما حدث في العراق في العام(2003) خير دليل على ذلك السعي الخليجي[4].

كما أن بروز النفوذ الايراني داخل الساحة السياسية بعد العام(2003) خلف واقع جديد لتوازن القوى في المنطقة مع معادلة امنية جديدة في الخليج العربي، إذ ان التغيير الجذري الذي حصل في العراق، واعتماد منطق المحاصصة الطائفية الذي اعتمده الحاكم المدني الامريكي

---

1 – حيدر علي حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص9.

2 – المصدر نفسه ، ص19.

3 – خضر عباس عطوان، النظام السياسي في العرق: بين الاصلاح والشرعية، مصدر سبق ذكره، ص6.

4 – خلود محمد خميس، تأثير المتغير الاقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003(دول مجلس التعاون الخليجي انموذجاً)، مجلة السياسية والدولية، العدد26-27،كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية، 2015،ص8.

(بول بريمر)، يميل لمصلحة الشيعة والأكراد مقارنة بذلك الذي كان سائداً في عهد النظام السابق، يعد ذلك مصدر تهديد لدول مجلس التعاون الخليجي ولا سيما أن في تلك الدول اقليات شيعية مقصية عن السلطة وآية ذلك البحرين. [1]إذ ان البعد الطائفي يدخل في درجة كبيرة في الحسابات الخليجية، وهو يتركز بدرجة كبيرة تجاه وجود إيران المتمايزة مذهبياً مع حكومات دول مجلس التعاون، التي ينضوي تحت سلطتها مواطنين يتسقون مذهبياً مع إيران، مما سبب قلقاً دائماً لحكومات الخليج من أن يشكل الخطاب الديني الايراني مصدر قلق لأوضاعهم الداخلية، وعزز ذلك التقارب العراقي ـ الايراني في أعقاب العام(2003)[2].

كما إن السبب المهم الأخر، لقلق دول الخليج العربي هو التجربة الديمقراطية في العراق لكونها تتضمن كبداية القبول بمتطلبات المشاركة السياسية الحقيقية لمختلف الوان الانتماءات السياسية التي غيبت لفترة طويلة عن المشاركة والتي تسفر مطالبها في اطار العملية السياسية التي ينبغي أن يرسخها الدستور العراقي الجديد في هيئته النهائية والتداول السلمي للسلطة في ارفع مراتبها والذي يتزامن مع الضغوطات الامريكية على بعض دول المجلس لتحقيق الاصلاح السياسي فضلاً عن الاصلاح الاجتماعي[3].

فقد انتهجت دول الجوار الخليجي سياسات متعددة الجوانب تجاه العراق منها السلبي خوفاً من التغييرات التي يمكن ان تطالها، فالكويت تخوفت من العراق اذ يعد العراق المُهّدد الأول لأمنها القومي بأعتبارها جزءاً من ارضها، أما السعودية فتخوفت وتحفظت من طبيعة التغيير الذي حدث في العراق[4].

لم يكن الدور السعودي في العراق بعد العام(2003)، إيجابياً في أغلبه، وهذا ما يؤكده (بيتر سلاغليت)، والذي يستغرب للسكوت الأميركيّ في متابعة مصادر تمويل العمليات الإرهابية في العراق والقادمة غالباً من السعودية[5]. إن الموقف السعوديّ غير الداعم للعراق لم يكن حكومياً فقط، بل له امتدادات أخرى في بعض مفاصل الدولة السعودية، منها اصدار رجال دين

---

1 – فراس البياتي، مصدر سبق ذكره ، ص298–299.

2 – علي عبد الهادي المعموري، مصدر سبق ذكره، ص96.

3 – خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص13.

4 – المصدر نفسه، ص14.

5 – بيتر سلاغليت، قصور النظر الإمبريالي، ترجمة خالدة حامد، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت ، 2006، ص 275.

سعودين العديد من الفتاوي التي تبيح القتال في العراق، ودعم الجماعات الارهابية في العراق، مما كان له دور كبير في اشاعة العنف الذي كان السبب الرئيس في اعاقة بناء دولة عراقية مدنية ديمقراطية. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يمكن للمملكة العربية السعودية النهوض به لمساعدة العراق، لأهميتها كمركز دينيّ للمسلمين، ولمكانتها الاقتصادية الكبيرة، إلا أن المملكة العربية السعودية – للأسف الشديد – ماتزال بعيدة كل البُعد عن تأدية الدور الإيجابيّ في العراق[1].

أما الكويت فإن آثار الاجتياح العسكري العراقي للكويت مازالت حاضرة ، تذكي فيه الرغبة في الانتقام والثأر مما لحق بها جراء ذلك الاجتياح، فهي لم تكتفِ لعقد من الزمن من الحصار على العراق، وفتح أراضيها وأجوائها ومياهها لا جتياح العراق وتدميره. فعملت الكويت بعد العام(2003) على خلقها للعديد من المشاكل مع العراق، منها عدم اخراج العراق من طائلة العقوبات المترتبة عليه وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وترسيم الحدود بين العراق والكويت. إذ حرّكت الحدود البرية 600م على طول 200 كم لصالح الكويت وبناءاً على ذلك حصلت الكويت على ما يعادل 120كم^2 يشمل اباراً نفطية من حقل الرميلة والتي كان العراق سابقاً يستغلها[2]. انشاء ميناء مبارك والواقع في جزيرة بوبيان شمال الخليج والذي شرعت في انجازه في (نيسان 2011) أي بعد عام من قيام العراق بوضع حجر الاساس لميناء الفاو الجديد، فاصرت الكويت على انشاؤه في المنطقة بالذات لأجل تطويق أو غلق الممر المؤدي إلى ميناء أم قصر وميناء الفاو الكبير[3]. إذ سيصبح العراق وموانئه محاصرة ودولة مغلقة بحرياً، وسيخلو العراق من اي منفذ بحري. لقد صمم الميناء بطريقة وموقع أريد منه شلّ الملاحة العراقية التي اضعفها كثيراً ترسيم الحدود، لأن الجزء الذي يقع ضمن المياه العراقية من قناة خور عبد الله غير صالح للملاحة، والارتكازات الكونكريتية اللازمة لميناء مبارك الكبير سوف تحد حتى من حركة الاسماك نحو سواحل البصرة لأنها ستؤدي إلى انخفاض مناسيب المياه، بما يضر بالنشاط الاقتصادي الذي يعتمد على صيد السمك، دون أن نذكر الشلل الذي سيصيب الموانئ العراقية،

---

[1] – اثير ادريس عبد الزهرة ، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق...، مصدر سبق ذكره، ص202.

[2] – جميلة الطاهر، العلاقات العراقية – الكويتية بعد الفصل السابع (دراسة مستقبلية)، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 7، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العراق– بغداد، (حزيران 2014)، ص198

[3] – خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص14.

وحرمان الآلاف من الايدي العاملة العراقية من فرّص العمل، مع التضييق الجغرافي على العراق إلى اقصى حد، بما يجعل اطلالته على الخليج تقع رهناً للارادة الايرانية والكويتية[1].

أما قطر، فكان دورها سلبي في الشأن العراقي بدءاً من احتلال العراق، إذ كان لها الدور الابرز في احتلاله. من خلال المال السياسي القطري، وفي وضع العقبات وخلق الصراعات الداخلية بين اقطاب العملية السياسية في التوافق على القضايا المهمة والمصيرية، وفي الوقت نفسها كانت قطر تتحرك بمحاور متعددة في التعامل مع الشأن العراقي في سبيل تحقيق مصالحها، إطار داعم للتواجد الامريكي في المنطقة والخليج العربي إذ قدمت التسهيلات كافة للقوات المحتلة للعراق، واطار آخر هو دعمها الخفي لحركات التمرد الداخلي والتي تنشر الفوضى الامنية في العراق، فضلاً عن التمويل السلبي والمشبوه لبعض القوى والكيانات السياسية بغيّة السيطرة عليها وتحقيق مصالح قطر في العراق، إذ أن قطر تنتهج سياسة نشر الفوضى في المنطقة كي تتزعم المنطقة ويكون لها الدور الأبرز فيها[2].

ويتضح الدور القطري في الشأن الداخلي في العراق، عبر تلك الزيارات العلينية والخفية لزعامات بعض الكتل السياسية لها، في أوقات يكون فيها العراق بأمس الحاجة للتوافق السياسي لصنع قرارت سياسية لها تأثير كبير في الحياة السياسية العراقية، وحياة المواطن العراقي، والتي لا بد من إن تكون بحاجة ماسة الى جو من الهدوء السياسي للوصول للتفاهم الوطني، إذ تسعى أغلب دول مجلس التعاون الخليجي في نشر الفوضى في العراق بسبب تخوفها من التجربة الديمقراطية الفتية في العراق، والخوف من تأثير هذه التجربة على نظم المشيخات الخليجية أو النظم الشمولية في المنطقة العربية أو النظم الابوية والتي تسند شرعيتها للتوريث الابوي للحكم، إذ أن الحكم فيها لا يستند إلى شرعية الاختيار عن طريق الانتخابات، وأنما يسند ذلك الحق أما إلى القوه الامنية للنظام، أو إلى توفير رفاهية اجتماعية تنسي المواطن حقوقه السياسية كما في بعض دول الخليج[3].

---

[1] – علي عبدالهادي المعموري، مصدر سبق ذكره، ص99.

[2] – معتز اسماعيل الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص298.

[3] – معتز اسماعيل الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص299.

استناداً إلى ما تقدم، إن التأثير الخليجي أخذ جانبه السلبي أكثر من جانبه الايجابي مع العراق.

خامساً: سوريا.

اسّهمت سوريا بزعزعة الاستقرار السياسي في العراق بعد العام(2003)، اذ إن سوريا لم تضبط حدودها مع العراق لمنع تسلل الارهابين. وجاء التخوف السوري من المشروع الامريكي اذا ما نجح في العراق فأنه سيكون مرشحاً للانتقال إليها ومن ثم ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدعم الذي تقدمه سوريا للجماعات المسلحة لعبور حدودها لصالح استمرار العمليات القتالية ضد القوات الامريكية وذلك ما يؤخر المشروع الامريكي في العراق الذي يستنتج عنه تأخر تصدير المشروع الى سوريا[1].واستمرت الاتهامات الامريكية لسوريا وذلك عبر السفير الامريكي السابق في العراق (زلماي خليل زاد)، إن الولايات المتحدة الأمريكية نفذ صبرها مع سوريا واستمرات التأكيدات الأمريكية أن سوريا مصدر للإرهاب العابر للحدود[2]. كما اتهم (دونالد رامسفيلد) وزير الدفاع الأميركي السابق سورية بإيواء مسؤولين عراقيين كبار متورطين في قضايا الارهاب، ويقول: نأمل إلا تتحول سورية إلى جنة لمجرمي الحرب والإرهابيين[3].

كما أن هناك العديد من المسؤولين العراقيين اتهموا سوريا بمحاولة التدخل في الشؤون العراقية ولا سيما وزير الدفاع الاسبق (حازم الشعلان)، كما اكد وزير الخارجية العراقي السابق (هوشيار زيباري) إن علاقاتنا مع سوريا ليست على ما يرام متهماً سوريا بالتستر على وجود قيادات بعثية عراقية فيها وتقوم بعمليات مسلحة من خلال عبورها الحدود المشتركة[4]. كما أكد

---

[1] – بان صباح جمعة، العلاقات العراقية–السورية(الازمة وسبل الانفراج)، مجلة السياسية والدولية، العدد24، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية، 2014، ص309.

[2] – بان صباح جمعة، مصدر سبق ذكره، ص309 .

[3] – معمر فوزي الخليل، تسلسل تاريخي لأهم احداث احتلال العراق، شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت)على الرابط التالي:

http://www.almoslim.net/node/85301

[4] – بان صباح جمعة، مصدر سبق ذكره، ص305

الناطق باسم الحكومة العراقية السابقة (علي الدباغ) تغاضي سوريا عن تسلل الجماعات المسلحة والسماح لها بالعمل وممارسة نشاطها بشكلٍ علني[1].

وبهذا ظل الملف الامني العراقي، ورقة ضغط تستخدمها سوريا تجاه العراق، لمواجهة الولايات المتحدة الامريكية وإستراتيجيتها في المنطقة والعراق خاصة، مما إدى ذلك الى تهديد الامن القومي العراقي وسيادة الدولة العراقية. ولكن تغير الحال عن سابقها وفي خضم الازمة السورية الحالية (منذ العام 2011)، فإن التأثير السوري قد تراجع إلى حده الادنى، وإن بدأت تؤثر بطريقة أخرى على الامن العراقي، عبر تسلل الكثير من المقاتلين من سوريا إلى العراق، خاصة بعد تشكيل (الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام) والمعروفة باسم داعش الارهابي التي ولدت من رحم تنظيم القاعدة الارهابي ثم انشقت عنها.

كما ان ما تتناقله وكالات الانباء حول الحرب الأهلية السورية، في ظل الاستقطاب الطائفي من اشتراك مقاتلين عراقيين فيها على طرفي القتال، يشكل تحدياً آخر أمام الحكومة العراقية التي يسافر شبابها هناك للقتال على أسس مذهبية، وما يخلفونه ورائهم من مسؤوليات وأيتام وأسر بلا معيل تضاف إلى قوافل من يماثلهم ممن لا تزال الحكومة عاجزة عن الايفاء بمتطلباتهم[2].

خلاصة الامر، لقد أدت الدول الاقليمية دوراً في عرقلة العملية السياسية الديمقراطية في العراق بعد العام(2003) ، فقد ادركت تلك الدول أن نجاح التجربة الديمقراطية في العراق يعني سقوطها الحتمي(عاجلاً أم آجلاً)، لذا عملت بكل الوسائل على خلق العراقيل وإثارة الشكوك حول شرعية العملية السياسية في العراق، عبر تصدير وسائل العنف اليه أو عبر استمالة عناصر من نخبته السياسية غير المدركة لحجمها الحقيقي ودورها التاريخي الذي يجب أن تلعبه، او بعدم التفاعل الايجابي مع العملية السياسية وبناء جدار من العزل حولها، أو باستغلال الضعف المرحلي للعراق في الوقت الحاضر من اجل تصفية حسابات عقائدية أو سياسية أو دولية أو

---

[1] – ريّان ذنون محمود العباسي، علاقات دمشق وبغداد أمام تحدي الثورة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، ص4، شبكة المعلومات العالمية (الانترينت) على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/201110239574593762 9.html

[2] – علي عبد الهادي المعموري ، مصدر سبق ذكره، ص94.

اقليمية على أرضه، وهذا الدور الذي أدتهُ تقريباً كل جيران العراق يشكل ولا يزال واحداً من أهم التحديات التي تواجه العملية السياسية في العراق وتهدد نجاحها[1].

المطلب الثاني : التحديات الدولية (الولايات المتحدة الامريكية).

لقد تناول الكثير من الباحثين والدارسين مناقشة أسباب احتلال الامريكي للعراق، والاهداف الامريكي– الاسرائيلية من ذلك احتلال، إذ أُفردت لها الكثير من الدراسات، وتناولها الباحثون بالتحليل المعمّق، مما يجعل الدراسة تمر على هذه الموضوعة بالقدر الذي يحقق اهدافها.

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق في(2003/4/9)، وقامت بتغيير النظام السياسي السابق، ووضعت أسس بناء النظام السياسي الجديد فيه، وصياغة الدستور العراقي (المؤقت والدائم)، كما ذكرنا سابقاً، كما اصدرت العديد من الاوامر الادارية عن طريق سلطتها المدنية في العراق المتمثلة بالحاكم المدني (بول بريمر) التي لا تزال نافذة حتى الان، ومؤثرة تؤدي دوراً في عملية إدارة الدولة.

كما أشرفت سلطات الاحتلال الأميركيّ في العراق على إنشاء الجيش العراقيّ الجديد بعد(2003/4/9)، إن هذه الخطوة، أي : تأسيس جيش عراقيّ من قوة أجنبية لا يمكن أن تُعَد خطوة صحيحة باتجاه بناء منظومة دفاعية تحمي العراق ومصالحه الخاصة، كما إن انشاء أجهزة أمنية أخرى ذات أهمية خاصة كجهاز المخابرات تم إنشاؤه من قبل سلطة أجنبية محتلة للعراق، فكيف يُراد من هكذا جهاز حماية العراق من التدخلات الخارجية، وهو مُنشأ من قبل سلطة أجنبية يمكن أن تتدخل في يوم من الأيام بالشأن العراقي، إن إنشاء هذا الجهاز المهم من قوه الاحتلال – بلاشك – ليس أمراً مساعداً على بناء دولة المؤسسات في العراق[2].

كما أن الوجود الأميركي منذ أول لحظة احتلاله العراق جنح إلى اعتماد نظام المحاصصة على أسس طائفية وقومية (كما ذكرنا سابقاً)، وكان نموذج المحاصصة الطائفية والقومية هو تشكيل مجلس الحكم على اسس مذهبية وقومية، أنعكس ذلك التشكيل المذهبي والقومي سلباً على الواقع المجتمعي في العراق ، مما ولّد مشكلات كثيرة في مشروع بناء الدولة

[1] – سعد علي حسين التميمي، معوقات قيام النظام الفيدرالي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 42، الجامعة المستنصرية،2013، ص21.

[2] – اثير ادريس عبد الزهرة ، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق...، مصدر سبق ذكره، ص192.

الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام(2003). وهذا يعود بنا إلى التذكير، إن ذلك لم يكن ليحدث لو لا أن القوى السياسية والشخوص المعارضة للنظام السابق، قد قدمت نفسها للامريكان على أنها قوى تنتمي لهويات مختلفة، لم تكن تؤمن يوماً في أنها تنطوي تحت هوية وطنية، إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها ولهذا سهل على الاحتلال أن يجذر هذه الحالة بقوة في العراق بعد احتلاله.

وعليه، مما زاد الامر سوءاً على صعيد السياسي إن الولايات المتحدة الأمريكية أخفقت في فهم الواقع السياسي العراقي بتركيبته المذهبية والطائفية مما انعكس لاحقاً على معظم قراراتها هناك، ولذلك ولأنها ارتبكت في العلاج فقد اختارت اللجوء الى أستراتيجية المحاصصة الطائفية كخيار وحيد لإقامة التوازنات السياسية في العراق الجديد وهو ما ادى لإفرازات سلبية يعيشها المجتمع العراقي الآن، علاوة على ذلك منيت العملية السياسية التي خططت لها الولايات المتحدة بنكسة كبيرة عندما سيطر على مقاليد الأمور علماء الدين من السنة والشيعة، فيما فشلت التيارات العلمانية فشلاً ذريعاً ولم يحظ هذا التيار الا بنصيب ضعيف في الحكومة والبرلمان[1]. وبهذا يعد سيطرة رجال الدين على مقاليد الامور معوقاً حقيقاً امام عملية التحديث السياسي، فتلك العملية (التحديث السياسي) تتطلب من بين متطلباتها الضرورية هو انتشار القيم العلمانية في الثقافة السائدة وإن ظهور الدول الحديثة كان امراً رئيساً في تطور العلمانية وتراجع الدين.

إن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن تملك استراتيجية للخروج من العراق بعد احتلاله عقب (2003/4/9)، وبدلاً عن إيجاد حلول للمشكلات العراقية أراد بعض صناع القرار في الولايات المتحدة الأميركية تعميق هذه المشكلات، إذ نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية وبتاريخ (11/25 /2003)، خطة اسمها(ليزلي جيلب) ومفاد هذه الخطة مايأتي:(استبدال العراق الحالي بثلاثة دول صغيرة كردية في الشمال، وسنية في الوسط، وشيعية في الجنوب بعدها تسحب أمريكا وجودها العسكري)[2].كما تبنى مجلس الشيوخ الأميركي في (2007/9/26) قرار غير مُلزم تقدّم به رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركيّ آنذاك

[1] – كوثر عباس الربيعي، وأخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 94-95.

[2] – المصدر نفسه، ص26.

السيناتور الديمقراطي (جوزيف بايدن)، مضمون هذا القرار هو تقسيم العراق إلى ثلاث كيانات عرقية ومذهبية أو ما يطلق عليه فيدرالية طائفية: (كردية، سنية، وشيعية) مع قدر كبير من الحرية، وبقاء الحكومة المركزية في بغداد للقيام ببعض المهمات مثل حماية الحدود، وتقسيم عائدات النفط[1]. ان فكرة تقسيم العراق ليس بالحديثة طرحت على ارض الواقع بعد احتلال العراق، ولكنه فكرة طرحت وخطط لها منذ زمن طويل، فقد صرح (مناحيم بيغن- رئيس وزراء اسرائيل الأسبق) في صحيفة يديعوت احرنوت الاسرائيلية بتاريخ (12/11/ 1980): قائلاً (إن العراق هو العدو الاكبر لإسرائيل لذا يجب تقسيمه إلى ثلاثة دولة، دولة كردية في شمال العراق، وأخرى شيعية في الجنوب، وثالثة سنية في الوسط)، وهذا ما أكده ايضاً (جون يو) تقسيم العراق الى ثلاثة اقاليم (كردية، شيعية، سنية)[2]. وفي الحقيقة وللاسف اصبح هذا (التشظي/ التجزئة) واقع لا ينقصه سوى الاعلان الرسمي، والذي عطل مشروع بناء دولة عراقية ديمقراطية مدنية في الوقت الحاضر وسيزداد الامر سوءاً في المستقبل القريب والبعيد.

أما على الصعيد الأمني فشلت الولايات المتحدة تماماً في تحقيق الأمن، إذ لايزال العراق غارقاً في مستنقع الارهاب الطائفي الذي أدى إلى قتل عشرات الآلآف. والتهجير القسري لأتباع طائفة معينة من المناطق التي تسيطر عليها طائفة أخرى مما أوجد حالة من التركيز الطائفي الجغرافي وضاعف من سوء الوضع الامني فشل القوات العراقية في اداء الواجبات المنوطة بها، بسبب ضعف التدريب وعدم كفاءته وضعف الولاء للوطن وارتباطات تلك القوات بالجهات السياسية التي تتبع لها، علاوة على اختراق مجموعات أخرى للجيش العراقي على الرغم من كل الجهود الامريكية لإعداد جيش بعقيدة جديدة[3].

كما سمحت القوات الأجنبية خلال وجودها في العراق منذ (2003/4/9)، بعمليات التسلل من الحدود إذ باتت هذه الحدود غير مُسيطَر عليها، ولم تكن هناك أيّ خطة مُعَدّة سلفاً لحماية حدود العراق من التسلل الخارجي الذي ترك آثاراً سلبية على الوضع الأمني في العراق، ويبدو أن عدم حماية الحدود كان أمراً مخططاً له في السياسة الأميركية إذ أصبح العراق كما

---

[1] – كوثر عباس الربيعي، وأخرون، مصدر سبق ذكره،، ص ص21-31.

[2] – المصدر نفسه، ص30.

[3] – المصدر نفسه، ص92.

قال الرئيس الأميركي (جورج بوش): الجبهة المركزية في الحرب على الإرهاب[1]. وبهذا، استطاعت القوات الأميركية جعل العراق كمغناطيس يجذب الإرهابيين عبر ذلك التساهل الكبير في حماية الحدود والوضع الأمني غير المستقر وعدم وجود سلطة قادرة على مسك الأرض، ولقد دفع العراقيون كثيراً من الدماء والموارد في سبيل القضاء على الإرهاب الوافد إلى العراق، والذي عطل مشروع بناء الدولة كثيراً[2].

كما أن الوجود الامريكي غض البصر عن التدخلات الاقليمية في الشأن العراقي الداخلي منذ(2003/4/9) ولحد الأن، وهذا ما تؤكده (مادلين أولبرايت / وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق)، أن دولاً إقليمية عدة تتدخل في الشأن السياسي العراقي وخاصة عندما رأت تلك الدول أن مصالحها قد تتضرر، إن هذا التدخل الاقليمي خلق جواً من التشنج والعنف الطائفي[3].وهذا ما عاشه العراق منذ سقوط النظام السابق ولغاية الآن.

وبهذا خلق الوجود العسكري الأميركي في العراق جواً إقليمياً متوتراً، خصوصاً مع تصريحات كبار المسؤولين الامريكيين وتركيز الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي على مسألة بناء نموذج ديمقراطي في العراق تقتدي به دول المنطقة، ويؤثر فيها حسب نظرية "الدومينو"[(*)] وحسب هذه النظرية إن تغيّر النظام السياسي في العراق لن يكون المحطة النهائية للولايات المتحدة الامريكية بل انه سيكون بداية لإسقاط انظمة اخرى في المنطقة مما جعل هذه الانظمة المهددة تمارس كل اشكال العرقلة لبناء دولة ديمقراطية في العراق. وافشال الاستراتيجة الامريكية لجعل العراق نقطة بدء وتجربة تعمم في الشرق الاوسط بهدف تحويل مجتمعاته (ديمقراطياً) على المستوى السياسي و(ليبرالياً) على المستوى الاقتصادي[4]. كل ذلك انعكس وبصورة سلبية على عملية التحديث السياسي في العراق.

أما على صعيد الاقتصادي، فبالرغم من أن مداخيل الموظفين قد ارتفعت بنسب عالية جداً عما كانت عليه في النظام السابق، إلا أن ارتفاع نسبة التضخم ووصولها لمستويات قياسية،

---

1 – اثير ادريس عبد الزهرة ، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص197.

2 – المصدر نفسه، ص198.

3 – مادلين أولبرايت، مذكرة إلى الرئيس المنتخب، ترجمة عمر الأيوبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص 198.

* التي تعني تدحرج واسقاط النظم السياسية الواحد بعد.

4 – كوثر عباس الربيعي، وأخرون، مصدر سبق ذكره، ص99.

أدت إلى سحب تلك الزيادات في الأجور وقلة إفادة المواطن من ذلك الارتفاع وهو مال لا يتوافق مع الوعود الأمريكية بالرخاء الاقتصادي وتوزيع حصص مالية لكل مواطن من عوائد النفط العراقي، كما ان عمليات إعادة الاعمار تقف في مراحلها الاولى ومازال المجتمع العراقي يعاني قصوراً في بنيته التحيتية بما في ذلك الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمأوى والغذاء[1].

وعليه فشلت كل الشعارات التي جاءت بها الولايات المتحدة الأميركية إلى العراق، والذي سوّقه كبار السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية وهي نشر الديمقراطية وحقوق الانسان، بناء نظام سياسي ديمقراطي يجمع الكل تحت ولائه، وبناء نظام اقتصادي متطور قادرة على تحقيق الرفاهية للمجتمع العراقي فجأت عملية نشر الديمقراطية بالقوه، فعم الخراب والدمار وأُنهِك الشعب، فتدمّرت كل بُناه التحتية، وانعدمت كل وسائل إعادة بناء الدولة العراقية، في ظل فوضى الصراع السياسي التي خلقتها قوى الاحتلال الأمريكي بشكل مخطط له لأنهك المجتمع العراقي ، والعنف المتزايد والارهاب، ونهب خيرات العراق، واباحة الحدود العراقي، وغيرها. فالعراق يحتل اليوم المرتبة الاولى في الفساد وانتهاك حقوق الانسان والانفلات الامني والاضطراب السياسي[2]. هذا وغيرها أثّر سلباً في بناء الدولة ونظامها الاساسي في العراق بصورة صحيحة.

إستناداً إلى ما تقدم، شكلت التحديات الخارجية كابحاً آخر امام العراق لبناء دولة مدنية ديمقراطية، إذ ان التأثيرات الخارجية (الاقليمية والدولية) لم تكن إيجابياً في أغالبه إذ عانى العراق من التدخُّل الدولي والإقليميّ في شؤونه الداخلية، ووصل الأمر ببعض الدول إلى دعم وتسهيل العمليات الإرهابية في العراق، والتي استهدفت مؤسسات الدولة والمواطنين الأبرياء، للقضاء على التجربة العراقية لبناء دولة المواطنة والقانون.

خلاصة ما تقدم، أن عملية التحديث السياسي في العراق واجهت الكثير من التحديات منها: التحديات الداخلية المتمثلة بـ(السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية – الثقافية)، والتحديات الخارجية المتمثلة بـ(الاقليمية والدولية)، كانت تلك التحديات (الداخلية والخارجية)، تمثل عمليات ضغط

---

[1] – كوثر عباس الربيعي، وأخرون، مصدر سبق ذكره، ص95-96.

[2] – مهند العزاوي، العراق...حرب الأيديولوجيات والأزمات المفتعلة، مجلة اراء حول الخليج ، العدد79، مركز الخليج للابحاث، دبي،(إبريل 2011)، ص77.

لإجهاض عملية التحديث السياسي في العراق. وعليه لا يمكن تحقيق عملية التحديث السياسي بدون تجاوز تلك التحديات، وأن استمرارها بهذا الحال سيجعل من الصعوبة تحقيق عملية التحديث السياسي ولتحقيق ذلك لابد من العمل على تجاوز تلك التحديات.

الفصل الخامس: مستقبل التحديث السياسي في العراق بعد عام 2003.

إن مسار عملية التحديث السياسي في العراق في ظل الاوضاع الراهنة ينتهي إلى مشهدين إساسيين. يتمحور الأول، حول فشل عملية التحديث السياسي في ظل الاوضاع الراهنة، ويستند هذا المحور (المشهد) إلى عدة فرضيات يمكننا من خلالها التصور بإستمرار الوضع الحالي كما هو عليه ولمدة زمنية غير محددة، ونتيجة ذلك الاستمرار هو فشل عملية التحديث السياسي .إما المحور الثاني، يتمحور حول نجاح عملية التحديث السياسي في العراق والتحول إلى دولة المؤسسات والانتهاء بدولة سيادة القانون، ودولة المواطنة، وتجاوز كل الهويات والولاءات الفرعية لصالح الولاء الكامل للدولة والهوية الوطنية العراقية، وهذا هو هدف التحديث السياسي الحقيقي، ويستند هذا المشهد ايضاً إلى عدة فرضيات يمكن إن تعزز من نجاح عملية التحديث السياسي. كما سيتم الأجابة في هذا الفصل على التساؤل المهم الآتي، أي المشاهد (الفشل إم النجاح) أقرب إلى الصحة في المدى القريب والمتوسط والبعيد؟ وعليه، سنتناول هذا الموضوع بالبحث والتحليل دراسة مستقبل عملية التحديث السياسي في العراق، عبر مبحثين أساسيين على التوالي هما :

المبحث الأول: مشهد فشل عملية التحديث السياسي في ظل الوضع الراهن.

المبحث الثاني: مشهد نجاح عملية التحديث السياسي.

المبحث إلاول : مشهد فشل عملية التحديث السياسي في ظل الوضع الراهن

يفترض هذا المشهد تراجع عملية التحديث السياسي في ظل الوضع الراهن، لإنه لا يمكن لعملية التحديث السياسي وعملية إعادة بناء الدولة وفقاً لأسس حديثة، إن تتم في ظروف واجواء غير ملائمة له. لذا فإن في دراسة هذا المشهد سنحاول الاجابة على التساؤل الآتي، ما هي أبرز المظاهر التي تحكُم هذا المشهد بحيث يجعلنا نتصور بإستمرار الوضع الحالي كما هو عليه ومن ثم فشل عملية التحديث السياسي في العراق؟ إن هذا المشهد تحكمه مظاهر عديدة، جعلتنا نستقرأ منهُ تراجع عملية التحديث السياسي المقترن بالفشل. ومن أهم هذه المظاهر إستنتاجاً عبر ما تم تناوله في الفصول السابقة الاتي:

إولاً: استمرار الخلل في البناء الدستوري والقانوني.

إن الهدف الرئيس من أي دستور هو وضع قواعد للعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدولة ومواطنيها، لضمّان العدالة والحقوُق والحريات للمواطنين، والدور الآخر للدستور يتمثل كضامن للوحدة الوطنية وسيادة الدولة، ومن ثم فإن أي دستور يجب أن يعبر عن حاجات ومطالب المجتمع واهدافهم من بناء الدولة والنظام السياسي، كما ينبغي صياغته ومناقشته والموافقة عليه من قبل الشعب باستفتاء عام، وتشير الاتفاقات الدولية، ومنها اتفاقيات لاهاي وجنيف، إلى ضرورة عدم إعطاء قوة أجنبية الحق في فرض دستور على بلد محتل، وعلى الرغم من كل هذه المحددات فإن الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق عام (2003)، قامت بإلغاء الدستور العراقي وانشاءات مجلس الحكم العراقي المؤقت في (يوليو 2003)، وشرّع قانون إدارة الدولة الانتقالي، الذي تمّت الموافقة عليه بكونه الدستور الانتقالي الجديد للبلاد، وقد كتّب القانون الانتقالي وفرض من دون مشاركة العراقيين في إبداء الرأي نحوه[1]. إما الدستور الدائم الذي اعتمّد الدستور المؤقت اساساً له، فقد ولّد في ظروف عصيبة جداً، تمثلت بوجود المحتل وانعدام الأمن والاستقرار وانتشار الفوضى والخراب، فلم تكُن الظروف التي وضع فيها مهيئة تماماً لكتابة دستور دائم للبلد.

[1] – غازي فيصل حسين آل سكوتي، مُشكلات ومعوقات المُحاصصة السياسية في دستور عام 2005، بحث مقدم الى الندوة العلمية للجنة القانونية في المنتدى العراقي للنخب والكفاءات ، اسطنبول، (12–13 آب 2016) ،ص 2.

وعلى الرغم من ذلك، تضمّنت تلك دستور العراق الدائم فيّض ايجابي من النصوص الدستورية، إذ تبنّت هذه الدساتير أفكاراً واسعة مرتبطة بروح الديمقراطية. كما حمّل مشروع الدستور العراقي الدائم بين طياته مواد ونصوص بالغة الرقي والتقدم قياساً بالدساتير العراقية السابقة وبالدساتير العربية[1].وفق الآتي، لا ينبغي وضع أي قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والحقوق والحريات للمواطنين، الشعب هو مصدر السلطة وشرعيتها، خضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية، حظر التعذيب، استقلال النظام القضائي، التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتأكيد أهمية منظمات المجتمع المدني، ومبدأ التداول السلمي للسلطة والكثير من النصوص الديمقراطية.إلا إنها في ظل هيمنة الأحزاب الدينية والمحافظة والعرقية على السلطة منذُ العام(2003)، فقدت كل هذه المبادئ الإيجابية معناها وأهميتها، ولم تكتسب المعنى الحقيقي في التطبيق. كما هيّمنت المقاربة الايديولوجية المذهبية والقومية على الخطاب السياسي التقليدي للأحزاب العراقية، وانعكست هذه الهيمنة على مضمّون الدستور وبمعزل عن أي نظرة علمية تراعي القواعد الدستورية للدولة الحديثة، مما افقد دستور (2005) هويته الوطنية التي تُمثّل مكونات وثقافة المجتمع الذي يتسم بالتنوع الديني والقومي، لذا فشّل الدستور في تجسيّر الفجوة الاجتماعية بين الهويات المتنوعة في العراق[2].

وعلى صعيد آخر، تضمّن الدستور العراقي الدائم مجموعة من المضامين السلبية التي دفعَت إلى انعدام التوافق والانقسام بين أطراف العملية السياسية، فبدلاً من العمل والاتفاق بين الاطراف السياسية على حل الفقرات المختلف عليها، زاّد الصراع السياسي من عمقها وتأثيرها السلبي على المستويات كافة والعملية السياسية خاصة. والسبب في عدم التوصل إلى اتفاق بين الاطراف السياسية لتعديل تلك الثغرات، يعود ذلك إلى وجود دستور آخر منافس له، ويعلو عليه عملياً وهو سياسة المحاصصة، الذي يلبس أثواب التوافق وبراقع التوازن لتصبح التوافقات فوّق الدستور، ولتكوُن حكومة المحاصصة حكومة عابرة للدستور. مما افقد الدستور هيبته واحترامه وسيادته على الجميع.

[1] – عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص95.

[2] – غازي فيصل حسين آل سكوتي، مصدر سبق ذكره، ص 3.

إن هناك العديد من النتائج السلبية، التي انعكست سلباً على الواقع العراقي بشكل عام والعملية السياسية بشكل خاص نتيجة إستمرار الخلّل في الدستور، وعلى الرغم من تشخيص مكامن ذلك الخلّل على إيدي العديد من ذوي الاختصاص والاهتمام، إلا أن المراوغة بين السياسيين ومحاولات الشد والجذب للهيمنة على السلطة، من خلال عدّ العملية السياسية مباراةً صفرية من يربح فيها يستولي على كل شئ ومن يخسر فيها يخسر كل شيء، وبذلك تُحكم العملية السياسية منذُ العام (2003) ولغاية الآن على اساس الصراع وليس التنافس، على أساس المصالح الضيقة وليس على أساس المصلحة العامة . ومن تلك النتائج السلبية مايأتي:

1. ضعف المؤسسات السياسية، بسبب الخلل في البناء الدستوري والقانوني، والالتفاف على القواعد الدستورية والقفز عليها، مما أربك العلاقة بين السلطات الثلاثة وبالشكل الذي جعل الكفة تميل لصالح السلطة التنفيذية أكثر من السلطة التشريعية بالشكل الذي آخر دور القوانين والتشريعات أو البعض منها التي تخدم المواطن في حياته اليومية وتحافظ على استقراره مع الضغوط المختلفة على القضاء[1].
2. ضعف المشاركة السياسية الحقيقية المؤثرة في عملية صنع القرار بسبب عملية التحايل على الدستور والإلتفاف عليه وحصر فاعلية أدواته الديمقراطية ضمن نطاق تحدده الفئة الحاكمة نفسها لضمّان بقائها في السلطة أطول مدة ممكنة، لذلك أصبح الانتخاب الشعبي المباشر طريقاً للوصول إلى الحكم، لا يعكس الاتجاهات والخيارات السياسية المتعددة والمقترحة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عادة ما تطرح في مرحلة الانتخاب، والسبب يعود إلى أن التطبيقات العملية للنصوص القانونية الدستورية بصورة مشووهه.
3. غياب السلطة العقلانية وأبراز السلطات التقليدية. إذ شهد العراق بعد العام (2003) بروزاً كبيراً للمؤسسات التقليدية وخاصة الدينية والعشائرية على الصعيد السياسي والاجتماعي،

[1]– أحمد فاضل جاسم داود، مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق، دراسة تحليلية في التحديات وآفاقها المستقبلية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد6، جامعة تكريت المجلد 4، السنة 6، (كانون الأول 2013) ، ص348. وينظر كذلك، يحيى الكبيسي، العراق : الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر،2013، ص13–15.

وتغليب الاحتكام إلى قيم المجتمعات الاولية، وتقاطع الهويات الفرعية وتنافر الولاءات المحلية، وهو ما يفضي بالنهاية إلى تقسيم البلد الى كانتونات متصارعة فيما بينها.

4. ضعف سلطة الحكومة المركزية وتقوية سلطات الاقاليم.
5. تقوية النزعة الانفصالية بين المكونات الاجتماعية.
6. غياب التخصص والمهنية والتباين الوظيفي، نتيجة استمرار تطبيق سياسة المحاصصة، وليس الدستور العراقي.
7. تلكؤ الحياة السياسية الديمقراطية في البلد وغياب حقيقي وفعلي لعملية التنمية السياسية في العراق. لإن الخطوة الإولى لنجاح العملية السياسية الديمقراطية وعملية التنمية السياسية في أي بلد كان لابد إن يتحتل الدستور مركز الصدارة والاحترام وتطبيقه على الجميع حكاماً ومحكومين وإن لايوجد شيء آخر يعلو عليه. إلا إنه في العراق كان سياسة المحاصصة أعلى منه، ونتجية ذلك هو تعطيل الحياة السياسية الديمقراطية في البلد وشيوع حالة الفوضى.
8. أنتشار الفساد السياسي والاداري، بسبب غياب المؤسسات الحقيقية والرادع القانوني، وذلك يرجع أساسه الى غياب مبدأ سيادة الدستور.
9. انتشار الفقر والبطالة والامية.
10. انتشار الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني للدولة.
11. انتهاك حقوق الانسان، بسبب غياب الرادع القانوني في العراق، وغياب المؤسسات الحقيقة لحماية المواطنين،إذ اصبح العراق من البلدان المتقدمة في انتهاك حقوق الانسان وكرامته.
12. انتشار المجاميع المسلحة خارج عن اطار الدستور، والتي اسهمت في اشاعت الفوضى والعنف والخراب في العراق.
13. تدفق الهجرة الداخلية والخارجية بسبب الوضع الامني والاقتصادي المترديين.

هكذا تعرّض المشّهد السياسي العراقي لحالة من الفوضى والارباك والتفكّك والضعف نتيجة غياب تطبيق الدستور، والفشّل في إيجاد وسيلة للتوافق بين المجموعات السياسية، وتعنّت الأطراف المشاركة في العملية السياسية. ناهيك عن الفساد الذي نخر جسد الدولة وأوصلها إلى حافة الإفلاس، مع تدني أسعار النفط وواردات إلى مستوى جعل الوضع الاقتصادي للدولة عاجزاً

عن الإيفاء بمتطلبات إدارة الحياة السياسية والاقتصادية وضمّان الأمن الوطني، إذ مازال العراق حتى يومنا هذا، واحداً من البلدان الأكثر فوضى وفساداً في العالم[1].

وإستناداً إلى ما تقدم، يمكن ارجاع إستمرار الخلل الدستوري والقانوني، وغياب مبدأ سيادة القانون في العراق إلى إسباب عدة جوهرية، منها:

1. ضعف أو عدم وضوح الثقافة الدستورية في المجتمع العراقي.
2. ضعف الايمان بالدولة الدستورية المدنية الديمقراطية، نتيجة لإستمرار العراق لحقب طويلة تحت حكم الديكتاتوريات وأساليب الحكم التقليدي، الذي انعكس سلباً على الواقع الحالي بسبب غياب الممهدات الحقيقية لقيام دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية.
3. تهميش الهوية الوطنية وسيادة الثقافة الطائفية والمحاصصة السياسية وانعدام الثقة بين الاطراف السياسية، وتربح السياسيين من غياب سيادة الدستور إذ حرصت أغلب الاحزاب والكتل المشاركة في العملية السياسية على عدم اكمال سن التشريعات التي نص عليها الدستور بغية عدم وضع نفسها في حرج امام الالتزام بقواعد عمل لا ترغب فيها وقد تتسبب في فقدان الكثير مما كسبتها بغيابها، وتكشف الكثير من الامور في حال اصدارها، إذ بات من الواضح بقاء العديد من الاحزاب والكتل السياسية مرهون بحالة الفوضى والصراعات السياسي وعدم الاستقرار الموجودة الآن. كما إن إحتكار الاحزاب والحركات والمليشيات للدوائر الرسمية والهيمنة على الجيش والأجهزة الأمنية والشرطة، وتدني مستويات المعيشة، كان ذلك كله من الأسباب الجوهرية لتفكك العملية السياسية وانعدام الاستقرار والأمن، بعيداً عن الأُسس الديمقراطية والمهنية في بناء وادارة الدولة.

وهنا يمكننا وضع التساؤل المهم الذي تطرق اليه الباحث (عامر حسن فياض)، هل دستورنا هو الخطر أم دستورنا في خطر؟ الصحيح هو دستورنا في خطر، ويتمثل هذا الخطر بأدعاء نصف الكتل المتنفذة، بإهمية الإلتزام بالدستور لأنه لم يعدل بعد، وإصرار النصف الآخر

[1] – غازي فيصل حسين آل سكوتي، مصدر سبق ذكره، ص ص 8–9.

من هذه الكتل على اهمية عدم الالتزام، بحجة أنه لم يعدل بعد، وفي الحالتين الدستور في خطر. فأين مكامن الخطر؟[1].

1. الخطر على دستورنا يتأتى من الكتل المتنفذة في حكم البلاد والعباد، ويتمثل بوجود منافس آخر له، ويعلو عليه عملياً هو سياسة المحاصصة.
2. الخطر الثاني يتأتى من مجلس النواب، ويتمثل في التباطؤ إن لم نقل الاهمال في سن التشريعات السياسية والدستورية الملحة، التي اوجب الدستور سنّها وزادت على أكثر من 60 تشريعاً، التي طال انتظارها ولم ينجز منها شيء.
3. الخطر الثالث على دستورنا يتأتى من السلطة التنفيذية في شقها الاقوى، المتمثل برئاسة ومجلس الوزراء، ويتمثل الخطر على دستورنا هنا، في غياب الاولويات والافضليات في عمل المجلس بخصوص السياسات العامة الخارجية والداخلية للبلاد، فليس هناك افضليات واولويات في عمل مجلس الوزراء، بصدد مكافحة الفساد والفقر والبطالة، وتقديم الخدمات ليلّمس المواطن خطوة ولو واحدة، نحو تحقيق العدالة الاجتماعية. وإن وجدت تلك الأولويات فهي شعارات فقط، يصعب تطبيقه في ظل هذا التصادم السياسي.

تلك المكامن أو نقاط الخلل تمثل خطراً على الدستور ومن ثم على المجتمع، وحالّت دون تطبيق حقيقي للدستور.هذا فضلاً عن إستمرار بعض المواد المختلف عليها التي تضمنها الدستور، ستكون النتيجة هو فشل بناء الدولة المدنية دولة المواطنة القائمة على أُسس العدل والحرية والمساواة والمؤسسية واحترام القانون. وعليه فشل عملية التحديث السياسي لأن أساس عملية التحديث السياسي هو وجود دستور متفق عليها من قبل الجميع، يتضمن المبادئ الديمقراطية.

ثانياً: إستمرار إزمة الهوية الوطنية.

إن استمرار أزمة الهوية الوطنية وتعّمقها داخل المجتمع العراقي بعد العام (2003)، نتيجة للسياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة في التعامل مع هذه إلازمة، كما ان من مصلحة أغلب

[1] – عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب البحث عن الهوية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ، 2013، ص129.

ساسة العراق اليوم هو إستمرار هذه الأزمة بغض النظر عن نتائجه السلبية التي تترتب على المجتمع العراقي في الوقت الحاضر ومستقبلاً، فإن ما يهمهم هو تحقيق مصالحهم الشخصية والجهوية. كذلك تفجرت هذه الأزمة بشكلها الحالي الراهن نتيجة التغذية الخارجية للعديد من الدول الاقليمية والدولية كما نوهنا إليه سابقاً، لتحقيق مصالحها في العراق ظل ضعف الوعي الشعبي العراقي.

لذا تبقى صعوبة تحقيق هوية وطنية جامعة في العراق، وذلك لعدم وجود مجتمع متجانس أصلاً بسبب وجود الانقسامات الاجتماعية فيه ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية، والتي تكوُن لنا مجتمعاً يتسم بتعددية سلبية، يقابل ويضاد المجتمع السياسي– المدني، وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه إضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية وبناء تقاليد ايجابية تسهُم في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني[1].الاشكالية الكبيرة أمام بناء الدولة ونظامها السياسي على أُسس حديثة. وعليه، فإن مسألة التعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي في العراق لايزال يشكل تحدياً كبيراً من بين التحديات الاخرى التي يمكن أن تُعطل عملية التحديث السياسي وكذلك مشّروع بناء دولة المؤسسات التي يسودها القانون ويحتل فيها المواطن والمواطنة مكّانة بارزة ويتقدم الولاء للوطن على الولاءات الفرعية. وبالتالي فإن من مظاهر فشل عملية التحديث السياسي هو استمرار إزمة الهوية الوطنية في العراق. ووفقاً لـ (لوسيان باي) فأن التحديث السياسي هو تجاوز إزمات النظام السياسي أو إزمات التنمية السياسية، ومن بين تلك ألإزمات هي إزمة الهوية. وفي العراق لم يتم لحد الآن تجاوز تلك الازمة بل هي على العكس من ذلك ترسخت اكثر داخل المجتمع العراقي واوجدت لها بيئة ملائمة في ظل الصراع السياسي والحزبي وضعف الوعي الشعبي، ومن ثم هي في حالة تزايد نتيجة ذلك التشظي السياسي والحزبي، وإن إستمرارها سيؤدي إلى تقسيم البلد الى كانتونات متصارعة فيما بينها.

ثالثاً: إستمرار العمل بمبدأ سياسة المحاصصة.

يتمثّل هذا المظهر بإستمرار العمل بأسلوب سياسة المحاصصة بين الكتل السياسية بهدف استمرار النظام السياسي الجديد على طريقة تقاسم المناصب السيادية والمناصب الوزارية، وإن استمرار العمل بهذا الاسلوب سيصبح عرفاً دستورياً كما حصل في لبنان. وكما ذكرنا سابقاً، إن

[1] – عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد 22، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، (كانون الثاني 2005)، ص ص185–186.

مبدأ المحاصصة بدأ في العراق بعد العام (2003) منذُ إول محطة بعد سقوط النظام السياسي السابق، المتمثلة بتشكيل مجلس الحكم المؤقت على اساس طائفي وقومي واستمر العمل به لغاية الآن، واصبحت القاعدة الأساسية التي في ضوئها يتم تشكيل الحكومة وإسناد الوظائف بدءاً من الرئاسات الثلاثة ونزولاً إلى المناصب الاقل مرتبة في كل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية وحتى الهيئات المستقلة، وبهذا اصبحت المحاصصة واقعاً ملموس وشرعنت لها الممارسة السياسية منذُ العام (2003) ولغاية هذه اللحظة. فعلى سبيل المثال لا الحصر أصبح منصب رئيس الجمهورية من حصة الأكراد ومنصب رئيس الوزراء من حصة العرب الشيعة ورئيس مجلس النواب من حصة العرب السُنة.

إن الصيغة المشوهة التي بُنيت عليها العملية السياسية في عراق ما بعد العام (2003)، عن طريق انتهاج نهج المحاصصة واعتماد الاعراف والطوائف والديانات كمعيار يتم عن طريق إقتسام السلطة بين إعضاء النخبة السياسية، قد أسهمت في تكريس حدّة الانقسامات الطائفية والعرقية، بل إنها امتدت لتشمل القاعدة الاجتماعية إيضاً، وتحدث(أرنت ليبهارت) عن أهمية الديمقراطية التوافقية، خصوصاً في المجتمعات المنقسمة ذات التنوع القومي والديني والثقافي، بأنها الحل الأنسب لإشراك جميع مكونات المجتمع، وربما ينطوي ذلك على جانب من الصحة. ولكن في العراق حُرفت عن ذلك المضمون في ظل غياب قاعدة اساسية من الثقة بين الجماعات السياسية، إذ قاد تطبيق الديمقراطية التوافقية بصيغة مشووهه إلى إن تتحول الصيغة التوافقية من وسيلة لتحقيق الانسجام الى مصدر من التوتر والتنافر الاجتماعيين، كما عمق ذلك من حدة الاستقطابات الطائفية والعرقية بين صفوف القاعدة الاجتماعية، وترسيخ الانتماءات والولاءات التقليدية.فخرج لنا إلى حيز الوجود في ظل التوافقية التي تحولات إلى محاصصة برلماناً مشلولاً في إدائه السياسي تغلب مصلحة اعضائه(المصلحة الجهوية)على حساب المصلحة الوطنية، ولم يقتصر الامر على ذلك، بل تجاوز إلى النخب السياسية في إطار إنعاشها لروح المحاصصة ومنحها اعترافاً مؤسساتياً إلى استحداث مناصب شؤون وهيئات أو وزارات دولة جديدة وربما ليس هنالك حتى تصور إولي وتفصيلي عن المهمات التي ستقوم بها في هذا الجانب، كوزارة شؤون المحافظات، والمجلس السياسي للامن الوطني[1].كما أكد ذلك،

[1] – ينظر في ذلك، فراس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص337–338.

القيادي في الحزب الشيوعي العراقي(مفيد الجزائري)، (إن ما أوصلنا إلى هذا الواقع الخطير وإلى الأزمات السياسية والاقتصادية والأخلاقية التي نعاني منها اليوم، هو نهج المحاصصة الطائفية وعدم الجدية في تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية وفي محاربة الفساد المستشري)[1].

وعليه إن ما يوصف الحِراك السياسي والعملية السياسية في العراق بعد العام(2003)، في ظل استمرار العمل بمبدأ سياسة المحاصصة، بإنها عبارة عن عملية صفقات آنية مرحلية تُقدم مصلحة الطائفة والمذهب والقومية على المصلحة العليا للوطن. إذ لم يكن شغل المناصب الحكومية مرتبطاً بالكفاءة والاختصاص بقدر ما يكون مداراةً للوجاهات. وإن أستمرار العمل بمبدأ المحاصصة بعيداً عن معايير الكفاءة والانجاز وتقديم المصلحة العليا للوطن على مصلحة الطائفة والمذهب والقومية، حتماً سيُسهم في فشل عملية التحديث السياسي وبناء دولة المؤسسات والقانون، لإن هدف التحديث السياسي هو فتح الباب أمام الكفاءات، وتوزيع المراكز والأدوار السياسية والنفوذ إستناداً إلى الانجاز والكفاءة والتخصص وليس على أساس الوضع الاجتماعي والطائفي والطبقي للفرد. لذا تبقى سياسة المحاصصة الطائفية –السياسية الاشكالية الكبيرة والتحدي الخطير أمام بناء دولة عراقية على مسار ديمقراطي مدني.

رابعاً: إستمرار الصراعات الحزبية.

إن استمرار الصراعات الحزبية في العراق بين الاحزاب والكتل السياسية، أدخلت المجتمع العراقي في ازمات الخطيرة، فكان من مظاهر تلك الصراعات بين الاحزاب الانتقادات المستمرة ضد بعضها البعض وتبادل التهم وإتباع سياسة التهميش ومحاولة ابعاد واقصاء بعضها البعض عن الحياة السياسية، مما أدى ذلك الى إحتقان سياسي وتنافس غير ديمقراطي وبالشكل الذي خلق حالة من الشد والجذب بين الأحزاب السياسية ولاسيما القائمة منها[2]. إن حرب التصريحات والدعاية الاعلامية وتبادل التهم بين الاحزاب السياسية بإتهام بعضها بقيادة الارهاب أو الولاء لغير العراق يفضي إلى الانقسام والاحتزاب والتناثر والتناحر والخراب. لذلك أصبحت حالة النزاع أو الصراع بين الاحزاب السياسية وقادة كتلها هي السمة الغالبة في ظل نزاع تنافسي جماعي على الحصص والمنافع والرغبة بالسيطرة والاستحواذ على إعادة توزيع الموارد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق، فكان نتاج هذه الصراعات والنزاعات خلخلة الوضع الداخلي

[1] – نقلاً عن، غازي فيصل حسين آل سكوتي، مصدر سبق ذكره، ص12.

[2] – أحمد فاضل جاسم داود، عد الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003، مصدر سبق ذكره، ص210.

ومن ثم تعريض الاستقرار الداخلي للمزيد من الازمات التي خلقت عدم استقرار سياسي ومجتمعي، كون تلك الصراعات انعكست على افراد المجتمع وعلى حركتهم اليومية واصبحنا بذلك امام احزاب سياسية تزرع بذور عدم الاستقرار بدلاً من ان تعمل بكل الوسائل على حماية أمن المجتمع وضمان تقدمه[1].

إن هشاشة الوضع السياسي والجمود والقصور السياسي الحالي في العراق يرجع إحد إسبابها إلى استمرار الخلافات بين الكتل السياسية وعدم قدرتها للتوصل إلى حلول ناجحة في القضايا المختلف عليها مثل المناطق المتنازع عليها وقضايا النفط والغاز وعشرات القوانين المعطلة وغيرها من القضايا الخلافية.

إن الاحزاب السياسية في عراق مابعد العام (2003) أسهمت في خلق حالة عدم استقرار بشكله العام والسياسي بشكله الخاص. إذ إن معظم الأحزاب السياسية اليوم تعاني من ضعف استيعاب مفهوم الديمقراطية وماهي إلا مجرد واجهات لشخصيات طائفية أو سياسية أو عشائرية أو عرقية، وهي بهذا غير قادرة على تجاوز هذه الاطارات المجتمعية الضيقة بإتجاه الأفق السياسي الرحب مما يجعلها تتعارض مع النظر إليها كمنظمات جماهيرية تتبنى عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت أركان المجتمع.

وعليه، من المؤسف أن الاحزاب السياسية عبر تاريخ العراق الحديث لم ترتقي إلى مستوى تحديات التحديث والتنمية السياسية، وبقيت أسيرة لآيديولوجيات قادت للجمود الفكري والعقائدي، فجاء النظام السياسي امتداداً لتركيبة الاحزاب وتناقضات المجتمع العراقي، وانتقل النظام السياسي إلى التعددية السياسية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، ولكن هذه التعددية وخاصة الحزبية هي تعددية مفرطة اتسمت بالتناقض والصراع على السلطة والنفوذ والثروة كل هذا انعكس في تراجع واضح في مسألة والهوية الوطنية العراقية، وفشلت الاحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية في تحقيق إقامة دولة عراقية على مرتكزات حديثة وضمّان وحدة الأرض والسيادة والشعب، كما فشّلت في تبني مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتعاني من سوء الإدارة والفساد المالي، والبعد عن معايير الحكم العقلاني، ورفّض الفصل بين الدين والسياسة.

[1] – أحمد فاضل جاسم داود، عد الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003، مصدر سبق ذكره، ص194.

إن تجربة العمل الحزبي في العراق التي إستمرت لأكثر من عقد من الزمن منذُ العام (2003) ولغاية الآن، هي مدة ليست بقليلة لتحديد بعض المأخذ على عمل الاحزاب السياسية العراقية. ويمكننا القول في هذا الصدد إن عدد كبير من هذه الاحزاب تتسم بالضعف والهشاشة، فهي لا تمتلك قواعد شعبية باستثناء عدد محدود منها، بسبب حداثتها وعدم تبلور اطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية، كما أن عدد كبير من هذه الاحزاب كان مجرد أمتدادات أولية قبلية وعشائرية وطائفية، بنَى تنظيمه على إساس الانتماءات الثانوية الاثنية والطائفية والمذهبية لا على اساس الهوية العراقية، مما يتناقض مع نص المادة (7) من دستور العراق الدائم لعام (2005) التي تنص على إنه(يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهّد أو يمّجد أو يروج أو يبرر له). أسهم ذلك في تشرذم وتلكؤ العملية السياسية، والتأثير بصورة سلبية على أختيارات المواطنين العراقيين. فالفرد العراقي اليوم يتميز بعدم الرضا عن الموجود، وصعوبة اقتناعه بما مطروح، لأن أغلب تلك الأحزاب بصبغته الطائفية وتربّع اشخَاص على قيادتها ومن ثم توارث القيادة على صفة عشائرية أو دينية إو طائفية أو قومية، كما إن طبيعة عملها السياسي يأخذ مفهوم الصراع بدل التنافس السياسي، وخطابها السياسي تقليدي، ونخبها غير كفوءة على الأعم الاغلب، كانت سبباً في ظهور التنابذية الامر الذي جعل المجتمع العراقي مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات، مجتمع خلاف وليس مجتمع اختلاف سلمي. وكما ذكرنا سابقاً، إن الارباك وعدم الاستقرار السياسي الذي تعانيه الساحة العراقية اليوم يقع جزء كبير منها على عاتق تلك الاحزاب، لاسيما في سياق تأسيس المحاصصة الطائفية في توزيع المكاسب السياسية وانتشار الفساد بكل اشكاله ومستوياته، واضعاف مفهوم المواطنة والولاء الوطني لصالح الولاء للجماعة. لإنها تعددية قائمة بالإساس على ولاءات متعددة، افضى أختلافها إلى عدم الاستقرار السياسي.

وعلى صعيد آخر، إنها لم تكن احزاب مفتوحة لمختلف مكونات الشعب العراقي من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق مما كان لها الاثر البارز في خلق إزمة الهوية من جهة وتعدد الولاءات الفرعية من جهة ثانية ناهيك عن الصراعات فيما بينها والتي سببت بدخول العراق في موجة العنف الطائفي المدعوم خارجياً، فلم تكُن ممارسات الاحزاب العراقية تقود إلى الديمقراطية سواء في تعاملها مع الاحزاب الاخرى او كوُنها صاحبة السلطة أو في المعارضة

السياسية أو داخل انظمتها الداخلية، ما ادى إلى تلكؤ وتعثر مسار الديمقراطية وتطبيق مبادئه الحقيقية وأهمها المحافظة على المجتمع وتطوره.

وعليه، إن الاهتمام الجدي الذي كان مفترضاً أن توليه الأحزاب القابضة على السلطة والدولة لعراق (ما بعد الاحتلال) في بناء هوية وطنية موحدة، تحفظ وحدة وتماسك المجتمع من خلال إلغاء كافة مظاهر التمايز والتفرقة القومية والاثنية والطائفية والسياسية، وعدّ المواطنين في الاقليم العراقي متسّاوين، وتعميق أسس المشاركة في ادارة الدولة وتضييق الفجوة التي كانت قائمة بين الدولة والمجتمع، وهو ما بدأت ملامح بسيطة ومتواضعة لتحقيقه في أن تكون الدولة والسلطة وليداً شرعياً وطبيعياً من رحم المجتمع، لا أن تكون بوساطة الانابيب مرة، عبر زراعة امريكية مشوهة، ومرة أخرى زراعة حزبية – محاصصية هي الاخرى أكثر تشوهاً من الأولى[1].

وإستناداً إلى ما تقدم، فإن استمرار الصراعات الحزبية والتشرذم الحزبي في العراق وخصوصاً في هذا الوقت الحرج بالذات يعد ظاهرة غير صحية، لإنها تؤدي في نهاية المطاف إلى التنافر والفرقة واللاتجانس، ولاسيما وإن إغلب هذه الاحزاب والكيانات السياسية الحالية قامت على أُسس طائفية وعرقية و قومية ضيقة، وإن نجاح أي حزب أو أتساع فاعليته مرّهون ببرنامجه السياسي الوطني، إذ لم تكُن هوية تلك الاحزاب واضحة المعالم لحد الآن وعلى الرغم من مرور اكثر من عقد من الزمن على بدأ العملية السياسية الديمقراطية في العراق وهو ليست بوقت قصير، كما إن العمل والاتجار الحزبي بالجانب الطائفي والفئوي لن يخدم مصلحة الوطن، وسيوّلد شرخاً في جسد البلد وتشتيته بدلاً من توحيده. وعليه، يمكن القول إن واحدة من المشكلات الكبيرة التي اعاقت عملية الاسراع في إعادة بناء الدولة والانتقال الصحيح إلى مجتمع الدولة المستقرة هي مشكلة الصراع والتشرذم الحزبي.

خامساً: غياب أو ضعف دور وفعّالية المجتمع المدني.

لقد سبق لنا أن أشرنا في الفصول السابقة، إلى واقع المجتمع المدني في العراق بعد العام (2003)، وعلى الرغم من إن الساحة السياسية شهّدت تشكيل عدد كبير وعودت العشرات من منظمات المجتمع المدني نتيجة الانفتاح الديمقراطي الحاصل في العراق، إلا أن دورها لم يكُن فاعلاً وحقيقي في الساحة السياسية وكانت ذات فائدة محدودة جداً على الرغم من وجود الآلاف

[1] – عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره ، ص68.

من هذه المنظمات. ولكن تغّلب فائدة أصحابها على فائدة من تفترض تمثيلهم أو مساعدتهم، جعل تلك المنظمات تشهد انتكاساً وتراجعاً كبيراً كشركاء فعّليين في الجهود التحديثية والتنموية وكان دورها هامشياً ومتشرذماً. فإن نسبة كبيرة من هذه المنظمات فشّلت في أداء واحد من أهم ادوارها، المتعلقة بوجوب مراقبة أداء الدولة/السلطة ومدى التزامها بالدستور والقانون، والتزامها بواجباتها فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان والتعددية وحرية التعبير.

إن جوهر المشكلة التي تهيمن على المشهد التنموي لمنظمات المجتمع المدني في العراق هو أنه على الرغم من حداثة البناء المؤسسي فيها، إلا أنها مايزال الكثير منها يعمل عبر إلاطر او القيم التقليدية. إذ إن العديد من هذه المنظمات قد تشكلت عن طريق الاحزاب السياسية العراقية الجديدة التي تواجدت على الساحة السياسية لتصبح هذه المؤسسات ملحقاً من ملحقات الأحزاب، كما إنها كانت تعبير لبعض القوى والتجمعات القبلية أو الدينية أو العرقية أو المذهبية المختلفة في العراق، واستناداً لشروط المواطنة وحقوق الإنسان فإن جميعها ادعت وصلاً بها ولكننا نحسب أن لمواصفات المواطنة إبعاداً تتجاوز الإطراف العشائرية والطائفية والمذهبية وحتى السياسية، وبمعنى أن يكون الولاء للمبدأ إذ إن غالبية هذه المؤسسات تأسست أصلاً تحت مسميات قد تبتعد عن هذه الاسس(أُسس المواطنة) حين تكون هويته دينية معينة إو سياسية محددة[1].

فلا يزال التقليدي اليوم في العراق يطغى على الحديث والعصري، صحيح إن إنخراط المؤسسات التقليدية(المؤسسة العشائرية والمؤسسة الدينية) في العملية السياسية يمثل الشرط اللازم للحراك الاجتماعي الذي يمثل بدوره الشرط اللازم للحراك السياسي المطلوب للتحول الديمقراطي، إلا إن طغيان منظومة القيم التقليدية لتلك التنظيمات على منظومة القيم الديمقراطية قد وقف حائلاً بوجه تحقيق السلوك السياسي المدني للدولة العراقية التي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي[2].إما المواطن الذي انتسب لهذه المؤسسات فقليل منهم كان انتسابه منطلقاً من أصل

---

[1] – عبد الجبار احمد عبدالله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد 31، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص93.

[2] – احمد غالب الشلاه، شروط التحول الديمقراطي في العراق، رؤية مستقبلية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية،(2/5/ 2015)، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الآتي:

http://mcsr.net

ديمقراطي وحقوقي لكون تلك المؤسسات اصبحت جسراً لإغراض خاصة. وعموماً فأن القليل من هذه المؤسسات قد حاز على خصائص ومواصفات المجتمع المدني، فعلى الرغم من الكم الهائل (وهي في ازدياد) من عدد منظمات المجتمع المدني إلا إن الناشط منها هو عدد قليل جداً[1].

إن غياب أو ضعف إداء مؤسسات المجتمع المدني يعني اضعاف المسار الديمقراطي وفتح المجال للطروحات الاحادية لكي تشييد الواقع على اختلافها سواء كانت تسلطية إم سلطوية إم شمولية والتي ستكون النقيض تماماً لبناء الديمقراطية، كما أن غيابها سيؤدي لوجود نمط من الثقافة السلبية إذ قد يؤدي لإشاعة نوع من السلوكيات يستند إلى التشكيك بالآخرين وعدم الأعتراف بهم وزيادة الفجوة مابين الحاكم والمحكوم وجعل المواطن تابع ابداً ودوماً للدولة في كل جوانب حياته وليس أن يكون هو الرقيب عليها، كما أن غياب مؤسسات المجتمع المدني سيعمق من مشكلة الوحدة الوطنية والاندماج الوطني في الدولة[2].

وإذا اردنا إن نكون دقيقيين أكثر فأنه يمكن القول بأن المجتمع المدني هو البيئة الطبيعية ورحم بناء الديمقراطية والنظام السياسي الديمقراطي هو الاطار السياسي الحي لإنماء مؤسسات المجتمع المدني[3]. ومن ثم فإن الفشل في بناء مؤسسات مجتمع مدني حقيقية في العراق تعمل ضمن أُطر مدنية حديثة بعيداً عن الاطر التقليدية الضيقة، سيُسهم في إعاقة بناء نظام سياسي مدني ديمقراطي، وإن فشل بناء نظام سياسي ديمقراطي وإستمرار طغيان التقليدي على الحديث والعصري، يعني فشل عملية التحديث السياسي.

سادساً: استمرار تردي الوضع الامني.

إن تردي الوضع الأمني وارتفاع نسبة العنف والاعمال الارهابية ومعدلات الجريمة والخطف. وانتشار المليشات المسلحة المرتبطة بالكتل السياسية والتي أصبحت تشكل قوة بديلة عن قوة الدولة فتطبق قوانينها الخاصة، فمنطق المليشات يتناقض مع منطق الدولة بوصفها هي التي تحتكر وحدها حق الاستخدام الشرعي للقوة، كما يتناقض ذلك مع منطق الديمقراطية التي من بين اركانها تسوية الخلافات بالطرق السلمية وعبر القنوات المؤسسية وبعيداً عن استخدام العنف

---

[1] – عبد الجبار احمد عبدالله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مصدر سبق ذكره، ص92.

[2] – عبد الجبار احمد عبدالله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مصدر سبق ذكره، ص93.

[3] – المصدر نفسه، ص90.

أو التهديد بأستخدامه[1]. أدى إلى تعرّض المواطن العراقي إلى صدمات كبيرة وعديدة أربكته ودفعت به إلى الهجرة أو على الاقل التفكير بها، كما أسهمت بتدمير أجزاء كبيرة من بنية العراق التحتية.

إن الوضع الأمني المتردي اليوم هو أحدى المشكلات الكبيرة التي أسهمت في عرقلة بناء دولة عراقية يسودها الأمن والاستقرار، إذ إن الاستقرار الامني ينعكس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمشكلة الامنية تشكل عائقاً كبيراً في وجه الحكومة العراقية، واحياناً تكون الحكومة او القوى فيها هي نفسها سبب في المشكلة الأمنية بقصد التربح السياسي من غياب الأمن.

وكما ذكرنا سابقاً، إن أغلب ساسة العراق اليوم يرون إن سلبية الوضع السياسي متأتية من سلبية الوضع الأمني، فيما أثبتت وقائع الاحداث إن سلبية الوضع الامني متأتية من تفاقم سلبية الوضع السياسي، فالعنف في العراق هو ظاهرة أمنية ذات أسباب سياسية، أي إن ما يحرك العنف والصراع المسلح في المدن العراقية عوامل سياسية مرتبطة بصورة رئيسية بتوزيع السلطة والثروة بين القوى العراقية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها. وهذا الاختلاف السياسي هو عامل تأزيم للوضع الامني حالياً وفي المستقبل القريب والبعيد. فضلاً عما سبق ذكره هناك تشكيك في قدرة الجيش على حفظ الامن، استناداً إلى خضوع المؤسسات الامنية والعسكرية لسياسة توزيع الحصص والمناصب بين الكتل السياسية الفائزة، على وفق التقسيمات الطائفية والقومية للمناصب، إذ إن منصب وزير الدفاع هو من حصة العرب السنة ووزير الداخلية من حصة العرب الشيعة، إما رئيس اركان الجيش ونائب وزير الداخلية فيكون من حصة الكرد وتنزل فكرة الحصص حتى ادنى الى الفرق والالوية العسكرية، بل وحتى عدد طلاب الكلية العسكرية، هذه الامور مجتمعة جعلت بعض الخبراء يرجحون ان المؤسسة العسكرية العراقية لن تكون عاملاً لحفظ الامن، بل سيتوزع سلاحها وعناصرها على وفق تنوعها المذهبي والقومي والاثني، هذا ونصت المادة التاسعة من الدستور العراقي الدائم على ان تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكوّنات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها و تماثلها دون تميز او اقصاء، إن هذا النص يستبطن خضوع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لأسس التقاسم

[1]– حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص، مركز الخليج، ابوظبي، 2005،ص23.

والمحاصصة في حين ينبغي ان تكون القوات المسلحة فوق أي توجه حزبي أوفئوي أو اثني أو قومي[1].

وعليه، فالاستقرار السياسي في التحالفات بين القوى السياسية العراقية يعني استقرار الوضع الأمني، والاخلاف بينها يفضي الى حالة عدم استقرار إمني. وخصوصاً إن إغلب الاحزاب العراقية لها تنظيمات مسلحة تهدد بها في حالة عدم تحقيق اهدافها ومصالحها[2]. وإن وجود المليشات المسلحة يهدد بناء جهاز أمني ويعرّقل تشكيل دولة القانون والمؤسسات[3].

وإستناداً إلى ماتقدم، فإن إستمرار تردي الوضع الأمني وأرتفاع نسبة العنف والاعمال الارهابية ومعدلات الجريمة والخطف وانتشار المجاميع المسلحة في العراق سيجعلنا بعيدين كل البعد عن المقاييس العقلانية السياسية لعملية التحديث السياسي والاسراع بعملية إعادة بناء الدولة، وبالتالي سيفضي ذلك إلى فشل العملية السياسية.

سادساً: غياب مأسسة السلطة السياسية.

على الرغم من أن العراق قد تمكن من أن يقطع شوطاً مهماً نحو قيام بنية مؤسسية (الهيئات التشريعية، التنفيذية، والقضائية والمستقلة والحزبية ومنظمات المجتمع المدني وكذلك وضع دستور دائم للبلد) إلا أن تلك المؤسسات لا تزال تفتقر إلى الاستقرار والفعالية بسبب غياب قاعدة أساسية من الثقة بين اعضاء النخبة السياسية الحاكمة وجعل تلك المؤسسات خاضعة للتوافقات والمساومات، الأمر الذي اصاب عملها بالعجز والشللية مما افرغ القيمة الديمقراطية

---

[1] – محمد نجيب السعد، العراق إلى أين .. التنمية السياسية ام الديمقراطية؟ صحيفة الوطن، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الآتي:

http://alwatan.com/details/15487

[2] –حمد جاسم محمد، مستقبل وحدة العراق ما بعد داعش، شبكة النبأ المعلوماتية(2016/5/18)، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الآتي :

http://www.annabaa.org

[3] – أسعد عبدالوهاب عبدالكريم، مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد6 جامعة تكريت، المجلد 14، (حزيران2007)،ص366.

لتلك المؤسسات من مضمونها الحقيقي[1]. ومن هنا يصعب الحديث عن التحديث السياسي في ظل غياب الهياكل المؤسسية لبناء الدولة الحديثة[2].

سابعاً: ضعف الثقافة السياسية.

إن الثقافة السياسية هي اكثر المستويات عمقاً، والتربة الأكثر صلاحية لغرس البذور النابتة للمؤسسات الديمقراطية- بحسب فوكوياما- وان الثقافة السياسية كعادة اخلاقية لا تتغير بسرعة وإنما مع تقدم الاجيال من خلال انتقال التقاليد والاعراف، فأننا سنكون امام النتيجة المنطقية وبناءاً على المعطيات السابقة الذكر بأن التحول الديمقراطي في العراق لم يتحقق بعد لأنه لم يجد الشروط الموضوعية الملائمة لإنباته لا سيما إن الاستعداد النفسي والذهني اللازم لإنضاج المشروع الديمقراطي، فلا ديمقراطية من دون وعاء يحتويها وينضجها وينمّيها على صعيد الفكر والسلوك والممارسة، ويمكننا القول ان العراق الآن يمر في مرحلة التحول نحو الديمقراطية ولكننا لسنا في مرحلة تحول ديمقراطي[3]. كما نعتقد أن التحول الديمقراطي في العراق لن يتحقق في المستقبل القريب بل انه يحتاج -على اقل تقدير- إلى اكثر من جيل ولعقود عديدة لاحقة.

إن إشكالية ضعف الثقافة السياسية في العراق هي إشكالية خطيرة ومهمة تتعلق بالجانب الفكري إذ بعد سنوات طويلة من الثقافة التسلطية، هل يمكن توقع احلال ثقافة ديمقراطية بما تحمله من مفاهيم التسامح واحترام الرأي الاخر محل تلك الثقافة المحملة بمفاهيم الانفراد بالرأي وتحقير الرأي الاخر واضطهاد المعارضين للرأي الوحيد؟.

كما إسهمت النخبة السياسية الجديدة في العراق بعد العام (2003) التي تتصدر القيادة السياسية العراقية من تعميق مشكلة ضعف الثقافة السياسية، والتي يفترض عليها أن تقوم بمهمة بناء ثقافة سياسية ناضجة، ولكن ذلك لم يتحقق لحد الآن لإن هذه النخبة في الاصل هي غير متجانسة، فكيف يمكن القيام بهذا العمل؟.

---

[1] – احمد غالب الشلاه، شروط التحول الديمقراطي في العراق، رؤية مستقبلية، مصدر سبق ذكره.

[2] – عبدالوهاب حميد رشيد، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، الحوار المتمدن، العدد4141، 2013/7/2، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الآتي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=36673

[3] – احمد غالب الشلاه ، شروط التحول الديمقراطي في العراق، رؤية مستقبلية، مصدر سبق ذكره.

فضلاً عن إن هناك مجموعة من الظروف المتشابكة والمتسارعة الداخلية والخارجية، وتبرز في المقدمة قضايا المعيشة والأمن والعمل والصحة والسكن والتعليم الفقر والبطالة، إن هذه القضايا الملحة شهدت تدهوراً قبل وبعد سقوط النظام السياسي السابق ولا زالت تشّغل الرأي العام المحلي اضافة إلى المجتمع الدولي، لقد سئم الشعب العراقي الحرمان والضغوط والحروب والقمع المنظم والحصار الاقتصادي والعنف والارهاب والامية وتردي الاوضاع المعيشية، إن تلك العوامل دفعت الفرد العراقي إلى التمسك بالثقافات الفرعية المتجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية والعشيرة والقومية والمنطقة من دون النظام السياسي، جعل هذا صعوبة التقبل للممارسة الديمقراطية بفعل تدني الوعي وضعف الثقافة الديمقراطية[1]. وفي مقالة الباحث العربي **(شارل عيساوي)** منتصف الخمسينيات بشأن طبيعة أنظمة الحكم في "الشرق الاوسط" مؤكداً على أن الأرضية الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية في الشرق الأوسط (والعراق جزء منه) مازالت تفتقر للعمق الذي يؤهلها على أن تجعل الديمقراطية السياسية قادرة على تثبيت جذورها حتى تستطع أن تتطور عليها[2].

وعليه فإن وضعية الثقافة السياسية الحالية في العراق، تشكل أيضاً اشكالية كبيرة امام الدولة الجديدة ونظامها السياسي الجديد وكذلك تُشكل عائقاً كبيراً أمام عملية التحول الديمقراطي، لإن أعادة بناء الدولة هي ليست مسألة سهلة وبسيطة، بل أنها أكثر تعقيداً من بناء الدولة ذاتها، لكون عملية إعادة البناء تجري على " أنقاض" الدولة القديمة المنهارة بمؤسساتها وقيمها.

ثامناً: تراجع وضعف النمو الاقتصادي.

شهد العراق بعد العام (2003) تراجع وضعف النمو على الصعيد الاقتصادي والاعتماد على اقتصاد آحادي الجانب وهو النفط دون الآخذ بالحسبان تطوير وتحديث القطاعات الآخرى ولاسيما القطاع الصناعي والزراعي مما حولت الكثيرين من الذين يعملون في كلاهما إلى البطالة وتركهّم العمل الحر لعدم فائدته والبحث عن عمل وظيفي آخر، ومن ثم زاد من نسبة المطالب

---

[1] – شيرزاد النجار، إشكاليات الدستور والانتقال الى الديمقراطية،(2003/12/5)، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الآتي:

http://www.althakafaaljadeda.com/312/sherzad.htm

[2] – نقلاً عن عبدالوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص8.

الشعبية المطالبة الدولة بضرورة توفير العمل الملائم لهم وأمام تزايد تلك المطالب أصبحت الدولة عاجزة عن تحقيقها لضخامتها وتزايدها وخارج إمكانياتها المتوفرة مما خلق أزمة مجتمعية انعكست على الواقع العام للمجتمع، فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد وعدم إتمام المشاريع المطلوبة، مما يعكس حالة من الشلل الاجتماعي متزامنة مع انتشار الفقر[1].

وعليه، لا يمكن الحديث عن بناء دولة ديمقراطية في ظل غياب الفلسفة الاقتصادية والتراجع الاقتصادي الكبير في العراق، وانخفاض مستوى دخل الفرد وانخفاض معدلات النمو والانتاج وضعف التصنيع والاعتماد على النفط فقط في ادارة ميزانية الدولة واهمال القطاعات الاخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والتي يمكن ان تزيد من موارد العراق لو أديرت بشكل صحيح وحظيت بإهتمام كبير من قبل الدولة ستحل الكثير من ازمات العراق المالية.لذا فأن التراجع الاقتصادي يشكل تحدياً كبيراً إمام عملية إعادة بناء الدولة وعملية التحديث السياسي فيها، وإن استمر ذلك التراجع على هذا المنوال، سيفضي بالنتيجة إلى فشل عملية التحديث السياسي لإن التحديث السياسي يرتبط بعلاقة طردية بالجانب الاقتصادي. وعليه فإن من متطلبات التحديث السياسي الضرورية والمهمة هي المتطلبات الاقتصادية، والتي تتمثل في زيادة النمو وارتفاع معدلات دخل الافراد، وتشجيع حركة التصنيع، تنويع مصادر الاقتصاد ومحاربة الفقر والبطالة.

تاسعاً:غياب الحوار والمصالحة الوطنية.

إن التحديث السياسي لن يتم في صورته الحقيقية في ظل الاضطراب والفوضى والتناحر وعدم الاعتراف بالآخر. وخصوصاً إن الاحتلال الامريكي للعراق قد قلّب الأمور رأساً على عقب، وفقد العراق سيادته وتم تدمير مؤسسات الدولة وحلّت سلطات الاحتلال الجيش والاجهزة الأمنية ووزارة الاعلام وتسريح العديد من العاملين في تلك المؤسسات، مما زاّد من نسبة العاطلين عن العمل وبإعداد كبيرة جداً، واعيد العراق إلى مرحلة ما قبل الدولة. وظهّر الانقسام السياسي الذي اوجد صراعاً مريراً داخل العراق. ووسط هذا الانقسام السياسي والصراع والاتهامات المتبادلة بين الاطراف السياسي في العراق التي تدعي كل منها انها تمثل طرفاً معين من المجتمع العراقي، وما يلقيّهِ هذا الأمر من آثار سلبية على الاوضاع الداخلية في البلاد وعلى

[1]– أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003، مصدر سبق ذكره، ص211.

علاقاته الخارجية، تطرح المصالحة الوطنية[*]، التي هي مصالحة سياسية في حقيقيتها وجوهرها، نفسها كضرورة ملحة للاتفاق على مشروع وطني لإنهاء دوامة العنف والفوضى والاتجاه نحو بناء الدولة على اسس وطنية سليمة. اتخذ ملف المصالحة الوطنية طابعاً رسمياً وذلك عندما إعلان رئيس الوزراء السابق(**نوري المالكي**) في العام(2006) إن مشروع المصالحة الوطنية والذي يقوم على ركنين اساسيين، أولهما إنشاء هيئة وطنية عليا تعرف بأسم الهيئة الوطنية العليا للمصالحة الوطنية، وثانيهما إنشاء العديد من الآليات والوسائل تمثل مبادئ تقوم على أساسها هذه العملية. إلا أن المصالحة الوطنية في العراق واجهت تحديات عدة منها الطائفية السياسية أي التحزب الطائفي والقومي، وطغيان شعور الانتقام لدى بعض الاطراف السياسية وعدم ثقتهم ببعضهم البعض، والرؤية السياسية للأحزاب التي لا تتسم بالشمول والإصلاح الذي يخدم الجميع، وتراكم المشكلات والأزمات الموروثة وكذلك التدخل الدولي والاقليمي في الشأن السياسي العراقي، فضلاً عن التركيبة الاجتماعية غير المتجانسة للشعب العراقي وضعف مؤسسات الدولة السلطوية، وما رافق الدستور العراقي الجديد من أخطاء جوهرية[1]. والكثير من تلك التحديات التي واجهّت مشروع المصالحة الوطنية، قد يكون هو المشكلة الأساسية في فشل العديد من برامج المصالحة الوطنية التي تم التعامل بها في العراق منذ العام (2003)، لإن تلك البرامج كانت بالمجمل تتعامل مع نتائج المشاكل وليس مع المشاكل نفسها وجذورها، لذا فأن فعاليات المصالحة الوطنية، والتطمينات والوعد التي كانت تنبثق عنها كانت تنتهي عند انتهاء الفعالية

---

* أن المصالحة الوطنية تعني من ضمّن ما تعنيه، بأنها عملية شاملة تضم البحث عن الحقيقة، والعدالة والعفو والتعافي من قبل جميع الاطراف التي قد تكون نشبت بينها صراعات لهذه الأسباب أو تلك، فهي تتضمن البحث عن بدائل للانتقام، ولا شك أن انتهاج مثل هذا المنحى الفكري له حسناته، فإيجاد بديل للإنتقام إنجاز لا يستهان به. أي انها عملية بناء علاقات جديدة بين الأطراف المتصارعة بعد تمزقها جراء نزاع عنيف، على أسس من الحوار والتسامح والعفو والتعويض والمحاكمة واحترام حقوق الضحايا والمتهمين على حد سواء، وعدم تكرار اخطاء الماضي بما يؤدي إلى تحقيق التعايش السلمي ونزع الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى النزاع بغية عدم تكراره مرة أخرى، فهي تعني إنهاء الخصومة والاقتتال وإحلال السلام والاتفاق على الأشياء المختلف عليها وتوفير الاستقرار للبلد والابتعاد عن الثأر والانتقام. ينظر في ذلك، عيسى اسماعيل عطية، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 44، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2010، ص 105.وأيضاً، فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق، دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003، خاني للنشر والتوزيع، العراق– دهوك، 2014، ص5

[1] – فهيل جبار جلبي، مصدر سبق ذكره، ص ص6–7.

نفسها أو تصطدم بالرفض والعرقلة من قبل مكونات سياسية أخرى فاعلة في الدولة لسبب أو لآخر، كنتيجة طبيعية للعمل بمنطق الاثنيات، والخوف من الآخر وإفشال استقلالية الدولة وفاعلية الدستور، وهو ما قاد إلى ضعف عام في الثقة بالدولة من قبل المجتمع، مما يعني ضرورة الالتفات إلى أمر أساسي فيما يخص برامج المصالحة، وهو تقوية الدولة، وتعزيز قدرات نظامها السياسي على التفرد بالاكراه (القوة)، وتنفيذ القرارات مهما تطلب إمضائها من غضب فئات على أخرى، لإن الهدف هو الدولة في النهاية وليس المكونات، حقوق المكونات آمنة بظل الدولة أكثر من تشتتها والتمترس في الخنادق الاثنية دفاعاً عنها[1].

وعلى صعيد أخر، إن غياب أو ضعف الحوار الوطني إن وجد فإنه لا يرتقي إلى مستوى أيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء الأزمات وإنما يكتفي فقط بترحيلها مما زاّد من تعمقها اولاً وشلل المعالجات اللاحقة ثانياً بسبب تراكمها، ومن ثم ظهورها مجدداً على السطح جميعها في حال ظهور أزمة جديدة أخرى. وبالتالي أخفقت المصالحة الوطنية في إيجاد المخارج والمعالجات النهائية للكثير من الإزمات، كما إنها فشلت في تحجيم دور الاحزاب السياسية التي تدفع بإتجاه تحشيد الشارع طائفياً وإقناعها نحو الحشد للبناء والعمل والتطور وليس نحو الاقتتال، فلم تكن المصالحة الوطنية حقيقية بالمستوى المطلوب تضّمن العيش بسلام للجميع ولا ترتقي إلى مستوى المصالحة النهائية التي تحقق السلم الأهلي والاجتماعي المطلوب[2].

واستناداً إلى ماتقدم، إن عدم قيام مصالحة وطنية عراقية شاملة وحقيقية بحيث تفضي إلى اتفاق أو ميثاق وطني يتضمن المبادئ الرئيسة، والآليات التي تقبلها جميع القوى السياسية العراقية، سيُسهم في ابقاء الوضع الراهن كما هو عليه، ومن ثم افشال عملية التحديث السياسي.

عاشراً: تزايد ظاهرة الفساد.

شكّلت ظاهرة الفساد بكل إشكاله ومستوياته أحد أبرز الظواهر الاجتماعية التي تطورت بشكل خطير في العراق بعد العام (2003)، في ظل غياب المؤسسات الفعلية وبسبب الأزمات السياسية والفوضى وانعدام الامن، وغياب القانون والصراعات الحزبية والمحاصصة الطائفية،

---

[1] – علي المعموري، المصالحة الوطنية والسلم الاهلي معضلة هويات فرعية أم غياب دولة؟، مركز حوكمة للسياسات العامة، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الآتي:
www.iqgcpp.org/wp-content/uploads/2016/04

[2] – أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003،مصدر سبق ذكره، ص 211.

وتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية– الثقافية، فقد انتعش الفساد في ظل ذلك وتحول إلى ظاهرة بالغة الخطورة على مقومات النهوض بالواقع العراقي (السياسي والاجتماعي والاقتصادي) وتحقيق التنمية المستدامة. مما كان سبباً للعديد من الظواهر والمشكلات الخطيرة الأخرى مثل العنف وشيوع قيم بعيدة عن القيم الوطنية والاخلاقية (مثل عمليات التحايل والتزوير وسرقة المال العام وغيرها) وبالتالي تلكؤ العملية الديمقراطية.

وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية إن العراق منذُ العام (2003) ولغاية الآن، يقع في آخر قائمة تقرير المنظمة حافظ على ترتيبه في المراكز الاخيرة بين الدول العربية والعالمية. وعلى الرغم من وجود تقدم ملحوظ في انتقال العراق إلى مرحلة اكثر تقدماً في محاربة الفساد إلا إنه كان هذا التقدم كان بسيط جداً. ففي مسح إجرته منظمة الشفافية الدولية لعام (2006)، جاء العراق آخر دولة بترتيب(160) دولة من أصل(163)، وبدرجة شفافية(1.9) من اصل 10 درجات. إما في مسح العام (2007) فقد جاء ترتيب العراق قبل الاخير عالمياً إذ حصل على الترتيب (178) من مجموع(179) دولة وبدرجة شفافية(1.5).أما في قائمة (2008) فإن الفساد في المجتمع العراقي ما زال في تزايد، إذ إن العراق ما زال في المرتبة (178) وهي المرتبة قبل الاخيرة عالمياً والأخيرة عربياً، وانخفضت درجة الشفافية من(1.5) إلى (1.3). إما في مسح (2009) احتل العراق المركز (176) عالمياً من مجموع (187)، والثامن عشر عربياً من مجموع عشرون دولة عربية. إما في تقرير (2010) حسب منظمة الشفافية الدولية بقى العراق بالمستوى نفسه من الشفافية. إما في العام (2011) فإن العراق احتل المرتبة رقم(175) من اصل(182) دولة. إما في العام (2012) جاء ترتيب العراق (169) ما أصل (174) ، وبدرجة شفافية (1.8)[1].

من خلال التتبع لقوائم مؤشرات مدركات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، يلاحظ ارتفاع مستوى الفساد في المجتمع العراقي وبدرجات كبيرة جداً، وعلى الرغم من وجود العديد من المؤسسات التي تعالج الفساد، إلا أنه ما يزال في تزايد، ويفسر هذا بإنه لم توجد لحد الآن في العراق نيه حقيقية لمعالجة الفساد لدى القادة السياسيين، ولم تحسم الكثير من قضايا

[1] – حسن كريم عاتي، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية اضواء ومعالجات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 6، هيئة النزاهة العراقية، 2013، ص72.

الفساد، وأن هناك تستر واضح على العديد من القضايا المتهم بها مسؤولون كبار في السلطه السياسيه[1].

لذا يشكل الفساد ظاهرة خطيرة جداً التي تنخر في جسد المجتمع واحد التحديات الكبيرة التي تقف عائقاً أمام عملية العملية السياسية، إذ تلقي بظلاله على مجمل الأوضاع العامة في العراق، ومن ثم يصبح عامل تهديد للاستقرار السياسي والمجتمعي، ويلقي بتداعيات ثقيلة على مبدأ المواطنة وعلى مجمل مفهوم العملية السياسية الجارية في العراق. إذ لا يمكن للعملية السياسية أن يكتب لها النجاح في ظل تزايد ظاهرة الفساد، بكل إشكالها ومستوياتها.

أحد عشر: إستمرار إشكالية البُنىَ التقليدية.

يهدف التحديث السياسي إلى تفكيك البُنىَ التقليدية واحلال محلها بُنىَ حديثة، لإن القيم والاعراف التقليدية تؤثر في بنية وخصائص النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فلا بد من ابدالها بقيم حديثة، فالتحديث يصبح بأنه عملية تحول مجتمعاً مستنداً إلى القيم والمؤسسات التقليدية إلى مجتمع قائم على خصائص المجتمعات المتطورة والحديثة. إي إنها الانتقال من نظام يقوم على اسس تقليدية (الزعامة الروحية، مطلقية السلطة، القبلية، العشائرية، الدينية) التي تعد من معايير الحكم التقليدي، إلى نظام سياسي قائم على أسس دستورية ودرجة عالية من المؤسساتية. كما يهدف التحديث السياسي في الوقت نفسه إلى علمنة الثقافة السياسية والتحول العلماني للعملية السياسية، أي فصل السياسة عن الأهداف الدينية وتأثيرها.

إن المجتمع العراقي كنظيره العربي هو مجتمع ابوي يتكون من خليط من البُنىَ التقليدية بما تحملهُ من علاقات وقيم قبلية وعشائرية وطائفية ودينية مستمدة من روابط الدم والمعتقد، وبُنىَ حديثة تترابط فيما بينها لتنتج بنية اجتماعية جديدة، وتسود في ظل هذه البنية قيم الخضوع والطاعة والعلاقات الهرمية بينما تبقى الحرية والمساواة والتعاون قيماً لفظيه فاقدة للمفعول على الصعيدين الاجتماعي والنفسي مما سيولد أشخاصاً في هذا المجتمع يخافون السلطة مثلما

[1] – بشير ناظم الجحيشي، ظاهرة الفساد في المجتمع العراقي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد6، جامعة تكريت المجلد 4، السنة 6، (كانون الأول 2013)، ص434–440.

يخافون الحياة الأمر الذي سيمكن الفئة الحاكمة من السيطرة على هذا المجتمع وإخضاعه لسلطتها[1].

تمثل القبيلة والمؤسسة الدينية أهم البُنىَ الاجتماعية التقليدية في العراق والوطن العربي، بحضورها وتأريخها وفعلها وتأثيرها. وكما ذكرنا سابقاً، إن العراق بعد العام(2003) شهد بروزاً كبيراً للمؤسسات التقليدية على الساحة السياسية وخاصة القبيلة والمؤسسة الدينية على حساب المؤسسات المدنية الديمقراطية الحديثة. ومازلت هذه العملية جارية على قدم وساق في الوقت الحاضر. جعلنا ذلك أمام حيرة كبيرة ومسألة معقدة جداً، إلا وهي إعادة إنتاج بُنىَ النظام التقليدي والمجتمع التقليدي على حساب المؤسسات الحديثة. فبدلاً من تفكيك بُنى المجتمع التقليدي وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لأسس حديثة تقتضيها عملية التحديث السياسي، تم إعادة انتاج وتقوية البُنىَ التقليدية المتمثلة بالقبيلة والمؤسسة الدينية والتي تلقي بتأثيراتها على التنظيمات الحديثة مثل المجتمع المدني والأحزاب السياسية وغيرها، فبدلاً من أن تقدم هذه التنظيمات أشكالاً بديلة للأنتماءات الأولية، أصبحت مجرد امتدادات سياسية ومؤسسية لهذه الانتماءات، مما يعمق من الانقسامات الرأسية في المجتمع العراقي.

إن تجاوز هذه المؤسسات التقليدية لحساب المؤسسات الحديثة يحتاج إلى وقت طويل، إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكن ضربها عرض الحائط لإنها مؤسسات راسخة داخل المجتمع العراقي، ولكن بلوغ دورها على الساحة الساسية في المرحلة الحالية أوج قوته وإعادة انتاجها والتعكّز عليها، سيولد ذلك بيئة طاردة للمؤسسات الديمقراطية، وعليه فإن استمر الحال على هذا المنوال سيؤدي إلى إضعاف النهج الديمقراطي الذي يحاول اثبات نفسه في الحياة السياسية العراقية لإن القبيلة والمؤسسة الدينية هي احدى المؤسسات التقليدية التي تتناقض مع الديمقراطية فكراً وتطبيقاً.

وعليه، فإن إستمرار هذه السلبية ستلقي بتأثيرها الضار في إدارة الدولة ومؤسساتها، وسيجعلنا ذلك بعيدين كل البعد عن المعايير الحديثة لبناء الدولة، لأن المهنية والكفاءة التي يجب أن نبني عليها المؤسسات اليوم تكاد تكون مفقودة، لصالح الزعامات التقليدية.

---

[1] – ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ماقبل وما بعد الاحتلال، مصدر سبق ذكره، ص139.

إثنا عشر: استمرار التدخلات الخارجية.

إن العملية السياسية العراقية بعد العام (2003) تعرضت إلى تحديات خارجية عديدة كان لها الدور السلبي خصوصاً في عدم الاستقرار الداخلي وعلى المستويات كافة. وتقسم تلك التدخلات إلى قسمين تدخلات أقليمية وأخرى دولية.

إن التدخلات الإقليمية تشمل التدخلات المتمثلة بدول الجوار الجغرافي للعراق الدول العربية وغير العربية، والتي كان لها الأثر البالغ في تعثر العملية الديمقراطية وأبعادها عن أهدافها الوطنية وبالشكل الذي جعلها عملية ضعيفة منذُ ولادتها بعد العام (2003)، بسبب تصارع الإرادات الأقليمية على الساحة العراقية، والصراعات الداخلية بين القوى السياسية التي تتحرك ضمّن أجندات خارجية أدت إلى ارباك العمل السياسي داخل العراق وإضعفت محركات التنمية المجتمعية على الأصعدة جميعها كما أدت إلى هدم الذات الانسانية والاخلاقية للفرد العراقي واستفحال العمل الطائفي والقومي، والقصد من وراء كل ذلك هو عدم انجاح المشروع الديمقراطي في العراق حتى لا يمتد ويتوسع إليها[1].

إما التدخلات الدولية وخصوصاً التدخلات الأمريكية، وهي عديدة منها توقف الدعم الامريكي، إذ إن تلكؤ العملية السياسية في العراق وتعرضه إلى هزات وأزمات القوية لا يعزى إلى الفشل في السياسات الحكومية والتكاتف والتعاون مع الشركاء السياسيين فحسب وإنما في توقف الإدارة الامريكية منذ نهاية حكم (بوش الابن) وصولاً إلى حكم (باراك اوباما) عن دعم الديمقراطية الذي جاءتنا بها بشكل فاعل بسبب تركيزها على تحقيق مصالحها الاستراتيجية بدلاً من تعزيز المبادئ الديمقراطية في العراق[2]. كما نلحظ أن الإدارة الأمريكية جعّلت العراق ورقة للتفاوض مع خصومها الاقليميين وخصوصاً ايران، بالشكل الذي جعل العراق قطعة من الحلوى يتم تقسيمها والتفاوض عليها من الاطراف المتصارعة عليه، فعقدت العديد من المؤتمرات تحت

[1] – أحمد فاضل جاسم داود، مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص334.

[2] – أحمد فاضل جاسم داود، مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص 339.

مسمى دول الجوار العراقي، ولكن لم تقدم شيء تلك المؤتمرات للنهوض بالواقع العراقي والتقليل من آثار العنف المسلح الذي يشهد العراق يومياً[1].

وعليه، فإن استمرار التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية العراقية، والتأثير على العملية السياسية والدفع بأتجاه تعطيل العملية الديمقراطية وإفشالها للحفاظ على مصالحها، سيسُهم في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي استمرار الوضع الراهن الحالي، الذي سيفضي بالنتيجة إلى تعطيل العملية السياسية الديمقراطية.

وخلاصة ما تقدم، لقد أوصلت سياسات المحاصصة، ومناخات الطائفية السياسية، والتهميش والإقصاء، وغياب الدستور ووكذلك غياب المؤسسات المحترفة والمهنية التي تؤدي إلى بناء الدولة المدنية الديمقراطية وانهيار التنمية الاقتصادية وفقدان الأمن، وضعف البنى التحتية واستمرار البنى التقليدية على حساب البنى الحديثة، وإنتشار الفساد الذي أصبح القاعدة وليس الاستثناء، وارتفاع نسبة الفقر إلى ما يزيد عن 30%، وازدياد التضخم النقدي والعجز في الميزانية ووصوله إلى مستويات غير مسبوقة علماً أن كل الموازنات الضخمة طوال المراحل الماضية لم تستخدم إيجاباً لتطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات، فضلاً عن ذلك استمرار التدخلات الخارجية في الشأن العراقي التي زادت الطين بلّه، وأصلت العملية السياسية في العراق إلى طريق مسدود، وأصبح من الصعب الحديث عن تحقيق تحديث سياسي حقيقي في العراق في ظل تلك التحديات التي هي في استمرار وتزايد، فإن استمرار تلك المشكلات أو التحديات سيؤدي إلى فشل عملية التحديث السياسي في العراق، وهنا لابد من البحث عن نموذج آخر للإستناد عليه في عملية تحديث النظام السياسي العراقي.

[1] – المصدر نفسه ، ص 339.

المبحث الثاني: مشهد نجاح عملية التحديث السياسي المقترن.

يفترض هذا المشهد نجاح عملية التحديث السياسي في العراق، وهو الأكثر تفاؤلاً والأشد صعوبة في التحقيق خصوصاً في الوقت الحاضر، لأنه يقوم على إحداث تغييرات في بُنى المجتمع العراقي لصالح عملية التحديث السياسي، أي أنه يفترض القطيعة مع الوضع الراهن ويتطلب إدخال اصلاحات وتعديلات عميقة في بنية الدولة والمجتمع، وتجاوز كل التحديات والأزمات التي تعتري العملية السياسية الديمقراطية وانتقاله إلى مرحلة متقدمة من الأمن والاستقرار، لاسيما بعد تمكّن الحكومة والكتل السياسية جميعها من معالجة كل الأزمات والتحديات التي تواجه عملية التحديث السياسي وعملية بناء الدولة المدنية الديمقراطية في العراق، وبالشكل الذي يعزز المجتمع ويدفع به نحو الاستقرار. ويتضمن هذا المشهد عدداً من الفرضيات، هي:

أولاً : معالجة المشاكّلات الدستورية.

يفترض هذا المشهد تفعيّل العمل بالدستور ومعالجة المشاكلات الدستورية. إن حلقة تعديل الدستور تعيد إلى الذهن مكانة الدستور بوصفه المفتاح الرئيس لمغاليق المستقبل السليم للعملية السياسية في العراق الجديد[1]. وفي هذا المقام يمكننا طرح التساؤلات الآتية، ما هي أهمية تعديل الدستور؟ وأي النصوُص الدستورية تستوجب التعديل؟

إن أهمية تعديل الدستور تكمّن في التخلص من تلك الاخفاقات الموجودة في الدستور قبل تعطل معطلاتها (قبل فوات آوانه)، ومن ثم التخلص من التخوف والارباك والفوضى في العراق هذا من جهة. ومن جهة أخرى إن وجود دستور متفّق عليه من الشعب العراقي أو من غالبيته، ووجود دستور مكتوب بشكل طوعي وليس ضمن جدول لقوة احتلال من شأنه أن يكون المرجعية والبوصلة السياسية لمجمل العمل والنشاط السياسي العراقي الآن وفي المستقبل. وعليه من الممكن ذلك إن يقوُم عمل النظام السياسي الديمقراطي والديمقراطية الدستورية في العراق.

أما عن الشق الثاني من السؤال أعلاه، أي النصّوُص الدستورية يجب تعديلها؟ يتفق الباحث مع ماذهب إليه الباحث **(عامر حسن فياض)** حوّل ضرورة تعديل بعض المواد الدستورية،

[1] – عامر حسن فياض، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدستور، المجلة السياسية والدولية، العدد8، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، 2008 ،ص117.

الاخفاقات الدستورية، ويحددها بعشرة أخفاقات، التي لا بد إن يطالها تعديل الدستور .وحسب الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

حالة الخطأ	حالة الصح
المادة(9/ الفقرة الاولى/أ) (الاخفاق المتعارض مع مبدأ المواطنة)تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من (مكونات) الشعب العراقي.	الصحيح المقترح، ان ترفع كلمة (مكونات) لتكون بدلها كلمة (أبناء) أو (مواطني) الشعب العراقي، لأن (مكونات) قد تفسراً تفسيراً يجعل من القوات المسلحة والاجهزةالامنية، تشكيلات لقوميات وطوائف وعشائر بحجة انها مكونات.
المادة (9/ الفقرة الاولى/ب) يحظر تكوين مليشات عسكرية(داخل) إطار القوات المسلحة	الصحيح المقترح، يحظر تكوين مليشات عسكرية (داخل وخارج) إطار القوات المسلحة.
المادة(29الفقرة/أ)،(الأخفاق المتعارض مع الاتجاه الديمقراطي التحرري)،التي تنص على أن(الأسرة اساس المجتمع...).	والصحيح المقترح لتعديل النص على أن الفرد أساس المجتمع والمواطن أساس الدولة.
المادة (41) اخفاق الفوضى الاجتماعية المتعارض مع النظام الاجتماعي المدني المتمثل، التي تريد من العراقيين أن يكونوا (أحراراً) في تكبيل وتقييد أنفسهم بأحوالهم الشخصية، بحسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، أي تكريس قوانين رجولية غير مدنية، وهذا يتعارض مع أبسط حقوق الانسان، ومع الحقوق والحريات المستحقة للمرأة بصفتها مواطنة من المواطنين الاحرار.	وأفضل المقترحات هو الغاء هذه المادة اساساً واعتماد قانون أحوال شخصية مدني.

المادة45(اخفاق العشائر ومؤسسات المجتمع المدني)، التي جمعت بغرابة بين حرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، والنهوض بالقبائل والعشائر العراقية.	الصحيح المقترح هو العمل على تعزيز مؤسسات المجتمع المدني.
المادة(92/ثانياً) اخفاق تكوين المحكمة الاتحادية من عدد من القضاة، وخبراء في الفقه الاسلامي.	الصحيح المقترح هو، ان العضوية هنا ينبغي أن تكون قضائية قانونية فنية تخصصية، تستعين بخبراء عراقيين دون أن يكون أعضاء من التخصصات الأخرى غير القانونية، ومن الفقهاء العراقيين ذوي الخبرة في كل الاديان والمذاهب.
المادة111(اخفاق النفط والغاز) التي تنص على أن النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات، والمشكلة هنا ماذا عن بقية الثروات غير الطبيعية غير النفط والغاز؟.	الصحيح المقترح، ان لا يكتفي بالنفط والغاز بل يضيف اليهما المناجم والثروة المعدنية ويضع كذلك المرافق العامة والمؤسسات ذات النفع العام، فضلاً عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وخطط التنمية العامة والتجارة الخارجية.
المادة 112(اخفاق النفط والغاز المستخرج حالياً) التي حددت للحكومة الاتحادية فقط وظيفة إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية، وماذا عن الحقول المستقبلية؟	الصحيح المقترح هو، إن ينطبق الامر على الحقول المستثمرة واقعياً وفعلياً ومستقبلاً، عند استمثار الاحتياطي أو اكتشاف حقول جديدة واستثمارها.
المادة 115(اخفاق تغويل قانون الاقاليم والمحافظات وتقزيم القوانين الاتحادية) التي أكدت في حالة الخلاف بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات، فيما يتصل بالصلاحيات المشتركة تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم	والصحيح المقترح أن يترك الحكُم في تحديد الأولوية للمحكمة الاتحادية العليا. هذا سهّل من تقوية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وضعف المركز (الحكومة المركزية).

والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.	
المادة118 (اخفاق الشرط السهل للموضوع المعقد والخطر) تنص على أنه يسن مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ اول جلسة له، قانوناً يحدد الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم بالاغلبية البسيطة للاعضاء الحاضرين، أي أغلبية 51% من الحاضرين وهو شرط سهل تحقيقه لقضية معقدة وصعبة.	والصحيح المقترح هو بالأغلبية المطلقة.
المادة 121 (الفقرة ثانياً)، (المتمثلة بلغم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم) المؤدية الى تغويل سلطة الأقاليم التشريعية الاتحادية. وبلغم (الفقرة رابعاً) من هذه المادة اعطاء الحق لسلطات الاقاليم في تأسيس مكاتب للاقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والانمائية.وبلغم(الفقرة خامساً) حراس الاقاليم التي تفسر بسهولة وبجهد مريح بأنها تعني (جيش) الاقليم ، الأمر الذي يجعل من العبارة الأخيرة في الفقرة (حراس الاقليم)، بمثابة الزائدة الدودية المتوارمة والقابلة للانفجار.	والصحيح المقترح في الفقرة ثانياً، هو عدم تشريع قانون يتعارض مع القانون الاتحادي، وفي حال وجود تعارض بين قوانين الاقاليم والاتحادي يكون الاولوية للقانون الاتحادي. أما (الفقرة رابعاً) الصحيح المقترح هو ان تلغى هذه الفقرة في الفيدرالية المقترحة في العراق، لأنها تشكل نواة للانقسام والانفصال في اذا ما رغبت في ذلك، بل للتشظي والتفتيت، فعلى سبيل المثال لايوجد نظام فيدرالي واحد يقرّ بوجود أقسام في السفارات والممثليات الدبلوماسية تهتم بشؤون الاقاليم والمحافظات،وهي عبارة عن سفارات مصغرة داخل السفارات التي

	تحمل اسم العراق. والصحيح المقترح في (الفقرة خامساً) هو رفع عبارة (حراس الاقاليم) والاكتفاء بـ(قوى الأمن الداخلي للاقليم) كالشرطة والأمن فقط.

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى المصدر، عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب البحث عن الهوية، مصدر سبق ذكره، ص ص95-97.

لذلك، ومن أجل بناء دولة عراقية حديثة ينبغي العمل على الخروج من هذا المأزق وتعديل الدستور بما يحقق إجماع وطني أو بالآحرى بما يضمّن قيام واستمرار وفاق مجتمعي واجماع وطني حول شكّل نظام الحكم ومبادئه الرئيسية، وبما يضمّن تنظيم السلطات في الدولة وممارستها لاختصاصاتها على وفق الدستور، لمنع تغليب هيمنة سلطة على أخرى وحزب على أخر من ناحية، ولتفعيل مبدأ أن السلطات في الدولة هي نتاج الأرادة الشعبية من ناحية أخرى، كما يجب أن يكون الدستور ضامناً لمبدأ المواطنة بما فيه من حقوق وحريات الافراد بوصفها أصلاً رئيساً قام الدستور العراقي من أجله[1]. ومن أجل تحقيق هذا التوافق المجتمعي والاجماع الوطني لابد من تشكيل لجنة فنية مستقلة من الخبراء والمختصين القانونيين تعمل على إيجاد صياغات بديلة تعالج وتتجاوز كل مواطن الخلل في الدستور، وبما يضمن وحدة الدولة والمجتمع وحقوق وحريات المواطنين.

وعلى صعيد آخر، إن ما تقدم يبقى جدلاً أدبياً إن لم يعمل ساسة العراق على رفض اجنداتهم الخارجية، ويعملون انطلاقاً من وحدة المصير المشترك والشراكة في الوطن، وهذا يعني ضرورة تعديل الدستور القائم بالشكل الذي يحقق اجماعاً وطنياً، وهذا بدوره يحتاج جملة آليات تعمل على تحقيقه، ومنها:[2]

1. التوقف عن اعادة انتاج النظام التقليدي.
2. الايمان بالمشتركات مع الآخر المختلف.
3. قبول مبدأ الوحدة مع التنوع.

---

[1] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة ، مصدر سبق ذكره ، ص 371.

[2] – المصدر نفسه، ص 128.

4. الالتقاء حول نقاط الاتفاق والمشتركات.
5. التخلي عن فكرة امتلاك الحق المطلق.
6. التخلي عن فكرة أن السلطة من حق فئة معينة دون أخرى.

إن تفعيل هذه الآليات سيسهم في إحداث السلم القيمي الذي يفتقده المجتمع العراقي، حكاماً ومحكومين، ولإحداث هذا السلم على النظام السياسي العراقي ان يتبنى ثقافة سياسية تعمل على تجميع الشعب العراقي وتوحيده، وأن يخضع الجميع للقانون حكاماً ومحكومين ولا يسمو عليه أحد، هنا فحسب يمكن للفرد العراقي أن يشعر بعلوية وسمو النص الدستوري أو القاعدة القانونية عندما يراها تسمو فوق الحاكم والمحكوم والكل ملتزمون بالخضوع لها[1].

واستناداً إلى ما تقدم، فإن تعديل الدستور الحالي بما يحقق اجماعاً وطنياً من شأنه أن يسهم في بناء سليم للدولة وفقاً لمسارات علاقة سليمة بين الدولة والمجتمع، وبما يحقق تماثلاً وتطابقاً بينهما، ومن ثم تغدو الدولة حاضناً للمجتمع ويغدو الأخير معبراً عنها، وبذلك تتشكل هوية وطنية جامعة يكون فيها الولاء للدولة والوطن[2]. والعكس نقيض ذلك.

ثانياً: بناء هوية وطنية عراقية موحدة.

إن العراق اليوم يواجه تحدياً آخر يعادل في خطورته ومساحته كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عقود عديدة، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماء الطائفي وتغييب الولاء الوطني وروح المواطنة، ولأن أواصر وحدة المواطنة هي بالأساس ضعيفة نسبياً بفعل الممارسات الخاطئة للأنظمة السياسية المتعاقبة فضلاً عن تقصير النخبة في بذل ما يستحقه مشروع ترسيخ الهوية الوطنية الموحدة المنوطة به استيعاب وتمثيل كل أطياف التكوينات الاجتماعية والحضارية المتآخية عبر السنين، بصرف النظر عن كثافة أعراقها وطبيعة أديانها وتلاوين طوائفها وأهمية لغاتها، فقد استيقظ على حين غرة الحس الطائفي وتفاقمت العصبيات النازعة إلى التحوُل عن أشكال حضارية متنوعة ضمن نسيج المجتمع الواحد، إلى كيانات سياسية

[1] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة ، مصدر سبق ذكره ، ص 128.

[2] – عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب البحث عن الهوية، مصدر سبق ذكره، ص129.

متعددة ومتقاطعة تهدد الوحدة الوطنية للمجتمع وتضرب بقوة أسس كيانه المتماسك[1]. وفي ظل تفاقم هذه العصبيات بتغليب الانتماء الطائفي وتغييب الولاء الوطني للدولة أصبح من الصعب الحديث عن أنجاح عملية التحديث السياسي وعملية إعادة بناء الدولة في العراق على أُسس ديمقراطقية مدنية، لإن تفاقم تلك العصبيات تمثل مرحلة ماقبل الدولة.لإن الفكرة أو الايديولويجية القائمة على الاسس الطائفية والعنصرية والقومية والقبلية هي فكرة منافية لثقافة المواطنة وتقوم على استعلاء أو محاولة استعلاء وترجيح جماعة على الآخرى[2].وعليه، أصبح الوضع وفي ظل الانفلات الأمني والانهيار السياسي وتلاشي هيبة القانون، يثير العديد من التساؤلات حول حقيقة وجود هوية عراقية موحدة.

إن المجتمع العراقي اليوم بحاجة ماسة إلى ترسيخ الهوية وجعل الوعي بها وعياً جمعياً يعتز بالوطن والثقافة والتاريخ إزاء التحديات المعاصرة والمستقبلية، وهي من العمليات التاريخية الصعبة في ظل الظروف الاستثنائية نتيجة لكثرة الانتماءات الفرعية والتي وعلى الرغم من أهميتها ولكن إذا ما وجدت من يؤججها على حساب الهوية الوطنية أدت إلى تشتت الهوية الوطنية في كم من المتناقضات، وهنا يدرك إفراد المجتمع العراقي ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية والهوية الثقافية في إطار التنوع في التكوينات التي تشكل الأساس الحقيقي والشامل عبر وجود الثقافة العراقية التي تضم الثقافة العربية بشكل أساس مرتبطة بها مترافقة معها الثقافات والموجودات والمعاني والخصائص والأصول والأشكال والموروثات والتقاليد والتواريخ السكانية وكلها تجمعها وتؤطرها البيئة العراقية التي تحمل عنوان الهوية العراقية تلك الهوية التي تعكس التنوع وتترجمها للعالم إلى واقع لايمكن نكرانه[3]. وهنا من الضروري أن يكون أمام العراقيين وفي إطار عملية الوعي الاجتماعي والوحدة في الهوية الوطنية العراقية الواحدة، ضرورة نشر

---

[1] – أسامة مرتضى، دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية في العراق، المجلة السياسية والدولية، مجلة السياسية والدولية، العدد 15، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، 2010، ص79.

[2] – نوار محمد ربيع الخيري، الهوية الوطنية العراقية، مجلة السياسية والدولية، العدد 26–27، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، 2015، ص350.

[3] – المصدر نفسه، ص353.

ثقافة التسامح وثقافة الديمقراطية وكيفية ممارستها لتحقيق التفاهم والحوار العقلاني الرشيد والواعي بماهية الهوية الوطنية العراقية[1].

إن وجود الحالة الطائفية في العراق لا يعني الاستسلام والخضوع لها وترقب نتائجها المدمرة، بل يتوجب التصدي لها ومحاربتها وصولاً إلى تطويقها وإلغاء دورها، لأن التهاون في التصدي لها يحولها من نتاج للواقع إلى حالة ترسخ في المجتمع تؤدي إلى انهياره، فالطائفية إن تمكنت من مجتمع ما فإنها تتراكم تدريجياً وتحشر في اللاوعي حتى تصبح هي العقل الرئيس له وتصبح وجدان الانسان وحقيقته وهويته[2].

وعليه نحن اليوم بإمس الحاجة إلى مؤسسات تنشئة جيدة لغرض الموازنة بين حرية الفرد في التمسك بتقاليده ومعتقداته الفكرية والدينية وبين غرس ثوابت قيمية وثقافية معتدلة قائمة على مبدأ قبول الآخر في عقلية وفكر الجيل الجديد. بمعنى أن تكون مؤسسات التنشئة بمثابة البودقة التي تنصهر فيها مختلف التوجهات الفكرية والثقافية والدينية، وكذلك مختلف المشارب والانتماءات، من خلال زرع قيم التحضر (القيم العلمية والاخلاقية) والتشذيب للثقافات الضيقة والفرعية، وتبقى المعادلة راهنة بحسب قدرة مؤسسات التنشئة جميعها دون استثناء على تجاوز السلبيات الذاتية.

إن المرحلة التي يمر بها العراق تشهد حالة اقتناع العراقيين بأن الحل الوحيد لمشاكلات المجتمعية التي عاشها هو التمسك بالهوية العراقية للتخلص من الحالات الغريبة من التفرقة والتعصب والهويات المتناحرة وتبني مفهوم الهوية العراقية مع الحفاظ على الخصوصيات القومية والدينية وأن يفتخر العراقيون بتاريخ العراق بكل مراحله وأن تكون المرحلة التاريخية الحالية والقادمة تستند على إحياء الهوية الوطنية والوطن العراقي بثقافة وطنية إنسانية موحدة ومتحدة ومتعددة وسلمية تجمع كل الفئات العراقية بخصوصيتها القومية والدينية والمذهبية تحت هوية أو شعار الهوية الوطنية العراقية[3].

---

[1] – المصدر نفسه، ص353.

[2] – أسامة مرتضى، مصدر سبق ذكره، ص79.

[3] – نوار محمد ربيع الخيري، مصدر سبق ذكره، ص ص354-355.

ولتجاوز حالة الانقسام الاجتماعي والثقافي يجد هذه الحل جذوره في النظريات الآتية التي ركزت على دور الجماعة السياسية في التحول الديمقراطي وهي:[1]

1. نظرية (روبرت دال)، الذي أشار إليها في مؤلفه (البولياريكية)، وتعطي هذه النظرية أولوية لقدرة الجماعة السياسية على تجاوز الانقسامات الجوهرية التي تهدد استقرار النظام الديمقراطي ووحدته، بما يوفر نوعاً من الأمن المتبادل بين عناصر هذه الجماعة، وكما يسمح بأرساء تقاليد التكييف والتعاون والمساواة والثقافة الموحدة التي تتغلب على الثقافات الفرعية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كانت مساحة التوافق والتفاهم أوسع من مساحة الصراع، فالتحول الديمقراطي يصبح صعب المنال طالما كانت هناك أهدافاً ومصالح وقيم شديدة الاختلاف.
2. نظرية (درانكوت)، في دراسته عن (التحول إلى الديمقراطية) ويمثل الإسهام الجوهري لهذه النظرية في إبرازه الأهمية القصوى لقدرة الجماعة السياسية على الإدراك المتبادل للخطر الناجم عن الانقسام والاخلاف والصراع، فعندما تتوافر هذه القدرة يصبح خيار التفاهم على قواعد اللعبة ضرورياً، وتعالج هذه النظرية مسألة التفاهم على أسس التنافس بوصفها تسوية تنجم عن عملية تفاوضية بالمعنى الدقيق والاجماع بوصفها عملية تكييف متبادل تنتج من إدراك مخاطر غياب التفاهم العام.

وهنا من الضروري العمل على تخليص المجتمع العراقي من حالة التمايزات الاجتماعية التي يعيشها والتي تقف عائقاً أمام مشروعه الديمقراطي، ويكون ذلك عبر الاتي:[2]

1. إصلاح عمل الأحزاب السياسية والعمل على تركيز الدعوة لإعادة بناء المجتمع على اساس حضاري.
2. إشاعة مبدأ التنوير التي ستقود إلى الاندفاع للتعرف وقبول الأخر وحصول مزيد من الحوار والتفاهم المتبادل.
3. تشجيع التحول من الطائفية الدينية والعشائرية وتوجيه التحول نحو برنامج وطني، كالتوجيه نحو انشاء التجمعات الاقتصادية بغية التحول التدريجي للعلاقات القائمة على الولاءات

[1] – سهيلة عبد الانيس، معوقات التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص118.

[2] – سهيلة عبد الانيس، مصدر سبق ذكره، ص ص117– 118.

التقليدية إلى علاقات حضارية تقوم على المنافع الاقتصادية باتجاه تعميق تشابك المصالح بين ابناء الوطن الواحد والعمل على توحيد الولاءات المتناثرة في الولاء لصالح الوطن.

4. من الأسس المهمة في الوقت الحاضر لبناء هوية وطنية، هو العمل على تجاوز الديمقراطية التوافقية والانتقال إلى ديمقراطية الأغلبية السياسية.لأن الديمقراطية التوافقية القائمة حالياً على الإستقطاب المجتمعي العامودي إي أنها تعمل على إحياء الروابط الأولية(عرقية ومذهبية) وتعظمها على حساب الرابط الجمعي للوطن، وهذا ما يصيب وحدة المجتمع السياسي بالتفكك ويجعل من الانتماءات الفرعية أسوار تسجن المواطنة، فتضعف بذلك الهوية الوطنية وتغيب المواطنة بوصفها إحدى أسس بناء الدولة الحديثة المعتمدة على المساواة بين المواطنين وبناء رمزية وطنية جمعية تخترق جميع الانتماءات المذهبية والاثنية والدينية، وذلك لأنها ذات بناء واستقطاب مجتمعي عامودي على حساب الرابط الجمعي الوطني، وترمي إلى دمج الفرد في الجماعة الاولية دون أن يكون له حرية في الاختيار[1].

5. ولتجاوز أزمة الهوية الوطنية العراقية يجب على الحكومة وضع استراتيجيات علمية لكيفية التعامل مع التعددية الموجودة داخل المجتمع العراقي بحكمة وعقلانية، والإفادة من إخطاء العقود الماضية وعدم تكرار الاخطاء نفسها التي وقعت بها الحكومات السابقة في تعاملها مع هذه التعددية، وكذلك يجب الاطلاع والإفادة من خبرات الدول المتقدمة ذات التعدديات الكثيرة التي استطاعت تجاز أزمة الهوية، وهنا نستحضر بعض الدول القريبة لذلك، مثل الهند وماليزيا.

ثالثاً: إنهاء العمل بمبدأ سياسة المحاصصة.

من مظاهر نجاح هذا المشهد هو العمل على إنهاء سياسة المحاصصة السياسية–الطائفية، عبر التمسك بالمبادئ الديمقراطية والأسس اللأزمة لإنجاح العملية السياسية وتطوير الوعي السياسي والثقافي لما لها من دور كبير في توفير الأرضية الخصبة للنهوض بالواقع الديمقراطي. إن نجاح العملية الديمقراطية وتجاوز الوضع الراهن الحالي مرهون بتجاوز مبدأ سياسة المحاصصة.عبر العمل بمبادئ الدستور العراقي وليس بسياسة المحاصصة العابرة

[1] – حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص163.

للدستور والتي اوصلت البلد إلى نفق مسدود. إذ إن الخطوة الأولى لإنهاء المحاصصة يكمن في دستور لدولة مدنية عقلانية تضمن الحقوق لجميع الاديان والمذاهب والقوميات والطبقات، غير منحازة لدين أو مذهب أو قومية أو طبقة اجتماعية، فالنظام السياسي الديمقراطي يكون محايداً وفوق جميع المذاهب والايديولوجيات لتجنّب سياسة الاقصاء والتهميش والمحاصصة الطائفية والسياسية التي دفعت العملية السياسية في العراق نحو العجز والتفكك والفساد الإداري والمالي وانعدام الحقوق والحريات، ودمرت البنية العراقية وفككت مفاصل الحكومة[1].

لذا يجب العمل بكل قوة وعقلانية للخلاص من المحاصصة الطائفية وتسيّس الدين، وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، وتحقيق الاصلاح الناجز بما يفضي إلى بناء الدولة المدنية دولة المواطنة وسيادة القانون والمؤسسات الشرعية والمهنية والاحترافية، وأعتماد معيار الكفاءة والانجاز، وليس معيار الوضع الطبقي والطائفي لشغل المناصب والحصول على الوظائف.

ولمواجهة الأزمة الشاملة للنظام السياسي، وإصلاح مسارات العملية السياسية في العراق يجب إخراجها من ضيّق المحاصصة الطائفية- السياسية والتهميش والإقصاء. إذ أن شبح المحاصصة بات يخيم بقوة على العراق، ولا بد من مواقف حاسمة لإيقاف التدهور وإعادة العراق للاستقرار والوحدة والسلام والأمن. واقامة دولة المواطنة المدنية الحقة التي تنهض على العدل والمساواة وسيادة القانون وبناء المؤسسات المهنية القادرة على توفير مستلزمات الأمن والخدمات وايقاف التداعيات الامنية وتعبئة الطاقات، لتحقيق الانتصار السياسي والعسكري على الارهاب والقضاء على كل أشكال التطرف ليكون العراق أساساً للاستقرار على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي[2]. وبهذا تتوفر بيئة أمنة مستقرة لتحقيق عملية التحديث السياسي واستمرارها.

رابعاً: إنهاء الصراعات الحزبية.

إن الفوضى والخراب وغياب الاستقرار في العراق حالياً يرجع سببه الاول والرئيس إلى الصراع بين الأحزاب والكتل السياسية التي تفتقد إلى الثقافة الديمقراطية والتي تغلب مصلحته الحزبية والجهوية الضيقة على حساب المصلحة العامة للمجتمع، التي أوصلت البلاد إلى نفق مسدود. وفي ظل هذه الفوضى والصراعات الحزبية لا يمكن إن يتحقق التحديث السياسي. لذلك

---

[1] – غازي فيصل حسين آل سكوتي، مصدر سبق ذكره، ص13.

[2] – غازي فيصل حسين آل سكوتي، مصدر سبق ذكره، ص8.

ومن آجل بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة على مسار صحيح وهو ما يهدف إليه التحديث السياسي، لا بد من أن يكون هناك تعاون وتفاهم بين الأحزاب والكتل السياسية جميعها، وقدرتها على تغليب المصلحة العامة للمجتمع في نموه وتقدمه وأمنه واستقراره على مصالحهم الحزبية الخاصة.

خامساً: تفعيل وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني.

إن وجود منظمات مجتمع مدني حقيقية وفاعلة يعتبر آحد أهم الشروط الضرورية لعملية التحديث السياسي. فتلكؤ تلك العملية السياسية في العراق بعد العام (2003)، يرجع في واحد من أسبابه إلى غيب المجتمع المدني الحقيقي فيه. وكما ذكرنا سابقاً، إن العراق شهد فورة كبيرة في تأسيس وتشكيل المئات من منظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من مرور أكثر من عقد من الزمن على تشكيل العديد من تلك المنظمات، إلا أنه في الوقت نفسه كانت ذات فائدة محدودة جداً. لذلك فإن تفعيل دورها سيكون عاملاً مساعداً في تحقيق عملية التحديث السياسي وبناء دولة حديثة في العراق. لأنها سيكون بديلاً للأنتماءات الإثنية، وتدريب أعضائه على ممارسة حقوق المواطنة وشيوع قيّمها، وفي الحفاظ على مؤسسات الدولة ذاتها، وبدى الإخير ذلك واضحاً بصورة معاكسة في بداية سقوط النظام السياسي العراقي السابق عندما تعرضت مؤسسات الدولة العراقية لعمليات السلب والنهب والحرق والتدمير، فلو كان ثمة وجود لمؤسسات المجتمع المدني في ذلك الوقت لحد من ممارسات الفوضى والخراب، وحافظت على مؤسسات الدولة والمجتمع[1]. فهنا نصل إلى نقطة مهمة وهي أن وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية ستكون بمثابة عامل صد حقيقي وقوي للحفاظ على الدولة ومؤسساتها والمجتمع وممتلكاتها.

إن عملية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الحديث في العراق وإخراجها من الهامشية وعدم الفاعلية إلى الاشتراك الفعّال والايجابي في الحياة السياسية، هي خطوة مهمة وصحيحة في طريق دعم التحديث السياسي، عبر مواجهة متغييرات الواقع السياسي والثقافي المُهيمن في العراق وتغييره عبر مؤسسات المجتمع المدني، وهنا يمكن المرآهنة عليها بوصفها أداة التنظيم والقيادة في تفعيل دور الجماهير ومشاركتهم الفاعلة والحيوية في تقرير مصيرهم.

[1] – عبدالعظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص386.

إن الاساس المهم من وجود منظمات المجتمع المدني، هو الحدّ من الاستبداد السلطوي للحكومة ومراقبة عملها بشكل مستمر حتى لا تتجه نحو الاستئثار والانفراد. كما أنها ستكون قنوات للرأي العام وممارسة الضغط على الحكومة مطالباً ضمناً وصراحة بالحقوق والحريات العامة والامتيازات والتشريعات والإجراءات والمؤسسات، وبالنتيجة تصبح شريكة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية لاحقاً. وكذلك من إيجابيات وجود منظمات المجتمع المدني هو العمل على تعميق الانتماء إلى الوطن– الدولة – الأمة لأنها بالأصل هي مؤسسات قائمة أصلاً على المواطنة وليس العقيدة أو القرابة. كما ستُسهم في تعزيز مبدأ القبول والتسامح والتعايش على ما هو مشترك وتجاوز الانقسامات وصولاً لمجتمع الكل الموحد وحق العيش على نحو مختلف[1]. وعليه فإن وجود هذه المؤسسات سيُسهم في تعزيز الحوار الوطني وتمتين الوحدة الوطنية لكونها وسائط وقنوات للتعبير عن المطالب الشعبية أولاً واشاعتها لثقافة سياسية مدنية وليس تقليدية ثانياً. لأنها تمثل العدد الكبير من شرائح المجتمع لا سيما المثقفة والمتعلمة منها، مما يؤمل انتظار دورها في عملية التحول الديمقراطي في العراق، بدءاً من العمل في نشر ثقافة المواطنة، ونبذ ثقافة العنف، والمحاولة التدريجية في تهديم أسس المجتمع القديم، وبناء مجتمع جديد، يقوم على دور المؤسسات[2]. وهذا هو ما نأمل قيامه الآن، لإننا بأمس الحاجة إليه خصوصاً في هذا الوقت الراهن.

وعليه، لابد من تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الممارسة الديمقراطية وترسيخها، عبر دورها الجماهيري في توعية الناس وتثقيفهم بأهمية العملية الديمقراطية في البناء السياسي وفق مجموعة من القيم الحضارية منها إتقان لغة الحوار البناء والعقلاني، والشفافية والوضوح في التعامل مع المجتمع، وحرية التعبير عن الرأي والرأي الآخر والإقرار بمبدأ التنوع والاختلاف، والاقرار بمبدأ المعارضة، الاعتراف بحقوق الاقليات، واحترام رأي الأقلية والاكثرية على السوء، التداول السلمي للسلطة، تقديم مبدأ الكفاءة والنزاهة في الاداء على غيره.[3] وهي بذلك تعد إفضل إطار للقيام كمدارس للتنشئة والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية. فالتطور الديمقراطي وعملية بناء المجتمع المدني وتفعيل دوره هما عملية واحدة مترابطة، ولا

---

1 – كريم ابو حلاوة، أشكالية مفهوم المجتمع المدني، دار الأهلي للنشر، دمشق، 1998، ص 113.

2 – عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص386.

3 – المصدر نفسه، ص618.

يمكن لأي منهما أن ينجح دون الآخر، إذ لا وجود ديمقراطية حقيقية من دون مجتمع مدني قوي وفاعل[1]. وبالتالي من الشروط المهمة للدول الآخذة بالديمقراطية، يجب ان تتبنى مؤسسات قوية تحمي المواطنين من الممارسة التعسفية للسلطة، ولا يمكن أن يكون المواطنون احراراً سوى باللجوء إلى المؤسسات التي تحمي مصالحهم، وهذا يعني أن المجتمع الديمقراطي مجتمع يتم تنظيمه أولاً من منظور مؤسسات الدولة(مثلاً النظام القضائي) وثانياً عبر مؤسسات ومنظمات عامة مستقلة يخلقها المواطنون ولا تهيمن عليها الدولة مثل منظمات المجتمع المدني[2].

واستناداً إلى ما تقدم، فإن تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ضروري ومهم لتعزيز العملية الديمقراطية، وإن كانت تلك العملية لحد الآن جنينية، إلا أن مساوؤها افضل من غيابها، وهنا نلتزم بقاعدة اساسية مفادها أن مساوئ الديمقراطية أفضل بكثير من محاسن الديكتاتورية، فغياب مؤسسات المجتمع المدني يعني أضعاف المسار الديمقراطي وفتح الباب أمام الطروحات الاحادية السلطوية لكي تشيّد الواقع أو عودة واستعمال التنظيمات المعبرة عن النزعات القبلية، الطائفية العرقية الاقليمية[3]. ومن هنا يرى الباحث العربي(**محمد السيد سعيد**)، إن إحياء المجتمع المدني يمكنه في نهاية المطاف من إعادة بناء الدولة بصيغة دستورية وديمقراطية وإخضاع الدولة للمحاسبة والمساءلة المستمرة والدورية[4].

وإخيراً فإن إولى المهمات لأنجاح عملية التحديث السياسي هي ارساء قواعد متينة وصحيحة للمجتمع المدني، إذ لا تحديث حقيقي دون وجود مجتمع مدني يتمتع باستقلالية حقيقية عن الدولة مع وجود الروابط المنظمة قانونياً ودستورياً والتي تحدد شكل العلاقة بينهما. كما إن مستقبل هذه المؤسسات يعتمد على كثير من الجهود، وهذه الجهود بعضها يتعلق بالمواطن وماهية توجهاته نحو هذه المؤسسات وبعضها الآخر يتعلق بالسلطة والدولة التي ينبغي أن تعمل على تعزيز فكرة الطوعية والاستقلالية وعدم جعل هذه المؤسسات ملحقاً من ملحقاتها واذا كان تدخلاً من قبل الحكومة فلابد ان يكون هذا التدخل تنظيماً وليس تقييدياً.

---

1 – عباس فاضل محمود، مصدر سبق ذكره، ص 623.

2 – أريك ديفيس، استراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق، معهد السلام الامريكي، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الآتي:

www.usip.org

3 – عبد الجبار احمد عبدالله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مصدر سبق ذكره، ص95.

4 – نقلاً عباس فاضل محمود، مصدر سبق ذكره، ص634.

سادساً: ايجاد حلول ناجحة وسريعة للمشكلات الأمنية.

كذلك من مظاهر هذا المشهد هو التمكن من ايجاد حلول ناجحة وسريعة للمشكلة الامنية، من خلال وضع استراتيجة إمنية تضمن إعادة تأهيل القوات المسلحة العراقية بكل اصنافها، عبر تعديل أسس بنائها وتطوير مفاهيمها القتالية، اليوم أصبح العراق بحاجة كبيرة إلى قوات أكثر قدرة على الحركة وأكثر قدرة على خوض كل الصرعات مع قوى الإرهاب المختلفة[1]. وإن تكون كل المؤسسات الامنية بعيدة عن التسييس لجهة أو حزب أو شخص معين، وإن تكون تلك المؤسسات قائمة على معايير الكفاءة والمهنية والانجاز. لتكوُن بالنتيجة تلك المؤسسات قادرة على تحقيق الامن والاستقرار في العراق، لأن الاستقرار هو الهدف الجوهري للنظام السياسي إذ بدون الاستقرار فأنه من الصعب تصوُر ان النظام السياسي سيحقق أهدافه.

سادساً: العمل على مأسسة السلطة السياسية.

إن العمل على مأسسة السلطة السياسية والابتعاد عن شخصنتها يعد جوهر عملية بناء الدولة الحديثة. وذلك يفترض وجود مؤسسات ثابتة ومستقرة تتمتع بصفة الفاعلية وقادرة على التكيّف مع المستجدات، ولها القدرة على أكتساب قدر من القيمة والاستقرار وكذلك قادرة على انجاز المهمات والمتطلبات الجديدة التي تفرزها عملية التحديث. وعلى الرغم من إن الاتفاق حول إن عملية التحول الديمقراطية ليس عملية سهلة بل إنها معقدة جداً وفي الوقت نفسه تحتاج إلى وقت طويل وممارسة لكي تنمو وتستمر، لكن مازل النظام السياسي العراق يراوح في مكانه ولم يستطيع – العراق– من إن يغادر موقعه في خانة الأنظمة التقليدية، والسبب الرئيس في ذلك هو غياب المؤسسات السياسية الحقيقية. لذلك لا يمكن للتحديث السياسي إن ينمو ويستمر في ظل غياب المؤسسات أو ضعف مؤسسات الدولة.

وعليه، لتحقيق ونجاح عملية التحديث السياسي، لابد من العمل على الوصول إلى دولة المؤسسات والقانون، من خلال تجاوز هيمنة الأطر التقليدية (الطائفية، المذهبية، القومية، الجهوية)، على جهاز الدولة وإحكام قبضتها عليه، ومن ثم تسخير هذا الجهاز لخدمة مصالح الفئة التي تسيطر عليه. وهذا لا يتم إلا عبر تجاوز مبدأ المحاصصة من خلال إسناد الدور المؤسسي إلى الاشخاص على أساس الخلفية المهنية والكفاية التخصصية والمقدرة العلمية

[1] – أحمد فاضل داود جاسم،عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003، مصدر سبق ذكره، ص212.

لأنجازه. وكذلك تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإن يكون قائم على مبدأ التعاون والمراقبة، بما يضمن عدم هيمنة إحدى السلطات على السلطات الأخرى، وتحديد دقيق لصلاحيات كل هيئة من هيئات السلطة واختصاصاتها[1]. لكي تخرج جميع المؤسسات العراقية من حالة العجز والشللية التي هي عليه الآن.

سابعاً: تبني ثقافة سياسية وطنية.

ينبغي من أولى خطوات البناء السليم للدولة العراقية ومأسسة السلطة فيها، أن يعمد النظام السياسي العراقي إلى إقامة وتبني وبثّ ثقافة سياسية وطنية تعمل على تحديد مدارك المجتمع نحو السلطة وكيفية ممارستها والموقف منها، على وفق ذلك يتحدد معيار أو درجة الامتثال للسلطة، إذ إن الثقافة السياسية على الرغم من أنها صادرة من النظام إلا أنها تهدف إلى ترسيخ شرعية النظام لذا فأنها تدخل ضمن نسق مخرجات النظام التي تهدف إلى تحقيق علاقة سليمة تعمل على تنظيم مدخلات المجتمع نحو النظام بشكل موازي لمخرجات النظام[2]. ولنجاح عملية التحديث السياسي في العراق، يقتضي على النظام السياسي العمل على بناء ثقافة سياسية وطنية تشاركية بالدرجة الاساس، أي ثقافة سياسية إيجابية تعمل على تحقيق تنشئة اجتماعية – سياسية إيجابية تدفع إلى استنهاض الشعور الوطني للمجتمع من خلال إعادة وتنظيم الهكلية الاساسية للنظام السياسي والمجتمع لتكوين ولاء واحد للدولة فحسب بدلاً من تعدد الولاءات والانتماءات. لذا يجب على النظام السياس العراقي إن يتبنى ثقافة سياسة وطنية ديمقراطية تعزز الوحدة الوطنية والعيش المشترك وقبول الآخر والشراكة في الوطن والتوعية بحقوق الانسان والحكم الديمقراطي والدستور والتشجيع على المشاركة السياسية الديمقراطية وتعميق الروح الجماعية وثقافة التسامح والكرامة الانسانية والحفاظ على المصلحة العامة. لذلك فإن تبني الثقافة السياسي الوطنية الديمقراطية، يفضي إلى:

1. تنامي وازدهار القيم الديمقراطية، مثل التسامح السياسي والفكري والشفافية والمعارضة السلمية.

---

[1] – سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور 2005(الواقع وافاق المستقبل)، مجلة قضايا سياسية، العددان (35–36)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين،2014، ص395.

[2] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص 438–349.وينظر ايضاً محمود صالح الكروي، التنشئة في المؤسسات التعليمية، مصدر سبق ذكره، ص35.

2. إن الثقافة السياسية تفضي إلى بناء هوية ثقافية وطنية، ومن ثم بناء الوحدة الوطنية، لأن الثقافة السياسية الديمقراطية تسهم في بناء دولة تتجاوز أطر الجماعات الاثنية لصالح بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة، أي اقامة جهاز سياسي وإداري على مستوى الوحدة السياسية، إذ يمنح هذه الجهاز السياسي، الحرية والمساواة.

ولبناء ثقافة سياسية وطنية، ينّبغي على النظام السياسي إن يعمل على إعادة تخطيط ورسم وتوجيه سياسات ومؤسسات التنشئة بما يخدم المجتمع العراقي، واقامة السلم المدني وصولاً لأقامة الدولة المدنية، وعلى هذا الأساس يجب إن ينصب العمل على توجيه كل مؤسسات التنشئة إلى نبذ العنف والكراهية ورفض الآخر، والدعوة إلى تعزيز العيش المشترك وقبول الآخر والشراكة في الوطن والوطنية الواحدة، وتعزيز ثقافة سمو القانون والامتثال له، والعمل على كل ما يعزز الوحدة الوطنية والعيش المشترك، لذا فعلى النظام السياسي العمل على إعادة بناء سياسات هذه المؤسسات بالصيغة التي تسهم في تشكيل وتكوين توجهات الفرد وتطلعاته نحو ثقافة أحترام وقبول الآخر والمصير المشترك والوحدة الوطنية، وتجاوز بنى النظام والمجتمع التقليدي، لتسهم في صياغة بناء أساس سليم لبناء الدولة. وعليه فإن ضمان النظام السياسي العراقي لثقافة سياسية ديمقراطية ووطنية وتشاركية، كفيلة بأن ترتقي إلى اقامة دولة مدنية ديمقراطية في العراق[1].

ثامناً: تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

إن الشروع ببناء قاعد اقتصادية قوية، وأولها، تجاوز الاقتصاد الآحادي الجانب والريعي إلى اقتصاد متعدد الجوانب صناعياً وزراعياً وسياحياً، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ترفع من مستوى افراد المجتمع ومعالجة مشاكلات الفقر والبطالة وتوفير الخدمات الامنية والصحية والتعليمية والثقافية، يعد أحد أهم المستلزمات الضرورية لإعادة بناء الدولة العراقية.

تاسعاً: نجاح المصالحة الوطنية.

من المظاهر المهمة لأنجاح عملية التحديث السياسي هو نجاح المصالحة الوطنية التي هي في حقيقتها ومضمونها مصالحة سياسية، عبر تجاوز كل التحديات والاتفاق على نقاط

[1] – ينظر بتصرف، محمود صالح الكروي، النظام السياسي..بين جدلية الثقافة الديمقراطية وبناء الشخصية، مجلة دراسات دولية، مرز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد39، كانون الثاني 2009، ص35.

الخلاف وترك التعنّت بين الأطراف السياسية وتجاوز أخطاء الماضي للمحافظة على وحدة البلاد، ولإنهاء دوامة العنف والفوضى والاتجاه نحو بناء الدولة على أسس وطنية سليمة.

إن وضع العراق اليوم هو أشد ما يكون لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، إذ لا يمكن لوضع البلد أن يستقر ويكون ضمّن خانة البلدان المستقرة والمتقدمة من دون مصالحة وطنية حقيقة تشمل الجميع لا مصالحة شعارات براقة، ولاسيما في الوقت الحالي في ظل الصراع مع الارهاب (تنظيم داعش الارهابي)، الأمر الذي عظّم من حاجة العراق لرصّ الصفوف ونبذ الخلافات بين مختلف مكوناته السياسية والمجتمعية، لذلك فإن تحقيق مصالحة وطنية بناءة ستكون ممراً حقيقياً وواسعاً لإنهاء دوامة العنف والصراع في العراق.

إن العراق لم يكن بحاجة إلى الحوار والمصالحة الوطنية في تاريخه المعاصر، مثلما هو بحاجة إليه اليوم، إذ وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على الاحتلال الأمريكي للعراق وتغيير نظامه السياسي السابق، مازال هذان المطلبان(الحوار والمصالحة الوطنية) يشكلان هدفاً رئيساً وملحاً في أجندة العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بسبب ما آل إليه الاحتلال من نتائج وخيمة الآثار، أهمها تمزيق البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي، وإثارة مكوناته عن قصد وبشتى الطرق والوسائل، حتى صار الحديث عن تركيبة المجتمع العراقي فيه شيء من الاستهجان، أو كأن تركيبته التي يعرفها منذ مئات السنين، طارئة عليه أو تكونت بفعل فاعل مختزلة في الوقت نفسه تاريخ العراق عبر العصور، في بضعة سنوات يراد عبرها التأسيس لواقع جديد لم يألفه المجتمع العراقي[1]. وفي حقيقة الإمر، إن الخلافات التي عصفت وتعصف بالبلد ليس سببها الناس العاديون، وإنما سببها أغلب النخب السياسية الحاكمة، فهي من أخذت البلد بهذا الطريق المظلم، وأوصلت به إلى هذا الحال المؤسف، وأسهمت في توسيع رقع العنف وإبطاء أي حل وطني حقيقي، تلك الخلافات التي كان عنوانها الصراع حول السلطة والنفوذ والمناصب، وأنعكس ذلك التشظي والصراع بين القوى السياسي – للاسف– على الشعب، وبدأ وكأن الناس العاديون في حرب مع بعضهم، وهم ليسوا كذلك[2]. لذلك فأن المصالحة بين مكونات الشعب العراقي سهلة التحقيق ومتحققة لا محالة، وليست فيها مشكلة حقيقية، والمرجعيات الاجتماعية قادرة على

---

[1] – ستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق، مجلة درسات دولية، العدد60، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، 2015، ص2.

[2] – المصدر نفسه، ص 11.

حل الكثير من المعضلات التي تبدو عصية على الحل، ولكن يبقى على المكونات السياسية أن تنجح في حل مشاكلاتها في ما بينها[1].

إن موضوع المصالحة الوطنية ليس بالموضوع الجديد في العالم، خصوصاً في البلدان التي صراعات وحروب مريرة، وتغييرات عديدة في نظمها السياسية، وآية ذلك، تجربة المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا، وتجربة ايرلندا الشمالية[*]، وكذلك على الصعيد المحلي العراقي فلدينا تجربة إقليم كردستان،التي تعتبر تجربة ناجحة في المصالحة الوطنية بعد أن توافرت الرغبة الصادقة في الوصول إلى مصالحة وطنية حقيقية. وعليه، فإن الدول والمجتمعات الطامحة لتجاوز الآثار السلبية المرتبطة بمرحلة مضّت، أن تعتمد مناهج العفو والتسامح والمصالحة مع الجماعات المتعايشة والمتساكنة معهم في إطار الدولة الواحدة، وذلك محاولة منها لطي صفحة الماضي والسعي لبداية صفحة جديدة، ومن سمّات النظم السياسية الناجعة، اعتماد العقلانية والترشيد في قراراتها وسياساتها، وبالشكل الذي يسهُم في بناء المستقبل مع تحاشي الركون للماضي[2]. إن الحديث عن بناء الدولة العراقية الجديدة، وتحقيق الديمقراطية يبدو إنه سيبقى معطلاً أو مؤجلاً أو متلكئاً، مالم تكُن هناك مصالحة وطنية حقيقية، وإن لا تكون مصالحة شكلية براقة، وعبارة عن قرارات أو مؤتمرات بروتوكولية حسب، بل ينبغي إن تكون نتاج لإتباع أدوات وآليات فيها من صدق النيات وعقلانية النهج وموضوعية الأهداف[3].

وعليه يمكن القول، إن المصالحة الوطنية الحقيقية هي حجر الأساس التي من الممكن أن تكون داعم ناجح للعملية السياسية في العراق وبدونها لن يكتب النجاح لأي عملية سياسية، فضلاً عن ذلك لا يمكن إنهاء دوامة العنف وتحقيق الاستقرار من دون مصالحة وطنية حقيقية. وبالتالي إن العمل على تحقيق وانجاح الحوار والمصالحة الوطنية ضرورة ملحّة من ضرورات الحفاظ على وحدة المجتمع وحيويته، ولأنجاح العملية السياسية الديمقراطية، ينّبغي العمل على

---

[1] – المصدر نفسه، ص12.

[*] ينظر حول المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية، غفران يونس هادي، انموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية وامكانية التطبيق في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد43، مركز الدراسات الدولة، جامعة بغداد،(كانون الثاني 2010)، ص 73–94.

[2] – ستار جبار الجابري، مصدر سبق ذكره، ص1.

[3] – المصدر نفسه، ص2

التفاعل والانسجام والتواصل في أجواء من الشفافية والصدق، لأن ذلك كفيل بترصين فرص الاندماج وابعاد شبح الانقسام[1].

واستناداً إلى ماتقدم، إن قيام مصالحة وطنية عراقية شاملة وحقيقية بحيث تفضي إلى اتفاق أو ميثاق وطني يتضمن المبادئ الرئيسة، والآليات التي تقبلها جميع القوى السياسية العراقية، سيُسهم في ترصين العملية السياسية ونجاحها وبالتالي نجاح العملية الديمقراطية. ومن ثم إعادة بناء دولة العراق ليستعيد دوره في محيطه العربي والاقليمي والدولي.

عاشراً: محاربة الفساد.

من المظاهر المهمة لأنجاح عملية التحديث السياسي هو محاربة الفساد بكل انواعه ومستوياته، في المجتمع والدولة وتشريع القواعد الدستورية والقوانين التي تكفل معاقبة الفاسدين وضمان استقلال القضاء والأجهزة الرقابية وحمايتها لتقوم بادوارها في هذا المجال لخطورة الفساد في تهديد أمن واستقرار كيان المجتمع والدولة في العراق كونه سبباً من اسباب الارهاب المتصل بالجريمة المنظمة، كما أن محاربة الفساد والقضاء عليه يعزز ثقة المواطن بدولته وحكومته ويصوُن مبدأ المواطنة في العراق[2].

أحد عشر: مواجهة التدخلات الخارجية.

إن الحد من التأثير الخارجي (الاقليمي والدولي) على الوضع الداخلي في العراق مهم جداً لبناء عملية سياسية تلائم الواقع العراقي دون تدخل خارجي، وخصوصاً الدول الاقليمية التي تمتلك إمكانيات كبيرة في إرباك المحيط الداخلي العراقي بهدف عدم استقرار مجتمعه، وافشال نموذجه الديمقراطي حتى لا يتوسع هذا النموذج ويصل إلى بلدانهم. وهذا يتطلب:[3]

1. إقامة حكومة قوية ومستقرة تحظى بالقبول والدعم الشعبي العام على وفق أسس ديمقراطية سلمية.
2. تأسيس وبناء قوات وطنية مسلحة تسليحاً جيداً يتناسب مع حجم التهديدات التي يواجهها العراق في بيئة مضطربة، وقوى أمنية ومخابراتية قوية تضم ابناء المجتمع جميعاً بعيداً عن الطائفية واستثمار كل الطاقات البشرية والمادية المتاحة لتحقيق هذا الغرض على

---

[1]– المصدر نفسه ، ص6.

[2] – عيسى اسماعيل عطية، مصدر سبق ذكره، ص113.

[3] – المصدر نفسه، ص ص113–114.

اسس تعتمد الكفاءة والنزاهة والانتماء والولاء والاخلاص للعراق الواحد وتحصين الحدود وحمايتها من الاختراق الخارجي.

3. تحصين الفراد العراقي وتعزيز ولائه الوطني بما يكفل عدم انخراطه في تنظيمات مسلحة تستهدف الشعب مدعومة من اطراف خارجية(اقليمية ودولية) بالوسائل كافة (التربوية والثقافية والاقتصادية والاعلامية).
4. تعزيز علاقات العراق الخارجية على الجانبين الاقليمي والدولي على أساس المصالح المشتركة واحترام سيادة العراق وعدم التدخل بالشؤون الداخلية وعدم السماح لأن يكون العراق ساحة لتصفية الحسابات والصراعات بين هذه القوى.
5. ضمان سيادة حكم القانون وحل المليشات المسلحة وحظّرها ومكافحة الارهاب.
6. تفعيل دور السياسة الخارجية العراقية في انتهاج سياسة خارجية تقوم على التفاعل مع الدول الاقليمية والدولية وفق علاقات التكامل والتعاون استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والمشاركة في تنفيذ الالتزامات الداعية الى تحقيق السلم والامن الدوليين.
7. توحيد الخطاب العراقي الداخلي لمواجهة التدخلات الخارجية.

واستناداً على ما تم طرحه أعلاه، فأن تعديل الدستور وانهاء العمل بمبدأ سياسة المحاصصة الطائفية والسياسية، وايجاد الحلول الكفيلة لتردي الوضع الامني ومحاربة الفساد والحد من التدخلات الخارجية والعمل على مأسسة السلطة السياسية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وانهاء الصراعات الحزبية وبناء ثقافة سياسية وطنية وتجاوز ازمة الهوية الوطنية، ونجاح المصالحة الوطنية. كل هذا كفيل بأقامة دولة مدنية ديمقراطية في العراق وهو ما يقتضيه التحديث السياسي.

وبالعودة إلى السؤال المطروح في مقدمة هذا الفصل، أي المشاهد السالفة الذكر(مشهد الفشل إم مشهد النجاح) الاقرب إلى الصحة في المدى القريب والمتوسط والبعيد؟ الجواب على ذلك، يتضح لنا أن المشهد الأول(مشهد الفشل) هو الأقرب للصحة في المدى القريب، وذلك لكون العراق يعاني من تحديات كبيرة جداً (وهي في حالة تزايد) وإن تلكؤ الحكومة في تجاوز هذه التحديات الكبيرة المتمثلة بالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية– الثقافية، وكذلك التحديات الخارجية، والفشل في ايجاد مخارج ومعالجات لتحسين الوضع المجتمعي في العراق،

سينعكس سلباً على العملية السياسية برمتها، مما يجعل تحقيق عملية التحديث السياسي صعبة جداً، إن لم نقل مستحيلة التحقيق في الوقت الحاضر. نتيجة استمرارية تعرض المجتمع العراقي إلى المزيد من الأزمات والتحديات من جهة وتزايد المطالب الشعبية من جهة آخرى.

أما على المدى المتوسط، فسيّشهد العراق تحقيق نسبة معقولة من الاستقرار ولا سيما بعد طرد الارهاب المتمثل بداعش، وإدراك الكتل والأحزاب السياسية إنه بحاجة ماسة للمحافظة على الاستقرار، والمحافظة على ديمومة العملية السياسية، لأن فشله سيؤدي بالنتيجة وبأكثر الاحتمالات الرجوع لدكتاتورية آخرى والتي أول ما ستعمل على أنهاء والقضاء على تلك الأحزاب، هذا فضلاً عن زيادة وعي الشعب الذي سيمثل عامل ضغط على الاطراف السياسية بضرورة النهوض بالواقع العراقي وتحسين أوضاعه. وهنا ستضعف التحديات التي تواجه العملية السياسية شيئاً فشيء ثم الوصول إلى تجاوز تلك التحديات وايجاد المخارج والمعالجات الضرورية لتحسين الواقع العراقي بكافة مستوياته وخصوصاً السياسي منها، وصولاً إلى أقامة نظام سياسي ديمقراطي، ومن ثم الدولة المدنية على المدى البعيد. وكما ذكرنا سابقاً، إن التحديث السياسي عملية تقدمية، بمعنى أن التحديث وعلى الرغم من آلامه، ومصاعبه، وتكاليفه الباهضة، ولاسيما في المرحلة الانتقالية، إلا أنه يصبح على المدى البعيد أمراً حتمياً، ومرغوباً فيه (الحداثة السياسية)، طالما أنه يؤدي إلى تعزيز رفاهية الانسان مادياً وثقافياً.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة عبر صفحاتها السابقة، قضية التحديث السياسي وعلاقته بالاستقرار السياسي في العراق بعد العام (2003)، وما رافق هذه العملية من مفارقات ومداخلات خارجية وداخلية، وقدمت الإطروحة تحليلاً للجوانب كافة المتعلقة بعملية التحديث السياسي وعلاقة ذلك بالاستقرار السياسي في العراق، منذُ الاحتلال الامريكي للعراق عام (2003) ولغاية الآن والتي إستمرت لإكثر من عقد من الزمن، وهي المدة التي شّهدت تغّيرات هامة على مستويات المجتمع كافة (الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي)، إلا إن تركيزنا كان على المستوى السياسي حسب الحدود الموضوعية للدراسة. إذ ادخال العديد من المؤسسات والمفاهيم السياسية الغربية للعراق بعد احتلاله واسقاط النظام السياسي السابق عام (2003)، من قبل الولايات المتحدة الامريكية وإقامة نظام سياسي جديد على آسس ومفاهيم غربية.

إذ بعد عمليات السلب والنهب والفوضى وفراغ السلطة الذي شهده العراق نتيجة سقوط النظام السياسي السابق، بادرت قوات الاحتلال الأمريكي بتشكيل مجلس الحكم المؤقت لإدارة زمام الامور مع الحاكم المدني الامريكي في العراق (بول بريمر) الذي تم من خلاله إجراء العديد من التغييرات التي تخص مستقبل التحديث السياسي في العراق، لحين تشكيل الحكومة المؤقتة. وعندما تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة (د.اياد علاوي) أعلنت عن برنامجها بتشكيل حكومة عراقية جديدة تقوم مبادؤها على الديمقراطية والعدالة والمساواة والتعددية والتداول السلمي للسلطة والانتخابات والتحول الرأسمالي، وبذلك تحددت اتجاهات التحديث السياسي في العراق الجديد.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات، أهمها مايلي:

إولاً: شهد العراق تحديثاً سياسياً في مستوياته السياسية كافة، إذ ادخال التحديث في جوانب عديدة وكثيرة في مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، كما تضمّن الدستور العراقي الجديد العديد من مبادئ النظام الديمقراطي الغربي منها علي سبيل المثال لا الحصر، مبدأ التداول السلمي للسلطة ومبدأ التعددية السياسية ومبدأ الفيدرالية ومبدأ الفصل بين السلطات، فنصوُص الدستور العراقي الدائم تقترب كثيراً من نصوص الدستاتير الديمقراطية الغربية.

ثايناً: إن التحديث السياسي الذي شهده العراق بعد عام (2003) لم يكُن ثمرة تطور للظروف الذاتية والموضوعية للعراق ومعبراً عن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلد، إذ لم يتم بمبادرة من داخل النظام السياسي السابق نفسه، إلذي أصر على عدم وجود أي ضرورة لإجراء أي نوع من التغيير في سياسته وظلت أية مطالبة بهذا الشأن تقع في خانة التآمر والخيانة، وعليه كان هذا التحديث السياسي بفعل خارجي (مفروضاً من الخارج)، والذي تمثل بقوى الإحتلال الامريكي للعراق وفرضه العديد من المؤسسات والمفاهيم الغربية، الذي نتج عنه زرع نباتاً في غير ارضه، وبالتالي فإن فرصته للنماء والازدهار تكون محدودة، إذ ليس بوسع غرس مؤسسات نشأت في أوساط أجتماعية وحضارية متقدمة في بلدان لم تبلغ درجة معينة من التطور مثل العراق، ادى ذلك الى حالة من الانفلات الفوضوي.لإنه من الصعب في مجتمع كالمجتمع العراقي الذي كان يستند في أصوله وجذوره ومفاهيمه على أُسس تقليدية قديمة قدم التأريخ العراقي تقبل الأفكار الجديدة وتغيير حياة الشعب تغيراً كلياً في مدة قصيرة.إلا إن ذلك لا يجعل من إن عملية تحقيق التحديث السياسي في العراق هدف مستحيل تحقيقه، إلا إنه ليس في الوقت القريب المنظور، لإن عملية التحديث السياسي تتطلب وقت وممارسة.

ثالثاً: إن التحديث السياسي في العراق، على مستوى الدستور والانتخابات والمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، بقى تحديثاً شكلياً دون مضمون حقيقي، بسبب العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتهُ. إلامر الذي إدى إلى إن تكون مخرجات هذا التحديث غير إيجابية في إغلبها، الامر الذي انكعس سلباً على وحدة واستقرار النظام السياسي.

رابعاً: إن النظام السياسي – موضوع البحث – هو نظام فيدرالي تعددي يقوُم على توزيع السلطة بين المركز والاقليم. إلا إن الفيدرالية في العراق غير واضحت المعالم، وأيضاً مجهولة المستقبل، فضلاً عن عدم اجماع العراقيين عليها، على الرغم من إن الفيدرالية حالة صحية جيدة اتخذتها إغلبية الدول وخصوصاً المتقدمة منها وذات التعدديات الاجتماعية، إلا إنها في العراق لم يوجد تيار واسع يؤمن بها ويعمل على تحقيقها على أُسس صحيحة، وليس كما يفهم الاغلبية على إنها حالة انفصال المكونات عن بعضها، والتوسُّع في الصلاحيات من خلال قراءات خاصة للدستور، وعليه فإن العيب والخلل ليس في مبدأ الفيدرالية وإنما في توقيته، وتفاصيله، وبالتالي لإنجاح عملية التحديث السياسي لابد من انجاح مبدأ الفيدرالية، والاخير يتطلب وجود فيدراليون قبل الفيدرالية.

خامساً: غياب سيادة الدستور، إن السمة الغالبة في العراق بعد العام(2003) ولغاية الآن هو سيادة السياسي على القانوني. إذ إن سيادة الدستور والامتثال له حكاماً ومحكومين يعتبر الركيزة الأساسية لعملية بناء دولة ديمقراطية مدنية. إلا إن دستور العراق الدائم لعام (2005) لم يعد الاساس للعملية السياسية في العراق بل وجود دستور اخر منافس له، ويعلو عليه عملياً وهو دستور المحاصصة، الذي يلبس أثواب التوافق وبراقع التوازن لتصبح التوافقات فوق الدستور، ولتكن حكومة المحاصصة حكومة عابرة للدستور. وعلى الرغم من احتضان الدستور العراقي الدائم ، فيض ايجابي من النصوص الدستورية، إذ تبنّت هذه الدساتير(المؤقت والدائم) أفكاراً واسعة مرتبطة بروح الديمقراطية سواءاً من جهة اقراره للعديد من الحقوق والحريات أو من جهة تبنيه لشكل معين من أشكال الانظمة السياسية وهو النظام البرلماني الذي يعُد من الانظمة القائمة على احترام فكرة أو مبدأ الفصل بين السلطات، كما حمل مشروع الدستور العراقي الدائم بين طياته مواد ونصوص بالغة الرقي والتقدم قياساً بالدساتير العراقية السابقة وبالدساتير العربية. إلا إنه في الوقت نفسه تضمن العديد من نقاط الضعف التي حالت دوُن تطبيقه بصورة صحيحة وسيادته على الجميع حكاماً ومحكومين. ومن هنا توصلنا الى إهمية إعادة النظر في العديد من المواد الدستورية والعمل على تعديلها من دون تعطيل الدستور، وخصوصاً في ما يتعلق بشكل النظام السياسي، وتوزيع الثروات، والعلاقة بين المركز والاقليم، وتوزيع السلطات، ونوع الفيدرالية، والمناطق المتنازع عليه.

سادساً: العجز المؤسساتي، إذ إن مؤسسات العراق الرسمية وغير الرسمية شهدت عجزاً في تحقيق الإدوار المنوطة بها بصورة حقيقية وفعلية، أسهم ذلك العجز بخلق فراغ مؤسساتي كبير، فلم يجد الناس أمامهم سوى الهياكل التقليدية للمجتمع، فكانت المأساة الخفية إنها وضعت المجتمع برمته على حافة الهاوية بسبب التفكك والانقسام الداخلي. كان هذا العجز المؤسساتي سبباً رئيساً في تنامي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق. إذ إن أبرز ما يُؤخَذ على المؤسسات الدستورية القائمة حالياً، ومنها البرلمان هو ضعف الأداء التشريعي والأداء الرقابي، إذ إن هناك العديد من التشريعات السياسية والدستورية الملحة، التي اوجب الدستور سنّها وزادت على اكثر من 60 تشريعاً، لكنه لم تقرَّ لحد الآن. وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على اختلاف الاجتهادات، وتضارب الصلاحيات بين الجهات المتعارضة والمستفيدة من تلك القوانين، كما إن الدور الرقابي للبرلمان ضعيف جداً ويكاد يكون معدوماً في اغلب حالته. إما السلطة

التنفيذية فهناك العديد من المؤشرات غير الايجابية، التي لاتظهر نجاحاً للسلطة التنفيذية، ومن تلك المؤشرات على سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع مؤشرات الفساد بكل إشكاله ومستوياته، وقلة الخدمات، والتردّي الأمني والاقتصادي للبلد وغيرها من الامور السلبية ذات التداعيات الخطيرة.إما السلطة القضائية في العراق فهي الآخرى تعاني من الضعف، وتظهر في كثير من الأحيان على إنها تابعة للسلطة التنفيذية، وفي ظل ضعف أهم مؤسسة من مؤسسات الدولة لايمكن تحقيق عملية تحديث سياسي ولا بناء دولة ديمقراطية مدنية، لذا من المهم إعادة النظر في مسؤولية هذه السلطة أمر في غاية الاهمية. وكذلك المؤسسات المستقلة الذي استحدثها الدستور فهي إيضاً لاتستثنى من الضعف وتأثيرات الاحزاب والساسة على عملها، وابتعادها عن إدوراها المنوطة بها. وفي الوقت نفسه شهدت مؤسسات الدولة غير الرسمية هي إلآخرى ضعفاً وتشتتاً، وعلى الرغم من إن الساحة السياسية في العراق بعد العام(2003) شهدت نشوء وتأسيس العديد من الأحزاب السياسية ومنظمات مجتمع مدني، إلا إن السمة الغالبة لتلك المؤسسات إنها كانت غير فاعلة وغير مؤثرة وضعيفة جداً. فأغلب الاحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية ذات ثقافة تقليدية وخطاب سياسي تقليدي، كما إن اغلبها عبارة عن أحزاب شخصيات أو أحزاب شخصانية، وكما – ذكرنا سابقاً– بإنها لاتوجد لحد الآن احزاب سياسية حقيقة وانما هناك قيادات سياسية. كما إن أغلب منظمات المجتمع المدني هي إمتداد لإحزاب وقوى سياسية، تحوّل طبيعته دون تحقيق الادوار المنوطة بها، كما إن إستئثار العديد من منظمات المجتمع المدني بالمزايا المالية والسلطوية، إبعد تلك المنظمات على إن تؤدي دوراً ايجابياً في الحياة السياسة بل على العكس كانت في إحيان كثيرة مؤضع عرقلة امام العملية السياسية.

سابعاً: أسهمت المحاصصة السياسية– الطائفية بتشكيل الحكومات العراقية كافة المتعاقبة بعد العام(2003)، وأنسحبت تلك المحاصصة الى مؤسسات الدولة كافة وتجذرت بها واصبحت لاعباً اساس في تشكيل الحكومات وتوزيع المناصب والادوار في مؤسسات الدولة كافة، وهذا ما جعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي والقومي، وتراجع قيم الكفاءة والانجاز لمصلحة الجماعة الطائفية والقومية، وبالمحصلة لم تتكوّن سلطة مدنية قادرة على ادارة عملية التحديث السياسي في العراق حسب القواعد الاصولية للتحديث السياسي، في ظل المحاصصة الطائفية.

ثامناً: بروز إزمات خانقة عصفت بالنظام السياسي والعملية السياسية نتيجة لغياب الدستور والعجز المؤسساتي الذي شهده العراق بعد عام (2003) وهذه الازمات هي: إزمة الشرعية وإزمة المشاركة وإزمة الهوية وإزمة التكامل وإزمة التغلغل وإزمة التوزيع. وإن إخفاق النظام السياسي العراقي على مواجهة هذه الازمات إسهم بخلق حالة من الفوضى والارباك على المستويات كافة في العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق التحديث السياسي في العراق يجب تجاوز تلك الازمات عن طريق القضاء عليها والوصول الى مجتمع واضح الهوية ومتكاملاً داخلياً، قائم على الشرعية العقلاينة، ويستطيع جهازه الحكومي إن يتغلغل في جميع ابعاد المجتمع ويحقق توزيع عادل بين افراده، وتتم الممارسة السياسية على إساس من المشاركة الجماهيرية السلمية والمنتظمة.

تاسعاً: إما عن مستقبل التحديث السياسي، فتوصلت الدراسة إلى أن مستقبل التحديث السياسي في العراق، ينتهي إلى احد المشهدين، وهما، المشهد الأول، هو مشهد فشل عملية التحديث السياسي في ظل الاوضاع الراهنة التي يمر بها البلاد، وما تواجهه من ازمات وتحديات وهي في حالة تزايد، وعجز الحكومة على تجاوز تلك التحديات والازمات، مما سيفضي في النهاية الى افشال عملية التحديث السياسي، لأنه لا يمكن لعملية التحديث السياسي ان تنمو وتستمر في ظل الفوضى والخراب الحالي. أما المشهد الثاني، هو مشهد نجاح عملية التحديث السياسي، بعد تجاوز العراق للعديد من المشاكل والتحديات التي تواجهه، وعلى الرغ من من صعوبة تحقيق ذلك في الوقت القريب إلا إنه نأمل إن يتخلص العراق من مشاكله الداخلي والخارجي، للوصول إلى عرق امن ومستقر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

كما توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات، والتي نآمل أن تسهم في أنجاح عملية التحديث السياسي بصورة صحيحة، لإن الغاية الأساسية التي ننشدها هي التصويب، والتقويم لهذا المشروع، ومن تلك التوصيات مايلي:

إولاً: إن عملية التحديث السياسي تتطلب تفكيك بُنى النظام التقليدي وانتماءاتها الاولية وولاءاتها الفرعية التي اصبحت بعد عام (2003) تعلو فوق الولاء للدولة، وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لصياغات جديدة تتطلبها عملية التحديث السياسي، إذ لا يمكن لعملية التحديث السياسي أو عملية بناء دولة مدنية ديمقراطية في العراق على آسس حديثة إن تنجح وتستمر في ظل سيادة بنى النظام التقليدي (العشيرة والقبيلة والقرية والعرق والطائفة والمذهب والقومية). لذلك يجب

تجاوز تلك البنى التقليدية بشكل تدريجي، من خلال اجتذاب الهويات الفرعية وإستيعابهم في مؤسسات الدولة كافة (بغض النظر عن العرق والدين والمذهب والقومية) لتكوين ولاء واحد للدولة فحسب بدلاً من تعدد الولاءات والانتماءات الفرعية، ومن ثم تكوين الوحدة المجتمعية حول الكيان السياسي (السلطة) والجغرافي (الوطن) هذا من جهة، وعبر استجابة سريعة لمطالب الجماعات بالشكل الذي يشعرها بقوة الدولة (المادية والمعنوية) وبضرورة وجودها واستمرارها لإشباع تلك الحاجات من جهة اخرى. وهنا ممكن للمجتمع أن يشعر بالإستقرار ويتولد الإحساس بالانتماء المشترك طالما كان النظام السياسي يلبي طموحات وحاجات الجميع دون تمييز على أُسس دينية وعرقية ومذهبية وقومية، الأمر الذي يدفع الأفراد الى التمسك بها والدفاع عنها بوصفها المشترك العام الذي يجمعهم ويحميهم ويلبي احتياجاتهم.

ثانياً: العمل على إلغاء ثقافة الخضوع، وتحقيق ثقافة سياسية مشاركة يقودها النظام السياسي نحو المجتمع، وهذه الثقافة السياسية تعمل على تفكيك بنى النظام التقليدي وإعادة تجميعه وفقاً لمتطلبات التحديث السياسي، ولتحقيق ذلك لابد من احداث تنشئة اجتماعية – سياسية موازية للثقافة السياسة وداعمة لأهدافها، تعمل على خلق من المجتمع المتعدد الثقافات مجتمع الكل الموحد، عبر تشكل هوية وطنية جامعة على أساس الشراكة في الوطن تكون فيه الكفاءة والمواطنة معايير لتحديد الأدوار والمراكز لمختلف الافراد، بعيداً على أسلوب المحاصصة السياسية والطائفية. وهذه العملية تتطلب توظيف قدرات الدولة الاقتصادية والوظيفية والاستيعابية نحو تعزيز الشعور بالانتماء وتجاوز الولاءات الفرعية صوب الولاء للدولة والوطن.

ثالثاً: العمل على مأسسة الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بدلاً من هذه التعددية المفرطة التي لا فائدة منها سوا الخراب والدمار، من خلال تشريع قوانين تجرم قيام هذه المؤسسات على إساس الهويات الفرعية والعمل على تحقيق مصالح اقليمية ودولية، لضّمان عدم تآكل هذه المؤسسات سياسياً واجتماعياً، لإن تأسيسها على أُسس سليمة يُسهم في بناء دولة مدنية ديمقراطية في العراق، ومجتمع صالح.

خامساً: استعادة الامن، وحل المليشات المسلحة واعادة بناء المؤسسات الامنية على أُسس مهنية، بما يضمن تمكُن الحكومة من بسط سيطرتها على كل اجزاء البلد، لايجاد بيئة آمنة ملائمة للسير نحو تحقيق عملية التحديث السياسي.

سادساً: إستقلال السلطة القضائية ومهنيتها بحيث تكون المرجع الاعلى والوحيد في فض النزاعات والمشكلات بعيداً عن تأثير الاحزاب والساسة، بما يضمن تحقيق أُسس صحيحة لدولة القانون والمؤسسات.

سابعاً: من بين الأمور المهمة لأنجاح عملية التحديث السياسي في العراق هو سيادة القانون واحترام الطبقة السياسية للنص الدستوري والامتثال له، لإن سريان القانون على الجميع دون استثناء وكما قال مونتيسكو مرة(أن القانون ينبغي أن يكون مثل الموت لا يستثني احداً) لإن امتثال واحترام النص الدستوري بوصفه معياراً للحكم السليم، هو السبيل الوحيد نحو تحقيق عملية تحديث سياسي على أُسس صحيحة وبناء سليم للدولة وتصحيح بناء النظام السياسي المتلكئ.

ثامناً: إلغاء المحاصصة الطائفية في الحكم، ومغادرة الديمقراطية التوافقية القائمة على أُسس طائفية ومذهبية وقومية، الى ديمقراطية الاغلبية التي تستند الى الاغلبية السياسية وليس الاغلبية المجتمعية التي تعتمد على الطائفة أو القومية في حصد أصوات الناخبين. وهذا لا يتحقق الا من خلال مد جسور الثقة بين المكونات المجتمعية ونخبها السياسية.واجراء الحوار والمصالحة الوطنية الشاملة وحقيقة تشمل الجميع لا مصالحة شعارات براقة. إذ من دون مصالحة وطنية والتي هي مصالحة سياسية بالاساس لا يمكن إنهاء دوامة العنف وتحقيق الاستقرار وبناء دولة مدنية ديمقراطية في العراق.

تاسعاً: مكافحة الفساد والفقر والبطالة، وتوفير وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتنويع مصادر الدخل العراقي بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل العراقي.

عاشراً: العمل بكل جد على النهوض بواقع الطبقة الوسطى في العراق، لإنه لا يمكن الحاق بركب التقدم والتطور بدون الطبقة الوسطى، الميسورة اقتصادياً والمستنيرة علمياً وثقافياً، لإدارة إمور المجتمع العراقي، والسير بخطى التقدم والتطور وإنقاذه البلد مما هو عليه وتجاوز وضعه الراهن.

إحد عشر: في حقيقة الإمر إن كل ذلك يبقى جدلاً إدبياً إن لم يعمل الساسة العراقيين على رفض اجنداتهم الخارجية ويعملون انطلاقاً من وحدة المصير المشترك والشراكة في الوطن، وإن يعملوا بروح الفريق الواحد من إجل الحد من حدة التوتر في العلاقات بين المكونات ونخبها، وإعادة الثقة بين المكونات المجتمعية. لإن تعزيز وانجاح هذا المشروع بحاجة إلى تضافر كل

الجهود، لإن فشل هذا المشروع سيكون غاية في السوء، لذا نجاح المشروع يجب ان يكون هماً وطنياً.

وأخيراً مع كل ماتقدم حول التحديث السياسي وعلاقته بالاستقرار السياسي في العراق بعد العام(2003) والواقع الجديد، وما يطرح من مشاكل أمام مستقبل العملية السياسية، فإنه يتفاءل بالخير بمستقبل أفضل، لإن العراق طرح عن كاهله عبء ماضيه وتخلفه، ويسعى بثقة للحاق بركب التقدم والتطور، وتبقى تجربة هذا المشروع في العراق ومستقبله جديرة بالمتابعة والدراسة.

قائمة المصادر

اولاً : الدساتير.

1- الدستور العراقي المؤقت لعام 2004.

2- الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

ثانياً: المعاجم والموسوعات.

1. بن هادية، علي ، القاموس الجديد، معجم عربي الفبائي ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.
2. صليبا، جميل ، المعجم الفلسفي ، ج1، ذوي القربى ، قم ، 1358هـ.
3. قاموس اطلس ، دار اطلس للنشر، القاهرة ، 2003.
4. الكيالي،عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت، والنشر، بلا تاريخ.
5. المنجد الابجدي ، ط1، دار الشروق ، بيروت، 1967.

ثالثا: الكتب العربية.

1. إبراهيم حسيب الغالبي، ازمات العراق السياسية مقالات في الشأن العراقي 2010-2013، ط2، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، بغداد ، 2013.
2. ابراهيم، حسنين توفيق وعبدالله، وعبد الجبار احمد، التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص، مركز الخليج، ابوظبي، 2005.
3. إبراهيم، حسين توفيق، مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج (قضايا وإشكاليات)، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
4. الاسود، صادق ، علم الاجتماع السياسي : اساسه وابعاده، جامعة بغداد، بغداد1990.
5. اغوان، علي بشار بكر ، الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الاوسط، مركز حمورابي ، للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013.
6. البكري، جواد كاظم، العراق السنة صفر، اشكالية الهوية الاقتصادية في ظل الاحتلال، في المواطنة والهوية العراقية، عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011.

7. البكري، ياسين سعد محمد بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الاول 1958-1963 أنموذجاً، مؤسسى مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011.
8. البكري، ياسين، حافظ، عبد العظيم جبر ، في الثقافة الديمقراطية، سلسلة في الثقافة الديمقراطية 1، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011.
9. بوطالب، محمد نجيب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقاربة سوسيولوجي للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية (معهد الدوحة)، الدوحة، 2011.
10. بوكراع، رضا، خصائص التحديث في المجتمعات النفطية والنظرية الاجتماعية، في الانسان والمجتمع في الخليج العربي، مجموعة بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز درسات الخليج العربي، مركز الخليج العربي، جامعة البصرة، 1979.
11. البياتي، فراس، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9نيسان 2003، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت – لبنان، 2013.
12. جلبي، فهيل جبار، المصالحة الوطنية في العراق، دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003، خاني للنشر والتوزيع، العراق- دهوك،2014.
13. حافظ، عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العراق الواقع .. والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد، 2011.
14. حرب ، اسامة الغزالي ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ،الكويت ، 1987.
15. حسين، خليل، السياسات العامة في الدول النامية ، ط1، دار المنهل اللبناني ، بيروت، 2007.
16. حسين، عدي فالح، علم الاجتماع السياسي دراسة معاصرة، مكتب اليمامة للطباعة والنشر، بغداد،2015.
17. حمزة، كريم وأخرون، الفقر تطور مؤشرات الاطار المفاهيمي، في الغنى والفقر في الوطن العربي ، بيت الحكمة، 2002،.
18. الخزرجي، ثامر كامل ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في استراتيجة ادارة السلطة) ، ط 1، دار مجدلاوي، عمان ، 2004.

19. الخولي، سناء ، التغيير الاجتماعي والتحديث ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ، 2003.

20. خيري عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون، ط1، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2009.

21. الربيعي كوثر عباس، وأخرون، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدين لتقسيم العراق العراق (رؤية عن واقع ومستقبل الاحتلال في العراق واالشرق الاوسط)، ط1، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات22، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2015.

22. رحيم، سعد محمد. صراع الدولة والجماعات في العراق السياسة، الثقافة، الهوية والعنف، ط1، دار سطور للنشر والتوزيع ، بغداد، 2015.

23. الرشواني، منار، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الامارات، 2003.

24. زايد، احمد الدولة في العالم الثالث – رؤية سوسيولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985.

25. الزبيدي ، ليث عبد الحسن ، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، بلا دار نشر، بلامكان نشر، 2014.

26. الزوبعي، بشرى محمود، دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق، في تطور المجتمع المدني في العراق 2003-2008،(مؤسسي، حقوقي، تشريعي)، أوراق مقدمة لورشة عمل، عقدت في عمان، للاكاديمين العراقين، 2008.

27. زياد، معن ، معالم على طريق تحديث الفكر العربي ، عالم المعرفة ، الكويت، 1987.

28. الزيداوي، جمال ناصر جبار، دراسات دستورية، ط3، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2015.

29. سفيح، علي حسين حسن السياسة العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة فيها بعد 2003، دار المرتضى، بغداد ،2015.

30. سليم، عبدالله، نظرية الامبريالية نقد مسألة التبعية، أصدارات تيار الاشتراكيين الثوريين، القاهرة ، 1994.

31. سليمان، عصام، مدخل الى علم السياسة ، ط2، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 1989،

32. السمالوطي، نبيل محمد توفيق قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة، الرياض- المملكة العربية السعودية، 1990.

33. السوداني، فراس عبد الرزاق ، العراق مستقبل بدستور غامض، نقد قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، ط1،دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

34. الشاوي، منذر، مدخل لدراسة القانون الوضعي، دائرة الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1996.

35. شبار، سعيد، قضايا اسلامية معاصرة (النخبة والايديولوجية والحداثة)، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر ، بيروت، 2005.

36. شعبان، عبدالحسين وآخرون،الاحتلال الامريكي وإشكالية الدستور والقوانين، في بصمات الفوضى ارث الاحتلال الامريكي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013.

37. الشواني، رزكار جرجيس، الشرعية الدستورية في العراق بين النظرية والتطبيق، ط1 ، دار الحكمة ، لندن،2015. عبدالعظيم جبر حافظ: اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2015.

38. شيحا، ابراهيم عبدالعزيز وضع السلطة التنفيذية (رئيس الدولة- الوزارة) في الانظمة السياسية المعاصرة دراسة تحليلية بين النصوص والواقع، توزيع منشاة المعارف، الاسكندرية، 2006.

39. صادق، نداء مطشر، التخلف والتحديث والتنمية السياسية(دراسة نظرية)، ط1، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، 1998.

40. صالح، محمد عبد ، المجتمع المدني ومصادر التمويل، مجلة شؤون عراقية، العدد السابع ،نشرة تثقيفية شهرية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، (اذار 2008).

41. الصبيحي، أحمد شكر مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت ، مركز درسات الوحدة العربية ، 2000.

42. الصبيحي، معتز اسماعيل، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دراسة عن الديمقراطيات التوافقية(سويسرا، بلجيكا، ايرلندا الشمالية، لبنان)، دار الكتب العلمية، بغداد ، 2015.

43. الطبيب، مولود زايد ، التنشئة السياسية دورها في تنمية المجتمع، ط1، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان – الاردن ، 2001.

44. عارف، نصر محمد ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة (دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحظاري الاسلامي)، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فيرجينيا الولايات المتحدة الامريكية ، 1981.

45. العاني، حسان محمد شفيق، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد ،1986.

46. عبد الرزاق، خيري، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، ط1، بيت الحكمة ، بغداد، 2012.

47. عبد النور، ناجي ، المدخل الى علم السياسية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة، 2007.

48. عبدالجبار، فالح وآخرون، متضادات الدستور الدائم، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006.

49. عبدالزهرة، اثير ادريس، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، ط1، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، بيروت، 2011.

50. عبدالمعطي، عبدالباسط ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة ، الكويت، 1981.

51. العبيدي، عبد الجبار محمود، مقومات المواطنة، والهوية الوطنية ومرتكزاتها في الفكر الاقتصادي بين المحتمات العقائدية والعصبية وبين المحتل، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية عصف الاحتلال ومسارات التحكم، ط1، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،2011.

52. عطوان، خضر عباس نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

53. عطوان، خضر عباس، النظام السياسي في العراق، بين الاصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسيات، الدوحة، (تشرين الثاني2011).

54. عطية، فليب، المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

55. علاي، ستار جبار،عطوان، خضر عباس، العراق قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، او ظبي، 2006.

56. العنبكي، طه حميد، النظم السياسية والدستورية المعاصرة وتطبيقاتها، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجيه، بغداد، 2013.

57. عواد، عامر هاشم، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة ، بغداد، 2011.

58. العيساوي، عبدالعزيز عليوي عبد، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية (السلسلة الجامعية)، بغداد ، 2013.

59. العيسى، جهينة سلطان، سيف قضية التحديث في ضوء الاتجاهات المعاصرة لعلم الاجتماع، كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، 1979.

60. الفهداوي، فهمي خليفة ، السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل، ط1 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001.

61. فياض، عامر حسن ديمقراطية العرب البحث عن الهوية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ، 2013.

62. فيصل، غازي، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، جامعة بغداد ، بغداد ، 1993.

63. قنديل، سعد جواد، دليل الانتخابات العراقية، الائتلاف العراقي الموحد، بغداد، 2005،.

64. القيم، كامل حسون، وسائل الاعلام والهوية الوطنية العراقية بين عصف الاحتلال، والتجربة وتجسيد الاجندات، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدرسات الاستراتيجية، بغداد، 2011.

65. محمد ، ثامر كامل ، المجتع المدني والتنمية السياسية (دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي) ، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 2010.

66. محمد، محمد علي ، أصول الاجتماع السياسي، ج1: الاسس والنظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.

67. محمد، محمد علي، أصول الاجتماع السياسي – السياسة والمجتمع في العالم الثالث، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة ، الإسكندرية – مصر، 1989.

68. محمد، محمد علي، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1980.

69. محمد، وليد سالم، مأسسة السلطة وبناء الدولة– الامة (دراسة حالة العراق)، ط1، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2013.

70. مسعد، نيفين، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية في القاهرة ، 1988.

71. المسيري،عبد الوهاب ، عزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000.

72. مصطفى، عدنان ياسين، الأمن الانساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان، 2016.

73. مصطفى، عدنان ياسين المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

74. مصطفى، عدنان ياسين، الامن الانساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

75. مصطفى، عدنان ياسين، المجتمع المدني المعاصر في العراق إشكاليات بنيوية وخيارات تمكينية، في تطور المجتمع المدني في العراق من 2003-2008(مؤسسي- حقوقي – تشريعي)، اوراق مقدمة لورشة عمل عقدت للأكاديميين العراقيين، عمان- الاردن، 2008.

76. المعموري، عبد علي كاظم إشكالية المواطنة والهوية الوطنية(أرث الماضي وعصف الاحتلال)، في المواطنة والهوية العراقية عصف إحتلال ومسارات تحكم، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011.

77. المنياوي، رمزي، الفوضى الخلاقة.. الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 2012.

78. مهنا، محمد نصر، النماذج السياسية ونظريات الاتصالات والمباريات، ط1،دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية- مصر ، 2012.

79. نوري، اسراء علاء الدين دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد 5،نشرة تثقيفية شهرية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، (كانون الثاني 2010).

80. هادي، رياض عزيز ، المشكلات السياسية في العالم الثالث، ط2، جامعة بغداد، بغداد، 1989.

81. هلال، علي الدين و مسعد، نيفين عبد المنعم ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

82. الياسري، علي عبدالعزيز، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والامن (العراق انموذجاً)، ط1، بلا دار نشر، بغداد ، تشرين الاول 2009.

83. يوسف محمد عبيدان، دراسات في علم السياسة، ط1، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة قطر ، 1990.

رابعاً: الكتب المعربة.

1. أودنيل، غيلير مو، فيليب س. شميتر، الانتقالات من الحكم السلطوي (استنتاجات اولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة)، ترجمة : صلاح تقي الدين، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2007.

2. أوكالاهان، مارتن غريفيش وتيري ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، ط1، ترجمة مركز الخليج للابحاث ، مركز الخليج لأبحاث والدراسات ، دبي _ الامارات العربية، 2008.
3. أولبرايت، مادلين، مذكرة إلى الرئيس المنتخب، ترجمة عمر الأيوبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.
4. أونيل، باتريك هـ. مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي ، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، 2012.
5. جيدنز، أنتونى ،مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري (وآخرون)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الاداب، جامعة القاهرة، 2002.
6. ديفرجيه، موريس، علم اجتماع السياسة، ترجمة: د.سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 1991.
7. رويث، هنري بينا ، ما هي العلمانية، ترجمة د. ريم منصور الأطرش، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، سوريا– دمشق، 2005.
8. سبرونفا، مارينا، التحولات الدستورية في العراق صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق، ترجمة : د. فالح الحميراني، ط1، مكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، 2012، .
9. سكوت، جون، علم الاجتماع المفاهيم الاساسية، ترجمة : محمد عثمان، ط1 الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت ،2009.
10. سلاغليت، بيتر، قصور النظر الإمبريالي، ترجمة خالدة حامد، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت ، 2006.
11. سميث ، بي. سي، كيف نفهم سياسات العالم الثالث (نظريات التغيير السياسي والتنمية) ، ط1 ، ترجمة : خليل كلفت، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2011.
12. سوزا، نيلسون اروجودي ، انهيار الليبرالية الجديدة ، ترجمة: جعفر علي السوداني، ط1، بيت الحكمة، بغداد،1999.

13. غالبريث، بيتر و، نهاية العراق، ترجمة: اياد احمد، ط1، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت ، 2007.

14. فوكاياما، فرانسيس نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين أحمد امين، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1993.

15. فيبر، ماكس، الاخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية ، ترجمة محمد علي مقلد ، مركز الانماء القومي ، بيروت ، بلاسنة طبع.

16. لامبوس، ميشيل هارا ، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، ترجمة: د.أحسان محمد الحسن وأخرون، ط1، بيت الحكمة ، بغداد، 2001.

17. هنتغتون، صموئيل ، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي ، ترجمة : طلعت الشايب ، ط2 ، بلا مكان طبع ، بلا دار نشر ،1992.

18. هنتنغتون، صموئيل ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود،دار الساقي، بيروت ، 1993.

19. و و بن، الصينيون المعاصرون، الجزء الاول التقدم نحو المستقبل انطلاقً من الماضي، ترجمة : د.عبدالعزيز حمدي، عالم المعرفة ، الكويت، 1996.

20. وبستر، اندرو ، مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة: حمدي حميد يوسف، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986.

21. ويليامز ، رايموند ، طرائق الحداثة ، ترجمة فاروق عبدالقادر، عالم المعرفة الكويت ، 1999.

خامساً: الرسائل والاطاريح الجامعية.

1. أحمد، عدي إبراهيم محمود، التيارات السياسية وصناعة الرأي العام في جمهورية العراق بعد عام 2003 (التيار العلماني إنموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2011.

2. جوزل، عبد الحكيم خسرو، الثقة السياسية في الديمقراطيات الناشئة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسية، جامعة صلاح الدين، 2011.

3. الحديثي، مها عبداللطيف حسن مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم الثالث، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 1994.
4. حنان ، تيتي، دور وسائل الاعام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام حالة الثورات وقيم الانتماء لدى الشعوب العربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، .
5. خليل، حمدان رمضان محمد، التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004.
6. سعيد، حسن ناجي اشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2010.
7. الشلاه، احمد غالب محي جعفر الهوية الوطنية العراقية (دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.
8. صابر، إبراهيم فتاح ، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية (العراق كحالة للدراسة) ، رسـالة ماجستير، كلية القانون والسياسة ،جامعة صلاح الدين/ اربيل ، 2008.
9. العامري، أبتسام محمد، عبد التحديث في الصين دراسة في الأبعاد الاساسية، إطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.
10. عبد الزهرة، اثير ادريس، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام 2003 ومستقبلها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2013
11. عبد الله ، عبد الجبار أحمد ، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1994.
12. عبدالستار، هشام حكمت، الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2002.

13. عمران، عاصم محمد ، التحديث والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000.

14. المعموري، علي عبد الهادي ،سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015.

15. نوري، إسراء علاء الدين، ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب الأسباب والنتائج ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2007.

سادساً: المجلات العلمية والأوراق السياسية.

1. ابراهيم، ياسر علي، السياسة العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية، مجلة دراسات دولية، العدد 61، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،2015.
2. أحمد، حميد شهاب تداعيات الوجود العسكري الأميركي على دول الجوار العراقي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 1، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 2006.
3. احمد، عامر كامل الموقف التركي من الفيدرالية في اقليم كردستان، مجلة دراسات دولية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2007.
4. احمد، عامر كامل، موقف الدول الإقليمية من اراء مرشحي الرئاسة الأمريكية حيال العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد 1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008.
5. احمد، عبد الجبار، اليات تفكيك الحرب الاهلية في العراق، مجلة المستقبل العراقي، العدد السابع ، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2006.
6. احمد، عبدالحسين البطالة في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات: مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 3، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، 2012.
7. احمد، محمد جميل، معوقات التنيمة في المجتمع العراقي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، العدد 2، كلية الاداب الجامعة المستنصرية ، المجلد 16، 2013.
8. أسعد ، سلام خطاب، الاعلام وصناعة الرأي العام دراسة وصفية لأساليب ومسالك صناعة الرأي العام ، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت ، كلية الاداب/ قسم الاعلام، العدد 17، كانون الاول2013.

9. البكري، ياسين سعد محمد اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 27، مركز المستنصرية للدراسات اللعربية والدولية، الجامعة المستنصرية، (ايلول 2009).

10. البكري، ياسين سعد محمد، القبيلة في العراق، ديناميتها ودوره السياسي (مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق)، مجلة المستقبل العربي، العدد 363، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، (ايار 2009).

11. البياتي، ياس خضير تفكيك المشهد العراق ، مجلة المستقبل العربي، العدد354، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

12. تشبينار، عمر، سياسات تركيا في الشرق الاوسط، بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارينيغي، مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي، بيروت، 2008.

13. التميمي، سعد علي حسين، معوقات قيام النظام الفيدرالي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 42، الجامعة المستنصرية،2013.

14. التير، مصطفى عمر، ظاهرة التحديث في المجتمع العربي: محاولة لتطوير نموذج نظري، مجلة المستقبل العربي، العدد128، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

15. الجابري، ستار جبار المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق، مجلة درسات دولية، العدد60، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، 2015

16. الجابري، محمد عابد، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها (حالة المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان ، 1989.

17. الجبوري، محمد علي تميم، المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العرابي، مجلة المستقبل العربي، بيروت،العدد419، 2014.

18. الجحيشي، بشير ناظم، ظاهرة الفساد في المجتمع العراقي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد6، جامعة تكريت المجلد 4، السنة 6، (كانون الأول 2013).

19. جمعة، بان صباح العلاقات العراقية–السورية(الازمة وسبل الانفراج)، مجلة السياسية والدولية، العدد24، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية، 2014.

20. جميلة الطاهر، العلاقات العراقية – الكويتية بعد الفصل السابع (دراسة مستقبلية)، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 7، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العراق- بغداد، (حزيران 2014).

21. الحجامي، ميادة عبد الكاظم ، دراسة نظام الحكم وشكل الدولة في الدستور العراقي الدائم، مجلة المستقبل العراقي، العدد9، مركز العراق للابحاث، بغداد، 2007.

22. حسان، ظافر طاهر، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها، مجلة دراسات دولية، العدد 52، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2012.

23. حسن، شذى زكي، معوقات البناء الديمقراطي في العرق، مجلة مركز المستنصرية للدرسات العربية والدولية، العدد 17، الجامعة المستنصرية، 2005.

24. حسن، عمار علي، التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)، دراسات يمنية العدد 1، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2004.

25. حسين، حيدر علي، العراق ودول الجوار...أهداف ومصالح، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد33، الجامعة المستنصرية،2011.

26. حسين، سمر عادل، الفساد الاداري، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 7، هيئة النزاهة ، العراق، 2015.

27. الحسيني، سنيه، طبيعة الدور الايراني في الشرق الاوسط، مجلة اراء حول الخليج ، العدد، 85مركز الخليج للابحاث، دبي، 2011.

28. حميد، خميس دهام ، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي ، مجلة مداد الاداب، العدد 4، الجامعة العراقية، المجلد الاول ، 2012.

29. خضيرات، عمر ياسين، الطبقة الوسطى واثرها على الاستقرار السياسي في الاردن (1990-2006)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 38، الجامعة المستنصرية، (حزيران 2012).

30. خليل، سحر كامل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور 2005(الواقع وافاق المستقبل)،مجلة قضايا سياسية، العددان(35-36)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين،2014.

31. خميس، خلود محمد، تأثير المتغير الاقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003(دول مجلس التعاون الخليجي انموذجاً)، مجلة السياسية والدولية، العدد26-27، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، 2015.

32. داود، أحمد فاضل جاسم، مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق، دراسة تحليلية في التحديات وآفاقها المستقبلية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد6، جامعة تكريت المجلد 4، السنة 6، (كانون الأول 2013).

33. داود،احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية، مجلة السياسة الدولية ،العدد25،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2014.

34. الركابي، ساجد أحميد، الحكومة والسلطة التشريعية في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية،، مجلة رسالة الرافدين، العدد 3، المركز الوطني للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العراق- البصرة، 2005.

35. زبون، أمل أسمر، كاظم، فاضل عباس، ظاهرة الاغراق السلعي واثاره على الاقتصاد العراقي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 10، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 4، 2014.

36. الزبيدي، ليث عبد الحسن مستقبل النظام السياسي، مجلة قضايا سياسية، العددان 29-30، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012

37. الزهيري، رياض، رأي قانوني في الدستور العراقي، اوراق ديمقراطية، آراء في الدستور، سلسلة اوراق ديمقراطية، العدد 6، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، بلا مكان نشر، (تشرين الاول 2005).

38. الزيدي، رشيدة عمارة ياس، إشكالية الفيدرالية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 320، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تشرين الاول 2005).

39. سلامة، غسان، نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع ، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

40. سهام، عبير، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق انموذجاً (دراسة ميدانية)، مجلة دراسات سياسية، العدد 16، بيت الحكمة ، بغداد، 2010.

41. شعبان، عبدالحسين، رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم، مجلة المستقبل العربي، العدد 320، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، تشرين الاول 2005.

42. شيال، عزيز جبر، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الاول، جامعة القادسية، المجلد الخامس ، حزيران 2012

43. صافي، لؤي، نموذج التحديث الغربي الخصوصية التاريخية واشكالية التعميم، مجلة المستقبل العربي ،العدد186، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

44. صالح، نغم محمد ، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الاحزاب، مجلة العلوم السياسية، العدد43، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد43، 2011.

45. الطائي، حيدر ادهم، شكل النظام السياسي في العراق (دراسة في دستور عام 2005)، مجلة المستقبل العراقي، العدد 7، مركز العراق للأبحاث، بغداد،2006.

46. طبرة، حسن، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد6، هيئة النزاهة، بغداد، 2013.

47. عاتي، حسن كريم، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية اضواء ومعالجات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 6، هيئة النزاهة العراقية، 2013، ص72.

48. العبادي، سلام عبد علي، الحداثة وصورة الآخر، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، العدد 2 ، كلية الاداب ، جامعة بغداد، المجلد 16، ، 2013.

49. عبد الانيس، سهيلة، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في المعوقات الداخلية)، المجلة السياسية والدولية، العدد7،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2007.

50. عبد الملك، أنور، تنمية أم نهضة حضارية ، مجلة المستقبل العربي، العدد 3 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،(أيلول 1978).

51. عبد، ابتسام محمد ، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وبعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد 35، مركز دراسات الدولية ، جامعة بغداد،2011.

52. عبدالجبار ، فالح، نحن والدستور، اراء في الدستور العراقي، اوراق ديمقراطية، العدد 6، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، بغداد، تشرين الاول .

53. عبدالكريم، أسعد عبدالوهاب مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد6 جامعة تكريت، المجلد 14، (حزيران2007).

54. عبدالله، ثناء فؤاد ، الاصلاح السياسي خبرات عربية (مصر : دراسة حالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

55. عبدالله، عبد الجبار احمد، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد 31، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

56. العزاوي، مهند، العراق...حرب الأيديولوجيات والأزمات المفتعلة، مجلة اراء حول الخليج ، العدد79، مركز الخليج للابحاث، دبي،(إبريل 2011).

57. عطوان ، خضر عباس ، جيرة ايران في ميزان الامن الخليجي خيارات مابعد الصداقة والعداوة، مجلة اراء حول الخليج ، العدد82، مركز الخليج للابحاث، دبي2011.

58. عطية، عيسى اسماعيل، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 44، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2010.

59. عطية، عيسى اسماعيل، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 44، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2010.

60. علاء الدين، اسراء وطه، رشا وليد، فراغ السلطة في العراق بعد 2003 الاسباب والنتائج، الحراك السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي، بيت الحكمة بغداد، 2010.

61. علاي، ستار جبار الانتخابات العراقية وتاثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 54، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2015.

62. علاي، ستار جبار، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتننمية، مجلة دراسات دولية، العدد 54، مركز دراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2012.

63. علوان، حسين، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، العدد 394، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، (كانون الاول2011).

64. علي ، حاتم راشد، التحضر والتحديث في المدينة العراقية بحث في إشكالية المكان الحضري، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، العدد1، كلية الآداب ، جامعة القادسية، المجلد 16 ،2013.

65. علي، محمد جواد ، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية (1985-1997)، دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 1998.

66. عمارة، رشيد، محمد، إبراهيم علي، اداء الحكومة العراقية 2005-2009، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 7، جامعة تكريت، 2010.

67. عمير، حسن تركي، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى، العدد 58، كلية القانون والسياسية، جامعة ديالى، 2013.

68. العنبكي، طه حميد حسن، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد28، الجامعة المستنصرية، 2009.

69. العيثاوي، ياسين محمد حمد، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية العدد 60،، مركز الدرسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2015.

70. العيساوي، عوض خلف دلف، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي، بحث منشور في كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الانبار، 2009.

71. غليون، برهان، فكرة الوحدة في المغرب العربي تكوين الجماعات الوطنية، مجلة دراسات عربية ، العدد1، حزيران 1986.

72. فاضل، صدقة يحيى، الاستقرار السياسي في الدول النامية، مجلة اراء حول الخليج، العدد 73، مركز الخليج للابحاث، ابو ظبي، 2010.

73. فرانشسكا بيندا ، أندرو اليس واخرون، التحول نحو الديمقراطية الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات(International IDEA)، ستوكهولم، 2005.

74. فولي، مصطفى، واشنطن وعقدة الانسحاب من العراق، مجلة اراء حول الخليج ، العدد 81، مركز الخليج للابحاث، دبي، 2011.

75. فياض، عامر حسن ، أفكار تأسيسية في بناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، مجلة العلوم السياسية ، العدد 34، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.

76. فياض، عامر حسن، أسئلة التعددية والتنوع في الفكر السياسي المعاصر، دراسات المواطنة والتعايش، العدد 2، مركز وطن للدراسات، بلا مكان نشر، السنة الاولى ، 2007.

77. فياض، عامر حسن، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدستور، المجلة السياسية والدولية، العدد8، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، 2008 .

78. القيسي، حنان محمد،حقوق وواجبات اعضاء مجلس النواتب العراقي (دراسة في دستور 2005 والنظام الداخلي لمجلس النواب العراقي)، بيت الحكمة ، بغداد، 2011.

79. القيسي، محمد وائل، العراق بين الاحتلال الامريكي والتدخل الايراني، مجلة اراء حول الخليج ، العدد82،، مركز الخليج للابحاث، دبي، 2011.

80. كاظم، أحمد عدنان، تأثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية ، العدد 53، جامعة بغداد، 2012.

81. الكبيسي، يحيى، العراق، الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر،2013.

82. كريم ،حسن ، مفهوم الحكم الصالح ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 309، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

83. المجمعي، محمد شطب عيدان، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية: مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 4، جامعة تكريت، كلية القانون، المجلد 1، 2009.

84. محمد، أيمن أحمد ، الفساد والمسائلة في العراق، ورقات سياسات، مؤسسة فريدريش أيبرت ، مكتب الاردن والعراق، بغداد – العراق ، 2013.

85. محمد، حمدان رمضان دور المسجد في تحقيق الاندماج السياسي في المجتمع العراقي المعاصر(دراسة تحليلية من منظور اجتماعي)، مجلة كلية العلوم الاسلامية، العدد 13،جامعة الموصل، المجلد السابع، 2013.

86. محمد، عمرو هشام ونجم، عبدالرحمن، ظاهرة الفقر في العراق : الواقع والمعالجات (1976– 2006)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،عدد 28،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011.

87. محمد، وليد سالم ، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والاليات، مجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41–42، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

88. محمود، عباس فاضل، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الاستاذ، العدد 203، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2012.

89. مخلف، منعم خميس، الشكل المستقبلي للنظام السياسي: دراسة مقارنة للنظام الجمهوري –الرئاسي– البرلماني حكومة الجمعية النيابية الفرص والبدائل، مجلة المستقبل، العدد1، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، 2005.

90. مراد، علي عباس، حول بعض مشكلات اعادة بناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 4، مركز حمورابي للدراسات والبحوث، بغداد، 2012.

91. المراياتي،كامل جاسم، النظام القيمي للعشائر العراقية ودور العشيرة في بناء مجتمع مدني، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 31، بيت الحكمة، بغداد، 2013.

92. مرتضى، أسامة، دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية في العراق، المجلة السياسية والدولية، مجلة السياسية والدولية، العدد 15، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، 2010.

93. مسلم، حمدية شاكر ، الفقر المتعدد الابعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 76،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 20، 2014.

94. مشعل، عبد الواحد الصراع بين البداوة والحضارة وجدلية دور العشيرة في بناء المجتمع العراقي في لمرحلة الحالية، مجلة سياسات اجتماعية، العدد31، بيت الحكمة، بغداد، 2012.

95. مصطفى عدنان ياسين ، بناء الدولة وخيارات السياسة الاجتماعية في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي 18-19 ، بيت الحكمة، بغداد، كانون الثاني، 2012،.

96. مصطفى، عدنان ياسين التنمية الاجتماعية في العراق مسار التعثر، مجلة اضافات، العدد 28، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (خريف 2014).

97. مطلك ، همام خضير أثر المتغيرات الاقليمية على الاوضاع الداخلية العراقية (ايران-سوريا) انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد 27-28، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012.

98. المقداد، محمد أحمد، دعوات الاصلاح في الاردن واشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي : دراسة تحليلية (2001-2010)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، العددالثاني أ، جامعة اليرموك- الاردن، المجلد التاسع ، 2012.

99. مهدي، عبير سهام، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد 22، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، (كانون الثاني 2005).

100. مهدي، غازي فيصل، الدستور الدائم افكار وطموحات، مجلة المستقبل، العدد 1، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2005.

101. مهدي، كاظم علي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة درسات دولية ،العدد56، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، 2013.

102. الموسوي، الهام عطا حطوط، دور الرقابة المالية من الحد من ظاهرة الفساد الاداري بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية وبعض المؤسسات الحكومية العراقية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية ، جامعة بغداد ، 2005.

103. ناهي ، أحمد عبدالله ، الدور السياسي للعشائر العراقية بعد عام 2003 دارسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 27-28، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012.

104. ناهي، أحمد عبدالله، التحول الديمقراطي في الاردن والعراق دراسة مقارنة، نشرة شؤون عراقية تثقيفية، العدد 4، مركز الدراسات العراقية، جامعة النهرين، (كانون الاول/2007).

105. ناهي، احمد عبدالله، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير (جدل التأصيل والممارسة)، مجلة قضايا سياسية، العدد 21، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2006.

106. نصوري، فيصل اكرم وكزار صطفى حميد ، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 78 ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 20، ، 2014.

107. نوار محمد ربيع الخيري، الهوية الطنية العراقية، مجلة السياسية والدولية، العدد 26-27، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، 2015.

108. هادي، غفران يونس، انموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية وامكانية التطبيق في العراق، مجلة دراسات دولية، العد 43، مركز الدراسات الدولة، جامعة بغداد،(كانون الثاني 2010).

109. ياسين، صباح، العشائر العراقية ثقل الحضور ومخطط الاحتواء، مجلة المستقبل العربي ،العدد 32، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

سابعاً: الندوات والمؤتمرات العملية.

1. آل سكوتي، غازي فيصل حسين، مُشكلات ومعوقات المُحاصصة السياسية في دستور عام 2005، بحث مقدم الى الندوة العلمية للجنة القانونية في المنتدى العراقي للنخب والكفاءات ، اسطنبول، (12-13 آب 2016)
2. اميمه، فتحي محمد، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية (دراسة وصفية تحليلية ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجاً) مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، 6ـ 8 نوفمبر 2012.
3. بن تركي ، عز الدين ، منصف شرفي، ندوة بعنوان حوكمة الشكات كألية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد حيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكرة ، 6-7، 2012.
4. جاسم، عماد مؤيد، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الاول لكلية القانون والسياسة ، جامعة ديالى ، 2010.
5. الجحاوي، طلال محمد علي ، فؤاد عبدالمحسن الجبوري، وأخرون ، توظيف الدور الرقابي في في مكافحة الفساد الحكومي وتأثيرها في الاقتصاد الوطني، بحث منشور، كلية الادارة ولااقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة كربلاء، 2012.
6. الجوعان، كوثر عبدالله ، العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمعات، حرمة التوافق الوطني الاسلامية، مؤتمر التوافق السنوي الثالث هيئات المجتمع المدني (NGOS) والتنمية الوطنية 10/ 4/ 2006-2006/4/11، الكويت.
7. دبور ، أمين ، نظريات التنمية السياسية ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة – قسم الاقتصاد والعلوم السياسية ، غزة،2013.
8. نادر، مريان، واقع الفقر في الاردن، ندوة حول البطالة والفقر واقع التحديات، المؤسسة العربية للدراسات والتشر، عمان ، الاردن،بلا سنة طبع.

ثامناً:الصحف.

1. صحيفة البينة الجديدة، العدد1604، الاثنين 2012/9/10.

تاسعاً: الكتب الاجنبية.

1. Daniel Lerner , The passing of Traditional Society:Modernization the Middle Eadt (New York:Free Press,1995
2. E . cland.Welch, the comparative study of political modernization , California , duxbury press, 1971.
3. H.C. Dodd, political development , Macmillan , 1972.
4. Leonard Binder , crises and sequences in political development, printed on 1971.
5. S. Eisenstadt , Modernization , Protest and change, Englewood Cliffs, NJ : Prentice –Hall,1966.
6. UNDP Human , Development report poverty , oxford university, New York, UNDP,1990
7. Wlbert E. Moore , Social change –2nd ed . Englewood cliffs , N.J prentice – Hall , 1979.

تاسعاً: الانترنيت.

1. محمد، محمد ضياء الدين، الانشقاقات الحزبية واثرها على الاستقرار السياسي (الجبهة الاسلامية القومية نموذجاً)، بحث منشور على موقع الألوكة، ص24 ، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)، على الرابط التالي:

www.alukah.net

2. عبدالجبار، فالح، دستور العراق، العلاقات الاثنية والدينية ، دراسة جزئية ، ترجمة سعيد عبد المسيح شحاته، جماعة حقوق الاقليات، لندن، 2005، بحث منشور(pdf) على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت على الرابط الآتي:

www.minorityrights.org

3. مور ، جوناثان العملية الدستورية العراقية (2) ، فرصة ضائعة، معهد السلام الامريكي، تشرين الثاني 2005، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت على الرابط الآتي:

www.usip.org

4. احمد ،هيفاء، لنظام الانتخابي في العراق بين طريقة سانت ليغو وطريقة سانت ليغو المعدلة، بحث منشور على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط الآتي:

http://cis.uobaghda.edu.iq/ArticleShow.aspx?ID=189

5. Comparative Study of Five Arab Countries, page 9, at;

http://www.parlcpr.undp.org/doc/arabrgpap.pdf

6. أسماء جميل وفالح عبد الجبار، الأحزاب السياسية في العراق، بحث منشور على موقع مركز العراق للدراسات ص17، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت على الرابط الآتي:

http://iraqstudies.com/featured7a.html

7. عطوان، خضر عباس العراق معضلة بناء الدولة، مقال منشور في صحيفة الزمان ، بتاريخ(2013 /4/13)، ص7، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)على الرابط التالي:

http://www.azzaman.com/?p=31722

8. تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي، مكافحة الفساد من اجل الحد من الفقر تحقيق أهداف الانمائية الالفية وتعزيز التنمية المستدامة، (كانون الاول 2008)، ص 8، الانترنيت على الرابط التالي:

http://www.undp.org/governace

9. الرعود، عبد اللطيف الفساد السياسي، (2009 /5/14)، الانترنيت على الرابط التالي:

http://www.nscoyemen.com/index3.phd

10. عبدالله، عبد الجبار أحمد، الدولة العراقية بين جدلية التكوين والاستمرارية، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط التالي:

http://lahaye-uni.com/scfrs.net/index2.phpzoption.com_content&tas

11. الوائلي، ياسر خالد ، الفساد الداري مفهومه ومظاهره وأسبابه ، مركز المستقبل للدراسات ، 2005، الانترنيت :

htpp://www.nazaha.iq/search_web/edare/7.doc

12. العوادي، راجي، ظاهرة الفساد الاداري في العراق أسبابها وطرق معالجتها، مؤسسة سفق، 2008/5/26، الانترنيت

http://www.rajialawady.jeeran.com/archive/2008/5/568691.html

13. العزي، ناجي، ظاهرة الفساد، مسبباتها وتحليلها واثارها على المجتمع العراقي، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت على الرابط التالي:

http://brob.org/old/bohoth/bohoth1/bohoth159.htm

14. العامري، إبتسام محمد، العلاقة بين الثقافة السياسية والهوية الوطنية، صحيفة الزمان ، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط التالي:

http://www.azzaman.com/?p=137882

15. تقرير، معدلات الفقر في العراق في إرتفاع، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط التالي:

http://www.iraqhurr.org/a/24561525.html

16. صالح، مظهر محمد، ملامح الاقتصاد للصراع في العراق، شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، على الرابط التالي:

http://Iraqieconomist.net/ar/2014/7/13

17. صندوق النقد الدولي يتوقع تفاقم عجز وديون العراق، صحيفة العالم، الخميس 18 أب 2016، العدد 1556.

18. جريدة الصباح الجديد، 2016/1/15على الرابط التالي :

http://www.newsabah.com

19. العبيدي، مثنى فائق، مستقبل العلاقات التركية – العراقية انعكاسها على دول الخليج والمنطقة العربية ، شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت) على الرابط التالي:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3692:2016-03-06-11-22-14&Itemid=172&option=com_content و

20. إيفانز ، چاغاپتاي وسونر ، تايلر ، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق ، تعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي إلى ضعفها مع بغداد ، معهد واشنطن، (تشرين الأول/أكتوبر 2012)، على الرابط التالي:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-changing-relations-with-iraq-kurdistan-up-baghdad-down،

21. الربيعي، قاسم حسين، العلاقات العراقية التركية ....وآفاقها المستقبلية ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط التالي:

http://www.alnahrain.iq/?p=2104

22. الخليل، معمر فوزي ، تسلسل تاريخي لأهم احداث احتلال العراق، شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت)على الرابط التالي:

http://www.almoslim.net/node/85301

23. العباسي،ريّان ذنون محمود، علاقات دمشق وبغداد أمام تحدي الثورة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، شبكة المعلومات العالمية (الانترينت) على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/201110239574593762 9.html

24. ناجي، محمد عباس، توازنات جديدة : التداعيات الاقليمية المحتملة للانسحاب الامريك من المنطقة، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)، على الرابط التالي:

http://www.acrseg.org/12282

25. الشلاه، احمد غالب، شروط التحول الديمقراطي في العراق، رؤية مستقبلية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية،(2/5/ 2015)، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط الآتي:

http://mcsr.net

26. السعد، محمد نجيب، العراق إلى أين .. التنمية السياسية ام الديمقراطية؟ صحيفة الوطن، شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت) على الرابط الآتي:
http://alwatan.com/details/15487

27. محمد، حمد جاسم مستقبل وحدة العراق ما بعد داعش، شبكة النبأ المعلوماتية(2016/5/18)، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط الآتي :
http://www.annabaa.org

28. رشيد، عبدالوهاب حميد، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، الحوار المتمدن، العدد4141، 2013/7/2، شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت)، على الرابط الآتي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=36673

29. النجار، شيرزاد، إشكاليات الدستور والانتقال الى الديمقراطية،(2003/12/5)، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط الآتي:
http://www.althakafaaljadeda.com/312/sherzad.htm

30. العوادي، علاء، ملف المصالحة الوطنية في العراق.. تحديات بناء الثقة، (2015/5/31)، شبكة النبأ المعلوماتية ، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط الآتي:
http://annabaa.org/arabic/annabaaarticles/770

31. المعموري، علي، المصالحة الوطنية والسلم الاهلي معضلة هويات فرعية أم غياب دولة؟، مركز حوكمة للسياسات العامة، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط الآتي:
www.iqgcpp.org/wp-content/uploads/2016/04

32. ديفيس، أريك، استراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق، معهد السلام الامريكي، شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) على الرابط الآتي:
www.usip.org